

المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية



مَجْمُوعَةُ دُرُوسِ بُلُوغَاتِ السِّيَاسَةِ

مجموعة مختارة من أبحاث الدارسين

■ الإعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية

■ أزمة المياه في الصراع العربي - الإسرائيلي

■ دور المملكة العربية السعودية في القضية اللبنانية

■ الآثار السياسية للانتفاضة الفلسطينية على الكيان الإسرائيلي

العدد الثامن

١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م

مَجَلَّةُ دَرَسَاتِ دَبْلُومَاسِيَّةٍ

مجموعة مختارة من أبحاث الدارسين

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم



العدد الثامن

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

يصدرها معهد الدراسات الدبلوماسية

الرياض - ص.ب. ٥١٩٨٨ الرمز ١١٥٥٣

تلفون ٤٠٥٩٠٠٠





مطابع المرزوق التجارية - الرياض
تلفون : ٤٨٢٤٨٦٥ - ٤٨٢٤٩٨٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الآراء الواردة في هذه البحوث تعبر عن وجهة
نظر الباحث، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر
وزارة الخارجية.

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لمعهد
الدراسات الدبلوماسية، ولا يجوز اقتباس جزء من
هذا الكتاب أو إعادة طبعه بآية صورة دون موافقة
كتابية من إدارة المعهد إلا في حالات الاقتباس
القصيرة بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر
المصدر.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٥٤ - ٧	الأعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية مالك أحمد الخيال
٢٥٨ - ١٥٥	أزمة المياة في الصراع العربي - الإسرائيلي عبد الرحمن سليمان الأحمد
٣٢٢ - ٢٥٩	دور المملكة العربية السعودية في القضية اللبنانية حسان يوسف الراشد
٤١٣ - ٣٢٣	الآثار السياسية للإنتفاضة الفلسطينية على الكيان الإسرائيلي خالد عبدالعزيز العسكر

الإعلام الخارجي

**ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية
مع التطبيق على المملكة العربية السعودية**

إعداد الدارس
مالك أحمد الخيال

إشراف
أ.د. فاروق أبو زيد

مقدمة

أهمية البحث :-

السياسة الخارجية والإعلام الخارجي صنوان لايفترقان ، فهما يتفاعلان مع بعضهما البعض ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به . فالسياسة الخارجية تتخذ من الإعلام الخارجي وسيلة من وسائلها الحديثة للوصول إلى أهدافها . كما أن الإعلام الخارجي يؤثر في السياسة الخارجية من عدة نواحي أهمها أنه يشكل مصدراً مهماً للمعلومات التي يحتاجها صانعو قرارات السياسة الخارجية . إضافة إلى كونه القناة الرئيسة الكبرى للوصول إلى الرأي العام العالمي الذي يشمل في مفهومه الدول والشعوب الأخرى بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها .

إن التداخل الكبير بين هذين المجالين يجعل من الصعوبة بمكان دراسة أو بحث مدي تأثير كل منهما في الآخر . فكل دولة في ممارستها للسياسة الخارجية واستخدامها للإعلام الخارجي تعدُّ حالة منفردة وتشكل خطأً مختلفاً عن غيرها من الدول الأخرى . وعلى الرغم من ذلك فإنه لايمكن إغفال أن هناك أطر نظرية ، وقواعد أساسية تحكم ممارسات الدول في هذين المجالين . فكل منهما قواعد ، وأسس ، ونظرياته ، ووسائله . أما اختلاف الدول في الممارسات فيعود لاختلافها في أشكال نظم الحكم ، وفي الفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي نظرتها لحقيقة مصالحها الوطنية .

والسياسة الخارجية هي امتداد للتطور الذي مر به الفكر السياسي على مر الفترات التاريخية المتلاحقة . ولاشك أنها ظهرت مع ظهور الدول كوحدات فاعلة في المجتمع الدولي . والسياسة الخارجية بمفهومها المبسط تعني سلوك الدولة في علاقاتها وممارساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى ، ويشمل ذلك أيضاً المنظمات الإقليمية والدولية والتكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

أما الإعلام فهو حقيقة من حقائق الحضارة الإنسانية وضرورة من ضروراتها الأساسية، عرفها الإنسان بفطرته. ومارسها فكراً وتطبيقاً منذ أن خلق وحتى اليوم.

وفي العصر الحديث أصبح الإعلام لا مجرد علم فقط بل مجموعة من العلوم والفنون والتقنيات البالغة التطور التي يقف الإعلام الخارجي في مقدمتها. فالإعلام الخارجي الذي يعبر عن أهداف وممارسات الدولة عبر وسائل إعلامها وغيرها من الوسائل الأخرى في المجال الخارجي أي نحو الجماهير الدولية، أصبح جزءاً رئيساً وحيوياً من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليس على مستوى الدولة أو الإقليم بل على المستوى العالمي. والإعلام الخارجي بهذا المفهوم يعدّ أداة خطيرة من أدوات التأثير وكسب المعارك، لأنه سلاح فعال يغني في كثير من الحالات عن تحريك الجيوش والأساطيل.

الدراسات السابقة :-

وتزداد أهمية هذا البحث لما لوحظ من ندرة البحوث التي تناولت موضوع الإعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

فالبحوث التي قدمت تناولت في مجملها جانباً واحداً في معظم الأحيان دون التطرق إلى الجوانب الأخرى فمنها مثلاً ما تناول السياسة الخارجية للمملكة، ولعل أبرز تلك الدراسات:

- الدراسة التي قدمها الأستاذ نهاد الغادري تحت عنوان السياسة الخارجية السعودية، التي تعرض فيها للجذور التاريخية للسياسة السعودية، وتوجهات السياسة الخارجية السعودية إقليمياً، وعربياً، وإسلامياً، ودولياً متعرضاً خلالها للعديد من القضايا الحساسة بالنسبة للمملكة العربية السعودية كالنفط، الحرب الأهلية في لبنان، الفصام الأوربي الأمريكي، والتضامن العربي والإسلامي. . الخ.

- وهناك أيضاً كتاب للدكتور عبد الله القبايع: السياسة الخارجية للمملكة العربية

السعودية، الذي ركز فيه على الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية السعودية. إضافة إلى العلاقات السعودية مع بعض الدول المهمة والمجهودات التي تقوم بها المملكة على الصعيد السياسي والتي تتخذ منها أهدافاً عليا، كقضايا الأمن القومي، النفط، والتضامن العربي والإسلامي... إلخ.

كما توجد كذلك بعض الدراسات الأجنبية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للمملكة، خاصة باللغة الإنجليزية والتي قدمها بعض المفكرين والسياسيين الأجانب، والتي لم يسعفني الوقت في الحصول والاطلاع عليها، ومنها على سبيل المثال كتاب السعودية في الثمانينات لويليام كوانت، والذي تعرض فيه للسياسة السعودية في عقد الثمانينات. خاصة فيما يتعلق بالسياسة النفطية السعودية ومواقف المملكة من النزاع العربي-الإسرائيلي، وقضايا الصراع في الشرق الأوسط. هذا فيما يتعلق بالشق الأول من البحث وهو السياسة الخارجية السعودية.

أما الشق الثاني المتعلق بالإعلام للخارجي للمملكة فقد ظهرت بعض الأبحاث والدراسات التي غلب عليها الطابع الشمولي، والتي لم تركز على الجانب الخارجي للإعلام السعودي، بل على الإعلام السعودي بشكل عام ولعل أبرزها:

- الدراسة التي قدمها الأستاذ إبراهيم شجر، تحت عنوان: النظام الإعلامي للمملكة العربية السعودية؛ وتعرض فيها إلى أسس ومبادئ الإعلام السعودي، والسياسة الإعلامية للمملكة، ونظام المطبوعات والنشر. ثم قدم بعض الشرح عن وسائل الإعلام السعودي من حيث نشأتها وتطورها وطبيعة عملها.
- وهناك بحث قدمه الأمير منصور بن ثنيان آل سعود تحت عنوان: الإعلام الخارجي والسياسة الخارجية السعودية؛ تناول فيه الإعلام السعودي، من ناحية تحليلية قام خلالها بتحليل البرامج التي تقدمها بعض وسائل الإعلام السعودية، معطياً نبذة عن نشأة وتطور كل منها.
- وهناك بحث قدمه صالح عامر الخشيل، تحت عنوان: الإعلام الخارجي

السعودي؛ تضمن وصف وتحليل بعض أجهزة ووسائل الإعلام الخارجي للمملكة.

- كما قدم عبد الله العدوي بحثاً آخر عن الإعلام الخارجي السعودي. لم يتوافق مضمونه مع العنوان الرئيس للبحث. فقد قدم فيه وصفاً لبعض أجهزة الإعلام الخارجي للمملكة من حيث النشأة والتطور دون التعرض لطبيعة عمل تلك الأجهزة.

مشكلة البحث :

تقوم مشكلة البحث أساساً على تساؤل حتمي يطرح نفسه، وهو: ماهي حقيقة الدور الذي يلعبه الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية؟.

ومن التساؤل السابق تبرز المشكلة الأساسية للبحث وهي:

ماهي طبيعة العلاقة بين عمل الإعلام الخارجي السعودي من جهة، والسياسة الخارجية السعودية من جهة أخرى؟، ثم ما مدى إسهام ذلك العمل الإعلامي الخارجي في تحقيق أهداف تلك السياسة؟

المناهج المستخدمة في البحث:

لقد اعتمد هذا البحث أساساً على المنهجين الوصفي ثم التحليلي في جمع وتحليل البيانات والمعلومات وهما منهجين يقعان تحت تصنيف العالم هويتني (١) للمناهج العلمية في البحث العلمي.

وقد استخدم الباحث عدداً من الأدوات العلمية في استخدامه لهذين المنهجين وأبرز هذه الأدوات:

١ - دراسة الحالة: حيث اعتمد الباحث على الملاحظة التمهيدية والإفادة من الدراسات السابقة ونتائجها.

٢ - تحليل الوظائف والنشاطات: وذلك من خلال تحليل بعض المواد الإعلامية

التي تقدمها وسائل الإعلام الخارجي السعودي .

٣ - المقابلات والزيارات الميدانية: وقد كانت الطريقة الأهم بالنسبة للباحث في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها .

٤ - المكتبة والوثائق: وهي المصادر الأساسية التي لجأ إليها الباحث في استقاء المادة الأولية لهذا البحث ومن ثم إجراء دراسة تتبعية لمشكلة البحث .

تبويب البحث :

ينقسم هذا البحث إلى بابين رئيسيين ، قسم كل منهما إلى ثلاثة فصول . فالباب الأول يشكل الإطار النظري للبحث في كل من السياسة الخارجية ، والإعلام الخارجي . بينما يركز الباب الثاني على الجانب التطبيقي لهذا الإطار بالنسبة للمملكة العربية السعودية .

فالفصل الأول يتحدث عن السياسة الخارجية من حيث مفهومها ، وأهدافها والوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق تلك الأهداف . أما الفصل الثاني فيهتم بالإعلام الخارجي من حيث مفهومه ، ونشأته وتطوره ، إضافة إلى وسائله الحديثة . ويركز الفصل الثالث على دور الإعلام الخارجي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية . هذا فيما يتعلق بالباب الأول وهو الإطار النظري لموضوع البحث .

أما الباب الثاني فهو الجانب التطبيقي للبحث على المملكة العربية السعودية فيتناول في الفصل الأول منه السياسة الخارجية للمملكة من حيث طبيعتها ، وأسسها ومرتكزاتها ومبادئها ، ثم العوامل المؤثرة فيها ، إضافة إلى الوسائل التي تلجأ إليها المملكة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية . أما الفصل الثاني فيهتم بالإعلام الخارجي السعودي من حيث نشأته وتطوره ، وأسسها ومرتكزاته ، والأجهزة العاملة فيه ، إضافة إلى الوسائل الإعلامية الحديثة التي تستخدمها المملكة اليوم في إعلامها الخارجي . ويركز الفصل الثالث والأخير من هذا الباب البحث على الدور الحقيقي الذي يؤديه الإعلام الخارجي السعودي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

الصعوبات التي واجهت الباحث :

لقد واجهت الباحث في تقديمه لهذا البحث العديد من الصعوبات التي لا يزال بعضها قائماً ، مما يشكل عيباً من عيوب البحث ، وأبرز هذه الصعوبات:

١ - عدم توافر إحصاءات دقيقة عن كمية ونوعية الأعمال التي يقوم بها الإعلام الخارجي للمملكة ونشاطاته .

٢ - ندرة المعلومات عن المراكز الإعلامية السعودية في الخارج ، بل إن المعلومات المتوافرة عنها تعدُّ قديمة مما يجعلها ضعيفة وقاصرة .

٣ - عدم وجود دراسات أو مسح ميدانية عن مدى تأثير الإعلام الخارجي السعودي على متلقيه في الخارج ، وهو ما يتطلب عمل دراسات ميدانية دقيقة لقطاعات الجماهير المتلقية .

٤ - قلة المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة الإعلامية السعودية المتخصصة في الإعلام الخارجي وأبرزها وكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي ، حيث تعدُّ المعلومات المتوافرة لديها غير كافية .

تلك هي أبرز الصعوبات التي واجهها الباحث في مراحل هذا البحث ، وإن كانت بالطبع قد تركت أثرها الواضح في بعض جوانب هذا البحث . خاصة فيما يتعلق بدور الإعلام الخارجي للمملكة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، الذي يشكل الموضوع الرئيس للبحث . إلا أن الباحث يلتمس العذر في قصور المعلومات التي توافرت له إضافة إلى ضيق الوقت المخصص لعمل هذا البحث .

القضايا التي يثيرها البحث :

نظراً لأهمية الدور المتعاظم الذي يمكن للإعلام أن يلعبه في مجال السياسة الخارجية ، خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، فإن هذا البحث سيثير عدداً من القضايا المهمة والتي من أبرزها .

أولاً: لماذا لا يوجد جهاز مختص بعمل الدراسات والبحوث والمسوح عن مدى فاعلية الإعلام الخارجي للمملكة التي تخصص له الحكومة السعودية مبالغ ضخمة في سبيل الاستفادة منه .

ثانياً: لماذا لم تقدم حتى الآن دراسة وافيه عن أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام الخارجي السعودي في خدمة أهداف السياسة الخارجية للمملكة.

إن هاتين القضيتين في رأي الباحث هما أهم القضايا التي يثيرها هذا البحث.

فالإعلام حقل غني من حقول المعرفة. كما أن المتابع لمدى ماتخصسه المملكة العربية السعودية من ميزانيتها من مبالغ لمجال الإعلام، لا بد أن يتساءل: لماذا يعدُّ الإعلام الخارجي السعودي لا يزال قاصراً؟ هل هو ضعف في التخطيط الإعلامي أم أنه أمر يتعلق بقلة الكفاءات البشرية المتخصصة والقادرة على التعامل مع المتغيرات السياسية والاقتصادية في عالم اليوم؟.

كل هذه وتلك تساؤلات يثيرها هذا البحث، وهي تساؤلات يحتاج كل منها إلى إجراء دراسات وبحوث إضافية قد تمكنا من الوصول إلى الحقائق التي تخدم مسيرة هذا الإعلام.

الباب الأول

دور الإعلام الخارجي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية

- **الفصل الأول :** السياسة الخارجية
- **الفصل الثاني :** الإعلام الخارجي
- **الفصل الثالث :** الإعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية

الفصل الأول

السياسة الخارجية

إن الفكر السياسي قديم قدم الإنسان . ولكن السياسة الخارجية كعلم تعدُّ من العلوم الإنسانية الحديثة التي ماتزال في طور النمو .

والسياسة الخارجية في مفهومها الحديث تعني علاقة دولة ما وسلوكها نحو الدول الأخرى في المجتمع الدولي . لذلك فهي تعكس نظرة الدولة لحقيقة مصالحها وطرق أو وسائل تحقيقها . وقد تناولت العديد من الكتب والأبحاث والدراسات موضوع السياسة الخارجية من زوايا مختلفة: تاريخية ووصفية وسلوكية .

إن الثورة العلمية في الفترات التاريخية المتلاحقة والتي شملت كافة ميادين ومجالات المعرفة، قد أثرت في السياسة الخارجية كأحد فروع تلك الميادين والمجالات . ولاشك في أن الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في دراسة السياسة الخارجية بدأت في التركيز على العديد من القضايا المهمة وفي مقدمتها: طبيعة النظام السياسي السائد، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، ودور الرأي العام، والإعلام، بالإضافة إلى كفاءة الأجهزة الدبلوماسية، والأحلاف والتكتلات السياسية والاقتصادية العسكرية . ولاشك في أن التداخل بين هذه القضايا والأمور يجعل من دراسة السياسة الخارجية أمراً مهماً ومعقداً في الوقت ذاته .

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن السياسة الخارجية: تعبر عن سلوك الدول تجاه بعضها البعض، والوسائل التي تستخدمها لبلوغ أهدافها الوطنية لذلك فإنه وإن كان هناك إطار نظري عام يحكم دراسة السياسة الخارجية ويحدد أهدافها ووسائلها، إلا أن أهداف الدول واستخداماتها لوسائل السياسة الخارجية تختلف من

حيث الأولوية والممارسة من دولة لأخرى . ومن هنا جاء التفاوت والاختلاف في سلوكيات الدول في المجتمع الدولي منذ ظهورها على مسرح الأحداث وحتى وقتنا المعاصر .

وبما أننا لسنا بصدد بحث طبيعة السياسة الخارجية أو مناهج دراستها . فإننا سنركز في هذه الفصل على الإطار النظري العام الذي يحدد مفهوم السياسة الخارجية ، وأهدافها إضافة إلى الوسائل التي تلجأ إليها الدول عادة لتحقيق تلك الأهداف .

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية

السياسة الخارجية في تعريفها المبسط هي: الإطار السياسي الذي يحكم علاقة دولة ما بالدول الأخرى، وهي تعكس المصالح الوطنية للدولة وكيفية تحقيقها. وتعرف موسوعة: «الإنسيكلوبيديا أونيفرساليس» السياسة الخارجية بأنها «مجمل المبادئ والأهداف الأساسية والاتجاهات العامة التي تحدد سلوك دولة ما خارج حدودها»^(١).

ويعرفها هولستي «بأنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات»^(٢).

ولاشك في أن السياسات الخارجية للدول هي من صنع أفراد رسميين يمثلون الدولة أو أجهزتها الرسمية ويعرفون بصناع القرار السياسي. كذلك فإن القرارات السياسية المتزنة هي تلك التي تنظر بعين الحسبان إلى الظروف المحيطة سواء داخل الدولة أو خارجها. ومن هنا كان لزاماً على صانع القرار تحديد أهداف السياسة الخارجية لدولته. وهذا يتطلب الإلمام بالعوامل المختلفة التي تحدد الإطار العام للسياسة الخارجية، والتي يمكن تقسيمها إلى:

١ - عوامل مادية دائمة ديمومة نسبية.

٢ - عوامل مادية أقل ديمومة.

٣ - عوامل بشرية.

(١) نهاد الغادري. السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية - الأهداف والأساليب. ص ٧.

(2) K.J. Hoisty. Interational Politics : A Fram Work for analysis. New Jersey,1972,p.27.

١ - العوامل المادية الدائمة ديمومة نسبية:

ويقصد بها العوامل التي لا تتغير خلال فترة وجيزة وأهمها:

(أ) الموقع الجغرافي للدولة: فالدولة التي لا تتمتع بمنافذ بحرية مثل أفغانستان، تواجه قيوداً على سياستها الخارجية كعدم تحملها لنزاع طويل المدى مع دولة أخرى تتوافر لها منافذ بحرية كإيران على سبيل المثال. كما أن إحاطة إقليم دولة، بمعظم حدود دولة أخرى كما هو الحال بين سوريا ولبنان حيث تحيط الأراضي السورية بلبنان من كافة الجهات البرية عدا الجهة الجنوبية المتاخمة لإسرائيل، فرض ذلك قيوداً على سياسة لبنان الخارجية يتمثل في الإبقاء قدر الإمكان على علاقات ودية مع سورية. كما أن موقع بريطانيا البحري حتم عليها امتلاك أسطول بحري تجاري وعسكري لحماية أمنها الاقتصادي والعسكري^(١). أما المملكة العربية السعودية فقد أعطتها موقعها الجغرافي مرونة عالية في حركة التجارة. فهي تجاور ثماني دول وتتمتع بمنافذ بحرية ممثلة في سواحلها الطويلة على كل من البحر الأحمر والخليج العربي. إلا أن اتساع مساحتها وطول حدودها إضافة إلى تعدد الدول المجاورة لها زاد من مسئولياتها الأمنية وفرض عليها بناء قوة عسكرية بحرية وبرية وجوية لحماية إقليمها وتأمين حدودها.

(ب) الموارد الطبيعية: تلعب السلع الاستراتيجية الدور الأساسي والبارز في حياة الشعوب وسياسات الدول. فاعتماد الدول الصناعية على البترول المستورد مثلاً أثر على قوتها السياسية وجعلها تتنازل عن بعض نفوذها لصالح الدول المصدرة. لذلك وإدراكاً من الدول المصدرة للبترول بأهمية هذه المادة ودورها في الاقتصاد الدولي فقد أصبح استخدامها له لأغراض سياسية وبنجاح واضح سبباً في ظهور نوع خاص من الدبلوماسية عرف

(١) د. محمد الحلوة. العلاقات الدولية - دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار. جامعة الملك سعود،

(بدبلوماسية البترول)^(١). كما أن السلع الاستهلاكية وأهمها المواد الغذائية تعدُّ مع السلع الاستراتيجية التي تضعها الدول ضمن أهدافها الأساسية في سياستها الخارجية لضمان بقاء كيائها وشعبها. فتمتع دولة مثل الولايات المتحدة بشبه اكتفاء ذاتي من المواد الغذائية جعلها تتمتع بقوة وأمن ضد أية ضغوط خارجية قد تمارس ضد معيشة شعبها. بل إن الوفرة التي تعيشها الولايات المتحدة جعلها تستغل هذا العنصر في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

٢ - العوامل المادية الأقل ديمومة :

وهي العوامل الأقل استمرارية من العوامل السابقة، وتتمثل في المنشآت الصناعية والقوة العسكرية.

وتشكل المنشآت الصناعية عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة. فهي أعطت اليابان المكانة المرموقة التي تتمتع بها في المجتمع الدولي اليوم. وهي التي جعلت الولايات المتحدة القوة العظمى في عالم اليوم. فتوافر المنشآت الصناعية يعكس مدى المعرفة التقنية التي وصلت إليها الدولة إضافة إلى مقدرتها الاقتصادية التي يمكن أن تبني عليها قوتها السياسية.

أما المؤسسات العسكرية فإن دورها كعامل من عوامل السياسة الخارجية يفوق دور العوامل الأخرى لسبب رئيس وهو أن المجتمع الدولي اليوم يحكمه توازن القوى. والمنشآت العسكرية تتعدى في مفهومها المنشآت الحربية كالمصانع لتشمل عدد الجيش وتسلحه واستراتيجياته وتكتيكاته.

(1) Hans Morgenthau. Politic Among Natins: The Struggle for Power, and Peace. New York, Pp.1972.64,65.

٣ - العوامل البشرية:

وهي ذات جانبين الأول كمي، والآخر نوعي^(١):

فمن حيث الجانب الكمي يؤثر عدد السكان في حالتها السلم والحرب على السياسة الخارجية للدولة من خلال تأثيره على قوتها الوطنية. ففي حالة السلم تساعد كثرة السكان على تحقيق عنصر الإنتاج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عدم استقدام العمالة الأجنبية التي تشكل أعباء مالية على الدول المتقدمة لها إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والأمنية التي قد تنتج عنها. أما في حالة الحرب فيكون عدد السكان أكثر أهمية، إذ أنه رغم التطور التكنولوجي في الأسلحة وفي طريقة استخدامها، لا يزال لعدد الجنود دور في نتيجة المعارك. أما الجانب النوعي فيتمثل في القيادة، والأيديولوجية، والإعلام. حيث تلعب القيادة الدور الأبرز في توجيه السياسة الخارجية. فالقادة هم الذين يتولون وضع السياسة الخارجية لدولهم وتسيير دفتها. كما أن الأيديولوجية تشكل الإطار العام للسياسة الخارجية للدول. وقد زاد من أهميتها التزام الدول العظمى بأيديولوجياتها وعقائدها على الصعيدين الوطني والدولي. فدولة مثل الولايات المتحدة تتمسك بمبادئ الرأسمالية والليبرالية لا يمكن أن تسلك مسلكاً مخالفاً بصورة جذرية لتلك المبادئ. ومن هنا فإن الأيديولوجية هي المصدر الأساسي للمبادئ العامة لسياسة الدولة الخارجية.

أما الإعلام فلا يقل دوره في التأثير على السياسة الخارجية، عن دور الأيديولوجية. لأنه يلعب دوراً مزدوجاً في التأثير على السياسة الخارجية للدولة. فهو يمد صناعات السياسة الخارجية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية. إضافة إلى أنه يؤثر على مواقف الجماهير في دعم أو رفض سياسة الدولة الخارجية.

(١) كينيث تومبسون وروي مكريدس. نظريات لسياسة الخارجية ومعضلاتها - في روي مكريدس -
مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة د. حسن صعب (بيروت: دار الكتاب العربي،

١٩٦٦) ص ١٠٢-١٠٣.

والحقيقة أن تطور وسائل الإعلام في كثير من الدول خاصة في الدول الغربية التي تهتم بالنواحي الإعلامية، أعطاهما المقدرة في الحصول على المعلومات وتحليلها وإيصالها للجماهير في كل مكان بشكل يفوق مقدرة الحكومات نفسها في هذا المجال.

ومن هنا فإن دعم وسائل الإعلام للسياسات الخارجية لدولها، يساعد حكومات تلك الدول في الحصول على الدعمين الوطني والدولي لها^(١).

(١) - المصدر السابق. ص ١٠٥

المبحث الثاني

أهداف السياسة الخارجية

إن قرارات السياسة الخارجية التي تتصف بالنجاح هي تلك القرارات التي تبني على أسس علمية تخدم المصلحة الوطنية. ولتحقيق هذا المطلب لا بد أن تحدد أهداف السياسة الخارجية تحديداً دقيقاً يأخذ في الحسبان الظروف والعوامل المحيطة بالدولة نفسها. وحيث إنه ليس من السهولة تحديد الأهداف القومية للسياسة الخارجية للدولة. لذلك فإنه من النادر جداً أن تعلن الدولة عن أهدافها الحقيقية^(١). يقول إسماعيل صبري مقلد: «أن الهدف القومي هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ»^(٢).

وعلى الرغم من الاختلاف الأيديولوجي الواضح بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي المعاصر. إضافة إلى الاختلاف والتباين في المصالح والأهداف القومية الوطنية والخارجية لها. إلا أنه بالإمكان تحديد عدد من الأهداف القومية التي تضعها الدول قاطبة في حسابها عند رسم سياساتها الخارجية، وأهم هذه الأهداف:

(١) بطرس غالي، المدخل في علم السياسة. (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٧٩م) ص ٦١.
(٢) إسماعيل صبري مقلد. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: جامعة الكويت، كلية التجارة، ١٩٧٩م) ص ٩٥.

أولاً: تحقيق الأمن القومي والتزامات الأمن الإقليمي:

وهذا الهدف يتمثل في حماية إقليم الدولة من أي عدوان خارجي أو تفكك داخلي. والعدوان الخارجي عادة ما يأتي من دول مجاورة، أما التفكك الداخلي فيكون نتيجة للحركات الانفصالية التي تنشأ داخل الدولة وتسعى للحصول على الاستقلال السياسي الكامل والتحول إلى دولة مستقلة. ومفهوم حماية إقليم الدولة لا يقتصر على ردع المعتدي، بل يتعداه إلى حمايته من القيم والأفكار والعادات والمعتقدات الخارجية التي تؤثر على التماسك الاجتماعي للسكان أو على ولائهم للدولة. وكثيراً ما تواجه الدول غزواً فكرياً يهدف إلى تغيير ولاء مواطنيها لصالح القيم والأفكار والمعتقدات الخارجية على حساب إنتمائهم الوطني. وبالطبع فإن ذلك يمثل خطراً على أمن الدولة وتماسك وولاء شعبها. كما أن حماية إقليم الدولة تعني أيضاً حماية النظام السياسي الحاكم للإقليم، لأن ذلك يعني حماية القيادة التي تمثل المجتمع ورغباته وتجسد إرادته وطموحاته.

ثانياً: تنمية إمكانات القوة في الدولة:

إن تحقيق الأمن القومي وحماية إقليم الدولة لن يتم إلا بتوافر القوة الكافية لردع المعتدي أو الطامع. والحقيقة أن تنمية القوة في الوقت الحاضر تتطلب إمكانات مادية وتكنولوجية وبشرية ضخمة يصعب على دولة واحدة تحملها بمفردها. وبالتالي فإن ذلك قد فرض على الدول اليوم ضرورة التعامل مع غيرها من الدول لشراء الأسلحة، أو عقد المعاهدات، أو الدخول في التحالفات. ونجاح الدولة في تحقيق ذلك يتطلب سياسة خارجية فعالة ودبلوماسية نشطة تستطيع إقناع الآخرين بالموافقة على ماتطلبة الدولة للمحافظة على أمنها وتماسك كيانها^(١).

(١) د. محمد الحلوة. العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار مصدر سابق. ص ١٥٩.

ثالثاً: تحقيق متطلبات السياسة الداخلية وأهمها رفع مستوى رفاهية المواطن .
وقد احتل هذا الهدف مكانة بارزة في سلم الأولويات خاصة في الدول المتقدمة
التي أصبح أمنها القومي مضموناً، بل إن مشكلتها أصبحت في توفير مستوى
مقبول من الرفاهية لمواطنيها .

ومما لاشك فيه أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من دول العالم
اليوم ، كمشاكل البطالة والتضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، أصبحت
هي المشاكل التي تشغل بال حكومات تلك الدول ، لذلك كرست جهودها للبحث عن
حلول من أجل تحسين اوضاعها الاقتصادية لها . وقد سعى العديد من الدول
لتحقيق هذا الهدف عن طريق وسائل اقتصادية مختلفة كالتكتلات الاقتصادية
والتسهيلات المالية والتجارية . كما قام الكثير من دول العالم الثالث بتحسين
علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المتقدمة والدول الغنية ومع مؤسسات التنمية
والبنوك الدولية التي تستطيع تقديم العون لها وتساعدتها في تحقيق خططها التنموية

رابعاً: التوسع المادي والمعنوي:

والنزعة للتوسع تعدّ من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي
الدولي القديم والمعاصر على حدٍ سواء . فنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية
والتكنولوجية للدولة يجعلها تميل إلى التوسع الذي قد يكون سياسياً أو عسكرياً أو
عقائدياً .

والتوسع السياسي يعني بسط النفوذ السياسي لدولة كبرى على دولة صغرى
دون احتلال إقليمها (١) . بل يكون عن طريق عقد المعاهدات والاتفاقات السياسية .
ولاشك في أن توسيع رقعة النفوذ السياسي للدولة يعطيها ثقلاً أكبر وأهمية أكثر في
المجتمع الدولي . أما التوسع العسكري فهو لا يتم إلا في حالة الحرب عن طريق
استخدام الدولة لقواتها المسلحة بهدف توسيع رقعة إقليمها . وقد يكون الدافع من

(١) محمد العويني. العلاقات الدولية المعاصرة. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢م). ص ٨٥.

وراء التوسع هو الحصول على مصالح اقتصادية، كضم مناطق غنية بالموارد الطبيعية، أو للحصول على منفذ بحري على أحد المسطحات المائية... إلخ. ومن هنا فإن الحرب أداة شمولية للتوسع الأرضي والاقتصادي وغيرهما. كما قد تكون هناك دوافع أخرى كضم مناطق تسكن بها أقليات تربطها بالدولة الساعية للتوسع روابط قومية^(١). أما التوسع العقائدي فيعني نشر عقيدة الدولة الساسية أو الاقتصادية أو الدينية أو فلسفتها الاجتماعية في دولة أو دول أخرى. ولاشك في أن نشر الدولة لعقيدها يوجد لها حلفاء عقائدين يساعدونها في تنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهداف تلك السياسة.

خامساً: الحفاظ على الشخصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية للدولة. فالدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، اختلاف مذاهبها الدينية، ومكاناتها الدولية، تسعى دوماً للاستقلال والتمتع بشخصية مميزة، تميزها عن غيرها من الدول. وهذه الشخصية تبنى على الحسابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والتاريخية لها، مثل نظام الحكم، والنظام الاقتصادي، وعقيدها الدينية، ولغتها الرسمية، وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية التي تنبع من مرتكزات تاريخية.

والدول تحرص على الاستقلال بهذه الشخصية بحيث لا تقع في فخ التبعية أو الاستقطاب الدولي السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وأبرز مثال على ذلك ما نراه اليوم في حال الكثير من دول العالم الثالث. فالسلوك الواقعي المعاصر للكثير من هذه الدول أصبح لا يتطابق مع حقيقة انتماءاتها القومية. بل إنها أصبحت تحاكي الدول الغربية والشرقية في أيديولوجياتها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى حد بعيد.

ولاشك في أن الاستعمار، إضافة إلى الغزو الفكري قد تركا أثرهما الواضح

(١) د. محمد العويني . العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار . مصدر سابق، ص ٦٥.

على شخصية تلك الدول ، فأوقعها في فخ التبعية أو دائرة الاستقطاب الدولي للدول المستعمرة .

سادساً: السلام الدولي :

والحقيقة أن هذا الهدف غالباً ما يكون هدفاً علنياً لكافة الدول دون استثناء . فكل الدول تعلن عن نفسها أنها محبة للسلام ، وحتى الدول ذات النزعة العدوانية التوسعية تصر دوماً على أنها دول محبة للسلام . فإسرائيل على سبيل المثال ، رغم أنها تمثل النموذج الحديث للدولة الإرهابية بسبب ممارساتها ضد كل ما هو عربي ، ورغم أعمالها العدوانية التي تمارسها أمام أنظار دول العالم أجمع ، ورغم إجهاضها لأي مشروع سلام في المنطقة إلا أنها تعلن عن نفسها أنها دولة محبة للسلام ، وأنها تطمح إلى تحقيق التعايش السلمي مع العرب .

والدول تعلن عن هذه الرغبة العلنية لما فيها من مكاسب إعلامية لها . فمحبة الدولة للسلام شرط أساسي لعضوية الأمم المتحدة ووسيلة مهمة لجذب احترام وتعاطف المجتمع الدولي . كما أن تطور أسلحة الدمار الشامل جعل من الحرب وسيلة غير مرغوبة لضمان بقاء الدولة ، فحل محلها السلام كوسيلة للبقاء والأمن والاستقرار . والحقيقة أن بعض الدول تعلن عن تمسكها بهدف السلام الدولي ، بينما تسعى في ممارساتها وسلوكها لتقويضه في سبيل تحقيق المزيد من المصالح القومية . ولعل المثال السابق عن إسرائيل يعدُّ الأبرز في وقتنا الحاضر .

المبحث الثالث

وسائل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية

تمر السياسة الخارجية في أية دولة من دول العالم بمرحلتين أساسيتين . فبعد تحديد الأهداف القومية للسياسة الخارجية للدولة، تأتي مرحلة صنع وتنفيذ هذه السياسة .

وتختلف عملية صنع القرارات الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً للاختلافات في طبيعة نظمها السياسية . إلا أنه رغم هذا الاختلاف في النظم السياسية للدول، فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية، وعموماً يمكننا التمييز بين نوعين من الأجهزة التي تسهم في صنع السياسة الخارجية، وهما:

(أ) الأجهزة الحكومية وتتمثل في:

١- السلطة التنفيذية: وتشمل رئيس الحكومة، وزير خارجيته، والمؤسسات والهيئات الحكومية الأخرى .

٢- السلطة التشريعية .

(ب) الأجهزة غير الحكومية: وتتمثل في:

١- الأحزاب السياسية

٢- جماعات المصالح .

٣- وسائل الإعلام .

٤- الرأي العام .

أما فيما يتعلق بوسائل تنفيذها وهو الجانب الأهم، فيتم تنفيذ السياسة الخارجية بعد تشكيلها عن طريق استخدام عدد من الأدوات والوسائل المختلفة . فعادة

ما تترجم الدول أهدافها الخارجية إلى سياسات فعلية من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها:

١ - الدبلوماسية :

ويقصد بها عملية التمثيل والتفاوض التي تجرى بين الدول في إدارتها لعلاقاتها الدولية^(١). ويعرفها الخبير الدبلوماسي الأمريكي (جون كينان) بأنها عملية الاتصال بين الحكومات^(٢).

وقد مرت الدبلوماسية بالعديد من مراحل التطور حتى وصلت إلى شكلها المعاصر. فقد ظهرت مع ظهور الاتصال بين الجماعات البشرية. لكنها لم تتبلور بشكلها الحديث إلا منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، حينما بعث حاكم إمارة ميلانو أول سفير مقيم بصفة دائمة في إمارة جنوة^(٣).

والدبلوماسية منذ أن ظهرت بشكلها الحديث مرت بمرحلتين أساسيتين:

الأولى: منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي وحتى قيام الحرب العالمية الأولى.

والثانية: منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى وقتنا الحاضر.

وعرفت في المرحلة الأولى باسم «الدبلوماسية التقليدية» والتي اتسمت بمحدودية التأثير في السياسة الدولية. فلم يتعد تأثيرها نطاق الدول التي تمارس فيها نشاطاتها. وكانت الاتصالات الدبلوماسية التي تتم بين الدول في تلك المرحلة ذات طابع أمني وعسكري. وبالتالي أخذ العمل الدبلوماسي طابع السرية ولاشك في أن التخلف في وسائل الاتصالات والمواصلات ومحدودية تأثير الرأي العام قد ساعدا على رفع درجة سرية العمل الدبلوماسي في تلك المرحلة.

وبعد الحرب العالمية الأولى تبلورت الدبلوماسية في شكل أو نمط آخر عرف

(١) بطرس غالي. المدخل إلى علم السياسة. مصدر سابق. ٨٩.

(٢) شارل تاير. الدبلوماسية. ترجمة خير حماد. (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٠م). ص ٤٥.

(٣) سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة. (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣م). ص ١١٣.

(بالدبلوماسية الحديثة). فقد تلاشت محدودية التأثير في العلاقات الدولية نتيجة لتطور وسائل الاتصالات والمواصلات، وبروز دور وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام، إضافة إلى ظهور المنظمات الدولية. وفي هذه المرحلة تخلت الدبلوماسية الحديثة عن طابع السرية المطلقة التي كانت تتسم به الدبلوماسية التقليدية، فأصبح للنشاط الدبلوماسي تأثيرات إقليمية ودولية زادت من أهمية العمل الدبلوماسي.

وقد نالت قضية السرية والعلنية في العمل الدبلوماسي اهتماماً خاصاً في مناقشة دور الدبلوماسية كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية. فهناك من يرى أن السرية ضرورية في العمل الدبلوماسي، فالعلنية تعني كشف السياسات الخارجية، وهي ذات صلة بالأمن القومي للدولة. بينما يرى آخرون أن الوظيفة الرئيسة للدبلوماسية تتركز في الدفاع عن المصالح الحيوية للشعوب وبالتالي فلا بد أن يساهم الشعب في الدفاع عن مصالحه، بإبداء رأيه حول تلك المصالح. فهم يرون أن الشعب وحده هو الذي سيجني ثمار السياسة الخارجية الناجحة، أو يدفع الثمن في حالة فشلها.

وقد زاد من أهمية الدبلوماسية كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية تعدد أشكالها وأنماطها، فلم تعد مرتبطة بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية، بل اتسعت مجالات تحركها وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة^(١). فهناك دبلوماسية القمة والمتمثلة في المؤتمرات التي يعقدها ملوك ورؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة العلاقات المشتركة بين دولهم. وهناك دبلوماسية الأزمات وتتمثل في النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة. وهذا النوع جاء كبديل للحرب وكمخرج للتوترات بين الدول في المجتمع الدولي المعاصر. كما يوجد نوع ثالث وهو دبلوماسية التحالفات أو الأحلاف. وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يركز على إنشاء تحالفات عسكرية أو كتلات سياسية أو اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول. وقد فرضت طبيعة الصراع الدولي، الذي يتميز بكونه

(١) المصدر السابق. ص ١١٥.

صراع قوى ، على الدول الدخول في تحالفات عسكرية وسياسية واقتصادية مع بعضها البعض . فظهر حلف الناتو ، وحلف وارسو وغيرها من الأحلاف العسكرية ، كما ظهرت التجمعات الإقليمية ذات الطابع العسكري والسياسي والاقتصادي كمجلس التعاون الخليجي ، ومجلس التعاون العربي ، ومجلس التعاون المغاربي ، ومنطقة الوحدة الأفريقية ، ودول السوق الأوروبية المشتركة وغيرها .

وتقوم البعثة الدبلوماسية بعدد من المهام الرئيسة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصناعة وتنفيذ السياسات الخارجية للدولة . ويمكننا إيجاز هذه المهام في النقاط الرئيسة التالية:

- تقوم البعثة الدبلوماسية بتمثيل دولتها لدى الدولة المقيمة لديها . ويتولى رئيس البعثة مهمة التمثيل ، حيث يقوم بحضور الاحتفالات والاستقبالات الرسمية في الدولة المقيمة^(١) .

- تقوم البعثة بمهمة التفاوض مع حكومة الدولة المقيمة إليها . ويتم التفاوض عادة بين رئيس البعثة ووزير خارجية الدولة المقيمة إليها .

- كما تقوم البعثة بمهمة متابعة الأحداث في الدولة المقيمة ، وإبلاغ حكومتها بكافة التطورات التي تمس مصالحها .

- إضافة إلى ما سبق تقوم البعثة برعاية مصالح دولتها ومصالح رعاياها لدى الدولة المقيمة . كما تعمل البعثة على تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين دولتها والدولة المقيمة .

٢ - القوات المسلحة:

تعدُّ القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية . ورغم أنها ذات تكاليف باهظة مقارنة بالوسائل الأخرى ، إضافة إلى أنها أداة غير

(١) علي صادق أبو هيف . القانون الدبلوماسي: دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية وما يتصل بها . الطبعة الثانية . (الإسكندرية: منشأة المعارف ، ب.ت) ص ٧١ .

مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي المعاصر، إلا أنها تحظى باهتمام بالغ لدى الحكومات على اختلافها. فهي تعطي الدولة نوعاً من الثقة والقوة في عمليات التفاوض مع الدول الأخرى، فتستطيع الامتناع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها دون أن تتعرض لضغوط أو تهديدات عسكرية من تلك الدول.

وللقوات المسلحة العديد من الاستخدامات، فبالإضافة إلى استخدامها في الحروب الفعلية، يمكن أن تستخدم وقت السلم للضغط أو الردع ضد الأطراف الأخرى لتقديم تنازلات تسهم في تحقيق الأهداف والمصالح القومية للدولة. والحقيقة أن استخدامها كوسيلة للضغط أو الردع لا يكلف الدولة أو مواطنيها أية أعباء إضافية كما هو الحال في الحرب. ومن هنا فإن استخدام الدول لقواتها المسلحة في الضغط أو الردع يفوق استخدامها لها في الحرب.

وتتركز استخدامات القوات المسلحة في المجتمع الدولي في ثلاثة أشكال رئيسية هي (1):

- استخدامها في الهجوم بهدف التوسع أو السيطرة، كما في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، والغزو العراقي للكويت. أو تستخدم بهدف الدفاع عن أمن ومصالح الدولة، كما هو الحال في دول العالم قاطبة.

- وقد تستخدم كأداة للردع، لذلك ظهر ما يعرف بسياسة الردع وهي عملية تخزين الأسلحة وتسليح الجيش بهدف إقناع العدو بأنها جاهزة للاستخدام ضده في حالة قيامه بأي هجوم.

٣ - الأدوات الاقتصادية:

لاشك في أن الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية، قد احتلت مكانة مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة. وقد اكتسبت هذه الأهمية من كون الاقتصاد

(1) Johh H. Herz. International Politics in the Atomic Age. New York, Cloumbia Univer, sity Press, 1963. p.144

هو المحرك الأساسي للنشاطات السياسية والعسكرية لمختلف الدول، ومن تزايد أهميته في حياة الأمم والشعوب وبالتالي في استقرار الأوضاع الداخلية للدول. بالإضافة إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي بين الدول وما ترتب عليه من علاقات واتفاقات ومعاهدات اقتصادية بينها.

وقد ترتب على زيادة أهمية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية تنوع هذه الأدوات وتعدد أساليب استخدامها، والذي لم يعد مقصوراً على الدول الصناعية بل إن الدول النامية الغنية بدأت أيضاً باستخدامها لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية. وأهم هذه الأدوات التعرفة الجمركية، القيود النقدية، الحظر، المقاطعة، الاندماج الاقتصادي، المساعدات الخارجية، والمساعدات الفنية^(١).

– **التعرفة الجمركية:** تعد أقدم الأدوات الاقتصادية. وتفرض لخدمة العديد من الأهداف، كالحصول على إيرادات مالية، أو لحماية الصناعات الوطنية، أو كوسيلة عقوبة ضد دولة أخرى بأن تفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة من تلك الدولة للحد من استهلاكها وبالتالي من استيرادها.

– **القيود النقدية:** وتتعلق بعمليات لتحويل العملات للخارج، أو شراء وبيع العملات الصعبة، وتلجأ الدول لهذه القيود بهدف حماية ميزان مدفوعاتها لأن تدفق العملات للخارج يترك آثاراً سلبية في ميزان المدفوعات^(٢). وقد تفرضها الدولة بهدف الحد من إنفاق العملات الصعبة على شراء سلع ثانوية أو كمالية، واستخدام هذه العملات لشراء سلع وخدمات تفيد الاقتصاد الوطني.

– **الحظر الاقتصادي:** ويعني منع استيراد أو تصدير سلعة ما من أو إلى دولة معينة لأسباب سياسية أو اقتصادية. وقد يكون الحظر كلياً أي منعاً شاملاً لاستيراد أو تصدير تلك السلعة. أو جزئياً أي استيرادها أو تصديرها بنسبة معينة تحددها

(١) د. إسماعيل دعيس. محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤١٠هـ).

(٢) د. عاطف النقلي. محاضرات في الاقتصاد الكلي. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤١٠هـ).

الدولة القائمة بالحظر .

- **المقاطعة:** وتعني منع استيراد أو تصدير السلع من وإلى دولة أو شركة معينة لأسباب سياسية أو اقتصادية. وهي في الغالب تفرض لحسابات سياسية كالمقاطعة العربية لإسرائيل والشركات الأجنبية التي تتعامل معها.

- **الاندماج الاقتصادي:** ويعني قيام دولتين أو أكثر بعملية تحرير التجارة فيما بينها، والدخول في مشاريع اقتصادية مشتركة تحقق منها تلك الدول بعض المنافع الاقتصادية. وأبرز الأمثلة على هذا النوع من الأدوات يتمثل في السوق الأوروبية المشتركة، وكذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- **المساعدات الخارجية:** وهي الأداة الاقتصادية الأهم والأكثر فاعلية في السياسة الخارجية. وهي تستخدم من قبل الدول القوية والغنية خاصة الدول الغربية التي وجدت أن المساعدات الخارجية خير وسيلة لاحتواء المد الشيوعي وبسط النفوذ الغربي في الدول النامية.

- **المساعدات الفنية:** وهي أداة تلجأ إليها الدول ذات الموارد المالية المحدودة والخبرات الفنية المتقدمة. حيث تقوم هذه الدول بتقديم خبراتها الفنية في المجالات المختلفة كالصناعة والزراعة والصحة إلى الدول المحتاجة لهذه الخبرات، ولعل المساعدات الفنية الإسرائيلية هي أوضح مثال يمكن تطبيقه على هذا النوع من المساعدات. فهي تقدم خبراتها الفنية في مختلف المجالات للعديد من الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

- **الوسائل الحضارية:** وتشمل هذه الوسائل تدعيم العلاقات العلمية والثقافية والاجتماعية عن طريق تقديم المناهج الدراسية، وتبادل الكتب والنشرات، وتشجيع السياحة. وكثيراً ما نسمع عن إنشاء الدول لجامعات أو معاهد أو مدارس للغة في دول أخرى. فعلى سبيل المثال تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات علمية وثقافية جيدة مع العديد من دول العالم. حيث تنتشر الجامعات الأمريكية في الكثير من تلك الدول كالكلية الأكاديمية الأمريكية في ريتشموند ببريطانيا، والجامعتين الأمريكيتين في بيروت والقاهرة، وغيرها.

كما تعدُّ الندوات الثقافية ومعارض الكتب أداة مهمة من الأدوات العلمية والثقافية في مجال السياسة الخارجية. فالدول تحرص دوماً على المشاركة بمؤلفات مفكرتها وعلمائها في المعارض الدولية للكتاب كنوع من التعريف بمدى تقدمها العلمي والثقافي. أما الندوات والمؤتمرات فلعل أبرز مثال عليها هو استضافة الملكة للمؤتمر الدولي لمستكشفي الفضاء. وتلجأ الكثير من الدول التي تتمتع بطقس لطيف ومناطق سياحية غنية بالآثار، إلى تشجيع السياحة الأجنبية فيها كنوع من التعريف بالدولة وعراقة حضارتها.

ونستخلص من العرض السابق أن السياسة الخارجية لأية دولة من الدول إنما تعكس حقيقة مصالحها الوطنية على الصعيد الخارجي، وكيفية تحقيق تلك المصالح اعتماداً على الوسيلة الأمثل. كما أن أهداف السياسات الخارجية لمختلف الدول ووسائل تنفيذ تلك السياسات، وإن كان يحكمها إطار نظري واحد إلا أنها تختلف من حيث الأولوية والممارسة من دولة لأخرى.

فالأهداف القومية لمختلف الدول واحدة، إلا أن ترتيبها في سلم الأولويات قد يختلف من دولة لأخرى. كما أن استخدام الدول لوسائل السياسة الخارجية لتحقيق تلك الأهداف يختلف من دولة لأخرى تبعاً لنظرة كل دولة لحقيقة مصالحها الوطنية. وخلاصة القول إن السياسة الخارجية في أهدافها ووسائلها تخضع لأسس نظرية واحدة. إلا أن نظرة الدول لحقيقة مصالحها وطريقة استخدامها للوسائل التي تحقق تلك المصالح هي التي تختلف من دولة لأخرى.

الفصل الثاني

الإعلام الخارجي

يعدُّ الإعلام واحداً من أقدم الممارسات التي عرفتْها البشرية حيث ظهر مع بدء محاولات الإنسان لتلبية النداء الفطري في العيش ضمن نطاق الأسرة والجماعة. لذلك فقد كان عليه أن يجد الطريقة التي يعبر بها عن أفكاره ومشاعره واتجاهاته نحو الآخرين.

وقد كانت وسائل الإعلام مثلما كانت أساليبه بدائية وبسيطة. ولكنها أخذت تزداد تعقيداً بمرور الأيام وتبعاً للتقدم الحضاري الذي تسارعت وتيرته في العصر الحديث بحيث لم يعد بإمكان الإنسان متابعتها وحصرها نظراً لضخامتها ولكونها ماتزال في نمو دائم مضطرد وسريع.

والحقيقة أن الإعلام يختص بنوع من المعلومات التي تتسم بالتنوع والتجدد الدائم كالأخبار وتحليل الأحداث وغير ذلك. كما يقوم أيضاً بنشر المعلومات والحقائق التي تهدف إلى التثقيف والإرشاد والترفيه. كما يقوم الإعلام بخدمة النشاطات الحيوية التي تقوم بها الدولة كالجهد السياسية والاقتصادية والحربية وبرامج التعليم والخدمات وغيرها. وقد برز الإعلام الخارجي في وقتنا المعاصر كسلاح بارز مهم وخطير إلى أبعد الحدود في مجال العلاقات الدولية. فالإعلام الخارجي أضحى اليوم أحد وسائل وأدوات الدولة في سياستها الخارجية وفي تعاملها مع الدول الأخرى في المجتمع الدولي المعاصر. فالإعلام يعدُّ الإعلام الخارجي أشد ارتباطاً وصلة بالسياسة الخارجية منه إلى غيرها من المجالات الأخرى، لقدرته على الاتجاه المباشر للأهداف، وتحقيق التأثير المطلوب وبالتالي الحد من الاعتماد على القنوات الرسمية كالدبلوماسية أو الوسائل الأخرى التي غالباً مايكتنفها الغموض والتعقيد إضافة إلى المصاعب والعقبات التي توضع في طريقها. فما هو الإعلام الخارجي؟ وكيف نشأ وتطور؟ وماهي وسائله؟ كلها أسئلة تجيب عليها مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول

مفهوم الإعلام الخارجي

برز الإعلام الخارجي بعد ظهور الدول كوحدات رئيسة مكونة للنظام الدولي المعاصر. وقد تطورت وسائله وأساليبه وممارساته تطوراً مذهباً نتيجة لتزايد الصراع العالمي، وتعقد العلاقات الدولية، مما زاد من اهتمام الدول والعلماء والباحثين بهذه الظاهرة ومحاولة إخضاعها للدراسة العلمية بهدف تحديد مفهومها العلمي، ومعرفة علاقتها بالمفاهيم الأخرى في هذا المجال كالإعلام الدولي مثلاً. وعند استعراض العديد من تعريفات الإعلام الخارجي التي تطرق إليها عدد من العلماء والباحثين، نجد أنها ركزت في مجملها على أن الإعلام الخارجي هو نشاط اتصالي موجه إلى الخارج (أي خارج حدود الدولة) بهدف خدمة قضاياها وتحقيق مصالحها الخارجية.

ويقول [Robert D. F] إن الإعلام الخارجي هو التعبير الموضوعي عن الحقائق والوقائع والقضايا التي تهم الدولة عن طريق شرح وتوضيح الحقائق والمعلومات للجماهير في الخارج بهدف إحداث تأثير في عقلية تلك الجماهير بما يخدم قضايا الدولة ومصالحها⁽¹⁾.

ويقول Carter Marten إن الإعلام الخارجي هو ذلك النشاط الاتصالي الذي تستخدم فيه الدولة مختلف وسائل الاتصال والإعلام بشكل يؤدي إلى تنوير عقلية

(1) D.F. Roberts. the Nature of Communication and Mass Communication. London, 1978.p., 47..

الجماهير الخارجية بحقيقة الأمور والأوضاع القائمة في الدولة(1). أما الإعلام الدولي فهو كما يرى الدكتور فاروق أبو زيد: يشمل كافة أوجه الأنشطة الإعلامية التي تقوم الدول بتوجيهها للدول والشعوب والأمم الأخرى. وهي لا تقتصر على وسيلة دون أخرى بل تشمل الإذاعات الموجهة، وتبادل البرامج التلفزيونية إضافة إلى الصحف الناطقة بلغة الدول أو الشعوب الموجهة إليها. وغيرها من الوسائل الأخرى الحديثة للإعلام(2).

أما الدكتور إبراهيم إمام فيرى أن الإعلام الدولي: هو عملية نشر للحقائق والأخبار والأفكار والآراء على المستوى الدولي بوسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة والسينما والتلفزيون والمحاضرات والندوات والمعارض والحفلات وغيرها بهدف التفاهم بين الشعوب والإقناع وكسب التأييد(3).

ويرى الدكتور عبد اللطيف حمزة أن الإعلام الدولي: هو عملية تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم(4).

ولو أمعنا في البحث عن تعريفات أخرى للإعلام الدولي لباحثين وعلماء آخرين، فإننا سنجد في النهاية أنها تتفق فيما بينها في التركيز على العديد من النقاط

(1) Marten, Carter. An Introduction of Mass Communication. London, 1978. P.103

(2) د. فاروق أبو زيد. محاضرات في الإعلام الدولي. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ).

(3) د. إبراهيم إمام. الإعلام والاتصال بالجماهير. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨م). ص ٣٥.

(4) د. عبداللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، الطبعة الثالثة، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨م). ص ٧١.

الجوهريّة التي تتضمنها نشاطات ذلك النوع من الإعلام .
أما الإعلام الخارجي فيتفق مع الإعلام الدولي في كونه نشاطاً اتصالياً يهدف إلى الوصول إلى الجماهير خارج نطاق إقليم الدولة القائمة به . كما أنه يتفق مع الإعلام الدولي في كونه يحمل معلومات عن القضايا والمشكلات التي تهم الدول القائمة به .

ولكن هناك العديد من الاختلافات بينهما والتي تعطي كلاً منهما تمايزاً عن الآخر فالإعلام الخارجي اصطلاح يشير إلى النشاط الذي تقوم فيه دولة ما منفردة عن طريق وسيلة من وسائل إعلامها ببيت أو نشر الحقائق والمعلومات عن حضاراتها وتقدمها أو عن مشاكلها وقضاياها أو لشرح سياستها الخارجية على النطاق الدولي .

أما الإعلام الدولي فهو مفهوم أكثر شمولاً واتساعاً . فهو يشير إلى النشاطات الإعلامية للعديد من الدول التي تقوم ببيت المعلومات والأخبار والأفكار بقصد التأثير على أكبر عدد ممكن من الجماهير الدولية (التي يشمل مفهومها الشعوب والحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية) بهدف خدمة مصالح الدول القائمة بهذا النوع من الإعلام .

ويظهر الفرق واضحاً بين المصطلحين ، فالإعلام الخارجي يركز على النشاط الإعلامي لدولة ما ، عن طريق وسائل إعلامها ، لإيصال المعلومات والحقائق عنها للجماهير في دولة أخرى .

بينما يشمل الإعلام الدولي النشاطات الإعلامية للعديد من الدول عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ، بهدف التأثير على الجماهير الدولية على نطاق واسع وبالتالي تبني تلك الجماهير للمواقف والأفكار والاتجاهات التي تخدم مصالح الدول القائمة بالإعلام الدولي .

ومما سبق نستطيع صياغة تعريف أدق وأشمل في الوقت نفسه للإعلام الخارجي فنعرّفه بأنه: الجهد الإعلامي الذي تقوم فيه دولة ما عبر الوسائل المتاحة

لها، بتزويد الجماهير في دولة أخرى بالحقائق والأرقام والأخبار والمعلومات عن الأحداث والوقائع والمشكلات بطريقة موضوعية تهدف لكسب تأييد وتعاطف تلك الجماهير لمواقف الدولة القائمة بهذا الجهد الإعلامي.

والإعلام الخارجي وفقاً للتعريف السابق يقوم أساساً على تقديم الحقائق بشكل كامل غير منقوص وبالتالي فإن التحريف أو التزييف الذي قد يقع في الأرقام والمعلومات، أو حجب بعض الحقائق من شأنه أن يخرج الإعلام الخارجي عن مفهومه فيتحول إلى دعاية التي يعرفها الإعلاميون بأنها إثارة الرأي العام على نطاق واسع بغرض نشر الأفكار دون الاعتبار لصدقها أو دقتها.

وهنا يبرز الفرق الجوهرى بين الإعلام الخارجى والدعاية. فالإعلام الخارجى يقوم على تقديم الحقائق والمعلومات بشكل موضوعى كاملة غير منقوصة، لخدمة هدف واضح غير مشكوك فيه. أما الدعاية فتعتمد على أساليب المرواغة والغش والكذب وإخفاء الحقائق، لخدمة أهداف مشكوك فيها. لذلك فهى تتبنى جزءاً من الحقيقة وتتضمن جزءاً أكبر من الأكاذيب والتحريف وإخفاء الحقائق.

على أنه تبقى الغاية الكبرى من الإعلام الخارجى لأية دولة هى كسب التأييد عن طريق الإقناع ببث ونشر المعلومات والحقائق الصحيحة عن الدولة القائمة.

المبحث الثاني

نشأة الإعلام الخارجي وتطوره

على الرغم من أن الإعلام بشكله الراهن يعدُّ من أبرز ظواهر القرن العشرين حيث يعد السطلة الرابعة بجانب السلطات الثلاث الأخرى (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) إلا أن جذوره ضاربة في عمق التاريخ^(١). لذلك فمن الطبيعي أن يقال بأن العصور البدائية، أو عصور فجر التاريخ، والعصور الوسيطة ثم العصور الحديثة، قد شهدت اشكالاً مختلفة ومتباينة من أشكال الإعلام.

ومما لا شك فيه أن أية دراسة تهدف إلى تتبع تاريخ الإعلام الخارجي من حيث نشأته وتطوره، لا بد أن تتناول دراسة الفترات التي مر بها ذلك التطور، والتي تتركز في الفترات التاريخية الرئيسة التالية:

١- عصور فجر التاريخ:

الرومان: برز في صدر العهد الإمبراطوري الروماني نوع جديد من الإعلام، وهو رسالة المبشرين المسيحيين الأوائل^(٢). فقد كان نشاط المبشرين الذي يتمثل في الخروج إلى البلاد الأخرى والتبشير بالإنجيل، من خطوات التطور المهمة في تاريخ الإعلام. وكان الإعلام الديني في ذلك الوقت وسيلة مهمة للسلام واجتناب الحروب، كما ظهرت صحيفة الوقائع اليومية في أيام القيصر يوليوس محتوية على الكثير من الأخبار المتنوعة وأهمها الأخبار السياسية^(٣).

(١) د. محمد عبدالقادر حاتم. الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية (بيروت مكتبة لبنان، ١٩٧٣م). ص ٧١.

(٢) حسنين عبدالقادر. الرأي العام والدعاية. ١٩٥٧م، ص ٣٥.

(٣) لندي فريزر. الدعاية. ترجمة محمود كامل. (القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٣م) ص ٧٧.

وكان الغزاة والفاتحون يجلبون معهم منتجات بلادهم الممتازة من شتى الصناعات والفنون كالمنسوجات المزركشة والتحف المنقوشة والأغاني والموسيقى وغيرها، وكان الغرض الأساسي من ذلك في بداية الأمر التعبير أمام الشعوب الأخرى عن رقي الدولة وتفوقها، ثم استخدمت في الإعلام والدعاية للدولة الرومانية.

٢ - العصر الإسلامي:

لا شك في أن أبرز أشكال الإعلام في فجر الدعوة الإسلامية هي خطابات الرسول ﷺ، للملوك والأمراء، وأبرزها خطابه للمقوقس عظيم القبط الذي يدعوه فيه لاعتناق الإسلام. كذلك خطابه المماثل لهرقل ملك الروم. ولم يتغير الحال في عهد الخلفاء الراشدين. أما العهد الأموي والعباسي فقد شهد تطوراً جديداً في رسل الخلفاء ومبعوثيهم للملوك الفرنجة والفرس لأغراض المفاوضة أو طلب الجزية أو الدعوة إلى الله بين شعوب تلك الحضارات. أما الفاطميين فقد اعتمدوا على الدعاة حيث يقول المعز لدين الله: «ما من جزيرة في الأرض ولا إقليم إلا ولنا فيه حجج ودعاة يدعون لنا ويأخذون تبعتنا» وكانت الخلافة الفاطمية ترمي من هذه الدعوة إلى غاية سياسية أكثر منها دينية، وهي زعامة العالم الإسلامي. وكان العباسيون يهاجمون الفاطميين ويطعنون في النسب الفاطمي^(١).

٣ - العصور الوسيطة:

عرفت أوروبا القديمة أشكالاً مختلفة من الإعلام. فالمنازعات والحروب الكثيرة التي كانت تنشب بين الشعوب الأوروبية فرضت على الحكام الاستعانة بشتى الوسائل التي تحقق لهم النصر على أعدائهم بما في ذلك محاولات كسب ثقة الرأي العام. فعرفت الندوات والاجتماعات، وإلقاء الخطب العامة، وتبادل الأنباء والمعلومات وماشاكل ذلك من وسائل الإعلام.

٤ - في القرن الثامن عشر:

بعد اختراع الطباعة بدأ الإعلام يتخذ شكلاً عصرياً. وفي العالم الجديد اهتم مؤسسو الدولة الأمريكية بالإعلام بشكل بالغ كنتيجة طبيعية لاهتمامهم بقياس

(١) محمد علي الزغبى. الحياة الفكرية والأدبية في الدولة الفاطمية (بيروت ١٩٧١م). ص ٣٢

الرأي العام . فقد عمد الرئيس جورج واشنطن ووزير خارجيته بيكر إلى توزيع عشرة آلاف نسخة من (التعاليم الأمريكية) وذلك لتدعيم وتأييد سياستهما الموجهة ضد فرنسا سنة ١٧٩٨م (١).

والقرن الثامن عشر مليء بالأمثلة عن الإعلام وأثره في نطاق الحروب الدبلوماسية والسياسية الخارجية . ولاشك في أن اختراع المطبعة قد أسهم في ظهور وانتشار الصحف اليومية وتوزيعها على نطاق واسع . ولعل أبرز تلك الصحف جريدة التايمز البريطانية التي تعدّ أم الصحف في العالم والتي ظهرت عام ١٧٢٠م . ولعبت دوراً بارزاً في قيام الثورة الأمريكية، التي كانت خطب (صموئيل آدمز) المحرك الأكبر لها . إذ أخذ يحرض الأمريكيين في خطبه على الثورة والاستقلال من الاستعمار البريطاني، لذلك كان دور الإعلام دوراً تاريخياً في استقلال الشعب الأمريكي وقيام الولايات المتحدة كدولة عظمى . كما لعبت خطب وكتابات (فولتير) و(مونتيسكو) و(ريدر) الدور الأكبر في التمهيد للثورة الفرنسية وتحقيق العبارة المشهورة (الحرية، الإخاء، والمساواة) .

٥ - في القرن التاسع عشر:

استطاع نابليون بواسطة الصحافة تقوية الروح المعنوية لجيشه أثناء حملته على إيطاليا . وفعل نفس الشيء في حملته على مصر سنة ١٧٩٨م ، حيث أصدر صحيفتي *La Decad* و *Courrier de L'Egypte* لأغراض سياسية وحربية (٢) . ولم يغفل نابليون أثر الصحافة في وقت السلم حيث أخضعها لرقابة الحكومة لتعمل على استتباب حكمه في البلاد التي أخضعها لسلطانه . ولعبت الموسيقى دوراً مهماً وفعالاً في مجال الإعلام ، حيث كانت تبث روح التضحية وأغاني الحنين إلى الوطن . وشهدت السينما في القرن التاسع عشر تطوراً سريعاً بعد اختراع الكاميرا السينمائية على يد توماس أديسون (٣) . وكانت تبث الأفلام الصامتة ، حيث لم يعرف العالم الأفلام الناطقة إلا عام ١٩٢٨م .

(1) John W. Amold. The American Foreign Policy. New York, 1965. P79

(٢) حسنين عبدالقادر . الرأي العام والدعاية . مصدر سابق . ص ٤٣ .

(٣) بارتو أريك . الاتصال بال جماهير : الصحافة والسينما والراديو والتلفزيون . ترجمة صلاح

عز الدين وآخرين ١٩٦٢م ، ص ٥٣ .

والحقيقة أن القرن التاسع عشر حفل بالعديد من الاختراعات والتطورات التقنية المهمة في عالم الاتصال. فمن اختراع التلغراف عام ١٨٣٢م إلى اختراع الهاتف عام ١٨٧٦م، واللاسلكي عام ١٨٧٣م، بعد اكتشاف (جيمس كلارك ماكسويل) للموجات الكهرومغناطيسية.

٦ - في أوائل القرن العشرين:

مع بداية القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الأولى ظهر الراديو كوسيلة رائدة من وسائل الإعلام. ويعود فضل اختراعه إلى ماركوني ومن بعده أديسون (١).

وبعد الحرب العالمية الأولى أنشأت شركة ماركوني مع الديلي ميل في لندن محطة إذاعية أذيعت فيها للشعب الإنجليزي حفلات موسيقية لأول مرة.

وفي الحقيقة أن التجارب الأولى لنقل الصوت عبر الأثير تعود لعام ١٨٩٠م، إلا أن الخدمة الإذاعية ظلت محصورة في الإطار المحلي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ولا ينفي ذلك وجود إرهابات للراديو أثناء الحرب العالمية الأولى، ففي عام ١٩١٥م، استخدم الراديو التلغرافي في إرسال تقارير إخبارية يومية بين فرنسا وألمانيا ونقلتها الصحف في أوروبا والدل الأخرى. كما استخدم البلاشفة في روسيا الراديو بعد عام ١٩١٧ لشرح أفكارهم وسياساتهم للشعوب الأوربية المجاورة. ثم تمكنوا باستخدام الموجات القصيرة بعد ذلك من إنشاء أول إذاعة موجهة إلى الخارج من موسكو وباللغة الإنجليزية، وقد بلغ من تأثير هذه الإذاعة أنها أثارت فزع إنجلترا فسارعت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع روسيا عام ١٩٢٧م. (٢).

وتوالى بعد ذلك استخدام الدول للراديو والإذاعات الموجهة لخدمة أهدافها الأيديولوجية. وبالطبع فإن ذلك يعد انتصاراً للإذاعة على الصحافة، والتي كانت تعد الوسيلة الإعلامية الأولى قبل اختراع الراديو. وفي عام ١٩٣٠م، بدأت

(١) د. عبداللطيف حمزة. الإعلام والدعاية. مصدر سابق. ص ٨٦.

(٢) د. فاروق أبو زيد. الإذاعة الدولية. مجلة الدبلوماسية. العدد الثالث عشر. رمضان ١٤١٠هـ، ص ٧٢-٧٣.

الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا طائفة من التجارب التي ساعدت في النهاية على اكتشاف وظهور التلفزيون . وفي عام ١٩٣٦ م ، كانت بريطانيا أولى الدول في تقديم برامج تلفزيونية بصورة منتظمة ، وتلتها الولايات المتحدة . ولمحدودية الإرسال التلفزيوني لجأت الدول بعد انتشار التلفزيون على نطاق عالمي واسع ، إلى تبادل البرامج التلفزيونية فظهر الاتحاد الأوربي المعروف بـ (الأورفيزيون) عام ١٩٥٧ م ، ويضم اثنتي عشرة دولة أوروبية ، وغيره من الاتحادات الأخرى .

٧ - في الوقت المعاصر:

في الواقع أن الإعلام في وقتنا المعاصر أصبح جزءاً من حياة الشعوب في شتى أنحاء العالم . فالحكومات أصبحت تدرك تماماً أهمية استخدام الوسائل الإعلامية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والترفيهية وغيرها . ومن هنا فهي لكي تحظى بالتأييد سواء من قبل مجتمعها المحلي داخل نطاق إقليمها ، أو في نطاق المجتمع الخارجي أو الدولي ، لابد أن تقوم بتزويد الجماهير بالأخبار والمعلومات عن الأحداث والوقائع لكي تستطيع تلك الجماهير تكوين رأي مستنير تجاهها . ولم يعد الاهتمام برأي الجماهير مقصوراً على الرأي العام المحلي بالنسبة للدولة ، بل اتسع ذلك إلى نطاق أكبر حتى أصبح يشمل الرأي العام العالمي . ومن هنا أصبح الإعلام موضع اهتمام دولي تمثل في أبرز صورة بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ، لمنظمة اليونسكو بأن تبحث المشكلات التي تعترض الدول النامية من أجل تقوية وسائل إعلامها .

وأصبحت قوة الدول اليوم تقاس بمدى تقدمها في المجال الإعلامي ، ومدى قوة وسائل إعلامها في التأثير والإقناع وبالتالي أصبح الإعلام معياراً من معايير القوة . وفضلاً عن التطورات التي حدثت في المجال الإعلامي إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فإن التقدم التكنولوجي مازال مستمراً وبشكل أسرع وأكبر وأشمل . فبعد اختراع الأقمار الصناعية جاء الكمبيوتر ليدخل على المجال الإعلامي محدثاً ثورة تكنولوجية هائلة أثمرت في

بدايتها عن قرب بدء البث التلفزيوني المباشر. وأصبحنا نسمع اليوم
باصطلاح (القرية العالمية)، كرمز للتقدم المذهل في مجال الاتصال حتى أصبح
العالم رغم اتساعه، كالقرية الصغيرة وأمسى الحدث الصغير في جزء ما من
العالم متناولا لدي العالم ككل في ثوانٍ معدودة.

المبحث الثالث

وسائل الإعلام الخارجي

لقد أشرنا إلى أن الإعلام قائم منذ أن وجد الإنسان ، وبالتالي فإن وسائله هي الأخرى مرتبطة بوجود الإنسان ، حيث تفاعلت مع تطوره فأسهمت في هذا التطور الذي ساعد بدوره على ارتقائها وتقدمها واتساع نطاقها . وبإلقاء نظرة شاملة على تاريخ الإنسان ، ودراسة عميقة لتطور وسائل الإعلام يمكننا التأكد من عمق العلاقة بين ارتقاء الإنسان ووسائل الإعلام .

والوسيلة أو الأداة هي ما تؤدي به الرسالة الإعلامية^(١) . سواء كانت هذه الأداة مقروءة كالصحافة ، أو مسموعة كالإذاعة والخطبة ، أو مرئية كالمعارض ، أو مسموعة ومرئية كالتلفزيون والسينما ، وغيرها من الوسائل والأدوات الإعلامية الأخرى كوكالات الأنباء .

وفي الحقيقة أن وسائل الإعلام تزامنت في تطورها مع تطور الإنسان نفسه من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسيطة وأخيراً المرحلة الحديثة أو الالكترونية . على أنه يمكننا تقسيم وسائل الإعلام التي عرفها الإنسان في الفترات الثلاث تلك من حيث نوعيتها إلى مجموعتين رئيسيتين ، هما :

(أ) **وسائل الإعلام القديمة** : وتشمل الشائعات والحفر على الأشجار والأحجار والأعمدة المنصوبة والمعابد . إضافة إلى الأخبار التي كان ينقلها التجار لسكان

(١) د. عبداللطيف حمزة . الإعلام والدعاية . مصدر سابق . ص ٩٢ .

البلاد التي يمرون بها، والمنادون الذين يعلنون أوامر الحكام، والخطب التي تلقى في المناسبات المختلفة. ويضاف إلى الوسائل السابقة وسيلة مهمة هي الاتصال الشخصي. وتميزت تلك الوسائل بأنها ذات صفة مباشرة، أي أنها تمثل أنماطاً متعددة من أنماط الاتصال المباشر (Direct Communcation). وتعدُّ تلك النشاطات أنماطاً من أنماط الإعلام لأنها كانت تحمل رسالة عن أحوال الشعوب .

(ب) وسائل الإعلام الحديثة: وقد كانت المطبعة بحق هي الفاصل الحقيقي بين العصور القديمة والعصور الحديث. فقد شكلت ثورة حقيقية نقلت الإعلام كلياً من طور إلى طور. ثم جاءت بعدها الثورة الثانية من ثورات الإعلام بظهور أداة جديدة من أدواته وهي وكالات الأنباء. وتلتها الثورة الإعلامية الثالثة بظهور المخترعات الحديثة كالراديو والسينما والتلفزيون والفيديوتيب والأقمار الصناعية والكمبيوتر وأخيراً البث التلفزيوني المباشر الذي بات على وشك البدء، ولاندرى ماذا يخبئ لنا المستقبل من وسائل الإعلام التي قد تظهر فتجعل من الوسائل الحديثة الحالية وسائل تقليدية عفا عليها الزمن .

وبما أننا لسنا بصدد دراسة تاريخية لوسائل الإعلام، بل بصدد دراسة تهدف للتعرف على تلك الوسائل، فإننا من أجل ذلك سنقف على أهم وسائل الإعلام الحديثة المستخدمة في مجال الإعلام الخارجي، وهي:

١ - الصحافة :

والصحافة جزء مهم من الجهاز السياسي لأية دولة، كما أنها جزء مهم من الإعلام الخارجي للدول كافة، وهي في نفس الوقت تعدُّ مقياساً لحضارة الأمم والشعوب فهي مسئولة عن تثقيف الجماهير، وعن الأخلاق العامة للمجتمع، بل وعن السلام العالمي أيضاً. وقد عبر نابليون عن أهمية الصحافة وهيبته بقوله «إنني أرهب صرير الأقلام أكثر مما أرهب دوي المدافع». كما عبر الزعيم الشيوعي خروشوف عن ذلك بقوله «الصحافة هي سلاحنا الفكري الأيديولوجي الرئيس، وإذا كان الجيش لا غنى له في القتال عن السلاح، فكذلك الحزب الشيوعي الواحد لا يستطيع أن يقوم بأعماله في الميدان الفكري والأيديولوجي

بغير الصحافة(١).

ونحن عندما ننظر إلى عدد الصحف التي تصدر في مختلف أنحاء عالمنا المعاصر، ندرك مدى اهتمام الدول بها كأداة أساسية من أدوات سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء، ومدى أهميتها وتأثيرها في حياة الأمم والشعوب ويكفي أن نعرف أن عدد الصحف التي تصدر في العالم يصل إلى ٤١٠ آلاف صحيفة، وذلك طبقاً لإحصاء الاتحاد الدولي للصحافة الدورية، وأن عدد الصحف العلمية فقط بلغ توزيعها ٤٠٠ مليون نسخة في اليوم(٢).

وتلعب الصحافة دوراً مؤثراً في اتجاهات السياسة الخارجية. فهناك الصحف الوطنية التي تعدُّ لسان حال دولها كصحيفة البرافدا السوفيتية أو الشعب الصينية رغم عدم وجود قراء لها خارج حدودها. فهي تتخذ كمقياس لتوجهات دولها السياسية نحو الدول الأخرى. وبالتالي أصبحت تقوم بدور الناطق الإعلامي لدولها. أي أنها تعبر عن لسان حال حكوماتها. وهناك أيضاً الصحف الرسمية التي تصدرها الدول بأكثر من لغة، وتوزع عن طريق السفارات، أو طرحها للبيع ومثال على ذلك مجلة(أنباء الصين) التي تصدر عن حكومة الصين الشعبية، ومجلة الشرق التي تصدر عن الحكومة السوفيتية(٣). إضافة إلى الصحف ذات الصفة الدولية، تلك التي تصدر بأكثر من لغة، وتطبع في أكثر من دولة، وتوزع بأعداد ضخمة في مختلف أنحاء العالم، ومثال هذه الصحف النيويورك تايمز، والواشنطن بوست الأمريكيتين، والتايمز والجارديان البريطانيتين، ولوفيجارو الفرنسية وغيرها.

والحقيقة أن أنواع الصحف والمجلات كثيرة يصعب حصرها، إلا أن الصحف الوطنية والرسمية والدولية هي أكثر تلك الأنواع تأثيراً في السياسة الدولية. والصحف شأنها شأن وسائل الإعلام الأخرى، تعدُّ أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول التي تصدر عنها. لذلك فهي تستخدم من قبل الحكومات أو

(١) نفس المصدر ص ٩٢.

(٢) د. فاروق أبو زيد. محاضرات في الصحافة الدولية. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١هـ).

(٣) المصدر السابق.

المؤسسات التي تمتلكها في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدولها. فالصحف الوطنية والرسمية تعدُّ مقياساً لتوجهات الدولة نحو الدول الأخرى. أما الصحافة الدولية فتعدُّ أداة من أدوات الاتصال الرئيسة بين مختلف الدول والشعوب والأمم في العالم.

فهي تحرص مثلاً على تقديم صورة إيجابية للرأي العام العالمي عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تنتمي إليه. فالدول تعكس من خلال صحفها مبادئها ومنجزاتها الحضارية، بهدف تقديم صورة حسنة ومشرفة لها أمام الدول الأخرى شعوباً وحكومات. إضافة إلى ذلك تسهم الصحافة في تحقيق التفاهم الدولي، كما أنها تسهم في تكوين الرأي العام العالمي تجاه القضايا والمشكلات الدولية، بتقديمها المعلومات والحقائق والأرقام والأخبار والتحليلات عنها.

وخلاصة القول، إن الصحافة أثبتت أنها تلعب دوراً بارزاً كأداة فاعلة ومؤثرة من أدوات السياسة الخارجية، فهي ليست مهنة فحسب بل هي سلاح بيد الدولة لتحديد فعاليته وآثاره بكيفية ونطاق استخدامه.

٢ - وكالات الأنباء:

يرجع تاريخ وكالات الأنباء إلى سنة ١٨٣٥م، وهي السنة التي ظهرت فيها وكالة أنباء هافاس (وكالة الصحافة الفرنسية AFP).

وهافاس شاب فرنسي أنشأ له مكتباً في باريس لجمع الأنباء. واضطره ذلك إلى أن يقوم برحلة زار فيها أكثر العواصم الكبرى في القارة الأوروبية. وتعاقد مع مراسلين له في تلك العواصم. وكانت الطرق التي اعتمد عليها في توصيل الأخبار من المراسلين إلى مكتبه في باريس لا تتجاوز البريد والحمائم الزاجل، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يبعث بهم لكي يجمعوا الأخبار بأنفسهم ثم يعودون إلى باريس، حيث يقومون بصياغة هذه الأخبار ثم توزيعها على المشتركين ورجال السلك الدبلوماسي وكبار التجار وغيرهم. والغريب أن الصحف في ذلك الوقت حين عرض عليها هافاس إمدادها بالأخبار قابلت ذلك بالرفض التام، بحجة أن المقال كان له السيادة العظمى حينذاك^(١).

(١) جوهنبرج. الصحفي المحترف. ترجمة فؤاد مويساني. ب.ت.، ص ٦٣.

ولم تمض أكثر من سنة واحدة على هذا الوضع حتى أدركت الصحف أنها أخطأت في ذلك . حيث مال القراء إلى الأخبار ، فأوجب ذلك على الصحف إشباع ميولهم الجديدة من هذه الناحية . وهكذا استطاع هاكاس في زمن يسير أن يحقق بوسيلته هذه توثيق الروابط بين باريس ولندن وبروكسل وروما وفيينا ومدريد وغيرها من العواصم الأوربية الأخرى .
وكالات الأنباء العالمية:

١ - وكالة الصحافة الفرنسية (هاكاس سابقا) ١٨٣٥ م .

٢ - وكالة رويتر الإنجليزية ١٨٥١ م .

٣ - وكالة تاس السوفيتية ١٩٢٥ م .

٤ - وكالة الاسوشيتد برس الأمريكية ١٨٧٣ م .

٥ - وكالة اليونائيتد برس الأمريكية ١٩٠٧ م .

وتسيطر هذه الوكالات اليوم على أكثر من ٨٠٪ من الأخبار العالمية ولا تترك للوكالات الأخرى سوى أقل من ٢٠٪ من تلك الأخبار . وترجع سيطرة وكالات الأنباء الدولية إلى ضخامة حجمها وقوة الوسائل التكنولوجية التي تستفيد منها في جمع الأخبار وتوزيعها بلغات مختلفة في أنحاء العالم . إضافة إلى مكاتبها المنتشرة في أكثر من مئة دولة ، وآلاف الموظفين والمراسلين الذين يقومون بجمع مئات الألوف من الكلمات في اليوم وتوزيعها على النطاق العالمي والمحلي (١) .

لذلك أدركت دول العالم الثالث أهمية إنشاء وكالات أنباء وطنية لمواجهة سيطرة الوكالات العالمية . وبدأت الوكالات الوطنية في الظهور في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لاستقلال غالبية دول العالم الثالث التي كانت واقعة تحت الاستعمار الأوربي . كما ظهرت في بعض الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً ، وكالات أنباء وطنية تميزت بالقوة لذلك أطلق عليها بالوكالات شبه الدولية ، أو الوكالات الأهم في العالم بعد الوكالات الخمس الكبرى (٢) .

(١) د . فاروق ابو زيد . محاضرات في وكالات الأنباء الدولية . (الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، ١٤١٠ هـ) .

(٢) المصدر السابق .

وتزداد أهمية وكالات الأنباء يوماً بعد يوم كمغذي رئيس لوسائل الإعلام المختلفة في جمع وتوزيع وتبادل الأخبار المحلية والدولية. ويعبر الكثير من وكالات الأنباء الوطنية (خاصة تلك التي تملكها وزارات الإعلام) عن لسان حال دولها. لذلك كثيراً ماتبث وكالات الأنباء الوطنية التصريحات الرسمية لكبار المسؤولين في الدولة.

كما أن هناك حقيقة لا ينبغي إغفالها، وهي أن وكالات الأنباء العالمية نفسها تترك أثرها الواضح في توجيه الرأي العام. فالواقع أثبت استحالة أن تكون تلك الوكالات محايدة في عرض الأنباء. فهي رغم عالميتها إلا أنها تخدم في النهاية السياسات الخارجية والمصالح الاستراتيجية لدولها. ومثال على ذلك أنه عندما حدثت أزمة الحدود بين الشقيقتين مصر والسودان في السبعينات، أذاعت وكالة رويتر الإنجليزية برقية في الثالث الأخير من الليل مؤداها أن الجيش المصري غزا السودان. وكانت هي الوكالة الوحيدة التي انفردت بنشر هذه الخبر. واختارت له ذلك التوقيت لكي تنشره الصحف السودانية قبل أن يتاح لها الوقت الكافي للتحقق من صحته. وكان قصد الوكالة من ذلك خلق حالة من التوتر أوصت بها الأوساط الإنجليزية الرسمية في تلك الفترة.

٣ - الإذاعة:

يعود الفضل في اختراع الراديو إلى ماركوني ثم أديسون من بعده ويعدُّ الراديو من أقوى وسائل الإعلام في وقتنا الحاضر لأنه غير محدود بحدود الإقليم الذي يوجد فيه. وتختلف النظم الإذاعية باختلاف الحكومات والشعوب. ولأهمية الإذاعة ودورها في تشكيل وتوجيه الرأي العام، إضافة إلى أهميتها المتمثلة في قدرتها على الوصول إلى الجماهير الخارجية في مختلف أنحاء العالم، جعل ذلك الدول على اختلاف أنظمتها تؤمن بضرورة امتلاكها لإذاعة رسمية تنطق باسمها وتعبّر عن سياستها. فالدول الأوربية الكبرى على سبيل المثال، اتجهت في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى الأخذ بنظام الإذاعة الرسمية، حيث عدَّت فيها الإذاعة جهازاً من أجهزة الحكومة. كما لعبت الإذاعات السوفيتية دوراً كبيراً في مجال

الدعاية السياسية والأبديولوجية (خاصة في أثناء الحرب الباردة) وفي مجال شرح السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي (١).

ولاشك أيضاً في أن الإذاعات الغربية الموجهة لدول الكتلة الشرقية قد لعبت مع غيرها من الوسائل والعوامل الأخرى، فيما حدث من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية داخل تلك الكتلة. ونستطيع القول إن الإذاعة لعبت وتلعب دورها البارز كوسيلة من وسائل السياسات الخارجية لدولها، فهي بالإضافة إلى دورها في نشر الأخبار وتفسيرها تقوم بأدوار أخرى كالتوعية والتثقيف والتعريف بحضارات الدول والشعوب وتعزيز الوفاق الدولي. كما أنها أداة من الأدوات التي تستخدمها الدول في تدعيم مكانتها الدولية إضافة إلى استخدامها كسلاح فعال في الدعاية السياسية والأبديولوجية لها.

٤ - التلفزيون:

كانت إنجلترا أولى الدول في تقديم البرامج التلفزيونية بصورة منتظمة وذلك عام ١٩٣٦ م. وتبعتها في ذلك الولايات المتحدة، ثم بدأ التلفزيون في الانتشار على نطاق عالمي واسع.

وكما تدخلت الحكومات في الإذاعة وسيطرت عليها. فكذلك فعلت بمحطات الإرسال التلفزيوني وذلك في غالبية دول العالم بما فيها الكثير من الدول الرأسمالية التي تتبع النظام التجاري في ملكية وسائل الإعلام. ويعود ذلك بالطبع إلى أهمية هذه الجهاز وقدرته على التأثير من خلال الصوت والصورة. ولأن التلفزيون وسيلة محلية، أي أنها محدودة بحدود إقليم الدولة، فقد فكرت الدول في التغلب على هذه المشكلة عن طريق تبادل البرامج التلفزيونية ولهذه الغاية أنشئ اتحاد أوروبي للإذاعات سنة ١٩٥٧ م، باسم (الأورفيزيون) يضم اثنتي عشرة دولة أوروبية هي: ألمانيا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورج وموناكو وهولندا وإنجلترا وسويسرا والسويد. ويعمل

(١) د. فاروق أبو زيد. الإذاعة الدولية. مصدر سابق. ص ٧٥

(الأورفيزيون) تحت إشراف لجنة البرامج التابعة للاتحاد الأوربي للإذاعات، ومقره جنيف وتقوم كل محطة من محطات الدول المذكورة بإرسال برامجها التلفزيونية إلى مركز لجنة البرامج التي تقوم بإرسالها إلى الدول الأخرى الأعضاء التي تقوم بدورها بتزويد اللجنة بالبرامج التي وقع اختيارها عليها لتقدمها في تلفزيوناتها.

وفي المجال الدولي حقق إطلاق أقمار الاتصال الصناعية طفرة كبرى في مجال نقل الأحداث أثناء وقوعها عبر المحيطات والمساحات الشاسعة. يقول الدكتور فاروق أبو زيد^(١): «إن انتشار التلفزيون في معظم دول العالم وفي فترة قصيرة نسبياً، أدى إلى ضرورة تبادل البرامج التلفزيونية بين الدول. لذلك فإن غالبية دول العالم لا بد وأن تستورد نسبة ما من البرامج التلفزيونية لكي تملأ بها ساعات الإرسال. والحقيقة أن العالم الثالث هم الأكثر استيراداً لتلك البرامج، حيث تستورد دولة ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من برامجها من الخارج بينما لا تستورد الدول المتقدمة سوى نسبة قليلة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ من برامجها التلفزيونية.

وبالطبع فإن ذلك من شأنه أن يعمق تبعية الدول النامية إعلامياً للدول المتقدمة. ولا شك في أن التبعية الإعلامية لا بد وأن تنطوي على نوع من التبعية السياسية والاقتصادية لتلك الدول. لذلك لجأت الدول النامية إلى إنشاء اتحادات إذاعية وتلفزيونية فيما بينها محاولة منها للتغلب على مشكلات ضعف الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية للبرامج. ولعل أبرز مثال لهذه الاتحادات هو (اتحاد الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربية) التابع لمجلس التعاون الخليجي، الذي يقوم بإنتاج وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية بين الدول الأعضاء في المجلس.

والحقيقة أن عملية استيراد البرامج من مصادر أجنبية تنطوي على أخطار

(١) د. فاروق أبو زيد. التلفزيون الدولي. مجلة الدبلوماسية. العدد السابع، ١٤١٠ هـ ص ١١٣-١١٤.

عديدة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فاختلاف النظم السياسية وطبيعة التركيب الاجتماعي والعادات والتقاليد بين الدول (كالهوية الواسعة بين الإباحية الغربية والتقاليد العربية الإسلامية المحافظة) يشكل في حد ذاته ضرورة قيام الدول المستوردة بتنويع مصادر برامجها التلفزيونية وذلك بالعمل على تطوير إنتاجها وزيادة عدد الدول التي تستورد برامجها. ولاشك في أن قرب بدء البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية، ينطوي على بعد آخر من اهتمام الدول بالتلفزيون كأداة من أدوات سياساتها الخارجية ومحاولة التأثير على أكبر قدر ممكن من الجماهير الخارجية في أنحاء العالم. والحقيقة أن البث المباشر قد يسفر عن أوجه أخرى من المخاوف السياسية للدول النامية التي يمكن أن تنجم عن بث برامج معادية لأنظمة الحكم فيها. أو تصدير الأفكار الأيديولوجية التي تهدد كيانها وأمنها القومي. إضافة إلى البرامج التي تتبني أنماطاً سلوكية تتنافى مع قيم وتقاليد وعادات العديد من شعوب الدول النامية^(١).

٥ - السينما:

إلى (أديسون) يرجع الفضل الأول في اختراع الصور المتحركة واستطاع (روبرت هول) بعد ذلك أن يدخل تحسينات على آلة الصور المتحركة نفسها ولكن بأبعاد كبيرة^(٢). وفي عام ١٨٩٥م. استطاع العالمان الفرنسيان (لويس وأوجست) أن يصنعا آلة عرض جديدة، وبعدها انتشرت الأفلام الإخبارية.

وبعد انتشار صناعة السينما استخدمت الأفلام السينمائية من قبل الدول في الإعلام الخارجي للتعبير عن مدى تطور الدولة ورفقها الحضاري في الميادين العلمية والثقافية والفنية. فهناك الأفلام العلمية والثقافية والوثائقية والفنية التي تعبر عن حضارة المجتمع وثقافته. ومن هنا أصبحت السينما وسيلة حضارية ووسيلة ثقافية مهمة، فهي فن وعلم وصناعة في وقت واحد. ورغم أن الهدف الأول للسينما هو الثقافة وخدمة المجتمع، إلا أنها كالحرف أصيبت بشيء من الانحراف

(١) نفس المصدر. ص ١٢.

(٢) حسن حسني. الإعلام والدولة. بيروت: ١٩٧٥م ص ٣٣.

وأصبحت هدفاً للاستغلال الذي قام به أصحاب رؤوس الأموال . فأصبحت تميل لإرضاء المشاهدين دون النظر إلى مضمون المادة التي تقدمها . لذلك تعدُّ السينما مسئولة في كثير من بلاد العالم المتقدم عن انحراف الأطفال والشباب . ومن هنا شعرت حكومات تلك البلاد بضرورة التركيز على إرشاد الجماهير عن طريق السينما ، فأصبحت الأفلام الثقافية موضع اهتمام تلك الحكومات . وتختلف استخدامات الأفلام السينمائية في الإعلام الخارجي تبعاً لنوعية تلك الأفلام فهناك الأفلام الوثائقية والتاريخية التي تهدف إلى توعية وتنوير الجماهير الخارجية بالحقائق والمعلومات عن الدولة المنتجة لتلك الأفلام . وهناك أفلام التسلية التي يغلب عليها طابع الغزو الفكري والاجتماعي كما في الأفلام الغربية التي تنتشر في أنحاء العالم خاصة دول العالم الثالث ، للترويج عن الأفكار الليبرالية وطبيعة الحياة الغربية . . إلخ .

٦ - المعارض:

وهو من أجدى الوسائل الإعلامية في الوقت الحاضر . فهو وسيلة اقتصادية ناجحة لتعريف الجماهير الأخرى بشتى وجوه الحياة السياسية والاقتصادية والحضارية والاجتماعية في الدولة القائمة به . فهو يجمع بين المعارضات المادية وبين الناحية الفكرية - إضافة إلى أنه يجمع بين الجانب الملموس والمرئي المسموع . وأيماناً من الدول بهذه الحقائق لجأ الكثير منها إلى إقامة المعارض المتنقلة لتعريف العالم بحضارتها وثقافتها وتقدمها ، كما حرصت الدول كافة على المشاركة في المعارض الدولية المختلفة في العديد من المجالات الصناعية والعلمية والثقافية والفنية . . إلخ ، لما لهذه المعارض من جدوى إعلامية كبيرة في مجال تعريف الجماهير الخارجية بحضارات الدول وتقدمها .

٧ - البعثات والزيارات الرسمية وغير الرسمية:

وهي كثيرة ومتنوعة ، فهناك زيارات الرؤساء والملوك ، وهناك زيارات

الوفود الرسمية، إضافة إلى الوفود الأخرى غير الرسمية كوفود رجال الأعمال والصحفيين والأدباء والفنانين. وتناقش اللقاءات الرسمية العديد من المواضيع التي تتناول المشكلات بين البلدين أو المشكلات الإقليمية والدولية. إضافة إلى النشاطات الإعلامية التي يقوم بها الدبلوماسيين في الدول المضيفة في مجال التعريف بدولتهم وتوثيق أو اصر الصداقة بين حكومات وشعوب الدول. كما تشكل الزيارات غير الرسمية لرجال الأعمال والأدباء والفنانين جانباً آخر من جوانب التعريف بالأمة التي أنجبت هؤلاء النابغين.

٨ - المؤتمرات:

وهي أنواع، منها: المؤتمرات الصحفية، والعلمية والأدبية وغيرها. ومن أوضح الأمثلة على ذلك المؤتمر الصحفي الذي يعقده رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بصفة دورية، والذي تجد فيه الجماهير الداخلية والخارجية خير وسيلة للتعرف على السياسة العامة التي سينتهجها خلال فترة رئاسته. إضافة إلى شرحه وتعليقه على الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة على المستويين الداخلي والخارجي.

ومن أوضح الأمثلة عليها كذلك مؤتمرات القمة التي يعقدها رؤساء الدول والتي تحظى باهتمام كافة وسائل الإعلام الوطنية والدولية على حد سواء.

٩ - العلاقات العامة:

وهي فن الاتصال بالجماهير التي تهتم القائم بالاتصال سواء كان مؤسسة أو شركة أو دولة. والهدف منها يتركز في رعاية وتقوية العلاقات بالجماهير وكسب تأييدها. وعلم العلاقات العامة يهتم بالكشف عن الأسس والمبادئ التي تساعد على إقامة روابط ودية قوية بالجماهير. وكانت الحملات الانتخابية هي أول مجال سياسي استخدمت فيه العلاقات العامة إلا أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في العالم والتي أدت إلى تشابك المصالح، أبرزت دور العلاقات العامة في العلاقات الدولية.

ففي أوربا مثلاً استخدمت العلاقات العامة كوسيلة من وسائل تدعيم الوحدة

الأوربية^(١) ولأهمية العلاقات العامة ودورها في النواحي السياسية، نجد أنها جهاز رئيس من أجهزة الدول المتقدمة بشكل خاص. ففي الولايات المتحدة تقع مسئولية العلاقات العامة الدولية على عاتق وكالة الاستعلامات الأمريكية التي تعمل من خلال الخدمة العامة على تحقيق أهداف السياسة الأمريكية عن طريق شرحها وتفسيرها ومواجهة الدعايات المضادة^(٢).

كما تعد العلاقات العامة الدولية وظيفة من وظائف المنظمات الدولية. فعلى سبيل المثال يمارس مكتب الأمم المتحدة للإعلام في نيويورك، العلاقات العامة من خلال العلاقات الخارجية والصحافة والمنشورات والخدمات العامة، وذلك بعرض المشاكل التي تواجه المنظمة وخلق فهم أفضل لمقاصد الأمم المتحدة. كما تلعب العلاقات العامة دوراً مهماً في مجال البعثات الدبلوماسية التي أصبحت العلاقات العامة من مهامها الرئيسية. ولا بد من الإشارة إلى أن الاهتمام بالعلاقات العامة يتزايد يوماً بعد يوم في الدول المتقدمة، فيما لاتزال الدول النامية تعاني من ضعف أجهزة العلاقات العامة فيها نتيجة عدم الاهتمام بها، أو لعدم إدراك أهميتها في مجال السياسة الخارجية.

١٠ - الملحقون الإعلاميون:

لقد تطورت مهام البعثات الدبلوماسية، فبالإضافة إلى الدبلوماسيين زودت البعثة بملحقين إعلاميين يمارسون الوظيفة الإعلامية الدولية من خلال الاتصال بوسائل الإعلام والجماعات المؤثرة في الدولة المضييفة، كالأحزاب وجماعات الضغط وغيرها. كما يقومون بإخطار حكوماتهم باتجاهات وسائل الإعلام، والرأي العام في الدولة المضييفة تجاه القضايا التي تمس مصالح دولهم. إضافة إلى إخطارها بأنشطتهم وممارساتهم الإعلامية المضادة لما قد يمس دولهم أو سمعتها من دعايات مغرضة.

(1) Arbert Blankenship. Intemational PPublicc Relation. New York, 1982. P.29

(٢) د. محمد العويني. الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية (القاهرة) مكتبة الأنجلو المصرية. ١٩٨١م) ص ١٠٣.

ويقوم الملحقين الإعلاميين بالعديد من الوظائف الأخرى . فهم يقومون أحياناً بدور المتحدث الرسمي عن الدولة في المناسبات والمحافل الدولية التي تشترك فيها . كما يقومون بالرد على أسئلة واستفسارات الصحفيين في الدولة المضييفة ، ومساعدة الصحافة ووكالات الأنباء في الحصول على الأخبار والتعليقات والبيانات والمعلومات عن دولهم بما يخدم مصالحها ، وتجسيد صورة أفضل لها أمام الرأي العام في الدولة المضييفة .

الفصل الثالث

الإعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية

بعد أن أشرنا إلى أن السياسة الخارجية يتم تنفيذها باستخدام وسائل مختلفة ومتعددة كالوسائل السياسية والدبلوماسية، والوسائل العسكرية، والوسائل الاقتصادية، بالإضافة إلى الوسائل العلمية والثقافية والاجتماعية، والتي سبق الحديث عنها في الفصل الأول، لا يخفى أن جميع تلك الوسائل لها جوانب إعلامية. فرئيس الدولة في ممارسته للوسائل السياسية على المستوى الدولي، كمؤتمرات القمة، يمارس أيضاً الوظيفة الإعلامية. بينما تحمل الوسائل العسكرية رسائل إعلامية للدول الأخرى عن قوة الدولة ومقدرتها العسكرية في الدفاع عن أمنها وأهدافها ومصالحها القومية.

كما أن الوسائل الاقتصادية لها جانب إعلامي في إظهار القوة الاقتصادية للدولة، ومقدرتها على التأثير في السياسة الدولية باستخدامها لتلك القوة. بينما تعطي المنح الدراسية وتبادل الكتب والنشرات والمعارض، زخماً إعلامياً للدولة في لفت أنظار العالم إلى مدى نبوغها العلمي وتقدمها الثقافي على غيرها من الدول الأخرى. ولا شك في أن الإعلام الخارجي اليوم يعد وسيلة فعالة من وسائل السياسة الخارجية للدول. إذ أنه كغيره من الوسائل يسعى لتحقيق أهداف السياسات الخارجية من خلال المؤسسات والأجهزة الإعلامية الموكلة إليها ممارسة الإعلام الخارجي.

ويمكن للإعلام الخارجي أن يمارس دوره في السياسة الخارجية بشكل مباشر عن طريق أجهزة إعلام الدولة نفسها، أو غير مباشر عن طريق وكالات الأنباء

والصحف والمجلات والإذاعات الدولية^(١). والحقيقة أن أهمية الإعلام الخارجي كوسيلة للسياسة الخارجية ترجع إلى إسهامه في صنع هذه السياسة وتنفيذها. فهو يلعب دوراً متميزاً في التأثير على كل من صناع القرار السياسي والرأي العام. فأراء المواطنين سواء كانوا أفراداً رسميين أو غير رسميين، تتشكل نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها.

ووسائل الإعلام هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية وهي المصدر الأساسي لتفسيرها. فبالنسبة لصناع القرار تقوم وسائل الإعلام بدور بارز وبإمدادهم بجزء كبير ومهم من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات. ولعل أبرز مثال في هذا المجال أن الرئيس الأمريكي الأسبق فورد اهتم خلال فترة رئاسته اهتماماً كبيراً بوسائل الإعلام كقنوات للمعلومات. ونتيجة لهذا الاهتمام عهد إلى أربعة من موظفي البيت الأبيض بالإضافة إلى عدد من المساعدين بمتابعة وسائل الإعلام ومن ثم تقديم تقرير إخباري يومي موجز للرئيس عن التطورات والأحداث الدولية في أكثر من خمسين صحيفة أمريكية رئيسية، وأربعين مجلة ودورية، بالإضافة إلى ما تذيعه محطات الراديو والتلفزيون الرئيسة^(٢).

وبالإضافة إلى كون وسائل الإعلام مصدراً مهماً للمعلومات، فإنه يمكن الاستفادة منها كمؤشر على الرأي العام، ودليل على مواقف واتجاهات الجماهير من السياسة الخارجية للدولة. ويتم ذلك من خلال متابعتها ونقلها لردود الفعل الرسمية والشعبية، المحلية والدولية تجاه تلك السياسة.

كما تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً في عملية إقناع الجماهير بمواقف الدولة. فمواقف وسائل الإعلام من القضايا الدولية كثيراً ما يتقبلها المواطن العادي ويجعلها الأساس في تفسيره للأحداث الدولية. ولكي تقوم وسائل الإعلام بهذا

(1) John Marten. Effective of International Media. the American Academy of Political and Social Science, 1971, P.62.

(٢) مايلز كويلاند. لعبة الأمم. ترجمة مروان خير. (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٨٣م). ص ٥٩.

الدور لا بد أن تتميز بالقوة والقدرة على التأثير . ولعل أبرز مثال على ذلك يأتي من القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية (إذاعة لندن) الموجهة للدول العربية والتي تتمتع بشعبية واسعة في الأقطار العربية . فهي رغم أنها تعمل دوماً على دعم وخدمة وجهات النظر والمصالح البريطانية، إلا أنها تتمتع بمصداقية وتأثير كبيرين لدى قطاع كبير من الجمهور العربي . وكثيراً ما يتبنى الجمهور وجهات نظر هذه الإذاعة تجاه العديد من القضايا والأحداث الدولية . ومن هنا فإنها تلعب دوراً مهماً كوسيلة للسياسة البريطانية الخارجية تجاه الوطن العربي .

وتزداد أهمية الإعلام الخارجي كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية نتيجة لتزايد المصالح الخارجية للدول في ظل تشابك العلاقات الدولية المعاصرة . فكلما زادت مصالح الدول على المستوى الخارجي كلما أدى ذلك إلى تزايد دورها في السياسة الدولية . لذلك فهي تعمل على تقوية الوسائل المختلفة لسياساتها الخارجية في سعيها لتحقيق مصالحها القومية ومنها الوسائل الإعلامية .

وتولي الدول التي تعاني من قضايا حساسة، اهتماماً خاصاً بالإعلام الخارجي لتوضيح مواقفها وتبريد سياساتها في معالجتها لتلك القضايا . ولا شك في أنه كلما كان الإعلام الخارجي ماسكاً بزمام المبادرة وسريعاً في حركته ومتطوراً في وسائله ومنظماً في تعامله مع الظروف المختلفة كلما كان أكثر فاعلية وتأثيراً .

والإعلام الخارجي القوي والناجح يحتاج إلى إمكانات اقتصادية كبيرة ، وهذا يوضح الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة من حيث قدرتها على استخدام الوسائل الإعلامية المتطورة^(١) . فالدول الغنية تتمتع اليوم بشبكات ونظم متطورة من وسائل الاتصال والمواصلات والإعلام وبالتالي فهي تملك إعلاماً قوياً يستطيع مع غيره من الوسائل الإسهام في دعم تنفيذ سياساتها الخارجية . أما الدول الفقيرة فتتفقر إمكاناتها الاقتصادية المتواضعة حجر العثرة أمام تطورها الإعلامي . لذلك فهي تعاني من التخلف الإعلامي الذي يحتم عليها الوقوع في فخ أو دائرة التبعية

(١) فتحي الإبياري . نحو إعلام دولي جديد . مصدر سابق ، ص ١٧ .

الإعلامية للدول الغنية والمتقدمة، وبالتالي التأثير على قراراتها السياسية والاقتصادية، وعلى كيانها الفكري والثقافي والاجتماعي.

ومن هنا فإن القوة أو المقدرة الإعلامية الخارجية للدولة لا يتوقف دورها على كونها وسيلة لتنفيذ سياساتها الخارجية فقط، بل هي أداة لتكريس استقلالية القرارات السياسية والاقتصادية نفسها. وبالتالي تمتع الدولة بشخصية دولية متميزة ومرموقة تمكنها من أن تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تمس مصالحها.

ولعلنا نرى في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً بارزاً في هذا المجال. فلا شك أن القوتين الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى العوامل الأخرى قد أسهمت مجتمعة في صنع المكانة السياسية الدولية لها، إلا أنه لا يخفى أن الولايات المتحدة تهتم أكثر من غيرها من الدول بالجوانب والنواحي الإعلامية. فالإعلام الأمريكي الدولي يسهم في صنع المكانة السياسية لدولته. وليس من قبيل المبالغة القول بأن المكانة الدولية للولايات المتحدة ما كانت لتتبوأها لولا إهتمامها البالغ والمتزايد بالإعلام، واعتمادها في رسم وتنفيذ سياساتها الخارجية على النواحي الإعلامية.

فالإعلام الأمريكي هو الذي ضخم للعالم صورة الشعب الأمريكي على أنه الشعب القوي، الشجاع، المتطور المتقدم على غيره من الشعوب بل إنه صور للعالم بأن التدخل الأمريكي في شئون الدول الأخرى إنما هو نوع من محاولة تحقيق العدالة أو الحرية لشعوب تلك الدول، وأبرز مثال على ذلك التدخل الأمريكي في فيتنام. وعلى الرغم من الهزيمة التي منيت بها الولايات المتحدة في تلك الحرب، والتي تعدُّ وصمة عار في الجبين الأمريكي، إلا أن وسائل الإعلام الأمريكية صورتها للعالم على أنه نصر كبير وبطولات مشرفة.

كما لا يمكننا أن نتجاهل الهيمنة الصهيونية على وسائل الإعلام الدولي. فهي التي صنعت في أعين العرب أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر. وهي التي صورت للعالم الوجه المشوه للعرب كرمز للتخلف والهمجية والإرهاب. وفي

المقابل أعطت الإسرائيلي صورة المظلوم الذي يعيش وسط أكثر من مئة مليون عربي على أهبة الاستعداد للانقضاض عليه والفتك به .

ولاشك في أن الأمثلة في هذا المجال كثيرة يصعب حصرها . إلا أننا نتوصل في النهاية إلى أهمية الدور المتعاظم الذي يلعبه الإعلام الخارجي في مجال السياسة الخارجية . فهذا الدور يتضح بجلاء بتزايد اهتمام الدول الكبرى بالنواحي الإعلامية ، رغم قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية . فالدول الكبرى تنفق الأموال الطائلة وتبذل الجهود المضنية للتأثير على أكبر عدد من الجماهير الدولية ، وبالتالي تكريس تبعية تلك الجماهير سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لا أيديولوجياتها .

ومما سبق يمكننا تركيز الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام الخارجي في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية في النقاط الرئيسة التالية:

أولاً: العمل على كسب تعاطف وتأييد الرأي العام العالمي:

ولعلها الوظيفة الأهم والأبرز للإعلام الخارجي على الإطلاق . فالدول على اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية تحرص على كسب ود الرأي العام العالمي ، وإلا فلماذا تقوم الدول بالجهود الإعلامية المكلفة مادامت لا تهتم بتوجهات الرأي العام العالمي تجاه القضايا التي تمس مصالحها الوطنية؟؛ من هنا فإن الدول تسعى جاهدة لكسب تأييد الرأي العام العالمي (شعوباً وحكومات) إضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية بما يخدم ويدعم مواقفها تجاه القضايا ذات العلاقات بمصالحها الحيوية .

ثانياً: تحسين صورة الدولة أمام الرأي العام العالمي:

فالدول تحرص على الظهور بمظهر لائق أمام المجتمع الدولي . ولعل الطابع المميز لمجتمعنا الدولي اليوم هو بروز المنظمات الدولية كأعضاء في العلاقات الدولية المعاصرة^(١) .

(١) د . محمد العويني . العلاقات الدولية المعاصرة . مصدر سابق . ص ٦٧ .

لذلك زاد حرص الدول على الظهور دوماً بصورة حسنة ولائقة تخدم أهدافها وتدعم مواقفها وعلاقاتها بالأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي سواء كانت دولاً أم منظمات. ولا شك في أن الدولة المشوهة الصورة، أو تلك التي لا تتمتع بصورة جيدة وسمعة طيبة تعدُّ دولة فاقدة للمصداقية الدولية. وبالتالي فهي لن تحظى باحترام الدول الأخرى أو برغبتها في التعامل معها. كما أنها ستواجه نفس الوضع من قبل المنظمات الإقليمية والدولية على حد سواء.

وعلى الرغم من ذلك فإنه مهما كانت الدولة ملتزمة بالقواعد والقوانين الدولية، وتقوم بأعمال ومجهودات ضخمة على النطاق الدولي فإنها لن تستطيع إيجاد المكانة الدولية اللائقة بها دون الاستعانة بمجهود ونشاطات الإعلام الخارجي. فكيف يستطيع المجتمع الدولي الإلمام بما تقوم به تلك الدولة من جهود وما تقدمه من مساعدات دون تقديم إعلامها الخارجي للمعلومات والحقائق المتعلقة بتلك الجهود والمساعدات. لذلك فإن الإعلام الخارجي هو الوسيلة الأكثر فاعلية في إعطاء صورة حقيقية مشرفة عن الدولة، وذلك بإبراز منجزاتها الحضارية، واحترامها للدول الأخرى، وللقوانين والمبادئ الدولية، ولقرارات المنظمات الدولية.

ثالثاً: الحفاظ على العلاقات الودية بين الدول:

فالدول على اختلاف مواقعها ومكانتها في المجتمع الدولي، وسواء كانت دولاً كبرى أو متوسطة، أو دولاً صغيرة، يهتماً ببناء نسيج قوى من العلاقات الطيبة مع الدول الأخرى على أساس الاحترام المتبادل.

والحقيقة أن الإعلام الخارجي لعب دوراً كبيراً عبر التاريخ في علاقات الدول ببعضها البعض. والتاريخ مليء بالأحداث السياسية التي كان فتيلها خبيراً نشر في صحيفة أو بث من إذاعة وتسبب في حدوث أزمة بين الدول المعنية به^(١). ولعل أبرز مثال على ذلك الحروب الإعلامية التي تنشأ بين الدول المتعادية (كالحرب الإعلامية بين الولايات المتحدة وليبيا قبيل الغارة الأمريكية على

(1) Philip H. Combs. The Fourth Dimension of Foreign Policy. New York, Harper & Row, 1974, P.112

طرابلس الغرب عام ١٩٨٦م)، كذلك الحرب الإعلامية بين العراق وبريطانيا بعد تهريب العراق لبعض التقنيات النووية عبر بريطانيا. فالإعلام الخارجي في مثل هذه الحالة يلعب دوراً سلبياً في زيادة حدة التوتر واتساع هوة الخلاف والعداء بين الدول. لذلك فإن عملية إيجاد العلاقات الودية والمحافظة عليها يتطلب وجود أجهزة إعلام خارجي تعي مسئولية ذلك، وتعرف كيفية التعامل مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بشكل لا يؤدي إلى تردي تلك العلاقات. بل على العكس. فالإعلام الخارجي أو الدولي بمقدوره أن يفتح آفاقاً جديدة أمام الدول في علاقاتها ببعضها البعض. فعلى سبيل المثال يمكن للإعلام الخارجي أن يخدم أهداف التقارب فإبداء دولة ما عبر إعلامها الخارجي عن رغبتها في إيجاد علاقات لها مع دولة أخرى، أو رغبتها في حل نزاع أو خلاف قائم معها قد يؤدي في الغالب إلى تبني الدولة الأخرى لنفس الرغبة. ومن هنا فإن الإعلام الخارجي في المفهوم المعاصر هو ذلك الإعلام الذي يتمتع بنظرة واسعة لتعميق وترسيخ التفاهم والتعاون الدولي.

رابعاً: تغيير المواقف والاتجاهات :

وقد يشمل ذلك التغيير النظم السياسية والاقتصادية نفسها. فالإعلام أداة فاعلة وعلى جانب كبير من الخطورة. حيث إن الرسالة القوية والمؤثرة التي تتبنى رغبات الجماهير المتلقية لها، وتتكسر عملية بثها لا بد أن تحدث في النهاية تغييراً في الوضع القائم.

ومما لا شك فيه أن الكلمة تستطيع فعل ما لا تستطيعه الدبابة أو الطائرة^(١). ولعلنا نرى ونسمع ونقرأ عن التغييرات التي يمر بها العالم اليوم، وهي حالة من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول الكتلة الشرقية وهذه الحالة نبعت أساساً من واقع إعلامي بشكل أساسي. فلا الحروب، ولا النواحي العسكرية، استطاعت أن تحدث تلك التغييرات، بل إن الجوانب السياسية

(١) د. إبراهيم إمام. الإعلام والاتصال الجماهيري. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١م). ص ٢١.

والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية هي التي مارست ضغوطها وتأثيراتها لتقلب الأوضاع وتحدث تلك التغييرات.

فالإعلام الغربي الموجه إلى دول الكتلة الشرقية والذي يبين الفارق الكبير بين الحياة التي تعيشها شعوب تلك الكتلة مقارنة بالشعوب الغربية خلخل من التوجهات الجماهيرية لشعوب أوروبا الشرقية، من ثم أوجد نوعاً من عدم الرضا بالأوضاع السائدة، وبالتالي خلق رأياً عاماً لديها يعبر عن الرغبة في التغيير^(١). ونتيجة لذلك قامت المظاهرات السياسية والأحداث الدامية (كما في رومانيا) وزادت من حدتها الضغوط الاقتصادية. وبالطبع أسهمت أجهزة الإعلام الغربية الموجهة في تفاعل تلك العوامل فحدثت التغييرات التي نراها ونسمع عنها ونقرأ أخبارها في مختلف وسائل الإعلام العالمية.

ويتضح من ذلك أن الإعلام الخارجي للدول الغربية كان أحد الأدوات الرئيسية المحركة للتغيرات التي حدثت. وبالتالي كان أداة فاعلة جداً لخدمة أهداف الدول الغربية في إحداث التغيير في النظم والأفكار والمعتقدات السياسية والاقتصادية التي لا تتماشى مع مصالحها القومية.

خامساً: حماية مصالح الدولة وتبرير سياساتها:

إن الدول كافة يهتما أن تبقى مصالحها الحيوية بعيدة عن أي خطر قد يهددها. لذلك فهي تلجأ لإعلامها الخارجي في محاولة لحماية تلك المصالح ومثال ذلك (الحملات الإعلامية التي تتعرض لها الدول العربية المنتجة للنفط من قبل أجهزة الإعلام الغربية التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية)، والتي تحاول فيها التقليل من أهمية النفط العربي لعالم اليوم وبالتالي التقليل من أهمية العرب أنفسهم. كما تلجأ الدول للإعلام الخارجي بغرض شرح أهداف سياساتها الخارجية، ولتبرير الأعمال التي تصدر على أنها كحق من حقوقها في حماية مصالحها. وهي بذلك تحاول تجنب التغييرات والتقلبات في الرأي العام العالمي

(١) د. فاروق أبو زيد. محاضرة عامة عن التغييرات في دول أوروبا الشرقية، أسبابها وآثارها. (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ).

تجاهها. ولعل أبرز مثال على ذلك ماتقدمه وسائل الإعلام الإسرائيلية من تبريرات للأعمال التي تقوم بها إسرائيل ضد الدول العربية كالعدوان المتكرر على الجنوب اللبناني بحجة تصفية الإرهابيين الفلسطينيين، وتاريخ النزاع العربي الإسرائيلي مليئ بمثل هذه الأحداث.

سادساً: الاتصال بالجماعات المؤثرة:

والجماعات المؤثرة هنا هي الأحزاب، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح ومختلف المؤسسات المؤثرة في صناعة القرار السياسي. وتأتي أهمية التأثير إعلامياً في تلك الجماعات من كونها تلعب دوراً مهماً في صناعة قرارات السياسة الخارجية لدولها. وتقف الولايات المتحدة كأبرز مثال على ذلك، حيث تلعب تلك الجماعات الدور الأكبر في صناعة القرار السياسي الأمريكي. لذلك تسعى الدول جااهدة في محاول كسب ود تلك الجماعات خاصة فيما يتعلق بالمساعدات أو الدعم العسكري.

سابعاً: تحقيق أهداف المنظمات الدولية:

فتأييد الدول عبر أجهزة إعلامها الخارجي وتبنيها للقرارات التي تصدر عن المنظمات الدولية في القضايا والمشاكل ذات الاهتمام الدولي، من شأنه أن يسهم في إيجاد رأياً عاماً دولياً يخدم أهداف تلك المنظمات، ومثال على ذلك القرارات التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة. فلاشك في أن دعم الدول إعلامياً لقرارات تلك المنظمات، يعطيها الزخم المعنوي الذي تحتاجه، وهو ماقد يثني الدولة أو الدول المعارضة للقرارات عن مواقفها تلك.

كما يقوم الإعلام الخارجي ببعض الوظائف التمثيلية، كتمثيل الدولة أو المنظمة التي يتبع لها لدى دولة أو منظمة أخرى. مثال على ذلك (المكتب الإعلامي للجامعة العربية في الولايات المتحدة، والذي يقوم بتمثيل الجامعة لدى الأمم المتحدة).

ثامناً: تعبئة الرأي العام:

كثيراً مايعمل الإعلام الخارجي على تعبئة الكراهية ضد العدو، أو الحفاظ

على صداقة الصديق، أو الحصول على تعاون المحايدين^(١) وهذا بالطبع يتوقف على طبيعة الظروف المحيطة، وأبعاد التخطيط الإعلامي ومدى ارتباطه بالتخطيط السياسي والوسائل الإعلامية المستخدمة.

وخلاصة القول، إن الإعلام الخارجي الفعال، هو وسيلة من وسائل السياسة الخارجية. فهو مع غيره من الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية يعمل على تحقيق أهداف هذه السياسة، وأهمها تحقيق المصلحة الوطنية للدولة.

وختاماً، إن الإعلام الخارجي القوي والفعال هو وسيلة مهمة من وسائل السياسة الخارجية لأي دولة من الدول. فهو مع غيره من الوسائل الأخرى للسياسة الخارجية، كالدبلوماسية والوسائل الاقتصادية والوسائل العسكرية، يعمل على تحقيق أهداف هذه السياسة وفي مقدمتها تحقيق المصالح الوطنية العليا للدولة.

(١) عبداللطيف حمزة. الإعلام والدعاية. مصدر سابق. ص ٩٢.

الباب الثاني

دور الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية

- **الفصل الأول :** السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.
- **الفصل الثاني :** الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية.
- **الفصل الثالث :** الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية ودوره في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

الفصل الأول

السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

مما لا شك فيه أن المملكة العربية السعودية نتيجة لما حباها الله به من مميزات ، تحتل اليوم مكانة دولية مرموقة جعلت منها مركز استقطاب إقليمي مهم .

فالأراضي السعودية تحتضن المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، لذلك فهي قبلة المسلمين ، ومهوى أفئدتهم ، ومنبع الرسالة الإسلامية ، ومن هنا برزت مكانتها كرائدة للعالم الإسلامي . ومن أراضيها خرجت الهجرات العربية قديماً إلى كافة الأقطار المجاورة التي تشكل عالمنا العربي في الوقت الحاضر ، لذلك فهي مركز العروبة ، وبالتالي رائدة للعالم العربي بماتمثله من ثقل ديني وسياسي واقتصادي كبير .

ومن هنا أصبحت المملكة مركز استقطاب إقليمي للدول العربية والإسلامية إضافة إلى الكثير من الدول النامية الأخرى ، التي تقدم لها المملكة دوماً المساعدات والمعونات الاقتصادية لمساعدتها على مواجهة مشاكلها الاقتصادية . ومن هذا المنطلق أصبح للمملكة العربية السعودية ثقلاً دولياً مميزاً . وبالطبع فإن ذلك وضع أعباء جديدة على كاهل سياستها الخارجية وحتم عليها أن تكون أكثر فاعلية وتحركاً وتأثيراً . والحقيقة أن المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على يد المؤسس المغفور له جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - وحتى وقتنا الحاضر ، تميزت بأنها دولة ذات سياسة خارجية ثابتة تسير وفق خط مرسوم لا تحيد عنه ، وهو ماندر وجوده في السياسات الخارجية للدول الأخرى .

فالمملكة العربية السعودية دولة إسلامية وهي لا تستطيع إلا أن تكون كذلك

ومن هنا فهي تسعى دوماً لخدمة قضايا المسلمين وتحقيق تضامنهم. وهي دولة عربية، بل ومركز العروبة، لذلك فهي الجزء الأهم في الجسد العربي، ومن هنا فهي تعمل دوماً على خدمة القضايا العربية، ووحدة الصف العربي. وهي دولة سلام، فهي لا تتدخل في شئون الغير، ولا تريد من أحد أن يكون وصياً عليها. كما أنها تنبذ استخدام العنف في النزاعات، بل إنها الدولة الأكثر تحركاً في مجال الوساطات لحل الخلافات والنزاعات، ومن هنا فهي دولة معتدلة. وقد تجسدت هذه المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السعودية في كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عندما قال: (ومن حسن الحظ أن سياسة المملكة العربية السعودية أقيمت على قواعد ثابتة لا يمكن أن تتغير. ولا أتذكر في يوم من الأيام أن المملكة العربية السعودية سعت إلى خلق مشكلة لأحد، بل هي دائماً تتحمل وتحاول أن تقدم ما تستطيع أن تقدمه من مساعدات للدول الشقيقة والصديقة بدون منّة. وفي الوقت نفسه لن نسمح لأحد أن يتدخل في شئوننا)(١).

ومن هنا نستطيع القول بأن السياسة الخارجية السعودية هي سياسة ذات طبيعة مميزة، مبنية على أسس ومرتكزات ثابتة. كما أنها سياسة خارجية تتأثر بمجموعة من العوامل، ولها طرقها المميزة في استخدامها للوسائل التي تحقق أهدافها. وفي هذا الفصل سنتعرض لشرح طبيعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، والأسس والمرتكزات التي تقوم عليها هذه السياسة، والعوامل التي تتأثر بها، إضافة إلى الوسائل المستخدمة في تحقيق أهدافها.

(١) د. عبدالله القياح السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. (الطبعة الثانية، بدون تاريخ) ص ٨٩.

المبحث الأول

طبيعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

تتميز المملكة العربية السعودية بكونها دولة ذات بعدين ، فهي دولة عربية إسلامية يحدد الإسلام قواعد سلوكها . كما أنها دولة تاريخية بمعنى أنها ليست حديثة النشأة ، فقد تجاوز عمرها الزمني عبر مراحلها الثلاث: الدولة السعودية الأولى - الثانية - والمملكة العربية السعودية ، قرنين ونصف امتدت ما بين ١٧٢٦ - حتى وقتنا الحاضر (١) . لذلك فهي دولة ذات جذور تاريخية ، وتقاليد راسخة تتمسك بها ، وتلعب دوراً مهماً في توجيه سياساتها . ومن هنا فإن البعد العربي والإسلامي والبعد التاريخي يعدان جزءاً لا يتجزأ من التراث السعودي الذي لا سبيل إلى تجاوزه ، ومهما تطور أو تم تحديثه فإنه يبقى إسلامي عربي الجذور وبالتالي فهو إسلامي عربي الفروع (٢) .

ومن هنا انفردت المملكة العربية السعودية ببعض المميزات التي ميزت سياستها الخارجية عن السياسة الخارجية للدول الأخرى ، ولعل أهم تلك المميزات

أولاً: الهدوء :

فهي سياسة تعتمد على مبدأ الصمت في الاتصال وفي علاقاتها الخارجية . فهي لا تعلن عن أهدافها إلا قليلاً . فالعلانية قد تتحرف بالسياسة الخارجية عن

(١) نهاد الغادري . السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب . بدون تاريخ ص ١٩ .

(٢) المصدر السابق . ص ٢٠ .

أغراضها، وتخضعها لعوامل مؤثرة لا تتماشى مع مصالحها الوطنية كما هو الحال في السياسات الخارجية لكثير من دول العالم.

ثانياً: ضبط النفس:

أي أنها سياسة تعتمد على ضبط النفس فلا تستفزها سياسة معادية لها مهما غالت في عدائها لتخرجها من دائرة تحركها، وبالتالي أهدافها فتفرض عليها ماتريد. ولعل أبرز مثال على ذلك الاستفزات الإيرانية المستمرة للمملكة التي لم تؤثر عليها تلك الاستفزات أو تخرجها عن طور الحكمة والتعقل التي تتميز بها سياستها الخارجية.

ثالثاً: الاستقلالية والثبات:

فهي انعكاس لمتطلبات المجتمع، وبالتالي فلا ضغوط داخلية عليها. ومن هنا فهي تستطيع دوماً أن تمارس وبقدر أكبر من الحرية نشاطها السياسي والاقتصادي والإعلامي الخارجي دون أن تضطر إلى الخضوع لعوامل ومؤثرات الصراع والتنافس كما هو الحال في الدول الديمقراطية، وماقد يفرضه ذلك الصراع والتنافس من التبدل والتغيير في أهداف ووسائل سياساتها. والحقيقة أن المملكة تشكل نظاماً سياسياً واجتماعياً فريداً من نوعه ومختلف كلياً عن المجتمعات الغربية والشرقية. فهي مجتمع أسري وديني تختلف عقيدته عن سائر العقائد. وبالتالي يختلف نظامه وعلاقاته وممارساته عن سائر النظم والعلاقات والممارسات الأخرى. فالعلاقة والاتصال بين الحاكم والمواطنين تتم عبر قنوات اتصال يومية عن طريق الاتصال المباشر بين الحاكم والمواطن في مجلس مفتوح لكافة المواطنين وهذا يعطي تميزاً فريداً لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى.

وما يجب ملاحظته والتأكيد عليه هو أن النظام الاجتماعي في المملكة هو نظام ديني تاريخي متماسك يقوم على تفويض الشعب للسلطة بالحكم بقواعد الإسلام

والالتزام بمبادئه على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومن هنا فإن اختلاف المملكة عن غيرها من الدول في نظام الحكم وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية والمعتقدات السائدة، أعطى سياساتها الخارجية تميزاً في أهدافها وأساليبها عن أهداف وأساليب النظم الأخرى، وإن ظلت ملتزمة بالمبدأ الأساسي لأية سياسة خارجية وهو تحقيق المصالح الوطنية.

والمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية والتي يأتي في مقدمتها الأمن القومي، ثم تأتي بعد ذلك المصالح الأخرى والتي تنبع في مجملها من الشريعة الإسلامية السمحة. فهي من الناحية الأيديولوجية مركز العالم الإسلامي وقبلته، وحامية مقدساته، في أرضها نزل الوحي وإليها يحج المسلمون. ومن هنا فهي بمرتبة القائد للعالم الإسلامي. لذلك فهي تحرص على جعل التضامن الإسلامي من الأولويات في سياساتها الخارجية.

ومن الناحية الإقليمية فهي تقع في قلب العالم العربي، في الوسط من مشرقه ومغربيه، ومن هنا فهي دولة عربية. لذلك فهي تضع تضامن العرب ووحدتهم في أولويات سياساتها الخارجية. أما دولياً فإن المملكة بثقلها الديني كمركز للعالم الإسلامي، وبثقلها العربي كرائدة للأمة العربية، وبثقلها الاقتصادي بما تضمنه من ثروات نفطية واقتصادية مختلفة، أصبحت مركز استقطاب إقليمي ودولي تزداد أهميته يوماً بعد يوم.

وخلاصة القول، إن المملكة ذات هوية مختلفة عن غيرها من الدول. فهي ذات هوية إسلامية فهي دولة لا توجد فيها أية أقليات دينية، بل إنها دولة ذات مجتمع إسلامي واحد. وهي دولة عربية بعدّها منبع العروبة ومركز للهجرات العربية التي انتقلت إلى الدول العربية الأخرى فأكسبتها الهوية العربية. لذلك فهي دولة إسلامية وعربية في وقت واحد. كما أنها دولة ذات تراث وتقاليد تاريخية راسخة، فهي وإن كانت دولة حديثة وعصرية في شكلها إلا أنها دولة عريقة في جذورها تجاوز عمرها القرنين والنصف من الزمان. وهي دولة ذات ثقل دولي

بما تملكه من ثروات اقتصادية استثمرتها في تأسيس وتدعيم مكانتها السياسية الدولية فأصبحت مركز استقطاب دولي لكثير من دول العالم وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية.

ورغم ذلك ظلت المملكة تركز في سياساتها وممارساتها وعلاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى على مرتكزات إسلامية تستمدّها من عقيدتها السمحة التي تعلن عن تمسكها بها في كافة المحافل الدولية. لذلك فهي دولة ذات سياسة تتميز بالتعقل، والحكمة، والصمت، وعدم الخضوع لعوامل الصراع والتنافس وما قد تفرضه من ضغوط على سياساتها الخارجية.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

كغيرها من الدول ، تلعب جملة العوامل السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية والعسكرية والتكنولوجية دورها المؤثر والفعال في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية .

ولاشك أن أية دراسة موضوعية تتناول السياسة الخارجية للمملكة ، لا بد أن تتطرق لهذه العوامل بعدّها المؤثر الرئيس المهم في وضع وتنفيذ سياسات المملكة وتوجيهاتها الداخلية على حد سواء . فخطط التنمية والسياسات الداخلية تبنى على الحقائق والأرقام والإحصاءات في العوامل السابقة . كذلك تتحدد الأهداف والمصالح الوطنية الخارجية للدولة وفقاً لمعطيات تلك العوامل .

ويمكن تحديد العوامل الرئيسة المؤثرة في السياسة الخارجية للمملكة في النقاط الرئيسة التالية:

أولاً: العقيدة الدينية :

لاشك في أن الدين هو العامل الأهم والأقوى من جملة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة تتمسك بالعقيدة مثل المملكة . فالإسلام يعدّ الركيزة الأساسية لكافة تشريعات المملكة العربية السعودية ، حيث يعدّ الإسلام هو دستور الدولة .

وفي مجال العلاقات الخارجية تحرص السياسة السعودية الخارجية على أن

تكون جميع خطواتها متماشية ومتوافقة مع العقيدة الإسلامية ، مع جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة . لذلك فهي سياسة خارجية ذات أخلاقيات مستمدة من شريعة سماوية وليست من قوانين وضعية . ومن هنا فإنها سياسة خارجية تتميز بالعدل والحكمة والتعقل والالتزان في كافة علاقاتها وتعاملاتها وممارساتها مع الدول الأخرى .

ثانياً: الموقع الجغرافي:

يلعب المواقع الجغرافي من حيث أهميته الاستراتيجية دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية لأي دولة . فهو يحدد مدى أهميتها على خارطة العالم ، وبالتالي يملئ عليها اتخاذ سياسات معينة كزيادة التسلح ، أو الاتجاه للتحالف أو الحياد أو غيره . وبالنسبة للمملكة فهي تحتل موقعاً استراتيجياً دولياً مهماً في قلب العالم القديم ، وتصل بين قاراته الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا . كما أنها تشرف على أهم مسطحين مائيين في العالم وهما الخليج العربي والبحر الأحمر ، فعن طريق الأول تأتي أكثر من نصف إيرادات العالم النفطية . وعن طريق الثاني تمر أكثر من ٦٠٪ من حركة التجارة الدولية بين الشرق والغرب .

كما أنها تقع في منطقة غنية بثرواتها الطبيعية ، وتحتل المملكة العربية السعودية مساحة شاسعة تصل مساحتها إلى أكثر من ٢.٢٥٠.٠٠٠ كيلو متر مربع ، أي أربعة أخماس مساحة الجزيرة العربية البالغة ٣ ملايين كيلو متر مربع^(١) .

وبقدر ما وفرته هذه المساحة الشاسعة ، والموقع الاستراتيجي المهم من تنوع في الثروات والموارد الطبيعية كالنفط الخام والمعادن وغيرها ، إلا أنها شكلت عبئاً عليها في مجال السيطرة الأمنية ، مما حدا بها إلى إعطاء المزيد من الاهتمام بالنسبة لحدودها البرية والجوية والبحرية . لذلك خصصت مبالغ ضخمة لإنشاء

(١) فرج مبارك المولد . الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية . دراسات سعودية . الجزء الأول . معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، ١٤٠٦هـ ، ص ٩٧ .

شبكات الرادار الحديثة وتطوير سلاحها الجوي والبري والبحري ، إضافة إلى الأهتمام بقوات الأمن الداخلي .

ولاشك في أن اتساع مساحة المملكة أوجد لديها حساسية مفرطة إزاء قضية الأمن والدفاع ، وهو مبرر كافٍ لإقدامها على صرف بلايين الدولارات لتأمين أمنها وسلامة مواطنيها .

وفي هذا المجال حرصت المملكة في سياستها الخارجية على عملية نقل تكنولوجيا الدفاع من الدول المتقدمة في هذا المجال ، فعقدت مشروع «اليمامة (١) واليمامة (٢)» مع بريطانيا لتطوير قواتها البرية والجوية ، إضافة إلى مشروع تطوير القوات البحرية بالتعاون مع فرنسا . كما أولت قواتها الجوية جل اهتمامها بعد القوة الجوية وسيلة سريعة جداً في عملية الدفاع عن هذه المساحة الشاسعة ، فقامت بشراء عدد من طائرات المراقبة الجوية (الأواكس) وأسراب من الطائرات النفاثة المقاتلة كالإف ١٥ الأمريكية - والتورنادو البريطانية وغيرها . كما قامت مؤخراً بإنهاء المسائل الحدودية مع شقيقاتها المجاورات ، والتي تعدّ من أبرز إنجازات السياسة الخارجية السعودية في العهد الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أيده الله .

ولا يجب إغفال إقدام المملكة في هذا الإطار وبمشاركة شقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجي على إنشاء قوات درع الجزيرة كخطوة دفاعية تحفظ للخليج العربي ودولة أمنها واستقلالها .

ثالثاً: الموارد الطبيعية:

سبق أن ذكرنا أن المملكة العربية السعودية تقع في منطقة الدرع العربي في المنطقة الرسوبية الغنية بثرواتها الطبيعية ويعدّ البترول المورد الرئيس للمملكة حيث تصل نسبة الاعتماد عليه كمورد للدخل إلى ٦٣٪ تقريباً^(١) . وإضافة إلى

(١) د. إسماعيل محمد دعيس . الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية . دراسات سعودية . معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، ١٤٠٦هـ ، ص ٤٧ .

النفط توجد موارد طبيعية أخرى كالمعادن وأهمها الذهب والفضة والنحاس والرصاص والزنك والكروم والحديد والملح وغيرها. وما زالت أراضي المملكة بكرة غنية بالثروات الطبيعية التي يتم اكتشافها يوماً بعد يوم.

وعلى الرغم من أن المملكة تعدّ المصدر الأكبر للنفط، وأن أراضيها تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم. إلا أن ذلك لم يثن الحكومة السعودية الرشيدة عند رسم وتنفيذ الخطط الخمسية عن محاولة التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس بعده مورداً ناضياً. لذلك فهي ركزت في تلك الخطط على تنويع مصادر دخلها فأنشأت العديد من الصناعات، وقدمت بلايين الريالات كقروض ميسرة للقطاع الخاص ليقوم بدوره في التنمية الصناعية للبلاد.

كما ركزت المملكة على الزراعة بعدها المصدر الرئيس للأمن الغذائي وقدمت القروض الزراعية الضخمة، فأصبحت اليوم تنتج وتصدر الكثير من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية التي كانت تستوردها في السابق كالقمح والخضروات والدجاج والبيض والزهور وغيرها.

وفي سنوات قليلة استطاعت المملكة أن تحصل على العديد من الجوائز العالمية في مجالات الصناعة والزراعة، كجائزة الجودة النوعية التي حصلت عليها العديد من الصناعات السعودية، إضافة إلى جائزة المنظمة العالمية للأغذية لنجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح^(١).

ومن هنا نرى مدى تأثير الموقع الجغرافي الذي أسهم (بفضل من الله) في إثراء المملكة بالثروات الطبيعية التي استغلتها بتخطيط سليم في تحقيق استقلاليتها الاقتصادية وبالتالي السياسية عن أية ضغوط اقتصادية قد تمارس عليها من أطراف خارجية.

(١) وزارة الزراعة والمياه - نشرة عن زراعة القمح في المملكة العربية السعودية ١٤٠٩ هـ.

رابعاً: السكان :

لاشك في أن لعدد السكان ونوعيتهم ومستواهم التعليمي والاجتماعي دوراً كبيراً ومؤثراً في السياسة العامة لأية دولة من الدول . فزيادة عدد السكان قد تكون عامل قوة في الدولة بما توفره من تنوع المهارات والخبرات الفنية للسكان . وقد تكون عامل ضعف بما تشكله من ضغوط اقتصادية أو انفجار سكاني في حالة صغر الدولة وقلة مواردها الاقتصادية . لذلك فأهمية عدد السكان ونوعيتهم هو من العوامل التي تلعب دوراً فعالاً في تطوير إمكانات الدولة واستغلال ثرواتها، إضافة إلى دورها في الدفاع عن أمنها وسلامة أراضيها .

وعلى الرغم من عدم تناسب سكان المملكة البالغ عددهم نحو ١٣ . ٤ مليون نسمة تقريباً^(١)، مع المساحة الشاسعة لها إلا أن ذلك لم يقف حائلاً دون تحقيق استقرار المملكة السياسي، والعمل على تنمية عامل السكان للقيام بدورٍ فعالٍ في تنمية واستغلال ثروات البلاد وتطوير إمكاناتها .

فقد استطاعت المملكة أن تتغلب على جانب قلة العدد بالاعتماد على تطوير القوى العاملة وبرامج تدريبها، واستخدام المكنة والتكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي والصناعي .

كما استطاعت التغلب على الجانب النوعي من خلال إنشاء الجامعات والمعاهد ومراكز تدريب وتطوير القوى العاملة والتأهيل المهني وغيرها .

ولم يقتصر ذلك على الذكور بل شمل الإناث لدعم إسهامهن في الخطط التنموية الشاملة في البلاد .

والحقيقة أن المملكة استطاعت في وقت قصير لا يقاس بعمر الأمم، أن تحقق قفزات حضارية جديدة بالاحترام في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والصحية والتعليمية والإنشائية وغيرها . وهي بذلك وضعت أسس ومرتكزات

(٢) وزارة التخطيط - مقابلة مع سعادة وكيل وزارة التخطيط ضمن زيارة ميدانية لدارسي الدبلوم بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية - ١٤٠ هـ

قوية لبنائها وهيكلها الداخلي ، والذي يعطيها الزخم المعنوي والمادي للقيام بدور سياسي واقتصادي خارجي مؤثر وفعال .

خامساً: ثقل التاريخ:

سبق أن أشرنا إلى أن المملكة العربية السعودية دولة ذات جذور تاريخية موغلة في القدم رغم مظهرها العصري الحديث . فالأسرة السعودية الحاكمة حكمت شبه الجزيرة العربية لفترات طويلة من التاريخ امتدت إلى ما يزيد على القرنين ونصف من الزمان . لذلك فهي لعبت دوراً سياسياً تاريخياً في المنطقة ، وبالتالي فإن الدولة السعودية هي دولة ذات جذور تاريخية ضاربة في عمق التاريخ . ومن هنا فالمملكة دولة ذات بعد تاريخي غني بالتراث العربي الإسلامي بعدها موطن العروبة ومهبط الوحي .

وهذا كله إضافة إلى ثقلها الاقتصادي واتزانها وتعقلها السياسي أهلها لتكون بمثابة القائد للأمة العربية والإسلامية ، وبالتالي تعزيز مكانتها الدولية المرموقة .

سادساً: الانتماء العربي والإسلامي:

المملكة العربية السعودية دولة عربية وإسلامية ، وهي لا تستطيع إلا أن تكون كذلك . فهي عربية بحكم موقعها المتوسط بين شرق العالم العربي وغربه . وهي موطن العروبة ، فمنها خرجت الهجرات العربية إلى سائر البلاد فأكسبت تلك البلاد الهوية العربية ، إذاً فهي عربية الأصل واللغة والموقع والتاريخ .

وكذلك هي دولة إسلامية ، فهي مهبط الوحي ، وقلب العالم الإسلامي النابض ، وأليها « إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة » يحج المسلمون وتهوى أفئدتهم . كما أنها دولة يدين جميع سكانها بالإسلام ، إضافة إلى أنها الدولة الإسلامية الوحيدة التي تحكم القرآن والسنة في جميع أمورها الدينية والدينية . إذاً فهي دولة إسلامية بكل مفهوم الكلمة .

ومن هنا تحرص المملكة دوماً على تحقيق التضامن العربي والإسلامي ، وتقوم بدور فعال في المنظمات العربية والإسلامية ، كجامعة الدول العربية ، ومنظمة

المؤتمر الإسلامي ، ومجلس التعاون الخليجي لتحقيق هذا الهدف .

سابعاً: العداء للشيوعية والإلحاد:

لاشك في أن تمسك المملكة العربية السعودية بالإسلام الذي ينبذ كافة أوجه الإلحاد، جعلها تؤمن بأن عقيدتها على عداءٍ شديد وفي تناقض مستمر مع جميع المذاهب الإلحادية. إلا أنه يوجد للمملكة العديد من العلاقات السياسية مع بعض الدول (غير الكتابية كالهند واليابان). ولكن موقف المملكة تجاه الدول الشيوعية يقوم على أساس أن طبيعة العقيدة الماركسية هي طبيعة إلحادية تهدف إلى تفويض دعائم جميع الأنظمة المعادية للشيوعية واستبدالها بأنظمة توافق نظامها الشيوعي. ولكن التغيرات الأخيرة في دول الكتلة الشيوعية وما ترتب عليها من أحداث وآثار حدا بها إلى إيجاد تمثيل دبلوماسي مع بعض دول تلك الكتلة كالصين والاتحاد السوفيتي .

ثامناً: القوى الاجتماعية المؤثرة:

تختلف البيئة السياسية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية عن غيرها من البيئات السياسية والاجتماعية في الدول الأخرى شرق العالم وغربه . فالمملكة لها نظامها السياسي والاقتصادي الخاص ، الذي كما سبق أن أشرنا يستند إلى جذور تاريخية إسلامية تراثية موهلة في القدم . لذلك فهي تحرص أن تكون قراراتها وسياساتها الداخلية والخارجية منسجمة مع التعاليم الإسلامية ومع التوجه العام للمجتمع .

وتنحصر الفئات المؤثرة في السياسة الخارجية للمملكة في العناصر الرئيسة: (١).

(أ) النخبة الملكية .

(ب) علماء الدين .

(ج) الدبلوماسيين .

(١) نهاد الغادري . السياسة الخارجية السعودية - الأهداف والأساليب . مصدر سابق . ص ١٢ .

(د) أجهزة جمع وتحليل المعلومات .

(هـ) المثقفون وأساتذة الجامعات .

(و) رجال الأعمال .

(ز) وسائل الإعلام .

(ح) الرأي العام .

ولعل الحالة المميزة التي تنفرد بها المملكة عن غيرها من الدول ، أن الفئات السابقة تلعب دورها في التأثير في السياسة الخارجية للمملكة بشكل جماعي متواصل على شكل سلسلة من الحلقات . حيث تكمل كل فئة من الفئات حلقة من حلقات التأثير ، وبالتالي فإنها لا تستطيع العمل والتأثير في السياسة الخارجية بشكل منفرد ، بل إن التأثير الجماعي المتبادل هو الأساس في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

المبحث الثالث

أهداف السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

مما سبق يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية وضعت في حسابها عدداً من الأهداف التي تتوجه نحوها في سياستها الخارجية وعلاقتها بالدول الأخرى، وتتمثل أهم تلك الأهداف في النقاط الرئيسة التالية:

أولاً: الحفاظ على العقيدة الإسلامية والدعوة إليها ونشرها:

فقد تعهدت المملكة الشريعة الإسلامية دستوراً يحدد مسارها، وهي بذلك لا تتخذ دستوراً من قوانين وضعية كسائر الدول. بل إنها أخذت بالشريعة الإسلامية دستوراً شاملاً يحكم علاقة الفرد بالخالق، والفرد بالمجتمع، والفرد بالدولة، والمجتمع بالدولة، والدولة بالدول الأخرى.

وقد حققت المملكة بتمسكها بعقيدها الإسلامية نجاحاً كبيراً في علاقاتها وسياساتها الخارجية الدولية.

ثانياً: حماية الأمن القومي:

فكل دولة تضع أمنها القومي في مقدمة استراتيجياتها وأهدافها التي تتركز في حماية حدودها وأمنها الداخلي ومؤسساتها ومواطنيها إلى جانب مصالحها الداخلية والخارجية من أي اعتداء.

وقد وضعت المملكة العربية السعودية أمنها القومي في مقدمة الأولويات الاستراتيجية عند صنع وتنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء. لذلك فهي اختطت لنفسها سياسة تنويع مصادر السلاح، ومواكبة التطورات

التكنولوجية في مجالات الأسلحة والتدريب عليها، آخذة بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا السلاح في العالم. وقد ساعدها في ذلك الإمكانيات الاقتصادية الكبرى التي حباها الله بها، فأتاحت لها حرية اتخاذ القرارات وفقاً لاحتياجاتها ومتطلبات تخطيطها العسكري.

والمملكة كما يشير الدكتور نزار مدني، لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، لكنها تؤمن بحق الدفاع المشروع عن نفسها ضد أي اعتداء^(١).

ثالثاً: التضامن العربي والإسلامي:

إن أي قرار أو تحرك سياسي خارجي تقوم به المملكة ينبع أساساً من حقيقة أولية مؤداها أن المملكة دولة عربية إسلامية، لذلك فهي جزء من الأمة العربية والإسلامية. ومن هذا المنطلق لم تدخر المملكة جهداً في سبيل خدمة التضامن العربي والإسلامي، فهي دوماً تدعو إليه، وطالما قدمت الدعم المادي والسياسي لشقيقاتها من الدول العربية والإسلامية إيماناً من قول الرسول الكريم، ﷺ: «مثل المسلمون في توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى». لذلك تحرص المملكة دوماً على دعم شقيقاتها في كافة المجالات. كما أنها تحرص على احتواء الخلافات وإزالتها بين الدول العربية والإسلامية الشقيقة في سبيل الوصول إلى تحقيق التضامن العربي والإسلامي المنشود.

ويبرز دور المملكة الفعال في هذا المجال من خلال دورها كعضو مؤسس في كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

رابعاً: كفالة حقوق الإنسان:

تؤمن المملكة العربية السعودية بحرية الفرد في التفكير والتعبير والعمل والتعلم

(١) د. نزار عبيد مدني. المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية. مجلة الدبلوماسية. (معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية). العدد الأول، ١٤٠١هـ، ص ٢١.

والإقامة والتنقل والزواج والطلاق وغيرها. كما أنها تقر حرية الشعوب في تقرير مصيرها واختيار فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أن لا يتعارض ذلك مع ما ورد في الشريعة الإسلامية ممثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وبهذا فهي تكفل حقوق الإنسان.

ولعل أعداء المملكة وجدوا في تحفظها على توقيع الاتفاقية الدولية لحفظ حقوق الإنسان فرصة لشن الحملات الإعلامية ضدها. إلا أن الحكمة والاعتدال والتعقل التي تتصف بها السياسة السعودية استطاعت إيقاف تلك الحملات وتوضيح أن تحفظها جاء نتيجة لمخالفة بعض بنود الاتفاقية لما جاء في الشريعة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالحرريات والممارسات الشخصية المخلة بالآداب العامة، وبنود أخرى تعدّها الدول التي صاغت بنود الاتفاقية أشياء مشروعة وفقاً لفلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما تتعارض حقيقتها مع ما جاء في الشريعة الإسلامية السمحة.

خامساً: الدعوة إلى التعايش السلمي:

تؤمن المملكة بأهمية السلام العالمي، وتنادي بمبادئ السلام المبني على الحق والعدل، وتحرص على استقرار الأوضاع الدولية خاصة في العالم العربي والإسلامي حيث لم تترك مجالاً إلا وطرقته لفض النزاعات والخلافات بين الدول العربية والإسلامية الشقيقة. وقد وفقت في مساعيها الحميدة إلى حد بعيد لما تتسم به من حياد وصدق واعتدال. وتحرص المملكة دوماً على حماية نفسها من مخاطر الإنزلاق في الصراعات الإقليمية والدولية. وتدعو إلى الحد من سباق التسلح كخطوة أساسية لتحقيق السلام العالمي. وقد لخص صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رأي المملكة في هذا الصدد بقوله^(١): «إن أدوات القتل والتدمير التي تمتلكها الدول العظمى قد بلغت من قوة الفعل وشدة الأثر ما يجعلها قادرة على دك الحضارة في وقت قصير. لذا فإن من الواجب

(١) مجلة الدبلوماسية. معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد الأول ١٤٠١هـ،

المفروض علينا هو بذل الجهد الصادق المستمر للحيلولة دون انطلاق هذه القوة التخريبية الهائلة، ودعم السلام العالمي بكل وسيلة ممكنة».

وتسعى المملكة في تحقيق هدف السلام العالمي من خلال جهودها كعضو مؤسس في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، كالأأم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الأخرى.

سادساً: تقديم المساعدات الاقتصادية:

هناك أهداف كثيرة ترمي إليها الدول من وراء تقديمها للمساعدات، حتى تختلف تلك الأهداف وفقاً لتباين الدول في مبادئها وسياساتها الخارجية.

وتقوم المملكة بتقديم المساعدات الاقتصادية الدولية من واقع تطبيقها للشرعية الإسلامية السمحة التي تحث على التكافل والتعاون الإنساني. لذلك فإن مساعداتها الخارجية تنبع من نظرة إنسانية مصدرها الأخلاق الإسلامية العظيمة.

والحقيقة التي أثبتتها الأرقام والإحصاءات مؤخراً تشير إلى أن المملكة أكثر دول العالم تقديماً للمساعدات الخارجية، إذا ما قيست نسبة ما تقدمه من مساعدات بإجمالي دخلها القومي^(١). فهي بذلك تفوقت على الدول العظمى التي يغلب على مساعداتها طابع المصلحة والسياسات التي تهدف إلى الاحتواء والسيطرة وخلق التبعية السياسية والاقتصادية.

وتقدم مساعدات المملكة لأكثر الدول احتياجاً، وقد أكسبها ذلك ثقة الدول واحترامها.

سابعاً: المشاركة في المؤتمرات الدولية:

تحرص المملكة دوماً على الوجود والحضور الدولي، فهي إحدى الدول

(١) د. إسماعيل دعيس. محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية. (معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ).

الخمسين المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، إيماناً منها بأهمية المنظمات والمؤتمرات الدولية في تحقيق السلام والتفاهم الدوليين .

ثامناً: احترام المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية:

فالمملكة تلتزم دوماً بمبدأ الشرعية في تعاملاتها وعلاقاتها الدولية . فهي تحترم المعاهدات والمواثيق والاتفاقات التي توقع عليها أو تبرمها مع الدول الأخرى .

تاسعاً: رفض التدخل الأجنبي

تقف المملكة بكل صلابة ضد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول . فهي ترفض أن يتدخل أحد في شئونها ولا تقبل أن تتدخل في شئون أحد .

كما أنها ترى أن التدخل الأجنبي يمثل خطراً جسيماً يهدد العلاقات الدولية والسلام العالمي ، ويعد انتهاكاً للقوانين والأعراف الدولية . لذلك فهي تؤمن بحق كل دولة في أن تفرض سيادتها على إقليمها ، وأن تدافع عن إقليمها وسيادتها عليه بشتى الوسائل الدفاعية المتاحة .

عاشراً: الاعتدال والبعد عن المهاترات السياسية:

تستند السياسة الخارجية للمملكة بصفة أساسية على مرتكزات أخلاقية نابذة من العقيدة الإسلامية السمحة ، والقيم والتراث الإسلامي المجيد . فهي تؤمن بالسياسة الجادة المعتدلة في تعاملها وعلاقاتها البعيدة عن الصخب والضجيج والمهاترات السياسية . لذلك تحظى المملكة دوماً بكثير من الثقة الاحترام لدى كافة الدول شعوباً وحكومات .

حادي عشر: إقامة واحترام العلاقات الدبلوماسية:

تعدّ الدبلوماسية أحد وسائل السياسة الخارجية نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه على صعيد العلاقات الدولية .

ومن هذا المنطلق حرصت المملكة على إقامة علاقات دبلوماسية مع كافة الدول المحبة للسلام ، فأصبح لها تمثيل دبلوماسي في أكثر من (٨٥) دولة «في آسيا

وأفريقيا، وأوروبا، والأمريكتين، وأستراليا»^(١).

وتحرص المملكة دوماً على رعاية واحترام التبادل والتمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى، وتنمية هذه العلاقات بما يخدم المصالح المشتركة لها مع تلك الدول.

والحقيقة أن المرتكزات السابقة للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، تضع على عاتق الجهاز الدبلوماسي السعودي مسؤولية كبيرة في ترجمتها إلى تحركات سياسية فعالة بعدّه الجهاز المسئول عن تنفيذ السياسة الخارجية للمملكة والعمل على تحقيق أهدافها.

(١) د. محمد عمر مدني. العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية. (الطبعة الثالثة. معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١هـ) ص ٣١.

المبحث الرابع

وسائل السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

سبق أن أشرنا في المبحث الثاني من الفصل الأول - إلى أن السياسة الخارجية إنما تعبر عن سلوك الدولة وممارساتها للدفاع عن مصالحها الحيوية في المنتظم الدولي. لذلك فهي تستخدم عدداً من الوسائل أهمها:

- ١ - الدبلوماسية.

- ٢ - الوسائل الاقتصادية، كالمساعدات الاقتصادية، والهبات، والدعم الاقتصادي للدول والمنظمات الإنسانية وغيرها.
- ٣ - الوسائل العسكرية.
- ٤ - الإعلام.

وبالطبع فإن استخدام الدول للوسائل السابقة يختلف تبعاً لاختلاف الظروف المحيطة بكل دولة، وتبعاً لطبيعة أهدافها الوطنية.

والمملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، دستورها الإسلام. فهو عقيدتها الدينية ومنهاجها الدنيوي الذي تتمسك به في علاقتها بخالقها، وفي علاقاتها بغيرها من الدول والمنظمات في المجتمع الدولي المعاصر.

ومن هذا المنطلق فإن السياسة الخارجية للمملكة تبنى على أسس ومرتكزات إسلامية مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. لذلك فإن سياستها الخارجية تحكمها مجموعة من المبادئ الأخلاقية السماوية وليست الوضعية. وبالتالي فهي تتصف بالثبات والاستمرار ولا تتغير بتغير الأهداف أو الظروف المحيطة أو الأوضاع القائمة.

والمملكة العربية السعودية دولة سلام ، تدعو إليه وتتمسك به لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها﴾ الآية. فهي تكره الاعتداء واستخدام العنف وتتمسك بمبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية، لذلك فهي تتمتع اليوم بجهاز دبلوماسي ناجح ومؤثر إلى حد بعيد. كما أن المملكة تؤمن بضرورة التعاون خاصة بين الأشقاء العرب والمسلمين ، وكذلك ضرورة تحقيق المزيد من التفاهم والتعاون الدولي. وذلك كله ينبع من تمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى السلام والتعاون والتفاهم بالحسنى. ولا يعني ذلك الوقوف بموقف الضعيف ، بل إن قوة سياستها الخارجية تستمدّها من قوتها الوطنية الداخلية سواء العقائدية أو الاقتصادية أو العسكرية. فهي ترفض أن تكون ضعيفة لذلك بنت قوتها الاقتصادية والعسكرية. وكذلك هي ترفض أن تكون معتدية لذلك أسهمت وتساهم بجهود فعالة لتحقيق التفاهم الدولي والسلام العالمي ، ودعم الدول المحتاجة.

ومن هذا المنطلق تختلف استخدامات المملكة العربية لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية عن غيرها من الدول - على أنه يمكننا إيجازها في الوسائل الآتية:

أولاً: الدبلوماسية :

لقد استفادت المملكة العربية السعودية كدولة نامية، كثيراً من تجارب الآخرين في تشكيل وتطوير أجهزتها وتجاربها الدبلوماسية. والحقيقة أن المملكة تعتمد على الأدوات الدبلوماسية بشكل رئيس في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، انطلاقاً من إيمانها العميق بأهمية التفاهم والتعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي.

فمنذ توحيد المملكة العربية السعودية على يد المؤسس العظيم المغفور له جلالة الملك عبد العزيز وحتى وقتنا الحاضر استمرت الدبلوماسية السعودية على نهج واحد في خط متوازٍ مع سياستها الخارجية الثابتة والمستقرة. ولاشك في أن التغيير الذي طرأ على هذه الدبلوماسية لم يتعرض لركائزها الثابتة، ولكنه تناول الأساليب التي حتم التطور التكنولوجي وتعقد العلاقات الدولية، ضرورة

تطويرها لتكون أكثر فاعلية وتأثيراً.

ففي عهد الملك عبد العزيز - رحمه الله - كانت الوسائل الدبلوماسية أقرب ما تكون إلى الأسلوب الشخصي . فالملك عبد العزيز - رحمه الله - هو الذي كان يوجه الدبلوماسية السعودية ، وهو الذي كان يبعث الدبلوماسيين ويختارهم . ولم تنشأ وزارة الخارجية إلا في عام ١٩٣٠م (١) . وبسبب رغبته في الاطلاع على كل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بالشئون الخارجية أولى اهتماماً خاصاً بقضايا السياسة الخارجية ، حيث كان يولي بنفسه على مساعدته صيغ الردود والإجابات الدبلوماسية خشية أن يساء فهم أهدافه ونواياه . وقد حرص - رحمه الله - على تنمية العلاقات مع شقيقات المملكة من الدول العربية والإسلامية ، إضافة إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول الأجنبية . فقد بلغ عدد الدول التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع المملكة حتى نهاية عام ١٣٦٧هـ (٢٦) دولة عربية وإسلامية وأجنبية (٢) .

أما التمثيل السياسي والقنصلي في عهده - رحمه الله - فقد اعتمد على مبدأ المعاملة بالمثل وهو العرف الدولي السائد حتى وقتنا الحاضر . وكان من أهم الوسائل الدبلوماسية التي كان يستخدمها - رحمه الله - لحل المشاكل القائمة بين المملكة وبعض الدول لجوئه إلى عقد الاتفاقات الثنائية معها .

وقد استمرت الدبلوماسية السعودية على هذا النهج الثابت ، وهو الحرص على تحقيق المصالح الوطنية بطرق التفاهم والتفاوض وتنمية العلاقات حتى وقتنا الحاضر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - أيده الله .

والحقيقة أن الدبلوماسية السعودية بخطواتها المتزنة وممارساتها المتعقبة المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة ، ومن توجيهات خادم الحرمين الشريفين - حفظه

(١) د . عبدالله القبايع . مصدر سابق . ص ٧٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١١٢ .

الله - بدأت تلعب دوراً مميزاً في السياسة الدولية. وبات من الواضح أن وسائل الدبلوماسية السعودية تجد قبولاً وترحيباً واسعاً في الأوساط العربية والإسلامية والدولية. فنجاح المملكة العربية السعودية كوسيط في العديد من الأزمات العربية والإسلامية والدولية، يدل بشكل قاطع على نجاح الدبلوماسية السعودية وتطور أساليبها مع ثبات مبادئها وركائزها في الوقت نفسه.

ولقد ازداد رصيد المملكة السياسي الدولي، ليس كوسيط لحل النزاعات والمشاكل الإقليمية والدولية فحسب، بل وكمشارك وموجه أساسي في التفاهم والتعاون والسلام الدولي.

وانسجاماً مع قناعتها وأهدافها السياسية حرصت المملكة على فتح قنوات الاتصال الدبلوماسية كالسفارات والمفوضيات والقنصليات حتى بلغ عددها اليوم أكثر من ٩٧ بعثة دبلوماسية.

أما في مجال المنظمات الدولية فقد حرصت المملكة على إيجاد علاقات قوية معها بدأ من مشاركتها كعضو مؤسس للأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، وحتى وقتنا الحاضر. فهي تحرص دوماً على المشاركة في المؤتمرات الدولية وتشجع على حضور مثل هذه المؤتمرات لما تتيحه، من فرص لشرح وجهات نظر المملكة والتعرف على آراء ومواقف الدول الأخرى تجاهها، كمؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب عام ١٩٨١م، والذي حضره، خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - أيده الله - كمثل للمملكة العربية السعودية، واجتمع فيه بقيادة العديد من دول العالم وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان^(١).

وإلى جانب اهتمام المملكة بالمؤتمرات الدولية شجعت المملكة اللقاءات الثنائية بين القادة والزعماء، واجتماعات وزراء الخارجية وكبار المسؤولين ومن في حكمهم.

D.C. Washington William B. Quandt. Saudi Arabia in the 1980' s. the Brooking Institute 1981. -١ P79

ثانياً: الوسائل الاقتصادية :

لا شك في أن القوة الاقتصادية تعدُّ من أهم العناصر الأساسية في دعم السياسات الداخلية والخارجية لأية دولة من الدول . فهي العمود الفقري والمحرك الأول للنشاطات المختلفة داخل الدولة . كما أنها المحرك الأساسي في توجهات الدولة وعلاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى .

والمملكة العربية السعودية كدولة نامية أحست بأهمية المساعدات الخارجية كأحد العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث . ولكنها لاتؤمن باستخدام الأدوات والوسائل الاقتصادية لخدمة أهداف أخرى لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية غير مشروعة .

فكثيراً من الدول الغنية اليوم تستخدم الأدوات والوسائل الاقتصادية لإيجاد نوع من الارتباط أو الاعتماد الاقتصادي ، أو إيجاد مناطق نفوذ اقتصادي أو من أجل السيطرة على أسواق الدول الأخرى واستغلال مواردها الاقتصادية أو التحكم في قراراتها السياسية أو التأثير عليها .

أما المملكة العربية السعودية ، والتي حباها الله بثروات طبيعية ضخمة فإنها تستخدم الأدوات الاقتصادية ، وخاصة المساعدات انطلاقاً من الأسس التالية⁽¹⁾:

١- أن توظف المساعدات في مشاريع إنمائية ذات مردود واضح في كل ما يتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للدولة التي تطلب المساعدة .

٢- أن تخضع المشاريع الملوكية لإشراف دقيق وأن تثبت جدواها الاقتصادية أو الاجتماعية بموجب دراسات فنية وعلمية سليمة .

وتقدم المساعدات السعودية إما بتحويل مباشر أو عبر قنوات دولية أو بواسطة التحويل المشترك الذي تسهم فيه دول أخرى . وإيماناً من الحكومة السعودية الرشيدة بأهمية دعم المشاريع التنموية لدول العالم الثالث فقد قامت بإنشاء العديد

(1) Ibid.P82

من المؤسسات التي تتولى عملية الإقراض والتمويل لمشاريع التنمية والتي من أهمها الصندوق السعودي للتنمية الذي أنشئ عام ١٣٩٤ هـ.

وقد استفادت من المساعدات السعودية العديد من دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد حرصت المملكة في تقديمها للمساعدات على أن تقدم القروض بشروط ميسرة جداً لتستطيع الدول المقترضة الاستفادة من هذه القروض.

ولم يقتصر الأمر على تقديم القروض والمساعدات الميسرة، بل تعداه إلى تقديم الهبات والمنح والهدايا، إضافة إلى مساعدات الإغاثة لمنكوبي الزلازل والفيضانات، والتي كان آخرها برنامج المساعدة لمنكوبي زلزل شمال إيران، حيث تم إرسال أكثر من ٤٠ طائرة إغاثة سعودية لمنكوبي الزلزال. ولعل الروح الإسلامية تتجلى بأبهى صورة في موقف المملكة هذا، رغم التهجمات والممارسات التي تصدر بين الحين والآخر من حكام إيران ضد المملكة وسياساتها. فالمملكة لم تدخل الحسابات السياسية في الجوانب الإنسانية، بل إنها تصرفت وفق ما يميله عليها ضميرها الإسلامي الواعي بضرورة إغاثة المسلمين في أي زمان ومكان، والمستمد من حديث الرسول ﷺ: **«مثل المسلمون في توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى»**.

وإلى جانب ذلك تقوم المملكة العربية السعودية بتمويل ودعم الجهود الخيرية التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة، كمنظمة اليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وغيرها من المنظمات الإنسانية والتنموية التي تعمل في مختلف أنحاء العالم.

ويكفي أن نعلم أن المملكة العربية السعودية تعدّ اليوم أكثر دول العالم تقديمًا للمساعدات الاقتصادية الخارجية، إذا ما قيست نسبة ماتمثلة تلك المساعدات من إجمالي دخلها القومي.

ثالثاً: الوسائل العسكرية :

تستخدم الدول الوسائل العسكرية كأداة للدفاع أو الردع أو الهجوم، ولا تميل الدول بشكل عام إلى استخدام الوسائل العسكرية إلا في حالة فشل الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها، عن تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

والملكة العربية السعودية كدولة نامية تؤمن بحق الدفاع المشروع عن النفس، ولكنها لا تميل لاستخدام القوة العسكرية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى إلا إذا شعرت بأن سيادتها ومصالحها الوطنية الحيوية تتعرض للخطر.

والحقيقة أنه على الرغم من تنامي وتطور القوة العسكرية للمملكة، وهو ما لم يبلغه الكثير من الدول النامية الأخرى، إلا أنها تنبذ العنف وتستنكر بشدة اللجوء إلى القوة لتحقيق أهداف غير مشروعة. ومع ذلك فهي كثيراً ما أبدت استعدادها لاستخدام القوة للدفاع عن العقيدة الإسلامية ولحماية أمنها وأمن المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة لذلك قامت بصرف بلايين الدولارات لبناء وتطوير قواتها العسكرية الجوية والبرية والبحرية. ومن أهم المشاريع التي تبنتها مشروع (درع السلام) ومشروع (حارس السلام) ومشروع (الصواري) ومشروع (درع الجزيرة) الذي تشارك فيه دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى مشروع (اليمامة ١، واليمامة ٢)، إذا أضفنا إلى ذلك صفقات الأسلحة التي تبرمها المملكة بين الحين والآخر كصفقة طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر (الأواكس)، و صفقة طائرات (إف - ١٥)، و (التورنادو) وغيرها.

إن الهدف من تلك المشاريع هو تعزيز قوات المملكة الدفاعية وتأمين وسيلة ردع فعالة للتصدي لأية محاولة تستهدف زعزعة أمن المملكة أو الاعتداء على المقدسات الإسلامية.

ولعل أبرز المواقف التي تثبت أن المملكة دولة سلام وليست دولة أطماع وحرب، هو التحرشات الإيرانية المستمرة بالسعودية وشقيقاتها من الدول

الخليجية. فحينما حاول نظام الخميني إبان استعادة الحرب العراقية الإيرانية الاعتداء على المياه الإقليمية السعودية في الخليج العربي، قامت القوات الجوية الملكية السعودية بإسقاط الطائرتين الإيرانيتين المتسللتين، واكتفت المملكة بذلك فلم تحاول الرد على نظام طهران الذي كان يهدف إلى جر المنطقة بأكملها للدخول في الحرب. بل جسدت المملكة سياستها الخارجية فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية، بأنها للدفاع والردع فقط وليست للهجوم والتوسع وخلافه.

ولاشك في أن ذلك أكسب المملكة العربية السعودية كثيراً من الاحترام الدولي لتعملها، حكمتها في تعاملها مع الدول الأخرى الصديقة والمعادية على حد سواء.

تلك هي أهم وسائل السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية- إضافة إلى الإعلام والذي سيتم التعرض له في الفصل الثالث من هذا الباب (إن شاء الله) ويتضح مما سبق أن المملكة على الرغم من أنها تتفق مع غيرها من الدول في استخدام نفس الوسائل في سياساتها الخارجية، إلا أنها تختلف عن غيرها من الدول في كيفية استخدام تلك الوسائل. فممارساتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والإعلامية تنطلق من أسس وركائز إسلامية، وهي ركائز سماوية ثابتة تتمسك المملكة بها وتطبقها دينياً ودنيوياً. لذلك جاءت سياستها الخارجية ووسائلها قوية، لتتطابقها الفعلي الواقعي مع أساسها الروحي النظري، وهو ما تفتقده غالبية دول العالم اليوم.

الفصل الثاني

الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية

مما لا شك فيه أن المملكة العربية السعودية قد شهدت خلال العقدين الماضيين تطوراً هائلاً في شتى المجالات الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية والتقنية وغيرها من المجالات التنموية المختلفة.

ولقد حظي مجال الاتصال والمواصلات بنصيب كبير من الاهتمام السعودي . فالثورة التنموية المذهلة التي تحققت حتمت على المملكة أن تزيد من اهتمامها بالمجال الإعلامي لما له من آثار ذات انعكاسات بعيدة المدى ومختلفة الأبعاد.

والحقيقة أن مسيرة التنمية الإعلامية في المملكة العربية السعودية تواكبت في نموها المتسارع مع النمو المضطرد في المجالات الأخرى . فقد أخذت المملكة اليوم بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصال والإعلام من أدوات وأجهزة ووسائل ، بحيث وصلت إلى أرقى مستوى يمكن أن تصله دولة نامية تطمح إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة ولا يخفى حقيقة مؤادها أنه على الرغم من ذلك كله بقيت المملكة العربية السعودية متمسكة بأصالتها العربية الإسلامية . ومن هنا فهي صاغت نظامها الإعلامي على مبادئ وأسس ومرتكزات تتماشى في تناسق مع نظامها السياسي الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية كدستور للدولة .

المبحث الأول

نشأة الإعلام الخارجي للمملكة وتطوره

يمكن القول بأن الإشارة إلى العمل الإعلامي الموجه للخارج، قد ظهرت قبل إنشاء وزارة الإعلام عام ١٣٨٣هـ، أي قبل حوالي ٢٧ سنة. فالعمل الإعلامي قبل هذا التاريخ كان موكلاً إلى مكتب الديوان الملكي الذي يتولى الإشراف على نشاط الصحافة والنشر، وعلى مديرية الإذاعة التي صدر المرسوم الملكي الكريم بإنشائها في ٢٣/٦/١٣٦٨هـ^(١).

وفي عام ١٣٧٤هـ، صدر مرسوم ملكي آخر بإنشاء المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر، وأشار في حيثياته إلى أهمية الإعلام الخارجي، حيث جاء في نصه:

«... القيام بالتنظيم والتنسيق والإشراف على كل وسائل النشر في المملكة... وتوفير المعلومات والحقائق عن حركة التطور والتقدم والمساهمة في الدفاع عن سمعة المملكة...»^(٢).

وقد ظلت النشاطات الإعلامية الموجهة للداخل والخارج على حد سواء، تصدر من تلك المديرية، حتى بعد إنشاء وزارة الإعلام عام ١٣٨٣هـ. ولكن انتقال الصحافة السعودية عام ١٣٨٥هـ، من ملكية فردية إلى صحافة تملكها مؤسسات أهلية تعمل في استقلالية عن وزارة الإعلام أعطى للوزارة الفرصة للاهتمام بالأنشطة الإعلامية الأخرى خاصة تلك الموجهة للخارج كإصدار المواد الإعلامية

(١) وزارة الإعلام. نشرة عن نشاط الإعلام الخارجي. بدون تاريخ.

(٢) المصدر السابق.

باللغات المختلفة وإنتاج الأفلام السينمائية عن المملكة، ودعوة الإعلاميين الأجانب لزيارتها، إضافة إلى نشر النحقيقات الصحفية عن المملكة في الصحف العربية والأجنبية.

وفي عام ١٣٩٦هـ، استحدثت وظيفتا وكيل الوزارة للشئون الإدارية، ووكيل الوزارة للشئون الإعلامية والذي يدخل ضمن تخصصاته الإشراف على الإذاعة والتلفزيون الذي بدأ بثه عام ١٣٨٥هـ، بالإضافة إلى وكالة الأنباء السعودية (واس) التي أنشئت عام ١٣٩٥هـ.

وفي عام ١٣٧٩هـ، تم استحداث وظيفة وكيل وزارة الإعلام المساعد للشئون الإعلامية والذي يتولى الإشراف على المديرية العامة للصحافة، التي كان نشاطها قد اتسع تبعاً للأهمية المتزايدة للمملكة في مجال السياسة الدولية بحكم زعامتها للعالم العربي والإسلامي، بالإضافة إلى مكانتها السياسية والاقتصادية الدولية المستمدة من كونها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم. إلا أنه لم يمض على ذلك أكثر من عامين حتى بدت الحاجة ملحة إلى ضرورة الفصل بين الإعلام الداخلي والإعلام الخارجي وذلك للأسباب التالية^(١):

١ - تعرض المملكة لحمولات إعلامية مغرصة لكونها الدولة الإسلامية الوحيدة التي تطبق الشريعة الإسلامية وحدودها بشكل كامل وتام، وبسبب مواقفها وتصريحاتها القوية والثابتة في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

٢ - الاختلاف الواضح بين طبيعة ومجالات عمل كل من الإعلام الداخلي والإعلام الخارجي من حيث الجمهور المستهدف، واللغات المستخدمة، والوسائل الممكنة، إضافة إلى المفاهيم والاتجاهات والثقافات السائدة بين مختلف الشعوب.

٣ - الحاجة إلى الأخذ بمعطيات العصر وخاصة ما حققة التقدم التكنولوجي في

(١) الأستاذ إبراهيم شجر. النظام الإعلامي للمملكة العربية السعودية. في دراسات سعودية. (معهد الدراسات الدبلوماسية. وزارة الخارجية. الجزء الأول) ص ٢٦٢.

مجال الاتصالات والمواصلات .

٤ - توافر الإمكانيات المادية والبشرية للمملكة مما يؤهلها للقيام بدور إعلامي دولي يتناسب مع مكانتها السياسية والاقتصادية العالمية .

ولهذه الأسباب تم في عام ١٣٩٩هـ، استحداث وظيفة وكيل وزارة الإعلام المساعد للإعلام الخارجي ، والتي حلت محل وظيفة وكيل الوزارة المساعد للشئون الإعلامية .

هذا فيما يتعلق بنشأة الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام ، والذي تلاه إنشاء العديد من الأجهزة الأخرى وهو ماسيأتي الحديث عنه فيما بعد .

أما بالنسبة لوسائل الإعلام الخارجي ، فإن أول ظهور لوسائل الإعلام بالمملكة كان في عام ١٩٠٨ (١) ، وتمثل في إنشاء السلطات التركية لجريدة الحجاز ، في منطقة الحجاز قبل توحيد جلاله المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود لها مع بقية أجزاء المملكة العربية السعودية . وكانت تصدر باللغتين التركية والعربية .

ثم جاء إنشاء الإذاعة عام ١٩٤٩م (٢) ، وفي عام ١٩٦٢م ، صدر مرسوم ملكي بإنشاء وزارة الإعلام . وتلا ذلك عام ١٩٦٥م ، البدء بالبث التلفزيوني ، وقامت وزارة الإعلام عام ١٩٧٠م بإنشاء وكالة الأنباء السعودية (واس) التي أصبحت فيما بعد المصدر الرئيس للأنباء في المملكة .

واليوم تستكمل الحركة الإعلامية في المملكة المسيرة عبر دخولها المجال الفضائي باستخدام الأقمار الصناعية ، واستغلال التقدم التكنولوجي في خدمة قضايا العربية والإسلامية والدولية المتميزة .

هذا باختصار أهم ما يمكن أن يقال عن نشأة الإعلام الخارجي السعودي وتطوره سواء من حيث الجهاز المسئول عنه ، أو من حيث الوسائل المستخدمة في ممارساته ونشاطاته .

(١) عبدالله العدوي. الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية - وصف وتحليل (الرياض: جامعة الملك سعود، قسم الإعلام). ص ٢٧ .

(٢) بدر كريم. نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي. الطبعة الأولى. (جدة: مؤسسة تهامة، ١٩٨٢م). ص ٤٥ د.

المبحث الثاني

أسس ومبادئ الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية ومرتكزاته

يستند النظام الإعلامي للمملكة العربية السعودية على أسس ومبادئ واضحة تضمنتها كل من السياسة الإعلامية للمملكة، وقانون الصحافة والمطبوعات. فالمملكة تنتهج في سياستها الإعلامية منهجاً ينسجم في مضمونه مع السياسة العامة للدولة، سواء فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية لها، ومما ساعد المملكة في أن يكون لها اتجاه إعلامي واضح الملامح، وهو ما تفتقر إليه الكثير من الدول الأخرى، استناد السياسة السعودية على أسس الشريعة الإسلامية بكل ما تحمله من مبادئ وقيم وتعاليم وأفكار جليلة سمحة وشاملة، إضافة إلى الثبات والاستقرار الذي تتميز به المملكة في سياساتها الخارجية. فكثيراً من الدول يعيب على سياساتها صفة عدم الاتسقرار والتغير تبعاً لتغير الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة.

وقد جسد صاحب السمو الملكي الأمير نايف عبد العزيز وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للإعلام، الأسس والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الإعلامية للمملكة في أحد مؤتمراته الصحفية في النقاط الرئيسة الآتية^(١):

أولاً: خدمة العقيدة، التوحيد، ومبادئ الإسلام والالتزام بها وحمايتها.

ثانياً: توجيه الإعلام وجهة فاعلة وإيجابية في عملية البناء الوطني الداخلي

والخارجي.

ثالثاً: تقديم صورة صحيحة واضحة ومشرفة عن المملكة- البلد الإسلامي

(١) الأستاذ إبراهيم شجر. النظام الإعلامي للمملكة العربية السعودية. مصدر سابق. ص ٢٢٥،

٢٢٦، ٢٢٧.

المتميز .

رابعاً: الإعداد والاستعداد لإنتاج إعلامي سعودي رفيع يكون قاعدة للعبء الإعلامي الذي يصدر عن المملكة في مختلف وسائل إعلامها .
خامساً: جعل الإعلام أداة للتفاهم الأخوي لتوثيق روابط التعاون والتضامن بين شعب المملكة والشعوب العربية والإسلامية خاصة، والشعوب الأخرى عامة .
سادساً: الإسهام الإنساني الفعال في الجهود الدولية للحفاظ على كرامة الإنسان وحياته وحقوقه^(١) .

وبالنظر إلى الأبعاد السابقة، نجد أنها تتطابق تماماً مع المواد التي تضمنتها السياسة الإعلامية للمملكة فيما يتعلق بجوانبها الخارجية . فالسياسة الإعلامية للمملكة تنبثق من الشريعة الإسلامية السمحة، وتهدف إلى ترسيخ الإيمان بالله عز وجل في نفوس الجماهير الإسلامية، والنهوض بالمستوى الفكري والحضاري والوجداني لها .

وقد تضمنت السياسة الإعلامية للمملكة، عدداً من المواد التي تتعلق بممارسات الإعلام الخارجي وهذه المواد هي:

المادة الأولى: يلتزم الإعلام السعودي بالإسلام في كل ما يصدر عنه، ويحافظ على عقيدة هذه الأمة، ويستبعد من جميع وسائله كل ما يتناقض مع الشريعة الإسلامية .

المادة الثانية: العمل على مناهضة التيارات الهدامة والاتجاهات الإلحادية، والفلسفات المعادية، والتصدي لمحاولات صرف المسلمين عن عقيدتهم، وكشف زيف تلك التيارات والاتجاهات والفلسفات وإبراز أخطارها والتصدي لها .

المادة الرابعة: العمل على خدمة سياسة المملكة الخارجية التي تنطلق من واجب الحفاظ على حقوق المواطنين والعرب والمسلمين .

المادة الخامسة: وجوب اهتمام وسائل الإعلام بإبراز شخصية المملكة المتميزة والفريدة، والكشف عن نعمة الأمن والاستقرار والتقدم الحضاري في شتى

(١) وزارة الإعلام . السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية . الرياض: مطابع الفرزدق، بدون تاريخ .

المجالات .

المادة الثامنة: تقديم صورة واضحة عن الخدمات والجهود الجبارة التي تبذلها المملكة للحفاظ على المقدسات الإسلامية وخدمة ضيوف الرحمن .

المادة الثانية عشرة: الاهتمام بالتوثيق الإعلامي بمختلف الوسائل السمعية والبصرية فيما يتعلق بتاريخ المملكة ، وذلك لحفظ المواد في الداخل أو في الخارج .
المادة الثالثة عشرة: تقوم أجهزة الإعلام السعودي بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والاجتماعية ومراكز البحوث ذات الصلة فيما يتعلق بإجراء البحوث والدراسات الإعلامية .

المادة الثامنة عشرة: يقوم الإعلام السعودي بدوره في دعم النهضة العلمية والثقافية بالمملكة وذلك بعدة وسائل أهمها:

(أ) العمل على عقد الندوات الفكرية والمؤتمرات الأدبية واللقاءات بين المثقفين من أبناء المملكة ، وبينهم وبين نظرائهم من الدول الأخرى ، وإبراز الوجه الثقافي العلمي للمملكة في الداخل والخارج .

(ب) تشجيع المجالات المتخصصة التي تصدر في المملكة خاصة وفي العالم العربي والإسلامي عامة ، بما يتفق مع السياسة الإعلامية للمملكة .

المادة العشرون: تعمل وسائل الإعلام على توثيق أوامر الإخاء والتآزر والتضامن بين المسلمين وربط قلوب بعضهم ببعض وذلك عن طريق التعريف بالشعوب الإسلامية وأقطارها .

المادة الحادية والعشرون: يدعو الإعلام السعودي إلى:

(أ) الدعوة إلى الإسلام والدفاع عنه .

(ب) تضامن العرب وتعاونهم ووحدة كلمتهم والبعد عما يفكك أو اصرهم .

(ج) الدفاع عن القضايا العربية المصيرية في كافة المحافل والمناسبات .

المادة الثانية والعشرون: يؤكد الإعلام السعودي أن الدعوة إلى الله بين المسلمين وغيرهم قائمة ودائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

المادة الثالثة والعشرون: تعمل المؤسسات الإعلامية السعودية مع نظيراته في

العالم الإسلامي والعربي خاصة على تبني منهج إعلامي موحد يخدم مصالح العرب والمسلمين الدينية والدنيوية، ويمثل وحدتهم الفكرية ويؤلف بين قلوبهم.

المادة السابعة والعشرون: يتجه الإعلام السعودي في صلاته الخارجية وجهة إنسانية تقوم على احترام الإنسان بأن يعيش في حرية على أرضه، ويستنكر كل اعتداء على حقوق الشعوب، والأطماع التوسعية، والوقوف بجانب الحق ومناهضة الظلم.

وإذا ما أمعنا النظر في المبادئ والمرتكزات السابقة، للإعلام السعودي الموجه إلى الخارج، فسندري أنها تركز دوماً على النواحي الدينية، ومن كون الإسلام هو المنطلق الأساس الأول لكافة التوجهات الإعلامية الخارجية.

ولاشك في أن ذلك يتطابق تماماً مع المنطلقات والمرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية للمملكة التي تركز دوماً على أن المملكة دول عربية إسلامية تتخذ من الإسلام دستوراً دينياً ودنيوياً لها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية وغيرها.

ومن هنا فإن السياسة الخارجية للمملكة هي التي وضعت المرتكزات التي تحكم توجهاتها الإعلامية نحو الخارج على عدّ الإعلام وسيلة من وسائل تنفيذ تلك السياسة.

المبحث الثالث

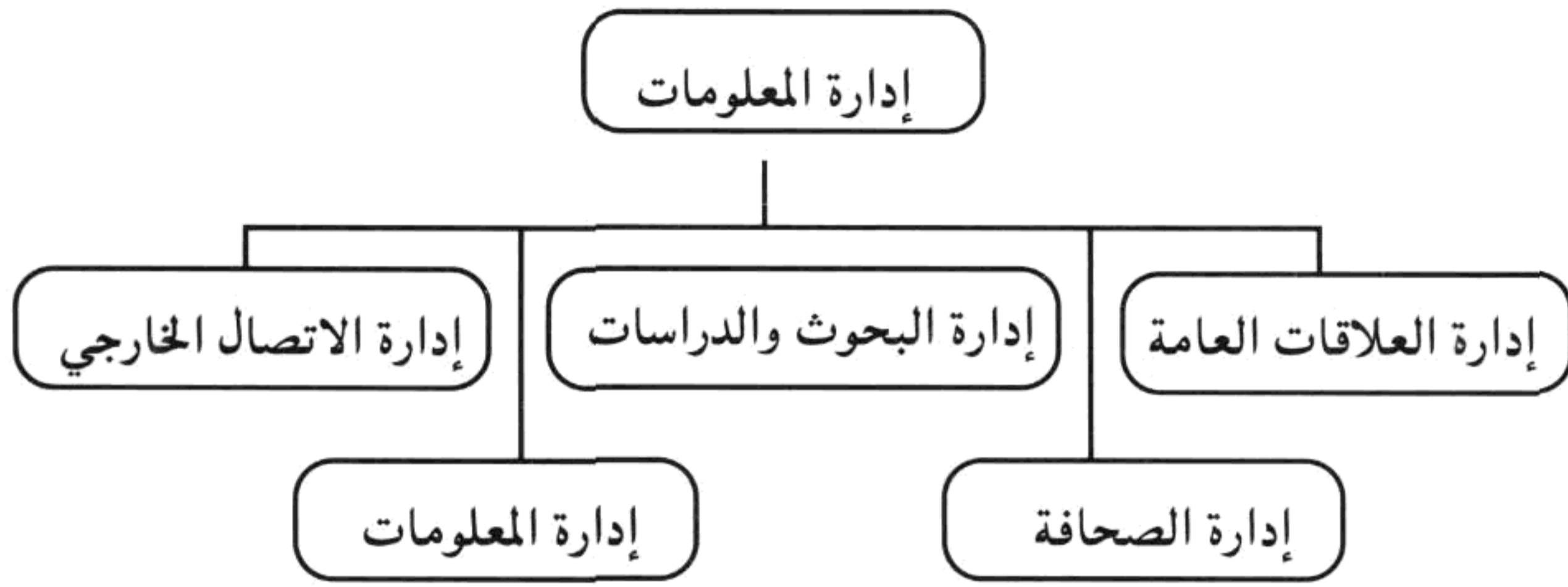
الأجهزة العاملة في الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية واختصاصاتها

انطلاقاً من اهتمام المملكة بالنواحي الإعلامية، والذي تزامن مع تعاظم دورها ومكانتها السياسية والاقتصادية والدينية في المجتمع الدولي المعاصر، فقد رأت تكثيف عدد الأجهزة الإعلامية ذات الصلة بعلاقات المملكة الخارجية كوزارة الإعلام، ووزارة الخارجية، ووزارة التجارة، والرئاسة العامة لرعاية الشباب.

فكل وزارة من تلك الوزارات تضم جهازاً متخصصاً يتولى مهمة ممارسة عدد من الأنشطة الإعلامية الموجهة للخارج. ويتم التفاهم بين تلك الأجهزة عن طريق لجنة الإعلام الخارجي بالمجلس الأعلى للإعلام، وكذلك المراكز الإعلامية في الخارج.

جهاز الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام:

في عام ١٣٩٩هـ، أنشئ جهاز متخصص للإعلام الخارجي، يتمثل في وكالة الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام. وقد تضمن هيكلها الإداري إدارات وأقسام متعددة، كما هو مبين في الرسم التوضيحي التالي:



الهيكل التنظيمي للإعلام الخارجي^(١).

ومن خلال الشكل التوضيحي السابق ، يتضح لنا أن الإعلام الخارجي يتكون من خمس إدارات رئيسة هي: إدارة العلاقات العامة، وإدارة الصحافة وإدارة البحوث والدراسات، وإدارة المعلومات، وإدارة الاتصالات، ثم أضيفت فيما بعد إدارة جديدة وهي إدارة المعلومات والمتابعة^(٢).

١ - إدارة العلاقات العامة :

وتتولى مسئولية تنظيم وتنفيذ زيارات الوفود الإعلامية والشخصيات الرسمية للمملكة . وتقديم التسهيلات الإعلامية اللازمة لها، وتزويدها بالمعلومات . إضافة إلى تمثيل وزارة الإعلام في المؤتمرات والمعارض الدولية.

٢ - إدارة الصحافة :

وهي الجهة المسؤولة عن متابعة شؤون الصحافة الخارجية وتنظيم علاقات وزارة الإعلام بها . كذلك متابعة كافة ما ينشر عن المملكة، والرد عليه، إضافة إلى تأمين الاشتراك في الصحف الأجنبية وتنظيم أرشيف يضم معلومات عن كل مؤسسة صحفية أو صحيفة في الخارج .

(١) وزارة الإعلام . الخطة المقترحة لتطوير الإعلام الخارجي ١٤٠٣ هـ

(٢) المصدر السابق

وتتكون هذه الإدارة من أربعة أقسام ، هي (١):

(أ) **قسم الصحافة العربية** : ويقوم بمتابعة ما ينشر في الصحافة العربية عن المملكة وعمل قصاصات منها ورفعها للجهات المختصة .

كذلك عمل تقرير أسبوعي عن كل صحيفة ، وشهري عن كل مجلة فيما يختص بتناولها للمملكة ، والخط العام الذي تسير عليه ورفعها للجهة المختصة . إضافة إلى حفظ نسخ من تلك الصحف والمجلات في أرشيف القسم .

(ب) **قسم الصحافة الأجنبية** : ويختص بمتابعة ما تنشره الصحف والمجلات الأجنبية عن المملكة والرفع عنه للجهات المختصة . إضافة إلى عمل تقرير أسبوعي عن كل صحيفة وشهري عن كل مجلة ، وحفظ نسخ من تلك الصحف والمجلات .

(ج) **قسم الاشتراكات**: ويتولى هذا القسم عدد من الأعمال أهمها:

١ - دراسة الطلبات المقدمة من الصحف والمجلات العربية والأجنبية للاشتراك فيها ورفع التوصية عنها بالاشتراك من عدمه .

٢ - تعميم الصحف والمجلات والنشرات التي توافق الجهة المختصة على الاشتراك فيها بإرسال أعدادها ، ومتابعة وصول تلك الأعداد .

٣ - الإشراف على صرف استحقاقات تلك الصحف والمجلات من قبل الجهة المختصة المشتركة فيها .

(د) **قسم الترجمة** : ويتولى عملية ترجمة كافة ما ينشر عن المملكة باللغات المختلفة التي تصدر بها الصحف والمجلات الأجنبية .

٣ - إدارة البحوث والدراسات :

وهي الإدارة المختصة بدراسة المشروعات الإعلامية الموجهة للخارج . وعمل البحوث اللازمة عن النشاط الإعلامي الخارجي ، إضافة إلى متابعة الإنتاج الإعلامي المخصص للنشر أو البث في الخارج .

(١) نفس المصدر السابق .

٤ - إدارة المعلومات:

وتتولى تنظيم وتصنيف وتخزين المعلومات في الحاسب الآلي للاستفادة منها عند إعداد الخطط الإعلامية الموجهة للخارج .

٥ - إدارة الاتصال الخارجي:

وهي مسئولة عن توزيع الإنتاج الإعلامي في الخارج للمؤسسات والأفراد والمعارض الدولية . وتتبعها مكاتب للإعلام الخارجي في كل من: واشنطن ولندن وتونس والكويت ، إضافة إلى مكاتب داخلية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام .

وتضم هذه الإدارة ثلاثة أقسام رئيسية^(١)، هي:

(أ) قسم المؤتمرات والمعارض الدولية :

وهو مسئول عن متابعة المنظمات الإقليمية والدولية والحصول على كل ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات . كما يهتم بمتابعة أعمال المؤتمرات ، ورفع قراراتها وتوصياتها للجهات المختصة . إضافة إلى متابعة أعمال اللجنة الدائمة للإعلام العربي ، ومؤتمرات وزراء الإعلام العرب ، ومؤتمرات وزراء إعلام دول مجلس التعاون الخليجي ، والحصول على القرارات والتوصيات التي تصدر عنها .

ويقوم هذا القسم بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية الأخرى كوزارة التجارة ووزارة الصناعة وغيرهما فيما يتعلق بالمشاركة في المعارض الدولية وتهيئة ماتحتاجه تلك المشاركة من تغطية إعلامية .

(ب) قسم المراكز الإعلامية:

ويتولى متابعة أنشطة المراكز الإعلامية للمملكة في الخارج ، ودراسة إحتياجاتها من المواد الإعلامية والطلب عليها . إضافة إلى دراسة مدى فاعلية تلك المراكز في أدائها للمهام الإعلامية الموكلة إليها .

١- وزارة الإعلام . نشرة عن نشاط الإعلام الخارجي .

(ج) قسم المواد الإعلامية :

ويقوم هذا القسم بتوزيع المواد الإعلامية عن المملكة للأفراد الأجانب الذين يراجعون القسم من أجل الحصول على تلك المواد بموجب نموذج خاص يوقع من قبل أولئك الأفراد ويحتفظ القسم به . وكذلك يتولى القسم إعداد أوامر الشحن الخاصة بالمواد الإعلامية للجهات التي يتقرر تزويدها بها خارج المملكة، وإعداد إحصائية شهرية عن كمية تلك المواد ونوعيتها.

تلك هي الإدارة العاملة بجهاز وزارة الإعلام للإعلام الخارجي . ويستعين الجهاز بعدد من المستشارين الإعلاميين المتخصصين في الإعلام الخارجي . وهؤلاء نوعان (١):

الأول: من داخل الوزارة، أي يتم تعيينهم من قبل الدولة للعمل في وزارة الإعلام .

الثاني: من خارج الوزارة، وهم أولئك الذين يستعين بهم الجهاز للعمل كمستشارين غير متفرغين، وهم عادة من أساتذة الجامعات والمفكرين ومن ذوي الكفاءات في مختلف التخصصات .

جهاز الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية :

لاشك أن العمل الدبلوماسي والنشاط الإعلامي يقترنان ببعضهما البعض في الكثير من الزوايا . فالدبلوماسي يمثل دولته ويرعى مصالحها ويدافع عن سمعتها، والإعلامي يقوم بنفس الدور مع اختلاف الوسائل .

فالدبلوماسي يستخدم أسلوب المقابلة الشخصية في المناسبات والمفاوضات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية . بينما يستخدم الإعلامي وسائل الصحافة والنشر والإذاعة والأفلام وغيرها .

ونتيجة لأهمية المملكة المتزايدة على الساحة الدولية، فقد دعت الحاجة إلى إنشاء إدارة للإعلام الخارجي بوزارة الخارجية .

(١) وزارة الإعلام . نشرة عن نشاط الإعلام الخارجي مصدر سابق.

ونظراً لأهمية هذه الإدارة في الوزارة فقد تحدد موقعها في مكان يسمح لها بأداء نشاطها بأعلى درجة ممكنة من المرونة وتخطي الروتين الإداري حيث ألحقت بمكتب صاحب السمو الملكي وزير الخارجية.

وتقوم الإدارة الإعلامية بوزارة الخارجية باستقبال البرقيات والتقارير الإعلامية الواردة من السفارات وفرزها وتوزيعها. كما تقوم بترتيب زيارات البعثات الإعلامية الأجنبية والإعلاميين الأجانب بالتنسيق مع السفارات وإدارة الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام. إضافة إلى ذلك تقوم الإدارة بتزويد السفارات بما تحتاجه من المواد الإعلامية عن طريق وزارة الإعلام. وتصدر عن الإدارة نشرة يومية بأهم الأحداث والأخبار التي تشهدها المملكة، وكل ما يتعلق بالتصريحات الرسمية التي تصدر عن المسؤولين السعوديين فيما يتعلق بسياسات المملكة^(١).

وتشرف الإدارة الإعلامية على ترتيب لقاءات ومقابلات الإعلاميين الأجانب مع صاحب السمو الملكي وزير الخارجية.

هذا فيما يتعلق بطبيعة عمل واختصاصات الإدارة الإعلامية بالوزارة. أما في السفارات، فإنه نظراً لعدم وجود وظائف مخصصة للإعلاميين في السفارات والبعثات الدبلوماسية للمملكة، فقد أنيط برؤساء البعثات القيام ببعض النشاطات الإعلامية التالية:

١ - ممارسة كافة النشاطات الإعلامية التي تتضمن إعطاء صورة واضحة وجليّة عن المملكة ومنجزاتها الحضارية.

٢ - شرح وتفسير القرارات المتعلقة بسياسات المملكة الخارجية.

٣ - توزيع المواد الإعلامية عن المملكة على من يطلبها.

٤ - المشاركة في الندوات والمعارض المقامة في البلد المضيف، ودعوة رجال الإعلام لحضور المؤتمرات والمناسبات التي تقيمها السفارات السعودية.

٥ - عمل برقية يومية تتضمن كافة الأخبار والأحداث والتطورات في البلد المضيف

(١) الإدارة العامة بوزارة الخارجية. مقابلة مع سكرتير الإدارة، ٢١ ذي الحجة ١٤١٠ هـ.

وإرسالها للوزارة .

وقد تزايد اهتمام وزارة الخارجية بالنواحي الإعلامية نتيجة للضرورة الملحة التي فرضتها التطورات الدولية والتي تتطلب توظيف كافة الوسائل والأدوات بما فيها الوسائل الإعلامية لخدمة أهداف السياسة الخارجية للمملكة .

جهاز الإعلام الخارجي بالرئاسة العامة لرعاية الشباب :

أنشئ هذا الجهاز كإدارة مستقلة تعمل على توثيق العلاقات والصلات بين الرئاسة العامة لرعاية الشباب والجهات الحكومية من جهة ، والقيام بالنشاطات والجهود الإعلامية من خلال المشاركات الإقليمية والدولية في مجالات الرياضة والشباب . ولا شك في أن الرياضة في وقتنا الحاضر أصبحت تلعب دوراً بارزاً في مجال السياسة والإعلام . فهي بدون شك تعمل على توطيد العلاقات والصلات بين الدول ، إضافة إلى أن الرياضي أصبح يقوم بدور إعلامي يشابه إلى حد بعيد الدور الذي يقوم به الرجل الإعلامي المتخصص . لذلك أصبحت الدول كافة تحرص على تأكيد اهتمامها بهذا القطاع لتوطيد العلاقات بين بعضها البعض وللظهور بمظهر حضاري لائق أمام الدول الأخرى .

وقد اهتمت الرئاسة العامة لرعاية الشباب بالنواحي الإعلامية وحرصت على استثمار مشاركات المملكة في المناسبات الرياضية إعلامياً لرفع صوت المملكة في المحافل الدولية . لذلك قامت بإنشاء إدارتين إعلاميتين هما (١):

١ - إدارة العلاقات العامة :

وتتركز نشاطاتها في توثيق الصلات بين الرئاسة العامة لرعاية الشباب وبين الجهات الحكومية والأهلية في الداخل إضافة إلى إقامة وتوثيق العلاقات الرياضية والشبابية مع الأجهزة الأجنبية المتخصصة في النشاط الرياضي في الدول الأخرى .

كما تقوم الإدارة باستقبال الوفود الرياضية والوفود الإعلامية المتخصصة في

(١) الرئاسة العامة لرعاية الشباب . حقائق وأرقام . الرياض: بدون تاريخ .

المجال الرياضي واستضافتهم، والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الرياضية المختلفة، والإشراف على بيوت الشباب.

٢ - إدارة الإعلام والنشر:

وقد أنشئت هذه الإدارة للقيام بالعديد من الأنشطة الإعلامية المتعلقة بالنشاطات الرياضية، وأبرز تلك الأنشطة الإعلامية^(١):

- (أ) الاتصال بالأوساط الرياضية الخارجية.
- (ب) دراسة وتحليل اتجاهات الرأي العام.
- (ج) إعداد النشرات الإعلامية الخاصة بنشاطات الرئاسة.
- (د) إصدار مجلة الجيل الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية الخاصة بالشباب.
- (هـ) القيام بالحملات الإعلامية، وإعداد ونشر المقالات الصحفية، والإشراف على الإذاعة والتلفزيون والصحافة الرياضية.
- (و) إنتاج الأفلام التسجيلية الخاصة بالرياضة والشباب.
- (ح) تزويد الصحافة المحلية والخارجية بالمعلومات والصور والأخبار عن الحركة الرياضية في المملكة.

وتقوم هذا الإدارة بتوجيه الدعوة لكبار المسؤولين في مجال الرياضة وممثلي الصحافة والإعلام الأجانب للاطلاع على منجزات المملكة في المجال الشبابي والرياضي.

إدارة المعارض بوزارة التجارة:

في عام ١٩٦٥م، تم استحداث إدارة جديدة بوزارة التجارة بهدف دعم مشاركات المملكة في المعارض والأسواق الدولية سواء الصناعية أو الزراعية أو الصحية أو الإعلامية أو غيرها. وقد كونت لجنة تضم مختلف القطاعات الحكومية ذات الاختصاص والعلاقات بالمعارض والأسواق الدولية، وهذه القطاعات هي^(١):

(١) الرئاسة العامة لرعاية الشباب. مقابلة مع مدير العلاقات العامة في جهاز الإعلام الخارجي بالرئاسة

العامة لرعاية الشباب. ١٢/٢٨/١٨٤١٠هـ

-
- | | |
|------------------------|------------------|
| ١- وزارة التجارة | ٢- وزارة الإعلام |
| ٣- وزارة الخارجية | ٤- وزارة الصناعة |
| ٥- وزارة الزراعة | ٦- وزارة المعارف |
| ٧- وزارة الحج والأوقاف | |

وتشكل هذه القطاعات لجنة مختصة تقوم بدراسة الدعوات المقدمة للمملكة للمشاركة في المعارض والأسواق الدولية المختلفة. ثم تقوم باختيار المعارض التي تثبت جدوى المشاركة فيها، وتحدد كيفية المشاركة، والقطاعات المشاركة، وأنواع الأجنحة التي تشارك بها المملكة، إضافة إلى الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات السعودية الخاصة التي يمكنها المشاركة في تلك المعارض والأسواق. وقد شاركت المملكة في العديد من المعارض الدولية مثل، معرض دمشق الدولي ومعارض، باكستان، وإيران، وتركيا، والسويد، فرنسا، إضافة إلى العديد من المعارض في دول أخرى.

(١) إبراهيم شجر، مصدر سابق. ص ٢٣٠.

المبحث الرابع

وسائل الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية

سبق أن أشرنا إلى أن أول ظهور لوسائل الإعلام الحديثة في المملكة كان عام ١٩٠٨م، إبان وجود السلطات التركية في الحجاز، والتي قامت بإنشاء صحيفة حجاز باللغتين التركية والعربية.

وبعد توحيد جلاله المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود للبلاد توالى تطور الصحافة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، وتزامن مع ذلك التطور ظهور وسائل أخرى كالإذاعة عام ١٩٤٩م، والتلفزيون عام ١٩٦٥م، ووكالة الأنباء السعودية (واس) عام ١٩٧٠م.

والحقيقة أن اهتمام المملكة بالإعلام لم يقتصر على تلك الوسائل بل تعداها إلى وسائل أخرى كاستخدام الأقمار الصناعية، والمعارض المتنقلة وإنشاء المراكز الإعلامية في الخارج، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية وغيرها من الوسائل الإعلامية الحديثة، على أنه يمكننا التركيز على أكثر تلك الوسائل استخداماً في مجال الإعلام الخارجي للمملكة، وذلك على النحو التالي:

(أ) الصحافة :

مرت الصحافة في المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على يد المغفور له جلاله الملك عبد العزيز آل سعود بثلاث مراحل رئيسية (١):

المرحلة الأولى: مرحلة صحافة الأفراد، حيث كانت الصحف مملوكة من قبل أفراد لديهم الاتسعاد والقدرة الكافيين لإصدار الصحف وفقاً لنظام المطبوعات السعودي آنذاك. وقد استمرت هذه الفترة من عام ١٣٥٠ حتى عام ١٣٧٨هـ.

(١) عثمان حافظ. نشأة وتطور الصحافة السعودية. (جدة: مطابع دار العلم، بدون تاريخ) ص ٣٧.

المرحلة الثانية: عهد دمج الصحف، فقد رأت الحكومة السعودية عام ١٣٧٨هـ، أن الملكة مقبلة على عهد ازدهار إعلامي خاصة في مجال الصحافة، وكان عدد الصحف آنذاك حوالي ٤٠ صحيفة ومجلة. لذلك نصحت الحكومة أصحاب الصحف في ذلك الوقت بدمجها بحيث تصدر كل مدينة صحيفة يشارك في إصدارها أصحاب الصحف المندمجة في هذه الصحيفة. وقد استمرت هذه المرحلة حتى عام ١٣٨٣هـ (١).

المرحلة الثالثة: مرحلة المؤسسات الصحفية: فقد رأت الحكومة السعودية أن تتولى شئون الصحافة وإصدار الصحف مؤسسات صحفية أهلية تمنح امتيازاً حكومياً بذلك وفق النظام الخاص بالمؤسسات الصحفية، والذي صدر بمرسوم ملكي كريم عام ١٣٨٣هـ.

ومنذ ذلك الوقت توالى صدور الصحف والمجلات والنشرات والدوريات حتى وصل في وقتنا الحاضر إلى أكثر من ٦٠ جريدة ومجلة ونشرة لا يدخل ضمنها مجلات الغرف التجارية والنشرات الإعلامية والمدرسية المختلفة. والحقيقة أن الصحافة السعودية قد شهدت تطوراً ملموساً كما وكيفا مما ساعدها على الانتشار وسهولة الوصول إلى مناطق التوزيع داخل المملكة وخارجها. فالتطورات التكنولوجية في مجالات الطباعة والاتصال والأقمار الصناعية وتلقي الأنباء أسهم في رفع قدرات الصحف السعودية ولعل أبرزها صحيفة الشرق الأوسط التي تصدر عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق والتي تطبع في أكثر من دولة بعدها صحيفة العرب الدولية.

وعلى الرغم من الطابع المحلي الذي تتميز به الصحافة في الدول النامية إلا أن الصحافة السعودية استطاعت نوعاً ما أن تكسر هذا الحاجز فأصبح يجدها القارئ العربي في أكثر المدن الآسيوية والأوربية والأمريكية. إضافة إلى قيام العديد من المؤسسات الصحفية السعودية بإصدار صحف ونشرات باللغة الإنجليزية كصحيفة (سعودي جازيت) التي تصدر عن مؤسسة عكاظ وصحيفة (العرب نيوز) التي

(١) المصدر السابق. ص ٣٩

تصدر عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق .
والحقيقة أن الصحافة السعودية تلعب دوراً مؤثراً في شرح وتفسير السياسة الخارجية للمملكة، على يعدّ مطبوعاتها تحمل صفة شبه رسمية فيما تحمله من تصريحات وأنباء عن المملكة. فعلى الرغم من أنها تصدر عن مؤسسات أهلية إلا أنها تسير في خط متوازٍ مع خط السياسة الداخلية والخارجية للمملكة في سبيل خدمة سياسات وقضايا ومصالح المملكة العليا.

(ب) الإذاعة :

افتتحت أول محطة إذاعية بالمملكة عام ١٣٦٨هـ، واشتملت تغطيتها جزءاً صغيراً من البلاد وهي ساحل البحر الأحمر ومنطقتي جدة ومكة^(١). ثم بدأ الاتجاه نحو إقامة محطات أخرى حيث بدأ البث الإذاعي من الرياض عام ١٣٨٣هـ، ومن جدة عام ١٣٨٤هـ، ومن الدمام عام ١٣٨٧هـ.
وفي عام ١٣٨٦هـ، افتتحت محطة البث الإذاعي على الموجة المتوسطة لتغطية بقية مناطق المملكة وبعض الدول المجاورة في سوريا والأردن ودول الخليج العربي والعراق وفي مجال الإعلام الدولي قامت الحكومة السعودية بتطوير إرسال الإذاعة على الموجة القصيرة عام ١٣٩٣هـ، ليشمل كافة المناطق العربية والإسلامية.

وتقوم الإذاعة السعودية بتوجيه الإذاعات التالية^(٢):

١ - إذاعة البرنامج العام :

حيث تم عام ١٣٩٩هـ، توحيد البث بين إذاعتي الرياض وجدة ليصب بثاً واحداً يبدأ من الخامسة والنصف صباحاً وحتى الساعة الثانية من فجر اليوم التالي. ويث هذا البرنامج مواد دينية وثقافية، وشعبية، ودراما، وبرامج الأطفال، وربات البيوت، والمواد التعليمية، إضافة إلى نشرات الأخبار.

(١) بدر كريم. نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي. مصدر سابق. ص ٥٢.

(٢) نفس المصدر. ص ٥٣.

٢ - إذاعة البرنامج الثاني :

وقد بدأت بثها عام ١٤٠٣ هـ، لتقديم البرامج الإذاعية المختلفة^(١). والحقيقة أن برامج هذه الإذاعة يغلب عليها الطابع الثقافي والترفيهي بشكل عام، إضافة إلى تقديمها إلى نشرات الأخبار الرئيسية.

٣ - الأقسام الغربية :

وتبث برنامجين بالإنجليزية والفرنسية في كل من الرياض وجدة مدة بث الأول ست ساعات يومياً وهو موجه إلى أفريقيا، والثاني أربع ساعات يومياً ويوجه للشرق الأوسط.

وتهدف هذه البرامج إلى نشر الدعوة الإسلامية وبث البرامج الإعلامية عن المملكة وتحقيق رغبات المستمعين بهاتين اللغتين وخاصة الأجانب المقيمين في المملكة.

٤ - الإذاعات الموجهة :

من منطلق سياسة المملكة في محاربة الأفكار الهدامة والغزو الفكري، ومن واقع مسئوليتها ودورها في العالم العربي والإسلامي واهتمامها بالأقليات المسلمة رأت استحداث إذاعات وبرامج تذاع بلغات مختلفة. ففي عام ١٣٧٠ هـ، بدأ الإرسال باللغات الأندونيسية والأوردية، ثم باللغات السواحلية والفارسية والتركية عام ١٣٨٤ هـ. وتلا ذلك عام ١٣٩٦ هـ، البث باللغة الصومالية، وعام ١٤٠٠ هـ، باللغة البنغالية.

واليوم يصل عدد الموجات الإذاعية السعودية الموجهة إلى ١٤ موجة، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والفارسية والتركية والأندونيسية والأردو والسواحلية والبنغالية والصومالية. ويشمل بث هذه الموجات دول أندونيسيا وماليزيا وبروناي وباكستان وتركيا واليونان وقبرص وإيران وبنجلاديش وتركستان وأفغانستان ووسط وشمال الهند وتنزانيا وأوغندا وكينيا وموزمبيق

(١) د. محمد العويني. الإعلام الخليجي - دراسة في إعلام دول مجلس التعاون الخليجي. الطبعة الأولى.

(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م) ص ٨٣

وسوازيلاند ووسط وغرب أفريقيا، والساحل الشرقي من أفريقيا. وتتعدد برامج هذه الموجات الإذاعية الموجهة، كما تتعدد أوقات بثها تبعاً لفوارق التوقيت. وتركز هذه الإذاعات على الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية والتضامن الإسلامي والتعريف بالملكة وجهودها في خدمة قضايا المسلمين ورعايتها للمقدسات الإسلامية.

٥. إذاعة نداء الإسلام بمكة المكرمة :

أنشأت هذه الإذاعة عام ١٣٨١هـ، بهدف خدمة الدعوة الإسلامية، وتعميق المفاهيم والتعاليم الإسلامية في نفوس المسلمين، إضافة إلى التصدي للافتراءات والادعاءات الموجهة من أعداء الإسلام والمسلمين، ومقاومة الغزو الفكري بتوضيح المعاني والقيم المرتبطة بالإسلام^(١).

وتبث إذاعة نداء الإسلام برامجها من مكة المكرمة، وتذاع على موجات البرنامج العام من قبل آذان المغرب إلى آذان العشاء. وتتخللها نشرة إخبارية تتضمن أخبار العالم العربي والإسلامي وقد أضيفت لها عام ١٣٩٩هـ، فترة بث أخرى صباح الجمعة من الحادية عشرة صباحاً حتى الواحدة والنصف ظهراً^(٢). والحقيقة أن الإذاعة تعد أكثر الوسائل الإعلامية للمملكة نشاطاً وتأثيراً فعلى الرغم من الاهتمام الذي توليه المملكة لكافة وسائل إعلامها بشكل شامل ومتكافئ، إلا أن سهولة الوصول إلى الجماهير والقدرة على الانتشار إضافة إلى الآتية أو الفورية التي تتميز بها الإذاعة، أعطتها القدرة على التأثير بشكل أكبر من غيرها من الوسائل.

وتعتمد المملكة بشكل كبير على الإذاعة في شرح وتفسير سياساتها والدفاع عن قضاياها بشكل خاص والقضايا العربية والإسلامية بشكل عام، لسبب رئيس وهو

(١) نفس المصدر ص . ٨٦.

(٢) نفس المصدر ص ٨٧.

أن الإذاعة هي الوسيلة الدولية الناطقة رسمياً باسم المملكة العربية السعودية، لذلك فإن كافة ماتبثه إذاعاتها وبرامجها إنما يمثل وجهة النظر السعودية تجاه القضايا العربية والإسلامية والإقليمية والدولية المختلفة.

(ج) وكالة الأنباء السعودية:

يرجع تأسيس وكالة الأنباء السعودية إلى عام ١٩٧٠م، بموجب مرسوم ملكي كريم صدر بهذا الخصوص.

وتتكون الوكالة من ثلاث إدارات، هي (١):

١- إدارة التحرير والأخبار.

٢- إدارة الشؤون الفنية.

٣- إدارة الشؤون الإدارية.

وتتولى إدارة التحرير والأخبار شؤون العمل الإخباري اليومي الصادر عن الوكالة. لذلك فهي تضم المراسلين في الداخل والخارج، والتحرير، والترجمة، والتصوير، واستقبال البث الإذاعي والأخباري، ومركز البحوث والمعلومات. وتتولى إدارة الشؤون الفنية خدمات الإرسال والاستقبال، وإنشاء وتشغيل خطوط الاتصال الداخلية والخارجية، وتركيب وصيانة أجهزة الوكالة ومعداتنا.

أما إدارة الشؤون الإدارية فتختص بالمسائل المتعلقة بالموظفين والمحاسبة والمعاملات المالية والإدارية.

وتصدر عن الوكالة نشرة يومية للأخبار المحلية والعالمية بثلاث لغات، هي: العربية، والإنجليزية، والفرنسية. كما تصدر عنها نشرة يومية خاصة تحتوى على الأنباء التي يتم التقاطها من الإذاعات ووكالات الأنباء، وتوزع على عدد محدود من المشتركين من خلال الخطوط المباشرة، كما تعد بشكل مطبوع في ملخص يومي (٢).

(١) وكالة الأنباء السعودية (واس) وثائق وكالة الأنباء السعودية (الرياض: وزارة الإعلام ١٤٠٨هـ)

(٢) لمصدر السابق.

وتستقبل الوكالة معظم الخدمات الإخبارية من وكالات الأنباء العالمية ووكالات الأنباء العربية والإسلامية. وتقوم بإرسال خدماتها الإخبارية عبر شبكات وكالة أنباء الخليج في البحرين، ووكالة الأنباء الإسلامية بجدة، ومجمع وكالة أنباء عدم الانحياز لمنطقة الشرق الأوسط من بغداد.

ويوجد للوكالة عدد من المكاتب في الخارج أهمها مكاتب الوكالة في بيروت، ولندن، وواشنطن^(١).

والحقيقة أن للوكالة دوراً كبيراً في التعاون الإعلامي الدولي من خلال عضويتها في اتحاد وكالات الأنباء العربية، ووكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة أنباء الخليج، ومجمع وكالات أنباء الدول غير المنحازة.

ويمكن القول بأن وكالة الأنباء السعودية (واس) تلعب دوراً كبيراً بين وسائل الإعلام السعودية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للمملكة. فهي المصدر الرئيس للأنباء التي تنشر أو تذاع أو تبث في وسائل الإعلام الأخرى للمملكة. كما أنها جهاز حكومي يمثل جهة رسمية ناطقة باسم الدولة، فالقرارات والتصريحات التي تبثها الوكالة تؤخذ من قبل الوكالات ووسائل الإعلام المختلفة في العالم على أنها صادرة من حكومة المملكة بعدّ الوكالة جهاز حكومي.

كما تسهم الوكالة في بث قرارات وسياسات المملكة على النطاق العالمي نظراً لقدرتها على نشر الأنباء والأحداث بشكل فوري وعلى نطاق واسع وشامل، لذلك فالقرارات الحكومية أو التصريحات الرسمية التي تصدر عن المسؤولين السعوديين عادة ماتزود بها وكالة الأنباء السعودية (واس) وتتولى هي عملية بثها على النطاقين الداخلي والخارجي.

(١) المصدر السابق

(د) التلفزيون:

ترجع بدايات البث التلفزيوني إلى عام ١٣٨٥هـ، وذلك في أعقاب البيان الذي ألقاه جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - عندما كان ولياً للعهد، والذي تضمن عزم حكومة المملكة الأخذ بهذه الوسيلة الهادفة إلى الترفيه البريء^(١). وقد أشار إلى الإطار الأخلاقي الذي يلف حياة المملكة العربية السعودية وشعبها، وهو الإطار المستمد من الشريعة الإسلامية، وعدّ جميع الوسائل الإعلامية أداة للتوعية والتوجيه والتثقيف والترفيه بعيداً عما يخالف ذلك الإطار الأخلاقي أو ينحرف بالأجهزة الإعلامية عن رسالتها الإسلامية.

وقد بدأ البث التلفزيوني في كل من محطة الرياض وجدة لتغطية المدينتين وماحولهما. ثم تلا ذلك إيصال البث إلى مكة المكرمة والطائف، ثم المدينة والقصيم والدمام، حتى تم تغطية كافة مناطق المملكة.

وفي اليوم الأول من شهر شوال عام ١٣٩٦هـ الموافق ٢٤ سبتمبر ١٩٧٦م، وهو اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، بدأ التلفزيون بالبث الملون على نظام سيكام ٣ بي الفرنسي وهو أحدث الأنظمة الملونة وأكثرها تطوراً. وقد روعي في محطة الدمام أن يكون البث فيها على نظام (سيكام وبال) الملونين في وقت واحد لإتاحة الفرصة للمشاهدين من أبناء دول الخليج لالتقاط البرامج الملونة للتلفزيون السعودي. نظراً لأن معظم تلك الدول تستخدم نظام بال في بثها التلفزيون^(٢). وقد تم التوسع في إنشاء محطات البث، وتجهيز المعامل السينمائية، والاستديوهات لغرض القيام بأعمال إنتاج البرامج التي يحتاجها التلفزيون.

وفي التلفزيون السعودي، كما في غيره من وسائل الإعلام السعودية الأخرى تعد الشريعة الإسلامية الركيزة الأولى التي تنطلق منها جميع البرامج الإعلامية. فالتوعية والتثقيف هما أول الاهتمامات التي أولاها التلفزيون عنايته يعدّ المملكة

(١) وزارة الإعلام. التلفزيون في دول الخليج - منشورات جهاز تلفزيون الخليج (الطبعة الثانية). الرياض:

(٢) المصدر السابق.

دولة نامية تطمح إلى التقدم والرقى الحضاري . وتحظى البرامج الدينية بعناية خاصة بين البرامج بحكم مركز المملكة الديني في العالم الإسلامي . ثم تأتي البرامج الترفيهية كالمسلسلات والأفلام وبرامج المنوعات وغيرها . ويقدم التلفزيون كغيره من وسائل الإعلام الأخرى ، نشرات إخبارية لأهم الأحداث على الصعيد الداخلي والخارجي إقليمياً ودولياً .

ويقوم التلفزيون بنقل الصلوات على الهواء مباشرة من مكة المكرمة والمدينة المنورة عبر قناتيه الأولى والثانية .

وقد استحدثت القناة الثانية بهدف توفير البرامج التلفزيونية للأجانب المقيمين داخل المملكة . وهي تقدم برامجها باللغتين الإنجليزية والفرنسية وتشمل البرامج الدينية والثقافية والترفيهية والإخبارية .

المملكة العربية السعودية وتكنولوجيا الاتصالات الدولية :

في عام ١٩٧٤م ، دخلت المملكة مجال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية فالامتداد الجغرافي الشاسع للمملكة ، إضافة إلى تنوع واختلاف تضاريسها ، وطبيعة التوزيع السكاني فيها ، كلها عوامل حتمت استخدام الأقمار الصناعية في مجال الاتصالات والإعلام .

ففي عام ١٩٧٤م ، حصلت المملكة على محطتين سعتها ٢٩ قناة هاتفية دولية مع ست دول فقط . وفي عام ١٩٧٥م ، أقيمت محطتين بديلتين الأولى في الرياض وتتصل بالقمر الصناعي الكائن فوق المحيط الهندي من شبكة انتلسات ، والثانية في الطائف وتتعامل مع القمر الصناعي الكائن فوق المحيط الأطلسي . وقد أمنت تلك المحطتين الاتصالات بكافة أشكالها الهاتفية والبرقية والتلكسية والإذاعية والتلفزيونية مع كافة دول العالم . ثم أضيفت إليهما محطة ثالثة بالرياض للتعامل مع القمر الصناعي الكائن فوق الأطلسي (١) .

وفي عام ١٩٧٦م ، تم ربط أجزاء المملكة بشبكات الميكرويف ، وبالكابلات

(١) الأستاذ . إبراهيم شجر . النظام الإعلامي للمملكة العربية السعودية . مصدر سابق ٢٥٦ .

المحورية. وتلا ذلك في عام ١٩٧٨، استئجار قناة كاملة من مؤسسة الفضاء العالمية انتلسات على القمر الصناعي الكائن فوق المحيط الهندي، لإكمال تغطية مناطق المملكة بشبكة الميكرويف^(١).

كما تم استحداث تسع محطات أرضية للأقمار الصناعية موزعة على مختلف المناطق لإيصال البث التلفزيوني لمختلف مناطق المملكة.

وتستخدم المملكة حالياً الشبكة الفضائية للخدمات الإذاعية والتلفزيونية في عمليات التبادل البرامجي، وفي تغطية الأحداث السياسية والدينية والرياضية.

ويقوم التلفزيون السعودي في شهر رمضان وفي موسم الحج، بنقل الصلوات والشعائر عبر الأقمار الصناعية إلى كافة الدول الإسلامية في وقت واحد بهدف زيادة وتعميق أواصر الأخوة والتضامن الإسلامي.

وفي إطار التعاون والتضامن العربي تحملت المملكة الجزء الأكبر من تكاليف تجهيز وإطلاق القمر الصناعي العربي (عربسات) عام ١٩٨٥م، وتم إنشاء المحطة الأرضية له بطريق ديراب بالقرب من الرياض وأخرى احتياطية في تونس.

(هـ) المراكز الإعلامية :

اهتمت المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة الإعلام بإنشاء المراكز الإعلامية في الخارج، والتي تعدّ امتداداً لنشاطات وجهود وكالة الإعلام الخارجي بالوزارة.

وتتبع المراكز الإعلامية خارج الوطن لوكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي التي تشرف على أعمال تلك المراكز وتعمل على تحقيق أهدافها، وهي خدمة قضايا ومصالح المملكة.

وقد قامت وزارة الإعلام بإنشاء أربعة مراكز إعلامية في كل من واشنطن ولندن وتونس والكويت.

وتعمل تلك المراكز على توفير المعلومات والحقائق والأرقام عن المملكة،

(١) نفس المصدر. ص ٢٥٧.

والتعريف بها وإنجازاتها، والعمل على التصدي للحملات والدعايات المغرضة الموجهة ضد المملكة إضافة إلى إزالة الغموض أو اللبس أو سوء الفهم لمواقف وسياسات المملكة الخارجية. كما تقوم بالعمل على رسم صورة حسنة عن المملكة تتناسب مع أوضاعها الحضارية التي تعيشها، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، ومحاولة استمالة الرأي العام بما يخدم تلك القضايا. وتستخدم المراكز الإعلامية العديد من الوسائل الإعلامية للقيام بعملها، وأهم تلك الوسائل (١):

- ١ - الوسائل الإعلامية في الدولة التي يقع فيها المركز الإعلامي.
- ٢ - النشرات والكتيبات والمطبوعات التي تصدرها وكالة الإعلام الخارجي بالوزارة عن المملكة وتزود بها المكاتب والمراكز الإعلامية بالخارج.
- ٣ - دعم الصلة بأبناء المملكة المقيمين في الخارج وربطهم بالوطن الأم.
- ٤ - تزويد وزارة الإعلام باتجاهات وآراء وسائل الإعلام والرأي العام في البلد الذي يقع فيه المركز.

٥ - إقامة صلات وروابط قوية برجال الإعلام في الدولة المضيفة أي التي يقع بها المركز.

وتتصل المراكز في الخارج بصلات وروابط وثيقة، نظراً لطبيعة عملها، بعدد من الأجهزة الحكومية الأخرى غير وزارة الإعلام، وهي (٢):

- ١ - السفارة السعودية في الدولة التي يقع فيها المركز.
- ٢ - المكاتب الثقافية والتعليمية السعودية والعربية والإسلامية.
- ٣ - مكاتب وكالة الأنباء السعودية في الخارج.
- ٤ - الجمعيات والمنظمات العربية والإسلامية.
- ٥ - المكاتب الإعلامية التابعة لجامعة الدول العربية.

(١) وزارة الإعلام. نشرة من أهداف المراكز الإعلامية في الخارج. بدون تاريخ. مذكرة لوكيل وزارة الإعلام المساعد للإعلام الخارجي عن تنظيم العلاقة بين المراكز الإعلامية والأجهزة الأخرى. بدون تاريخ.

(٢) إبراهيم شجر. مصدر سابق. ص ٢٦٨.

فالتنسيق بين المراكز الإعلامية والجهات السابقة من شأنه أن يولد نوعاً من التحرك الإعلامي الجماعي المؤثر والفعال لتحقيق الأهداف المشتركة، والتي من ضمنها الأهداف السياسية والإعلامية للمملكة.

(و) المعارض :

لاشك في أن المعرض قد أثبت في الوقت الحاضر أن أكثر الوسائل الإعلامية نجاحاً وتأثيراً على الرأي العام بكافة جوانبه ونواحيه. وإيماناً من المملكة بأهمية المعارض، فقد قامت ممثلة ببعض الوزارات والجهات الحكومية، والتي سبق ذكرها في أجهزة الإعلام الخارجي للمملكة، بالمشاركة في العديد من المعارض الإقليمية والدولية، ومنها باكستان وإيران، ومعرض دمشق الدولي، ومعارض تركيا والسويد وفرنسا وغيرها، إضافة إلى مشاركتها بمعرض فانكوفر للاتصالات عام ١٩٨٦م، بكندا. كما قامت المملكة بخطوة ذكية وجريئة وذلك بعمل معارض خاصة متجولة، كمعرض الحرمين الشريفين الذي يوضح مدى الاهتمام والرعاية التي تلقاها المقدسات الإسلامية من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين وشعب المملكة المسلم. وقد طاف هذا المعرض في كل من باريس والجزائر وتونس والمغرب. وقد تضمن المعرض العديد من الصور واللوحات والمجسمات والأفلام التي تجسد للزوار حقيقة ما بذلته وتبذله المملكة للعناية بالمقدسات الإسلامية، وتطوير وتوسعة شبكات الخدمات الضخمة المسخرة لخدمة ضيوف الرحمن.

كما أقامت المملكة معرضاً متجولاً آخر وهو معرض المملكة بين الأمس واليوم، والذي أقيم عام ١٩٨٥م. في ألمانيا وتجول في بريطانيا ثم في جمهورية مصر الشقيقة ومؤخراً في عدد من مدن الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد لاقت تلك المعارض نجاحاً وإقبالاً جماهيرياً ملموساً. فقد تناولته مختلف وسائل الإعلام العالمية خاصة في الدول المقام بها المعرض بكثير من الإعجاب والتقدير لقفزات المملكة الحضارية. وأجمعت كافة وسائل الإعلام تلك على أن المملكة استطاعت بفضل تمسكها بعقيدتها ومبادئها ثم بفضل قيادتها الرشيدة أن

تحقق قفزات تنموية في سنوات معدودة تحتاج دول أخرى إلى عقود من الزمن لتحقيقها.

ونتيجة لما حققته تلك المعارض من نجاح ملموس ، فقد عقدت المملكة العزم على الاستمرار في عمل مثل تلك المعارض ، لما لها من أثر كبير وعميق في رسم صورة متطورة وجيدة لها أمام الرأي العام العالمي . إضافة لما حققته من نجاح في مجال التعريف بالمملكة وحضارتها المزدهرة ، وأثر ذلك على احترام الرأي العام لسياساتها الخارجية التي تتسم بالاعتدال والمرونة .

(ز) الحملات الإعلامية :

تعدُّ الحملات الإعلامية من وسائل الإعلام المهمة خاصة في أوقات الأزمات ، أو لمواجهة الحملات الإعلامية والدعائية المضادة والمغرضة . وقد قامت المملكة وتقوم دوماً عبر شبكاتها الإعلامية والاتصالية المتطورة ، بالعديد من الحملات الإعلامية ، خاصة في مجال الدفاع عن القضايا الإسلامية والعربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية . وتهتم المملكة كذلك باستغلال المناسبات المختلفة للقيام بحملات إعلامية للتعريف بالمملكة وتراثها وحضارتها ، كالحملة الإعلامية التي قامت بها أثناء انعقاد الدورة الأولمبية بمدينة لوس انجلوس الأمريكية . فقد أنشأت مركزاً إعلامياً متطوراً قام بتوزيع المطبوعا والنشرات والصور عن المملكة ومنجزاتها الحضارية . وأقامت معرضاً للصور والأفلام التي توضح تلك المنجزات ، وصاحب ذلك إحياء العديد من الحفلات الفنية والفولكلورية بالمدينة مما كان له كبير الأثر في ترك انطباع رائع لدى الأمريكيين عن المملكة وتراثها وحضارتها .

تلك هي أهم الوسائل الإعلامية التي تستخدمها المملكة العربية السعودية في إعلامها الخارجي . والحقيقة أن المملكة استطاعت استثمار الثورة التكنولوجية في مجالات الاتصالات والإفادة منها بشكل كبير ، فأثمر ذلك عن امتلاكها شبكة اتصالات وإعلام متطورة ، سبقت بها غيرها من الدول النامية ، بل إنها أضحت تعد من الدول المتقدمة في هذا المجال .

الفصل الأول

الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية ودوره في تحقيق أهداف سياستها الخارجية

لا شك في أن المملكة العربية السعودية تولى أهمية بالغة لإعلامها الخارجي. وتأتي أهمية الإعلام الخارجي من دوره في التعريف بالمملكة وشرح سياستها الخارجية والمبادئ التي تقوم عليها تلك السياسة وهي تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة. فالمملكة تلتزم بالعقيدة الإسلامية فتجعلها عقيدة دينية، ومنهاجاً تسير عليه في سياستها الخارجية وفي تعاملها الخارجي وعلاقاتها بالدول الأخرى. والإعلام في نظر المملكة يعني أولاً وأخيراً الإلتزام التام بتعاليم الإسلام السمحة. كما أن السياسة الخارجية للمملكة تعني أولاً وأخيراً الامتداد الخارجي للسياسة الداخلية التي تطبق التعاليم الإسلامية بحذافيرها. ومن هنا فإن المملكة في ممارستها الإعلامية والسياسية والخارجية تلتزم وتتصرف من مبدأ واحد وهو عدم تجاوز حدود الشريعة الإسلامية مما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. والإعلام الخارجي للمملكة كأداة من أدوات سياستها الخارجية يسعى إلى تكوين رأي عام مستنير من خلال الكلمة الهادفة، والتوجيه السليم، والمعلومة الصحيحة. لذلك فهو يسعى إلى إيجاد صورة حسنة ونطباع جيد وسليم لدى الرأي العام الخارجي (سواء كان إقليمياً أو دولياً) بما يتناسب مع حقيقة الوضع المرموق للمملكة وإنجازاتها الحضارية في شتى المجالات.

ولاشك في أن إيجاد مثل هذه الصورة الحسنة عن المملكة لدى الرأي العام الخارجي، له دوره الفعال في دعم السياسة الخارجية السعودية في ممارستها

وعلاقتها الخارجية .

فالإنسان عندما يأخذ انطباعاً حسناً عن شخص آخر ، فإنه يتقبل الكثير من آراء واتجاهات ذلك الشخص . ونفس الشيء ينطبق على الإعلام والسياسة . فالإعلام عندما يوجد صورة حسنة للدولة أمام الرأي العام العالمي فإن ذلك بلاشك سيدعم السياسة الخارجية للدولة فتكون أكثر قبولاً لدى تلك الجماهير .

ونستطيع القول بأن الإعلام الخارجي للمملكة يلعب دوراً كبيراً في مجال دعم السياسة الخارجية لها لتكون أكثر فهماً وقبولاً لدى الرأي العام الخارجي ، وبالتالي كسب تأييده أو تعاطفه مع القضايا والمصالح التي تتمسك بها المملكة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

والحقيقة أن أهمية الإعلام الخارجي للمملكة تبرز من كون الإعلام الخارجي جزءاً من السياسة العامة للدولة ، وبالتالي فهو أداة من أدوات سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء . ولوحاولنا تقصي الأدوار التي يلعبها الإعلام الخارجي للمملكة ومدى إسهامه في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، فإننا بلاشك سنقف على العديد من الأدوار والإسهامات ، والتي من أهمها:

أولاً: يقوم الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية بتزويد العالم الخارجي (شعوباً وحكومات) بكافة المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات عن المملكة وإنجازاتها الحضارية في شتى المجالات كالصناعة ، والزراعة ، والتعليم ، والصحة وغيرها . وقد قام الإعلام الخارجي عبر أجهزته ووسائله المتعددة بالعديد من الإسهامات في هذا المجال حيث كرست الجهود للتعريف بالمملكة ، وتغيير مفهوم الجماهير الدولية عنها من كونها صحراء قاحلة ، إلى حقيقة مؤداها أنها دولة تخطو خطوات سريعة وحثيثة في سلم التقدم العالمي .

كما تقوم المراكز الإعلامية وسفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج بنشر وتوزيع الكتيبات والنشرات التي تقوم بطبعتها العديد من المؤسسات الحكومية السعودية والتي تتضمن كافة المعلومات والأرقام والإحصاءات عن النهضة الحضارية للمملكة العربية السعودية ، وذلك على من يطلبها من الجماهير في

الخارج.

ولاشك في أن ذلك قد أدى دوراً فعالاً في تغيير الصورة الغامضة، والانطباع السلبي الذي كان يلف تفكير الكثير من الجماهير الخارجية تجاه المملكة. ففي العديد من المقابلات التي أجرتها وسائل الإعلام البريطانية والأمريكية والألمانية مع زوار معرض المملكة بين أمس واليوم، عبر أولئك الزوار عن دهشتهم تجاه ما شاهدوه في المعرض عن النهضة السعودية. وقد عبر الكثير منهم أنهم لم يتوقعوا أن يشاهدوا هذا التقدم في بلاد صحراوية كانوا يعتقدون أنها تعيش على النفط ويتنقل سكانها على الجمال.

ومن هنا نلمس مدى التأثير الذي يلعبه الإعلام الخارجي للمملكة بوسائله المختلفة، التي برز المعرض كأكثرها تأثيراً من خلال ما يحمله من مشاهدات حية وملموسة، في سبيل التعريف بالمملكة، وبتراثها، وبنهضتها على المستوى الدولي.

ثانياً: يلعب الإعلام الخارجي للمملكة دوراً مهماً بجانب الدبلوماسية، في الدفاع عن سياسات المملكة ومواقفها تجاه الدول الأخرى.

والإعلام الخارجي يتميز بقدرته على الذبوع والانتشار من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية. لذلك فهو يتميز عن الدبلوماسية باتساع نطاق دائرة انتشاره وتأثيره.

والحقيقة أن السياسة المعتدلة التي تنتهجها المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وحتى اليوم، لا تروق لبعض الدول التي حاولت وتحاول دوماً التعرض لسياسة المملكة ولمواقفها بمناسبة وبدون مناسبة.

فإسرائيل مثلاً تحاول دوماً النيل من السياسة الخارجية للمملكة في تنويعها لمصادر سلاحها، ولعل الصفقة التي أبرمتها المملكة مع الصين لشراء الصواريخ متوسطة المدى والمعروفة برياح الشرق، أبرز مثال يمكن الاستدلال به في هذا المجال. فبعد إبرام المملكة لصفقة الصواريخ تلك قامت قيامة وسائل الإعلام

الصهيونية وضخمت من الحدث على عدّه تهديداً لأمن إسرائيل ، وأن إسرائيل هي المستهدفة بهذه الصواريخ . ولكن المملكة بهدوئها وبتعقلها المعروف عالمياً ردت على تلك الحملات المحمومة بإعلام خارجي هادئ ومتعقل ينسجم مع سياساتها فأشارت إلى أن من حق كل دولة أن تحمي أمنها واستقرارها بالسبل والوسائل التي تراها مناسبة . وأن المملكة ليست وصية على أحد ، ولا تريد أحداً أن يكون وصياً عليها ، وأن من حقها شراء ما تريده من السلاح الذي ترى ضرورة امتلاكه لحماية أمنها القومي .

ولاشك في أن الأمثلة في هذا المجال كثيرة ومتعددة ، فإيران مثلاً كانت تتعرض لسياسات المملكة بالنقد والتجريح فيقوم الإعلام الخارجي السعودي بوسائله الإذاعية والصحفية والتلفزيونية وغيرها بتفنيد تلك الادعاءات والانتقادات والرد عليها . ولاشك أن قوة الإعلام الخارجي للمملكة في هذا المجال نستطيع أن نلمسه من خلال دحضه لافتراءات الإعلام الإيراني الذي أوقع نفسه ودولته في عزلة وانعدام المصداقية الدولية خلال تلك الفترة .

والأمثلة كما سبق أن أشرنا في هذا المجال كثيرة ومتعددة الا أننا نستنتج في النهاية أن الإعلام الخارجي للمملكة يسهم إلى حد ما في الدفاع عن سياساتها ومواقفها .

ثالثاً: يسهم الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية في نطاق مجلس التعاون الخليجي في دعم مسيرة دول المجلس وترسيخ أواصر الأخوة والمصير المشترك بين شعوب دول الخليج العربية ، ولعله الدور الأكثر أهمية بالنسبة لوسائل الإعلام الخارجي السعودي . فهي تركز دوماً على أن شعوب دول المجلس إنما هي أسرة واحدة وبالتالي فإن دول المجلس إنما هي دولة واحدة . ويركز الإعلام الخارجي للمملكة على التعاون مع أجهزة الرعلا م في دول المجلس ، ولعل أبرز مثال على ذلك جهاز الإنتاج التلفزيوني المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ، والذي يسهم فيه الإعلام الخارجي السعودي بإنتاج العديد من البرامج التي تدعم وترسخ شعور أبناء المنطقة بوحدة الهدف وبوحدة المصير .

رابعاً: أما عربياً فيسهم الإعلام الخارجي للمملكة دوماً في دعم السياسة الخارجية السعودية التي تنظر إلى التضامن العربي كمطلب قومي وأمل لكل عربي. فالمملكة هي رائدة التضامن العربي. وطالما نادى وتنادى عبر أجهزة إعلامها المختلفة بضرورة تضامن العرب واتحاد صفوفهم. ولطالما سلطت الضوء عبر أجهزة إعلامها على المؤامرات التي تحاك ضد الأمة العربية من ألد أعدائها وهم اليهود الصهاينة في فلسطين المحتلة.

فكثيراً ما قامت المراكز الإعلامية وسفارات خادم الحرمين الشريفين بالتصدي لمقالة نشرتها صحيفة ما، أو لبرنامج إذاعي أو تلفزيوني استهدف تشويه أو الانتقاص من الإنسان العربي، وقامت المملكة عبر أجهزتها الإعلامية المختلفة بالرد على ذلك ودحضه في سبيل حمل كاتبه أو مقدميه على التراجع عن مانسبوه العرب.

خامساً: يؤدي الإعلام الخارجي السعودي دوراً فعالاً في نشر الدعوة الإسلامية، وهو هدف جعلته المملكة العربية السعودية من ضمن أهدافها العليا لخدمة الدين الإسلامي. وبالتالي أصبح هدفاً حيويًا عامًا بالنسبة لنشاطات إعلامها الخارجي. وليس أدل على ذلك من أن المملكة تمتلك اليوم نحو ١٤ إذاعة بأكثر من ٢٤ لغة موجهة للجاليات الإسلامية في مختلف بقاع العالم. فالإعلام السعودي يسهم في هذا المجال من خلال تلك الإذاعات الموجهة إضافة إلى الكتيبات والنشرات التي توزعها السفارات والمراكز الإعلامية السعودية في الخارج وغيرها من الوسائل الأخرى التي سبق الحديث عنها في الفصل السابق. والحقيقة أن المملكة تركز في مجال نشر الدعوة الإسلامية إعلامياً على الإذاعة، وذلك لانتساع نطاق انتشارها، فهي تقدم العديد من البرامج الدينية من خلال إذاعاتها الموجهة تلك.

والإعلام الخارجي للمملكة يخدم هذا الهدف من منطلق المكانة الدينية للمملكة العربية السعودية، بعدّها مهبط الوحي وحامية مقدسات المسلمين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وبالتالي فهي منبع الإسلام الصحيح الخالي من البدع

والخرافات ، لذلك فهي تعدّ مهمة نشر الإسلام وتبليغه لكافة بني البشر هي من الدوافع لإنشاء شبكات الاتصال والإعلام واستخدام الأقمار الصناعية إضافة إلى إرسال الدعاة ودعمهم مادياً ومعنوياً.

ولعل من أبرز نشاطات الإعلام الخارجي للمملكة ، قيامها بنقل شعائر الحج وصلاة التراويح لكافة دول العالم الإسلامي والدول التي تطلبها. إضافة إلى طبع ونسخ وتسجيل الكتب والنشرات والكتيبات والأشرطة التسجيلية وتوزيعها عبر المراكز الإعلامية وسفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج.

سادساً: لاشك في أن المملكة العربية السعودية بعدّها رائدة التضامن العربي والإسلامي ، تنظر إلى التضامن الإسلامي بعدّه مطلباً وهدفاً أساسياً في أولويات أهدافها السياسية. لذلك ركزت على استثمار الجهود الإعلامية بكل معطياتها التكنولوجية على دعم التحرك الإسلامي نحو التضامن. والحقيقة أنه من النادر جداً أن يصدر عدد يومي من أية صحيفة سعودية دون أن يحمل دعوة إلى التضامن الإسلامي. كما أن الوسائل الإعلامية الأخرى للمملكة تركز دوماً على أن التضامن الإسلامي هو السبيل الأوحى لقوة المسلمين ومنعتهم. وأنهم بتشتتهم إنما يسعون دون علم إلى هدم أسس وتعاليم الدين الإسلامي القويمة التي تحث على التعاون والتضامن حيث يقول المولى عز وجل: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان).

والحقيقة أن المملكة العربية السعودية تحاول بذل أقصى الجهود في إعلامها الخارجي بكافة وسائله الإذاعية والبرامج التسجيلية المسموعة والمتلفزة إضافة إلى نشاطات المراكز الإعلامية والسفارات السعودية في الخارج ، لتحقيق التقارب بين الدول والشعوب الإسلامية ، ولفضح المؤتمرات والدسائس الموجهة للإسلام والمسلمين .

ولعل أبرز ما يمكن استقاؤه من أهمية الدور الفعال للإعلام الخارجي للمملكة في هذا المجال أن العالم الإسلامي عندما يتعرض للإساءة ما ، دوماً ما يوجه أنظاره إلى ما يصدر عن المملكة من رد على تلك الإساءة ، فيوجه إعلامه

ومواقفه الوجهة ذاتها.

ولاشك في أن ذلك نابع مما تتمتع به المملكة العربية السعودية من مكانة مرموقة في العالم العربي والإسلامي، ومكانتها الدولية التي اكتسبتها من مركزها الديني والاقتصادي والسياسي العالمي.

ونستطيع إضافة إلى ذلك القول بأن الإعلام الخارجي للمملكة دعم مكانتها على النطاق الإسلامي بأن جعل منها مرجعاً لمواقف الدول الإسلامية الأخرى تجاه ما يمس الإعلام والمسلمين.

سابقاً: يسهم الإعلام الخارجي للمملكة في خدمة أهداف سياستها الخارجية الرامية إلى توطيد العلاقات الودية مع الدول الأخرى، خاصة التي ترتبط مع المملكة بعلاقات دبلوماسية أو اقتصادية. فكثيراً ما يقوم الإعلام الخارجي السعودي بتبادل المواد الإعلامية مع الأجهزة الإعلامية في الدول الأخرى لخدمة أهداف عديدة كتعريف شعوب الدول بحضارات بعضها البعض، ودعم التبادل الثقافي، والتقني في مجال الاتصال والإعلام... إلخ. والحقيقة أن المملكة العربية السعودية ترتبط مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة بمثل هذا النوع من التبادل كالدول العربية الشقيقة على سبيل المثال، من خلال تبادل البرامج أو الوسائل التلفزيونية أو الإذاعية بين هذه الدول بعضها البعض.

والحقيقة أن توطيد العلاقات الودية بين المملكة العربية السعودية والدول الأخرى لا تقتصر على المجال الإذاعي أو التلفزيوني بل يشمل أيضاً تبادل زيارات الوفود الإعلامية، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية، وتنظيم برامج العلاقات العامة وغيرها، والذي لاشك في أنه وطد علاقات المملكة بالكثير من الدول الشقيقة والصديقة بحيث أوجد تفهماً وانسجاماً أكثر لسياسات ومواقف واتجاهات المملكة العربية السعودية وتلك الدول نحو بعضها البعض.

ثامناً: وعلى المستوى الدولي، يسهم الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية في شرح مواقف المملكة من القضايا الدولية. فالمملكة بعدّها اليوم مركز استقطاب إقليمي في العالم العربي والإسلامي، وفي نطاق الدول النامية، تنظر

بقية دول العالم إلى مواقفها تجاه القضايا الدولية الساخنة بعين الحسبان . ومن هنا فإن الإعلام الخارجي للمملكة هو أحد وسائل تعبيرها عن موقفها تجاه تلك القضايا . فهي دوماً تركز في إعلامها الخارجي على مبادئ السلام ، ووقف سباق التسلح ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والإسهام في السلام العالمي .

ومن هنا فإن المملكة العربية السعودية دوماً ينظر إليها على أنها دولة سلام فسياستها معتدلة ، واقتصادها لا يألو جهداً عن تقديم المعونات للدول المحتاجة ، وإعلامها دوماً يدعو إلى الإسلام ، ولفض النزاعات بالطرق السلمية لا بالسلاح والحرب والدمار .

ولاشك في أن الإعلام الخارجي السعودي قد أسهم إلى حد ما بجانب الجهود والوساطات الدبلوماسية التي بذلتها وتبذلها المملكة في سبيل إنجاز مساعيها الحميدة لحل النزاعات والخلافات بين الدول الشقيقة والصديقة .

ومن هنا نستنتج أن السياسة الخارجية للمملكة ممثلة بجهاز وزارة الخارجية والإعلام الخارجي للمملكة ممثلة بجهاز وزارة الإعلام إضافة إلى الأجهزة الإعلامية الأخرى كالرئاسة العامة لرعاية الشباب ، ووزارة التجارة ، كلها تعمل على الاستفادة من المجالات الإعلامية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية السعودية . فهي تقوم بجهود إعلامية خارجية جيدة في مجال نشر العقيدة الإسلامية كما أنها تعمل على شرح السياسة الخارجية للمملكة ، والدفاع عن مصالحها في الخارج . ومن هنا قامت المملكة بإنشاء العديد من الملحقيات الثقافية والمراكز الإعلامية في كثير من الدول .

وتقوم سفارات المملكة في الخارج بنشاطات دبلوماسية وإعلامية وثقافية هدفها شرح سياسة المملكة والدفاع عن مكتسباتها وإيصال رأيها ووجهات نظرها عن القضايا والمشكلات الدولية ، للمجتمعات والدول الأجنبية .

وتهتم وزارتي الخارجية والإعلام بكل ما ينشر عن المملكة في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى الأجنبية .

كما أدركت المملكة في الآونة الأخيرة مدى أهمية المعارض والندوات

والمؤتمرات الداخلية والدولية. ولعل معرض المملكة بين الأمس واليوم ومعرض الحرمين الشريفين يقفان شاهدين على عمق التأثير السياسي الإعلامي لمثل هذه الوسائل على الجماهير الخارجية.

ولاشك في أن تلك النشاطات الإعلامية، ساعدت وتساعد بشكل كبير في دعم السياسة الخارجية للمملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالتالي الحفاظ على المكانة السياسية والاقتصادية الدولية المتميزة لها.

الخاتمة والتوصيات

إن أول ما يستنتجه الباحث من موضوع هذا البحث هو أهمية الإعلام الخارجي بالنسبة لأية دولة من الدول، سواء كانت نامية أم متقدمة، فهي بلاشك لا تستطيع الاستغناء عن جهاز للإعلام الخارجي قادر على إعطاء صورة صحيحة عنها، والذي يستطيع الدفاع عنها بالرد على الحملات الإعلامية والدعايات المفرضة التي قد تتعرض لها.

فالدول المتقدمة تحرص على أن يكون لديها جهاز إعلام خارجي متكامل ومدعم بكوادر بشرية مدربة ومتخصصة، وتتوافر له الإمكانيات المادية التي تستطيع تزويده بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصال والإعلام، تلك التي تستطيع نقل الرسالة الإعلامية بكل دقة وسرعة وسهولة ووضوح للجماهير المستهدفة.

أما الدول النامية فرغم ضعفها اقتصادياً وتكنولوجياً مقارنة بالدول المتقدمة، ورغم ضعف وسائل إعلامها مقارنة بتلك الدول، فإنها بدأت تحرص مؤخراً على الاستفادة من الجوانب الإعلامية لخدمة سياستها وتوجهاتها الخارجية.

ونستنتج من البحث أيضاً أن الإعلام الخارجي والسياسة الخارجية صنوان لا يفترقان. فهما يسيران جنباً إلى جنب بشكل متوازٍ ومتواصل. وأكبر دليل على ذلك قيام المبعوث الدبلوماسي في كثير من الحالات بنشاطات إعلامية بحتة، كقيام رئيس البعثة بدور المتحدث الرسمي للدولة في البلد المضيف، وهو عمل من صميم تخصصات الملحق الإعلامي في أية سفارة.

هذا فيما يتعلق بالإعلام الخارجي، أما السياسة الخارجية فنستنتج من هذا البحث أن السياسات الخارجية للدول تختلف وتتباين في طبيعتها، وفي عملية صنعها، وتنفيذها والوسائل المستخدمة في ذلك تبعاً للاختلافات بين الدول نفسها.

وإن كانت هناك عوامل مشتركة بين الدول تؤثر في سياساتها الخارجية إلا أن تلك السياسات حتماً ستختلف في طبيعتها وتوجهاتها تبعاً لنظرة كل دولة لحقيقة أهدافها ومصالحها الوطنية.

وكما تختلف السياسات الخارجية للدول، تختلف أيضاً استخداماتها لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية ومنها الإعلام.

فمن الدول من يستخدم الإعلام لشن الحروب الإعلامية على الدول الأخرى. ومنها من يستخدمه لخدمة أهدافه الوطنية دون التعرض أو الإضرار بالدول الأخرى، والتي تبرز المملكة كنموذج يحتذى به في هذا المجال.

فالإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية، والذي بدأ يأخذ مكانته الطبيعية مؤخراً كأداة من أدوات السياسة الخارجية، يستند أساساً على الشريعة الإسلامية السمحة التي تنص على الاعتدال والحكمة والتروي في الأمور كلها، إضافة إلى الدور المميز الذي تلعبه المملكة اليوم على كافة المستويات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية.

فعلى المستوى الإقليمي تلعب المملكة الدور الأكبر بين شقيقاتها من دول مجلس التعاون الخليجي. فهي كبرى دول المجلس مساحةً وتعددًا، وقوة عسكرية واقتصادية. وهذا بالطبع أعطاها الدور القيادي الأكبر لقيادة المنطقة الخليجية شريان النفط في العالم.

أما على المستوى العربي والإسلامي فالمملكة تعدّ إحدى أكبر الدول العربية والإسلامية مساحةً وأقواها اقتصاداً، إضافة إلى توسطها قلب العالم العربي والإسلامي. كما أن قوتها السياسية وثقلها الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، أعطاها دوراً قيادياً جعلها مستهدفة من الدول المعادية للعرب والمسلمين خاصة الكيان العنصري الصهيوني في فلسطين.

كما تلعب المملكة الدور القيادي للأمة الإسلامية بعدها مهبط الوحي والرسالة، وحامية المقدسات الإسلامية. إضافة إلى مواقفها المتميزة الثابتة والصريحة من القضايا العربية والإسلامية المصيرية.

أما على المستوى الدولي فيأتي ثقل المملكة السياسي الكبير من كونها وعضواً مؤسساً في هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى مكانتها الاقتصادية الضخمة حيث تعدّ المصدر الأكبر للنفط في العالم. وتحتوي أراضيها الطاهرة على أكبر احتياطي عالمي من النفط، وهذا الاحتياطي سيكون يوماً ما المصدر الرئيس لطاقة لجميع دول العالم.

كل هذا وذاك جعلها هدفاً للحملات الإعلامية والدعايات المغرضه للنيل من مكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية العالمية. وبالتالي أوجد الحاجة إلى القيام بجهود إعلامية في إطار سياستها الخارجية للتصدى لتلك الحملات والرد عليها، وتنفيذ ادعاءاتها وتوضيح الحقائق للعالم أجمع عن سياساتها ومواقفها تجاه مختلف القضايا والمشكلات الإقليمية والدولية.

والحقيقة أنه ليس بمقدورنا قياس مدى نجاح الإعلام الخارجي السعودي في مهمته تلك من عدمه. فقياس مدى تأثيره على الرأي الإقليمي والدولي أمر يحتاج إلى إجراء الكثير من البحوث والدراسات التي تتطلب زمناً طويلاً وجهوداً جبارة، ناهيك عن التكاليف الضخمة. إلا أننا نستطيع الحكم عليه من خلال متابعة ردود الفعل الإقليمية والعالمية تجاه القضايا التي يتناولها أو تلك التي تمس المملكة ومصالحها. حيث نستطيع القول: إن الإعلام الخارجي للمملكة أسهم في خلق مكانتها الدولية المرموقة التي تتمتع بها اليوم.

لقد أحست المملكة بتعاظم أهمية الإعلام ودوره في السياسة الخارجية حيث قامت بتوسيع وتحديث شبكاتها الاتصالية والإعلامية لتتلائم مع المتطلبات الحضارية الجديدة لدولة نامية مثلها، يبرز بشكل كبير وفعال في هذا المجال معرض المملكة بين أمس واليوم، وكذلك معرض الحرمين الشريفين، اللذان طافا في بعض الدول العربية والإسلامية والأوربية والأمريكية، وحققا نجاحاً ملموساً.

وخلاصة القول: إن الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية وإن كان قد حقق قفزة كبرى في التطور التقني، إلا أنه لا يزال يحتاج من الناحية العملية إلى

إلى توظيف الإمكانيات الضخمة المتاحة له في خدمة الأهداف السياسية الخارجية السعودية.

وإكمالاً لمنهجية البحث العلمي التي يستند عليها هذا البحث، رأى الباحث على ضوء العديد من الملاحظات التي دونها خلال هذا البحث، أن يضع عدداً من التوصيات التي يرى ضرورة الأخذ بها للوصول إلى إعلام خارجي سعودي أفضل. وتتركز هذه التوصيات في النقاط الرئيسية التالية:

أولاً : لاحظ الباحث الدراسات أو الأبحاث أو المسوح عن مدى فاعلية ونجاح الإعلام الخارجي السعودي في أداء مهامه. وبالطبع فإن ذلك سينعكس مدى كفاءة على التخطيط الإعلامي الموجه للخارج. فالجهود الإعلامية الموجهة للخارج لا بد أن تستند على دراسات وأبحاث ميدانية لمعرفة أفضل السبل وأيسرها للوصول إلى الجماهير الخارجية المتلقية والتأثير فيها، ومن ثم تحقيق الأهداف المتوخاة من تلك الجهود.

لذلك يرى الباحث ضرورة إيجاد جهاز إعلامي مختص بعمل مثل تلك الأبحاث والدراسات والمسوح، بحيث توضح النتائج التي يتم التوصل إليها كقاعدة انطلاق لأي جهد إعلامي سعودي موجه للخارج.

ثانياً: لاحظ الباحث قلة عدد المراكز الإعلامية في الخارج، حيث يوجد فقط خمسة مراكز إعلامية في كل من واشنطن- لندن- تونس - القاهرة - الكويت. وبما أن المراكز الإعلامية تلعب الدور الأكبر في الإعلام الخارجي للمملكة، يرى الباحث ضرورة زيادة عدد المراكز الإعلامية لتسهم في دعم سياسة المملكة الخارجية والدفاع عنها في المحافل الدولية بشكل يتناسب مع مكانتها الدولية المتنامية.

يرى الباحث ضرورة تدعيم المراكز الإعلامية بالخارج بالكفاءات البشرية الإعلامية المتخصصة، والمتفهمة لطبيعة العمل الإعلامي وأهميته على المستوى الدولي.

ثالثاً: يرى الباحث ضرورة تدعيم المراكز الإعلامية بالخارج بالكفاءات البشرية الإعلامية المتخصصة والمتفهمة لطبيعة العمل الإعلامي وأهميته على

المستوى الدولي.

رابعاً: يرى الباحث ضعف دور الصحافة السعودية في المجال الخارجي نظراً للطابع المحلي الذي يغلب على الصحافة بشكل عام. وأن كان هناك نشاط صحافي محدود نوعاً ما ويتركز في توزيع بعض الصحف السعودية في عدد من العواصم الأوربية إلا أنه بشكل غير كاف.

فالباحث يرى ضرورة الإسهام في التعاون مع بعض الصحف والمجلات الدولية خاصة تلك التي تصدر بأكثر من لغة، وتحظى بانتشار واسع ونسبة توزيع ضخمة.

خامساً: يرى الباحث ضرورة إعادة تقييم الكوادر العاملة في قطاع الإعلام الخارجي السعودي في الوقت الحاضر.

سادساً: يركز الباحث على أهمية الاستعانة بالكتاب الصحفيين والأجانب المرموقين ليتناولوا المملكة في مقالاتهم التي تنشرها الصحف ذات الصلة الدولية.

سابعاً: لمس الباحث مدى ماحققته المعارض السعودية المتنقلة من نجاح وأبرزها معرض الحرمين الشريفين، ومعرض المملكة بين أمس واليوم، واللذين ان لقيا إقبالاً جماهيرياً ونجاحاً منقطع النظير في الدول التي تجولا بها. ويرى الباحث جدوى كبيرة في التركيز على القيام بمثل هذه المعارض، والتوسع في إقامتها لتشمل أكبر عدد ممكن من دول العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه.

ثامناً: توصل الباحث إلى مدى وعمق التأثير الذي تنفرد به بعض وسائل الإعلام في الدول الغربية، كالبرامج الإذاعية والتلفزيونية. ويرى أهمية التركيز والتوسع في شراء أوقات إذاعية وتلفزيونية إضافية لتقديم برامج عن المملكة، على أن تكون منتجة بطريقة قادرة على جذب انتباه الرأي العام في تلك الدول وبالتالي القدرة على جذب انتباه الرأي العام في تلك الدول وبالتالي القدرة على إيصال الصورة الحقيقية عن المملكة له.

تاسعاً: يركز الباحث على أهمية النشرات والصور التي توضح وتعبر عن مظاهر التقدم في المملكة العربية السعودية. حيث يرى ضرورة التوسع في طبع

تلك النشرات والصور، وتوزيعها عن طريق المراكز الإعلامية والسفارات والملحقيات التعليمية والثقافية وغيرها.

تلك هي أهم التوصيات التي يرى الباحث ضرورة الأخذ بها، لما تشكله من آثار فعالة في دعم العمل الإعلامي الخارجي السعودي، وبالتالي في مقدرة هذا العمل الإعلامي على خدمة الأهداف المتوخاة منه.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب :

- ١- إبراهيم شاكر. الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ١٩٧٥م.
- ٢- أبو هيف، على صادق. القانون الدبلوماسي: دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية ومايتصل بها. الطبعة الثانية. الإسكندرية: منشأة المعارف، بدون تاريخ.
- ٣- أريك، بارتو. الاتصال بالجماهير: الصحافة والسينما والراديو والتلفزيون. ترجمة صلاح عز الدين وآخرين، ١٩٦٢م.
- ٤- إمام، إبراهيم. الإعلام والاتصال الجماهيري. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١م.
- ٥- إمام، إبراهيم. الإعلام والاتصال الجماهيري. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨م.
- ٦- الإبياري، فتحي. نحو إعلام دولي جديد: دراسات إعلامية معاصرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م.
- ٧- بدر، أحمد. الاتصال الجماهيري والدعاية الدولية. الكويت: دار القلم، ١٩٧٤م.
- ٨- تومبسون، كينيث ومكريدس. روي. نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها. (في روي مكريدس. مناهج السياسة الخارجية في دول العالم. ترجمة د. حسن صعب). بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٦م.
- ٩- تاير، شارل. الدبلوماسية. ترجمة خير حماد. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٠م.
- ١٠- حاتم، محمد عبد القادر. الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية. ١٩٥٧م.

-
- ١١ - حافظ، عثمان. نشأة وتطور الصحافة السعودية. جدة: مطابع دار العلم. بدون تاريخ.
- ١٢ - حسني، حسن. الإعلام والدولة. بيروت: ١٩٧٥م.
- ١٣ - الحلوة، محمد. العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٠٥هـ.
- ١٤ - الحلوة، محمد. العلاقات الدولية (في مبادئ علم السياسة). الرياض: مطابع الأيوبي، ١٤٠٩هـ.
- ١٥ - حمزة، عبد اللطيف. الإعلام والدعاية. الطبعة الثالثة. القاهرة: دار الفلك العربي. ١٩٧٨م.
- ١٦ - الزغبى، محمد على. الحياة الفكرية والأدبية في الدولة الفاطمية. بيروت: ١٩٧١م.
- ١٧ - الشامخ، محمد عبد الرحمن. نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٢م.
- ١٨ - عبد القادر، حسنين. الرأي العام والدعاية. ١٩٥٧م.
- ١٩ - العدوي، عبد الله. الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية وصف وتحليل. الرياض: جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الإعلام، ١٤٠٦م.
- ٢٠ - العويني، محمد. الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١م.
- ٢١ - العويني، محمد. العلاقات الدولية المعاصرة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢م.
- ٢٢ - العويني، محمد. الإعلام الخليجي: دراسة في إعلام دول مجلس التعاون الخليجي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤م.
- ٢٣ - الغادري، نهاد. السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الأهداف والأساليب بدون تاريخ.
- ٢٤ - غالي، بطرس. المدخل في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الأنجلو

- المصرية، ١٩٧٩م.
- ٢٥ - القبايع، عبد الله. السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- ٢٦ - فريز، لندي. الدعاية. ترجمة محمود كامل. القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٣م.
- ٢٧ - فوق العادة، سموحي. الدبلوماسية الحديثة. بيروت: دار الطليعة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٣.
- ٢٨ - كريم، بدر. نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي. جدة: مؤسسة تهامة، ١٩٨٢م.
- ٢٩ - كويلاند، مايز. لعبة الأمم. ترجمة مروان خير. بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.
- ٣٠ - د. مدني، محمد عمر. العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ.
- ٣١ - مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: جامعة الكويت، كلية التجارة، ١٩٧٩م.
- ٣٢ - هنبيرغ، جو. الصحفي المحترف. ترجمة فؤاد مويساني. بدون تاريخ.

ثانياً: الدوريات والنشرات:

- ١ - د. أبو زيد، فاروق الإذاعة الدولية. مجلة الدبلوماسية. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد الثالث، عشر رمضان ١٤١٠هـ.
- ٢ - د. أبو زيد، فاروق. التلفزيون الدولي. مجلة الدبلوماسية. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد السابع، ١٤١٠هـ.
- ٣ - د. دعيس، إسماعيل الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. دراسات سعودية. الجزء الأول.

-
- الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤٠٦هـ.
- ٤ - شجر، إبراهيم. **النظام الإعلامي للمملكة العربية السعودية**. (في دراسات سعودية) معهد الدراسات الدبلوماسية. وزارة الخارجية، الجزء الأول، ١٤٠٦هـ.
- ٥ - المولد، فرج مبارك. **الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية**. دراسات سعودية. الجزء الأول. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية ١٤٠٦هـ.
- ٦ - د. مدني، نزار عبيد. **المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية** **مجلة الدبلوماسية**. جدة: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد الأول، ١٤٠١هـ.
- ٧ - وزارة الإعلام **السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية**. الرياض: مطابع الفرزدق، بدون تاريخ.
- ٨ - وزارة الإعلام **الخطة المقترحة لتطوير الإعلام الخارجي**. الرياض: ١٤٠٣هـ.
- ٩ - وزارة الإعلام. **التلفزيون في دول الخليج**. (منشورات جهاز تلفزيون الخليج). الطبعة الثانية. الرياض: بدون تاريخ.
- ١٠ - وزارة الإعلام. **نشرة عن نشاط الإعلام الخارجي**. بدون تاريخ.
- ١١ - وزارة الإعلام. **مذكرة: وكيل وزارة الإعلام المساعد للإعلام الخارجي عن أهداف المراكز الإعلامية في الخارج**. بدون تاريخ.
- ١٢ - وزارة الإعلام. **مذكرة: وكيل وزارة الإعلام المساعد للإعلام الخارجي عن تنظيم العلاقة بين المراكز الإعلامية والأجهزة الأخرى**. بدون تاريخ.
- ١٣ - الرئاسة العامة لرعاية الشباب. **حقائق وأرقام**. الرياض: بدون تاريخ.
- ١٤ - **مجلة الدبلوماسية**. معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد الأول، ١٤٠١هـ.
- ١٥ - وزارة الزراعة والمياه. **نشرة عن زراعة القمح في المملكة العربية**

السعودية ١٤٠٩هـ.

١٦ - وكالة الأنباء السعودية (واس). وثائق وكالة الأنباء السعودية . الرياض :
وزارة الإعلام ١٤٠٩هـ.

ثالثاً: المحاضرات والمقابلات:

١ - د. أبو زيد، فاروق . محاضرات في الصحافة الدولية . الرياض : معهد
الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ.

٢ - د. أبو زيد، فاروق . محاضرات في وكالات الأنباء الدولية . الرياض :
معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ.

٣ - د. أبو زيد، فاروق . محاضرات في الإعلام الدولي . الرياض : معهد
الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ.

٤ - د. أبو زيد، فاروق . محاضرات عامة عن التغيرات في أوروبا الشرقية
وأثارها . الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية،
١٤١٠هـ.

٥ - الإدارة الإعلامية بوزارة الخارجية . مقابلة مع سكرتير الإدارة . ٢١ ذي
الحجة ١٤١٠هـ.

٦ - د. دعيس، إسماعيل . محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية .
الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ.

٧ - وزارة التخطيط . مقابلة مع وكيل الوزارة ضمن زيارة ميدانية لدراسي
الدبلوم . الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية،
١٤١٠هـ.

٨ - الرئاسة العامة لرعاية الشباب . مقابلة مع مدير العلاقات العامة بجهاز
الإعلام الخارجي بالرئاسة . ٢٨ ذي الحجة ١٤١٠هـ.

٩ - د. عاطف النقلي . محاضرات في الاقتصاد الكلي . الرياض : معهد
الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠هـ.

المراجع الأجنبيّة

- 1 - Arnold, John, W. The American Policy. New York 1965.
- 2 - Blankenship, Albert, International Publoc Relation. New York,1982..
- 3 - Coombs, Philip. H. The Fourth Dimension of Foreign Policy. New York,1974.
- 4 - F . D. Roberts. The Nature of Communication and Mass Commu- nications. London1978,
- 5 - Hers, John H. Intretional Politics in the Atmoic age. New York. lumbis University Press.1963. .
- 6 - Holisti, K. J. International Politics : A Frame Work for analysis. New Jersey,1972.
- 7- Marten, Carter. An Introduction of Mass Communicaton. Lon- don,1978.
- 8 - Marten, John. Effective of International Mass Media. The Ameri- can Academy of Political and Social1972.
- 9 - Morgenthou, Hans. Politics Amog Nations :T Struggle for Pover and Peace. New York, 1972.
- 10 - Qandt, William B. Saudi Arabia in the 1980' Washington D.C.. The Brooking Intitute.1981.

أزمة المياه في الصراع العربي - الإسرائيلي

إعداد الدارس

عبد الرحمن سليمان الأحمد

إشراف الدكتور

نظام محمود بركات

المقدمة

هناك باستمرار مؤشرات ومتغيرات تؤكد أن الصدام القادم في منطقة الشرق الأوسط - بين العرب والكيان الإسرائيلي - سيكون حول المياه، وأن الكيان الإسرائيلي يعمل بجد لفرض واقع جديد على الأمة العربية قائم على أساس السيطرة على منابع المياه في المنطقة أو التعاون مع دولها بما يحقق له تنفيذ مخططاته السياسية والاقتصادية والاستيطانية والأمنية.

لذلك فإن موضوع أزمة المياه في الصراع العربي - الإسرائيلي يعدّ من المواضيع التي تستحق الدراسة والبحث؛ لأننا بفهمنا له سنلقى الضوء على جانب من أهم جوانب الصراع في المنطقة، كما سيساعدنا من جانب آخر على فهم الأبعاد الاستعمارية والاستراتيجية التي يطمح لها الكيان الإسرائيلي.

ومع أهمية الموضوع مجال الدراسة إلا أنه يجب الاعتراف بقصور أية دراسة عن الامام الشامل بكافة جوانبه نظراً لتشعبه، لذلك فإن هذه الدراسة تأتي لاستكمال الجهود السابقة لدراسة أزمة المياه في الصراع العربي - الإسرائيلي، التي يمكن العودة لقائمة المراجع في هذه الدراسة للاطلاع على بعضها والتي تطرقت للجانب الجغرافي والاقتصادي للمياه، وتأثيرها على السكان والوضع الزراعي والصناعي في المنطقة، وكذلك للجانب التاريخي وأطماع الكيان الإسرائيلي في المياه العربية.

من جانب آخر سنغطي في هذه الدراسة بعض الجوانب التي أغفلت في

الدراسات السابقة كالجانب السياسي، وإيضاح علاقة الصراع حول المياه بمشاريع تسوية القضية الفلسطينية، وربط هذه الأزمة بالأمن القومي لطرفي النزاع، لتكون أسهاماً علمياً - متواضعاً - لفهم هذا الموضوع إلى أن يتمكن الباحث وغيره من الباحثين في المستقبل من استكمال بعض الجوانب الأخرى التي مازالت بحاجة لمزيد من البحث مثل دراسة الجانب القانوني والجانب الاقتصادي لهذا الموضوع، والموقف الدولي منه، وكذلك إلقاء الضوء على مشاريع دول المنطقة المائية بشكل موسع، وغير ذلك من المواضيع المهمة.

ومن أجل مقتضيات البحث، وطبيعة موضوع الدراسة فسوف يستبعد من مجال هذا البحث دراسة الصراع المائي حول قناة البحرين (المتوسط والميت)، والصراع حول نهر الفرات، والبدائل التكنولوجية للمياه كالتحلية، والأوضاع المائية للدول العربية المحيطة بدول الدراسة وغير ذلك من المواضيع ذات العلاقة، وهذا الاستبعاد لا يعود لقلّة أهمية هذه المواضيع وإنما لأسباب تتعلق بتحديد المشكلة مما يسهل دراستها ويحدّ من تشعبها، مع الإشارة إلى أن العديد من الدراسات السابقة قد تطرقت لها.

وسوف يكون مسار دراستنا لهذا الموضوع على النحو التالي:

- الفصل الأول تحت عنوان المياه في منطقة الشرق الأوسط، والذي سنتحدث فيه عن الوضع المائي والسكاني والمناخي في المنطقة بشكل عام، والمنطقة موضع الدراسة بشكل خاص، وذلك لإعطاء خلفية عما تعيشه هذه المنطقة من أوضاع ظهرت على ضوئها هذه المشكلة إلى الوجود وأصبحت موضعاً للدراسة والبحث.

ويتكون هذا الفصل الذي يغلب عليه الجانب الإحصائي والوصفي من مبحثين يتناول المبحث الأول مصادر المياه في المنطقة كالأنهار، والبحيرات، والمياه الجوفية، أما المبحث الثاني فيتناول احتياجات منطقة الشرق الأوسط من المياه.

- أما الفصل الثاني فيدرس تاريخ الصراع على المياه بين العرب - والكيان

الإسرائيلي، ويتكون هذا الفصل من ستة مباحث كل مبحث منها يتحدث عن جانب معين من هذا الصراع بدءاً من نشوء الحركة الصهيونية، كما شمل هذا الفصل - الذي يغلب عليه الجانب التاريخي والتحليلي - تطور الصراع على المياه بين العرب والكيان الإسرائيلي مغطياً الأنهار العربية النيل والليطاني والأردن وبحيرة طبرية ثم ينتقل لدراسة الصراع حول المياه الجوفية في المناطق المحتلة، وأخيراً تأثير أزمة المياه على احتمالات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.

- ويهتم الفصل الثالث بمسألة تأثير وعلاقة أزمة المياه على الأمن القومي حيث يبدأ هذا الفصل في المبحث الأول بدراسة نظرية عن تعريف الأمن القومي ثم ينتقل في المبحث الثاني والثالث ليعالج تأثير وعلاقة أزمة المياه على الأمن القومي العربي والإسرائيلي.

كما تجدر الإشارة لبعض العقبات التي واجهت الباحث في دراسته، ومنها:

١ - قلة المعلومات حول الموضوع لأنه موضوع حديث لم يلقَ عليه الضوء من الباحثين إلا مؤخراً.

٢ - تشعب موضوع الدراسة وارتباطه بالعديد من الظواهر المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي كالقضية اللبنانية، والعلاقات العربية - الأفريقية، والعلاقات الأفريقية - الإسرائيلية، والعلاقات العربية - العربية... إلخ.

وقد حاول الباحث الالتزام قدر الإمكان بحدود المشكلة موضع الدراسة وعدم الدخول في تفاصيل جانبية إلا من حيث علاقتها بالمسألة موضع الدراسة.

٣ - أن أغلب الدراسات حول الموضوع كانت تعود لمصادر أجنبية إنجليزية - عبرية واجهت الباحث صعوبة في الحصول عليها وترجمتها.

٤ - أن بعض الدراسات عن هذا الموضوع كانت متحيزة ولذلك كان لزاماً على الباحث الالتزام بالحرص على الموضوعية في النقل المتوازن لوجهتي نظر

طرفي النزاع ، والعودة إلى عدة مصادر لتدعيم ذلك .
وأخيراً؛ أحمد الله وأشكره قبل كل شيء ، ثم أتقدم بالشكر والتقدير لكل من
ساهم معي في إعداد هذه الدراسة بالرأي والفكر والمعلومة والجهد .
والله الموفق . . .

تحديد المصطلحات المستخدمة في الدراسة

سنحدد المصطلحات الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة كالتالي:

- **مصطلح الشرق الأوسط:** مصطلح ليست له أية دلالة جغرافية أو تاريخية، وإنما هو تعبير استراتيجي يرتبط بتقسيم ونظرة الدول الكبرى لمناطق ومشاكل العالم، ولذلك هناك عدم دقة في تحديد نطاق هذا المصطلح في العديد من التعريفات والدراسات حيث تختلف حدود هذا النطاق لتصل إلى أفغانستان شرقاً، والمغرب غرباً واليمن جنوباً وتركيا شمالاً، وإن كانت التعريفات تتفق على أن دول مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن، هي قلب هذا المصطلح*.

ومن خلال ما سبق فإننا نحدد في دراستنا دول هذا المصطلح في مصر ولبنان والأردن و (فلسطين - الكيان الإسرائيلي).

- **مصطلح المياه:** يقصد بالمياه في هذه الدراسة المياه العذبة - الصالحة للشرب - وبالتالي سنستبعد المياه المالحة من الدراسة كمياه البحار.

- **مصطلح جيوبوليتيكي:** مصطلح سياسي يعني تحليل الوضع السياسي والعلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتراكيب والظواهر الجغرافية*.

* للأستزادة حول هذا المصطلح يمكن الرجوع إلى:

جميل مطر، علي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية. (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م).

* للأستزادة حول هذا المصطلح يمكن الرجوع إلى:

محمد رياض. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. (دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م).

الفصل الأول

المياه في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً الأنهار: - نهر النيل.

- نهر الليطاني.

- نهر الأردن.

- نهري دجلة والفرات.

ثانياً البحيرات: - بحيرة طبرية.

ثالثاً: - المياه الجوفية.

المبحث الثاني: إحتياجات منطقة الشرق الأوسط من المياه.

هوامش الفصل الأول.

المبحث الأول

مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط

تحتل الموارد المائية مكانة كبيرة في أية منطقة من مناطق العالم فهي ضرورية لحياة الإنسان والحيوان والنبات، كما أنها تمثل الركن الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع.

وتزداد أهميتها في منطقة الشرق الأوسط بسبب الطبيعة الصحراوية السائدة والتزايد السكاني المستمر فيها(*)، لذلك فإن ندرة المياه تعدّ أحد التحديات التي تهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، حيث تقف المنطقة نتيجة للنقص في مواردها المائية على حافة الهاوية لأزمة جديدة من أزمات المصادر الطبيعية وهي المياه، التي أصبح معترفاً بها في الوقت الراهن بأنها سلاح سياسي أساسي في المنطقة بعد أن ظل البعد الجيوبوليتيكي للمصادر الطبيعية في هذه المنطقة يسيطر عليه النفط لمدة طويلة^(١).

ومن أهم مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط الأنهار، والبحيرات، والمياه الجوفية، والتي سنعرض بإيجاز لأهم خصائصها والعوامل المتحكمة فيها، وتوزيعها، وكميتها، ومدى الاستفادة منها، مع التركيز على مصادر المياه في المنطقة موضع الدراسة.

(*) سيرد تفصيل لاحتياجات منطقة الشرق الأوسط من المياه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

أولاً: الأنهار:

يسير في منطقة الشرق الأوسط مجموعة من الأنهار (انظر خريطة رقم ١) نستعرض فيما يلي أهمها:

- **نهر النيل:** هو أطول نهر في العالم حيث يمر من منابعه عبر تسع دول أفريقية هي بوروندي، أثيوبيا، كينيا، رواندا، زائير، تنزانيا، أوغندا، السودان، مصر ليصب في البحر الأبيض المتوسط، والجزء الأكبر من هذا النهر يقع داخل حدود الوطن العربي (انظر خريطة رقم ٢)، ويغطي حوض نهر النيل ما يعادل عشر القارة الأفريقية، ومعدل التدفق السنوي لهذا النهر يعادل ٦٠٠ ر ٩٢ مليار متر مكعب من المياه. وتواجه الدول المشتركة في هذا الحوض احتمالات الجفاف والمجاعة ونقص المياه بين الحين والآخر مما دفعها لتشكيل مجموعة استشارية عام ١٩٨٣م تحت اسم مجموعة اندوغو Undugu Group - وتعني الصداقة - والتي دعت لإنشائها مصر وذلك لتعزيز التعاون والتنسيق بينها للاستفادة من هذا المورد المهم لتنميتها ولإقتصادياتها(٢).

ووفق الإحصاءات الرسمية تبلغ الموارد المائية المتاحة لمصر سنوياً في حدود ٦١ مليار متر مكعب من المياه، ويبلغ معدل ما تستخدمه مصر من نهر النيل ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً وفق اتفاقية عام ١٩٥٩م بين مصر والسودان والتي اقتسمت بموجبها الدولتان كميات المياه التي وفرها السد العالي، والباقي توفره مصر من خلال المياه الجوفية ومياه الصرف(٣).

وتبرز حاجة جمهورية مصر العربية إلى كميات أكبر من المياه مع ازدياد عدد سكانها، وازدياد متطلبات المستقبل الاقتصادية والزراعية لهذه الدولة، وبالتالي فإن السدود والمشاريع التي تقام على نهر النيل في الدول التي يمر بها قبل وصوله إلى مصر تؤثر كثيراً على المجالات الحياتية المصرية التي يشكل نهر النيل ضرورة أساسية لها، كالطاقة الكهربائية والصناعة ومياه الشرب(٤). وتتطلب الزيادة السكانية في مصر مزيداً من استهلاك المياه وتوسيع الرقعة الزراعية، حيث

يقارب سكان مصر عام ١٩٩٠م حوالي ٥٥ مليون نسمة^(٥)، وعليه فإن مصر تحتاج إلى توسيع في الرقعة الزراعية يتراوح ما بين ١٥٠.٠٠٠ إلى ١٧٥.٠٠٠ هكتار من الأراضي خلال الخمس عشرة سنة القادمة، كما أن ٩٩٪ من المصريين يعيشون على ضفاف وادي النيل والدلتا، ويعتمد ثلاثة أرباعهم على الزراعة، ولا تتجاوز الأراضي الزراعية أكثر من ٤٪ من مجموع الأراضي المصرية، وحيث تقل أو تشح المصادر المائية الأخرى لري الأراضي فإن مصر ملزمة باستثمار مياه نهر النيل بأي شكل من الأشكال^(٦).

- نهر الليطاني: من أكبر الأنهار اللبنانية وأهمها وأكثرها غزارة حيث يبلغ طوله من منبعه إلى مصبه حوالي ١٧٠ كيلومتراً، وهو ينبع من مدينة بعلبك عبر تجمع مياه بحيرة اليمونه وعدد من الينابيع الكائنة في جبال لبنان، ويتجه النهر ليمر بسهل البقاع فالجنوب اللبناني ليصب قرب مدينة صور في البحر الأبيض المتوسط، وقد أقيم على النهر بحيرة لتوليد الطاقة الكهربائية للمناطق اللبنانية، ويصل مجموع المياه التي تتوفر في حوض النهر إلى ٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً^(٧) (انظر خريطة رقم ٣).

- نهر الأردن: ينبع نهر الأردن من جبل الشيخ، وله ثلاثة فروع هي الحصباني في لبنان، ودان في فلسطين، وبانياس في سوريا، وتتجمع هذه الفروع لتشكل نهر الأردن الذي يتجه جنوباً فيخترق بحيرة الحولة ثم بحيرة طبرية حيث يرفده نهر اليرموك في جنوب بحيرة طبرية بعد أن يتجمع من عدة ينابيع جنوب حوران، ويتابع النهر مجراه نحو الجنوب ليصب في البحر الميت، ويبلغ طول النهر ٢٥٢ كيلو متراً^(٨) (انظر خريطة رقم ٤).

ويأخذ الكيان الإسرائيلي من هذا النهر ومنابعه ما معدله ١٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً لري صحراء النقب، أما بالنسبة للأردن فمشاريع الري فيه محدودة ولا تزيد أراضيه المزروعة على نسبة ٥٪ من مجموع أراضيه، وكذلك ينطبق الوضع على سوريا التي تصل النسبة فيها إلى ٨٪، وفي كلتا الدولتين العربيتين هناك زيادة سكانية تقارب ٣٥٪، وهي من أعلى النسب في العالم مما

يخلق عبئاً استهلاكياً للمياه في هذه المنطقة(٩).

ولمواجهة هذا الوضع اتفقت الخطط الأردنية والسورية معاً على تنفيذ مشروع سد الوحدة - المقارن سابقاً - وهو سد على نهر اليرموك بالقرب من بحيرة طبرية، حيث من المتوقع أن يعجز الأردن عن تلبية احتياجاته من المياه مع حلول عام ١٩٩٥م ما لم يتم بناء السد الذي خطط له منذ السبعينات لكنه لم ينفذ بسبب الضغوط الإسرائيلية التي تتمسك بمبدأ توزيع المياه بين الدول الثلاث(١٠).

ان الوضع المائي في الأردن هو وضع في غاية الدقة والضعف، حيث إن الإحصاءات تقول إن استهلاكه الإجمالي من المياه يقدر بحوالي ٨٧٠ مليون متر مكعب سنوياً جاء ٤٩٪ منها من نهر الأردن وروافده، و ٥١٪ من مياه الأمطار والمياه الجوفية، فالأردن يستخدم كل المياه المتوفرة لديه، لكن تقديرات احتياجاته من المياه عام ٢٠٠٠م بلغت ١١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً أي بعجز يبلغ ٢٥٪، في الوقت الذي يستمر فيه تعداد السكان في الارتفاع بنسبة ٣٥٪ دون أن تترافق هذه الزيادة مع اتساع المساحات المروية لتأمين الاكتفاء الغذائي، كما أن بعض المدن الأردنية تشكو من نقص حاد في المياه يدفع السلطات المائية الأردنية إلى تقنين توزيع مياه الشرب(١١).

من جانب آخر نجد أن الكيان الإسرائيلي استطاع بعد احتلاله للمناطق العربية في الضفة الغربية والجولان السيطرة على روافد نهر الأردن وإحباط أي مشروع عربي لاستغلال هذه الروافد، ونتيجة لذلك أصبح هذا الكيان يحصل الآن على ٥٥٪ من المياه المتوفرة في حوض نهر الأردن، في حين أن الأردن لم يستطع بسبب الاحتلال الإسرائيلي أن يستغل أكثر من ١٠٪ من مياه الحوض(١٢).

- نهري الفرات ودجلة: يعد النهران(١٣) من أهم الأنهار التي تنبع من تركيا
حيث يبلغ طول نهر الفرات ٢٣٠٠ كيلومتر، ويقع منبعه الأول بالقرب من أرض روم الواقعة في شرق تركيا أما منبعه الثاني فهو جبال أرارات، ويسير النهر داخل تركيا ثم يتجه إلى سوريا حيث يستقي قسماً من مياهه من بعض

الروافد الصغيرة هناك مثل بليك وحابور ثم يتجه نحو العراق .

أما نهر دجلة فيبلغ طوله ١٨٥٠ كيلو متر ، وينبع من جبل أرمينية بالقرب من جبال آارات ومورات بتركيا ليستمر في مساره نحو سوريا فالعراق حيث يلتقي مع نهر الفرات ، ويشكل معه شط العرب الذي يصب في الخليج العربي (انظر خريطة رقم ٥).

والنهران يتدفقان دون أي عوائق منذ آلاف السنين ، ولكن حدث تحول بهذا الشأن منذ منتصف السبعينات ببناء سوريا لسد الثورة على نهر الفرات ، ثم في عام ١٩٨٩م بإعلان تركيا إيقاف تدفق مياه نهر الفرات عن كل من سوريا والعراق لمدة شهر بهدف ملء خزان سد أتاتورك ، مما ولد الكثير من التساؤلات حول مصير العلاقات بين دول حوض نهري دجلة والفرات الثلاث ، ومدى استخدام المياه كسلاح سياسي .

من جانب آخر اقترح الرئيس التركي تورجت أوزال في فبراير ١٩٨٧م بناء خطي أنابيب لنقل المياه من نهري سيحان وجيحان في تركيا - اللذان يصبان في البحر الأبيض المتوسط - إلى الدول العربية الممتدة من سوريا حتى شبه الجزيرة العربية (انظر خريطة رقم ٦).

ولعدم علاقة النزاع الدائر بين دول هذا الحوض بموضوع دراستنا فإننا لن نتوسع في دراسة النقاط المشار إليها (*).

(*) للاستزادة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

أ- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

ب - جلال عبدالله معوض . مياه الفرات والعلاقات العربية التركية . شئون عربية . (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٦٥، أبريل ١٩٩١م).

ج- تقارير دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية . الصراع حول الماء في الشرق الأوسط . (دار الجليل، عمان، ١٣/٤/١٩٩١م).

د- القيس، العدد ٦٣٤٢، الكويت، الخميس ١/٤/١٩٩٠م.

ثانياً: البحيرات:

توجد في المنطقة موضع الدراسة عدد من البحيرات صغيرة المساحة أهمها:

- **بحيرة طبرية:** وهي جزء من مجرى نهر الأردن وسميت بهذا الاسم بعد بناء مدينة طبرية على ساحلها الغربي، والبحيرة ذات شكل بيضاوي غير منتظم، وتبلغ مساحتها ١٦٥ كيلومتراً مربعاً، وأكبر طول لها ٢٣ كيلومتراً، أما أكبر عرض لها فهو ١٤ كيلومتراً وتقع أعماق أجزائها على مستوى ٢٥٤ متراً دون مستوى سطح البحر، وذلك بالقرب من وسط البحيرة، وتعدّ البحيرة مصدراً طبيعياً مهماً بالنسبة لفلسطين لأنها خزان طبيعي للمياه المتجمعة في حوضها، وبيئة جذابة للسياحة الداخلية والخارجية، وحد طبيعي بين سوريا وفلسطين^(١٤) (انظر خريطة رقم ٧).

ثالثاً: المياه الجوفية:

تشكل الطبقات المائية الجوفية أحد المصادر الرئيسة للمياه في العديد من الأقطار العربية التي لا تتميز بوفرة مائية سطحية فيها، وقد دلت الدراسات على وجود العديد من الطبقات المائية الجوفية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي الكيان الإسرائيلي الذي يستمد مياهه من مصادر رئيسة ثلاثة هي المياه الجوفية في المنطقة الساحلية، وخزان هطورون، وبحيرة طبرية، نجد أن المياه الجوفية له تقع موازية للساحل الفلسطيني، حيث تمتد على مساحة ٢٠٠٠ كيلومتر مربع من الكرمل حتى جنوب قطاع غزة، ويمكن أن يستخرج منها حوالي ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، غير أن نسبة السحب من هذا المصدر بلغت حوالي ٦٠٪ فكانت النتيجة المتوقعة تسرب مياه البحر إلى طبقة الصخور المائية التي تخزن مياه الشرب وبالتالي ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية^(١٥)، ولذلك بدأ الكيان الإسرائيلي بسحب مياه الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧م، من خلال قيامه بحفر عدد من الآبار الجوفية تحت الضفة الغربية، لتؤمن لهذا الكيان ثلث مياهه المستعملة. فرغم مناخها القاسي تعدّ الضفة الغربية

منطقة غنية بالمياه وبالأحواض المائية. كما يوجد بها ثلاثة خزانات جوفية طبيعية كان الكيان الإسرائيلي يستعمل اثنين منها بأقصى طاقاته، وقد أتاح له احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧م الوصول إلى الخزان الجوفي الشرقي الذي يوفر حالياً ٦٦ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، ومن جانب آخر يعطي هذا الكيان الأولوية في استخدام مياه الضفة الغربية لعمليات الاستيطان والزراعة الإسرائيلية على حساب أهل الضفة الغربية وحاجاتهم المنزلية والزراعية، وتقدر الدراسات استهلاك الفرد الفلسطيني من الماء بنحو ٤٠ متراً مكعباً سنوياً في حين يستهلك المستوطن الإسرائيلي من المياه ١٠٠ متر مكعب سنوياً^(١٦).

وبسبب كمية الاستهلاك المرتفعة تعرض قطاع المياه في الكيان الإسرائيلي في صيف عام ١٩٨٦م لأزمة مائية حيث انخفض منسوب المياه الجوفية فيه إلى المستوى الذي يجعل الآبار عرضة لخطر التملح وبالتالي عدم امكانية استخدامها لمئات السنين^(١٧).

وهكذا نجد أن دول المنطقة تواجه تحدياً حتمياً على المدى الطويل فيما يتعلق بتوفير مصادر المياه وتحديد إستخدامها وإدارتها، ولأن هذه المصادر محدودة ومستنزفة، فإن على جميع الدول البدء في مواجهة هذا التحدي قبل أن يتحول إلى عامل رئيس لحروب مدمرة في المنطقة.

المبحث الثاني

احتياجات منطقة الشرق الأوسط من المياه

إستحوذت مسألة تأمين المياه كعنصر أساسي لاستمرار العنصر البشري وازدهاره على اهتمام الإنسان الأول، وبالتالي على اهتمام الأنظمة الحاكمة على مر التاريخ، وأكبر دليل على ذلك وجود آثار التجمعات البشرية على ضفاف الأنهار، أو بالقرب من مصادر المياه العذبة، حتى أن بقاء ونمو هذه التجمعات ارتبط إلى حد كبير بإمكانات هذه المصادر واستمراريتها. ومع ازدياد عدد السكان وارتفاع استهلاك المياه لمختلف متطلبات الحياة أخذت هذه المسألة في التفاقم وبنسب متفاوتة بين منطقة وأخرى.

وفي المنطقة موضع الدراسة نجد أن الحاجة للمياه تكتسب أهمية خاصة تضعها في سلم الأولويات من حيث الأهمية والجدية، وذلك للأسباب التالية:

- أن معظم أجزاء هذه المنطقة تقع في منطقة مناخية جافة وصحراوية تمتاز بمستويات متدنية جداً لهطول الأمطار وحرارة مرتفعة على مدار العام.
- الازدياد السكاني في معظم دول هذه المنطقة مما يزيد هذه المسألة تفاقمًا للعلاقة الطردية بينه وبين زيادة استهلاك المياه فيها (انظر جدول رقم ١).
- أن خطط التنمية الموضوعة لمعظم دول المنطقة تهدف لتحقيق الأمن الغذائي عبر التنمية الزراعية وبالتالي زيادة الطلب على المياه مما يؤكد الترابط العضوي بين الأمن المائي والأمن الغذائي في المنطقة (١).

(جدول رقم ١)

جدول سكان الدول العربية واستهلاك المياه المنزلي فيها أو آخر الثمانينات والمتوقع لعام ٢٠١٥م

الدولة	السكان/سنة الإحصاء (مليون نسمة)	استهلاك المياه المنزلي السنوي (مليون م ^٣)	استهلاك الفرد ١٥٠ل/يوم	نسبة الزيادة السنوية بالألف للفترة الممتدة من ١٩٨٥م - ٢٠١٥م	عدد السكان المتوقع سنة ٢٠١٥م حسب الزيادة الواردة (مليون نسمة)	استهلاك المياه السنوي المتوقع سنة ٢٠١٥م (مليون م ^٣)	استهلاك الفرد ٢٥٠ل/يوم	عدد السكان المتوقع سنة ٢٠١٥م حسب الزيادة الواردة (مليون نسمة)	استهلاك المياه السنوي المتوقع سنة ٢٠١٥م (مليون م ^٣)	استهلاك الفرد ٢٥٠ل/يوم
الأردن	٨٥/٢٦٩٤	١٤٧ر٤٩٧	٣٧	١٧ر٨	٤ر٦٤٧	٣٣٩ر٢٣١	٢١٨ر٢١٨	٨ر٠١٦	٣٣٩ر٢٣١	٢١٨ر٢١٨
الإمارات العربية المتحدة	٨٥/١٦٢٢	٨٨ر٨٠٤	١٧ر٨	٢٢	٢ر١١٣	١٥٤ر٢٤٩	٢١٨ر٢١٨	٢ر٧٥٣	١٥٤ر٢٤٩	٢١٨ر٢١٨
البحرين	٨٧/٠٤١٦	٢٢ر٧٧٦	٢٢	٢٢	٥٥٢	٤٠ر٢٩٦	٢١٨ر٢١٨	٠ر٧٦٥	٤٠ر٢٩٦	٢١٨ر٢١٨
تونس	٨٧/٧٣٦٢	٤٠٣ر٠٧٠	٢٥	٢٥	١٠ر١٤٨	٧٤٠ر٨٠٤	٢١٨ر٢١٨	١٤ر٦٩٧	٧٤٠ر٨٠٤	٢١٨ر٢١٨
الجزائر	٨٧/٢٢٩٧٢	١٢٥٧ر٧١٧	٢٨ر٨	٢٨ر٨	٣٣ر٢٢٧	٢٤٥ر٥٧١	٢١٨ر٢١٨	٥٠ر٨٧٠	٢٤٥ر٥٧١	٢١٨ر٢١٨
جيبوتي	٨٦/٠٤٥٦	٢٤ر٩٦٦	٢٧ر٥	٢٧ر٥	٦٦٧	٤٨ر٦٩١	٢١٨ر٢١٨	١ر٠٠٢	٤٨ر٦٩١	٢١٨ر٢١٨
السعودية	٨٦/١٢٠٠٦	٦٥٧ر٣٢٩	٣٢ر٧	٣٢ر٧	١٨ر٩١٦	١٣٨٠ر٨٦٨	٢١٨ر٢١٨	٣٠ر٧١٤	١٣٨٠ر٨٦٨	٢١٨ر٢١٨
السودان	٨٦/٢٢٩٣٢	١ر٢٥٥ر٥٢٧	٢٨ر٢	٢٨ر٢	٣٣ر٨٤٧	٢ر٤٧٠ر٨٣١	٢١٨ر٢١٨	٥١ر٣٦٦	٢ر٤٧٠ر٨٣١	٢١٨ر٢١٨
سوريا	٨٦/١٠٦١٢	٥٨١ر٠٠٧	٣٦ر١	٣٦ر١	١٧ر٧٤٤	١ر٢٩٥ر٣١٢	٢١٨ر٢١٨	٣٠ر٢٠٥	١ر٢٩٥ر٣١٢	٢١٨ر٢١٨
الصومال	٨٦/٤٧٦٠	٢٦٠ر٦١٠	٢٦ر٦	٢٦ر٦	٦ر٨٧٤	٥٠١ر٨٠٢	٢١٨ر٢١٨	١٠ر١٩٢	٥٠١ر٨٠٢	٢١٨ر٢١٨
الضفة الغربية وقطاع غزة	٨٦/١٣٨١	٧٥ر٦١٠	٣٧	٣٧	٢ر٢٩٦	١٦٧ر٦٠٨	٢١٨ر٢١٨	٣ر٩٦١	١٦٧ر٦٠٨	٢١٨ر٢١٨
العراق	٨٦/١٦٣٢٠	٨٨٨ر٥٩٣	٣١ر٢	٣١ر٢	٢٥ر٣٢٦	١ر٨٤٨ر٧٩٨	٢١٨ر٢١٨	٤٠ر١٥٣	١ر٨٤٨ر٧٩٨	٢١٨ر٢١٨
عمان	٨٧/١٣٣١	٧٢ر٨٧٣	٣٠ر٣	٣٠ر٣	١ر٩٧٣	١٤٤ر٠٢٩	٢١٨ر٢١٨	٣ر١٠٦	١٤٤ر٠٢٩	٢١٨ر٢١٨
قطر	٨٦/٠٣٠٥	١٦ر٦٩٩	٢٧ر٩	٢٧ر٩	٠ر٤٩٤	٣٦ر٠٦٢	٢١٨ر٢١٨	٠ر٨٠٠	٣٦ر٠٦٢	٢١٨ر٢١٨
الكويت	٨٥/١٦٩٧	٩٢ر٩١١	٢٧ر٨	٢٧ر٨	٢ر٥٦٠	١٨٦ر٨٨٠	٢١٨ر٢١٨	٣ر٨٦٣	١٨٦ر٨٨٠	٢١٨ر٢١٨
لبنان	٨٥/٣٠١٩	١٦٤ر٣٨٥	٢٦	٢٦	٤ر٤٣٦	٣٢٣ر٨٢٨	٢١٨ر٢١٨	٦ر٥١٩	٣٢٣ر٨٢٨	٢١٨ر٢١٨
ليبيا	٨٦/٣ر٩٥٥	٢١٦ر٥٣٦	٣٤	٣٤	٦ر٣١٥	٤٦٠ر٩٩٥	٢١٨ر٢١٨	١٠ر٤٢٨	٤٦٠ر٩٩٥	٢١٨ر٢١٨
مصر	٨٦/٤٩٦٠٩	٢ر٧١٦ر٠٩٣	٣٠ر٨	٣٠ر٨	٦٦ر١٨٠	٤ر٨٣١ر١٤٠	٢١٨ر٢١٨	٩٠ر١٢٢	٤ر٨٣١ر١٤٠	٢١٨ر٢١٨
المغرب	٨٢/٢٠٤١٩	١ر١١٧ر٩٤٠	٢٦	٢٦	٣٢ر٤٠٩	٢ر٣٦٥ر٨٥٧	٢١٨ر٢١٨	٤٧ر٦٢٩	٢ر٣٦٥ر٨٥٧	٢١٨ر٢١٨
موريتانيا	٨٦/١ر٩٠٠	١٠٤ر٠٢٥	٢٩	٢٩	٢ر٨٣٥	٢٠٦ر٩٥٥	٢١٨ر٢١٨	٤ر٣٥٤	٢٠٦ر٩٥٥	٢١٨ر٢١٨
اليمن الجنوبي*	٨٥/٢ر٢٩٤	١٢٥ر٥٩٦	٣٠ر٨	٣٠ر٨	٣ر٦١٥	٢٦٣ر٨٩٥	٢١٨ر٢١٨	٥ر٦٩٨	٢٦٣ر٨٩٥	٢١٨ر٢١٨
اليمن الشمالي*	٨٦/٩ر٢٧٤	٥٠٧ر٧٥٢	٣١ر٩	٣١ر٩	١٤ر٣٩١	١ر٠٥٥٠ر٥٤٣	٢١٨ر٢١٨	٢٣ر٠٤٥	١ر٠٥٥٠ر٥٤٣	٢١٨ر٢١٨
المجموع	١٩٧ر٢٤٦	١٠ر٢١٨ر٧٩٩			٢٩١ر٥٦٥	٢١٨ر٢١٨		٤٤٠ر٢٨٥	٢١٨ر٢١٨	

مصدر الجدول:

- توجه دول المنطقة لدعم قدراتها الصناعية، وبناء سدود مائية لتوليد الطاقة الكهربائية مما يعني ارتفاع معدل استهلاكها للمياه.

- تحسن مستويات الدخل الفردي لسكان المنطقة الأمر الذي أدى لزيادة الطلب على المياه لتلبية الحاجات الاستهلاكية للسكان (٢).

كما تم في إطار برنامج الأمن الغذائي العربي حصر الموارد المائية في الوطن العربي من قبل فريق من الخبراء، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

(جدول رقم ٢)

جدول حصر الموارد المائية في الوطن العربي

المساحة الكلية	٣٢٧ر٦٠٦ر١٣ كيلومتراً مربعاً.
عدد السكان	٥٠٠ر٨٢٦ر١٥٩ نسمة.
الأمطار السنوية	١٩٥ر٢١٣ر٢ مليار متر مربع.
الجريان السطحي	٧٣٢ر١٠٩ مليار متر مربع في السنة.
الموارد المائية السطحية	
الموارد المتاحة	٦٧٩ر١٣٢ مليار متر مربع في السنة
الموارد المستثمرة	١٢٩ر١٢٥ مليار متر مربع في السنة
الموارد القابلة للاستثمار	٨٥٥ر٢١٢ مليار متر مربع في السنة.
الموارد المائية الجوفية	
الموارد المستثمرة حالياً	٧٧٨ر١٢ مليار متر مربع في السنة
الموارد القابلة للاستثمار	٦٩ر٢٢ مليار متر مربع في السنة

مصدر الجدول:

فريق من الباحثين. الأمن المائي العربي. شئون عربية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥١، سبتمبر ١٩٨٧م)، ص ص ٣٠ - ٣١.

ويلاحظ من الجدول السابق كمية المياه المهدرة، وعدم إستفادة العالم العربي منها، بسبب سوء إستخدام عنصر المياه، وعدم وجود الوعي بأهميته الاستراتيجية.

ومن جانب آخر نجد أن دول المنطقة منذ عام ١٩٥٥ م حتى نهاية القرن الحالي ستنفد احتياطاتها المائية - خاصة الأردن والكيان الإسرائيلي - ما لم تعمل على تغيير سياستها المائية الحالية(٣)٠

يتضح مما سبق أن منطقة الشرق الأوسط تتحرك نحو أزمة في الطاقة المائية بسبب الوضع المناخي، وللعلاقة الطردية بين الزيادة السكانية والتطور الحضاري والتنمية الاقتصادية زراعياً وصناعياً من جهة واستهلاك المياه لدول هذه المنطقة من جهة أخرى، وللتنافس بينها مما سيكون له تأثيره المستقبلي على المنطقة، وبالتالي ستصبح المياه محوراً للصراعات السياسية والعسكرية بين دولها.

هوامش الفصل الاول

هوامش البحث الأول

- ١ - مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. تقرير تركيا والشرق الأوسط في التسعينات. (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، أغسطس ١٩٩٠م)، ص ٦.
- ٢ - القبس. التسعينات عقد البراكين. (الكويت، العدد ٦٣٤٢، الخميس ١/٤/١٩٩٠م)، ص ٣٣.
- ٣ - بشير شريف البرغوثي. المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة. (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦م)، ص ص ٢١٣، ٢١٤.
- ٤ - محمد جمال مظلوم. المياه والصراع في الشرق الأوسط. الباحث العربي. (مركز الدراسات العربية، لندن، العدد ٢٢، يناير - مارس ١٩٩٠م)، ص ص ٢٤، ٢٥.
- ٥ - تقارير دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث. الصراع حول الماء في الشرق الأوسط. (دار الجليل، عمان، ١٣/٤/١٩٩١م)، ص ٦.
- ٦ - أحمد ظاهر. السياسة العربية المائية دراسة في التعاون العربي. شئون عربية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٤٥، مارس ١٩٨٦م)، ص ص ١٨٣ - ١٨٤.
- ٧ - حسام شحاده. المياه العربية في دائرة الخطر. الأرض. (معهد الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد ٨، أغسطس ١٩٩٠م)، ص ٤٧.
- ٨ - حامد أبو حامد. معركة المياه بين العرب والعدو الصهيوني. أخبار البترول والصناعة. (أبو ظبي، العدد ١٩٧، الحلقة الأولى، ١٩٨٧م)، ص ٢٨.
- ٩ - أحمد ظاهر. مرجع سابق. ص ص ١٧٨ - ١٧٩.
- ١٠ - جريس خوري. المياه المحفوفة بالمخاطر. الإداري. (بيروت، العدد ٨، أغسطس ١٩٩٠م)، ص ص ٢٢ - ٢٣.
- ١١ - طلال طعمة. العام ٢٠٠٠ الماء أهم من النفط. الوطن العربي. (باريس، ٢٠/٢/١٩٩٠م)، ص ٣٥.
- ١٢ - السيد زهرة. ندوة إسرائيل والمياه العربية. السياسة الدولية. (القاهرة، العدد ٧٦، أبريل

١٩٨٤م)، ص ١٥٩.

- ١٣- تقارير دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث. مرجع سابق. ص ٢.
- ١٤- هيئة الموسوعة الفلسطينية. الموسوعة الفلسطينية. المجلد ٣. (هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤م)، ص ص ١٠٢-١٠٥.
- ١٥- محمد الصواف. مشكلة المياه في إسرائيل بين الادعاء والاعتداء. الملف. (العدد ٧٢، مارس ١٩٩٠م)، ص ١٠٨١.
- ١٦- طلال طعمة. مرجع سابق. ص ٣٦.
- ١٧- محمد الصواف. مرجع سابق. ص ١٠٨٣.

هوامش البحث الثاني:

- ١- كمال خير، نزار عكر. مرجع سابق. ص ص ٩٥-٩٩.
- ٢- حسن عبد القادر صالح. حرب المياه بين العرب وإسرائيل. شئون عربية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٨م)، ص ٥٧.
- ٣- حسنين توفيق إبراهيم. المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون. المستقبل العربي. (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠٠، يونيو ١٩٨٧م)، ص ١٧٧.

الفصل الثاني

تاريخ الصراع على المياه بين العرب والكيان الإسرائيلي

- المبحث الأول:** الأطماع الصهيونية في المياه العربية قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي.
- المبحث الثاني:** الصراع حول نهر النيل.
- المبحث الثالث:** الصراع حول نهر الليطاني.
- المبحث الرابع:** الصراع حول نهر الأردن وبحيرة طبرية.
- المبحث الخامس:** الصراع حول المياه الجوفية.
- المبحث السادس:** أزمة المياه ومشاريع تسوية القضية الفلسطينية من ١٩٤٨ - ١٩٩١ م.

هوامش الفصل الثاني .

المبحث الأول

الأطماع الصهيونية في المياه العربية قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي

تعود المطامع الصهيونية في المياه العربية إلى ما قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨م، ونجد من المفيد ذكر بعض ملامح الفكر الصهيوني المائي خلال هذه الفترة، وذلك بمتابعة تصريحات ووجهات نظر المفكرين والزعماء الصهاينة حول مسألة المياه لأن الآراء والتصورات التي يقدمها هؤلاء تشكل أحد الركائز المهمة والمؤثرة في السياسة الإسرائيلية كما أنها تعبر عن المنطلقات الفكرية التي رسمت الخطوط العريضة لهذه السياسة.

فمنذ نشوء وتبلور الحركة الصهيونية في نهايات القرن التاسع عشر كتب تيودور هرتزل عن مستقبل المجتمع الإسرائيلي في فلسطين قائلاً: «إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة هم مهندسو الماء، فعليهم يتوقف كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية»^(١).

وهكذا نجد أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها عملت على توفير الأساس الاقتصادي لإنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين ليصبح مكتفياً ذاتياً، مما يحقق له إمكانية استيعاب يهود العالم فتنشأ «دولة إسرائيل الكبرى» (انظر خريطة رقم ٨). ولهذا بذلت الحركة الصهيونية جهوداً كبيرة للسيطرة على المياه القريبة من فلسطين كمياه نهر الليطاني ومنابع نهر الأردن عن طريق ضمها إلى خارطة فلسطين أو إنشاء المستعمرات بالقرب منها بغية الاستيلاء عليها في المستقبل، حيث تركزت معظم عمليات الاستيطان المبكرة في فلسطين في المناطق الشمالية

والساحلية التي تتمتع بوفرة في مصادر المياه (*).

غير أن الظروف الدوائية في عهد الدولة العثمانية أفضلت محاولات ضم نهر الليطاني وروافد نهر الأردن إلى فلسطين بالرغم من موافقة بريطانيا على ذلك وإرسالها لعدد من أعضاء الجمعية العلمية البريطانية إلى فلسطين عام ١٨٧٢م لدراسة موضوع المياه هناك، التي جاء في تقريرها أنه يمكن ري جنوب فلسطين إذا أمكن توفير بعض المياه الموجودة في شمال فلسطين، وقد نشر الجنرال تشارلز وارن أحد أعضاء الجمعية المذكورة كتاباً عام ١٨٧٥م عن فلسطين وأراضيها ذكر فيه «إنه يمكن إسكان ١٥ مليون نسمة في أراضي فلسطين والنقب إذا استثمرت المياه الواقعة شمال فلسطين» (٢).

كما عنيت المسيرة الصهيونية المبكرة بالتوعية المائية والأمن الغذائي، عبر حركة أجباء صهيون التي نشطت عام ١٨٨٧م في أعمال الاستيطان الزراعي وحفر الآبار الذاتية للمستعمرات في فلسطين مع بدء مرحلة التسلل الاستيطاني هناك واتخاذ شعار السيف والمحراث رمزاً لهذه المرحلة (٣).

وقد صرح هرتزل بعد مؤتمر بال عام ١٨٩٧م بأن حدود الدولة اليهودية من الشمال هي نهر الليطاني (٤).

من جانب آخر نجد أن ثوابت الأطماع القديمة - المتجددة للكيان الإسرائيلي في مياه النيل متعددة فعلى الرغم من أن شعار «دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات» يعدّ حلماً للكيان الإسرائيلي، فإن وثائق التاريخ المعاصر تؤكد أن الحركة الصهيونية وهي في بدايتها انتهزت فرصة وجود قوات الاحتلال البريطاني في مصر، وعمدت إلى الدعوة لتحويل مياه نهر النيل إلى صحراء النقب في فلسطين

(*) للأستزاده حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

أ- نظام محمود بركات. الأستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق. (مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥م).

ب- عبد الرحمن أبو عرفة. الأستيطان التطبيق العملي للصهيونية. (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨١م).

المحتلة عبر سيناء ، حيث تقدم الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل عام ١٩٠٣ م إلى الحكومة البريطانية وإلى الحكومة المصرية بمشروعه الذي قوبل بالرفض برغم المساعي القوية لتحقيقه ، وذلك بتوطين اليهود في سيناء ومدهم بمياه نهر النيل عبر قناة خاصة لذلك ، وكان للموقف الاستعماري البريطاني ونظراته المستقبلية للأوضاع في المنطقة آنذاك أثره في عدم تحقيق هذا الأمر (٥) .

وفي مطلع القرن العشرين قام المهندس ويلبوش W. Wilbush عام ١٩٠٥ م بدراسة وادي الأردن وخرج بنتيجة ملخصها أن مياه نهر الأردن لا تكفي حاجات فلسطين من الماء على المدى البعيد ، واقترح تحويل مياه نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني أحد منابع نهر الأردن لمضاعفة كمية المياه في نهر الأردن (٦) .

وفي عام ١٩١٥ م قدم الصهيوني البريطاني هربرت صموئيل - الذي عين عام ١٩٢٠ م مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين - مذكرة إلى الوزارة البريطانية يطلب فيها أن تبدأ الحدود الشمالية لفلسطين عند جبل لبنان (٧) .

كما عملت الحركة الصهيونية على كافة الأصعدة بعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ م على وضع تصوراتها لحدود دولة الكيان الإسرائيلي ، والتي كانت مرتبطة بالمياه ، سواء في مقترحات اللجنة الاستشارية لفلسطين عن مقترحات الحدود في ٦ نوفمبر ١٩١٨ م ، أو في مذكرة الحركة الصهيونية لمؤتمر السلام في ٣ فبراير ١٩١٩ م ، أو أثناء انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء حول تقسيم خطوط المياه ، أو عبر ما ذكره بن جوريون وإسحق بن زفي عام ١٩١٨ م من أن الحياة الاقتصادية في فلسطين تعتمد على مصادر المياه الموجودة ، ومن الأهمية ضمان استمرار تدفق المياه إليها وتخزينها والسيطرة على منابعها (٨) .

وقد توسط الصهاينة الألمان في عام ١٩١٨ م لدى حكومتهم وحكومة تركيا لعدّ مجرى نهر الليطاني الحدود الشمالية لفلسطين (٩) .

وفي رسالة وجهها حاييم وايزمن عام ١٩١٩ م إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا أكد فيها على ضرورة سيطرة الدولة اليهودية على نهر الليطاني (١٠) .

وقد تقدمت الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى مطالبة بأن تبدأ حدود الوطن القومي اليهودي من نقطة على البحر الأبيض المتوسط شمال مصب نهر الليطاني وتمتد شرقاً لتضم كافة الينابيع التي تغذي نهر الأردن وهي الحاصباني في لبنان وبانياس في سوريا وتضم شرق بحيرة طبرية وكافة روافد نهر اليرموك في الأردن، وتمر هذه الحدود بالقرب من درعا وشرق عمان وتسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز إلى أن تصل إلى خليج العقبة ضامنة بذلك كافة الأراضي الفلسطينية وجنوب لبنان وجنوب سوريا وغرب الأردن^(١١) (انظر خريطة رقم ٩).

وضمن حلقة الأطماع والمخططات الصهيونية للاستيلاء على المياه العربية قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي حصل مخططو الحركة الصهيونية عام ١٩٢٨ م على موافقة بريطانيا لاستغلال مياه نهري الأردن واليرموك لإنارة فلسطين بالكهرباء، وفي عام ١٩٣٨ م بدأوا في دراسة جدية لجر مياه الشمال إلى النقب^(١٢).

كما طرح بن جوريون عام ١٩٤١ م وثيقة تدعو لضرورة وجود نهر الليطاني ضمن حدود الكيان الإسرائيلي، ورافق ذلك في نفس السنة تقديم مشروع إسرائيلي إلى الرئيس اللبناني ألفرد نقاش لاستثمار المياه اللبنانية بشكل مشترك بين الكيان الإسرائيلي ولبنان^(١٣).

ثم اتجه الفكر الإسرائيلي إلى مرحلة الدراسة ووضع نماذج مشاريع للاستيلاء على هذه المياه وذلك عبر مشروع أبو نيدس عام ١٩٣٨ م، ومشروع والتر كلاي لورد ميلك عام ١٩٤٤ م الذي تضمن اقتراحه عملية الاستيلاء على مياه نهر الأردن وتحويلها إلى المناطق الشمالية والوسطى مع نقل كميات مائية إلى النقب بواسطة الأنابيب، ثم طرح مشروع هيز وسافيدج عام ١٩٤٥ م اللذان تضمننا تحقيق الأطماع الصهيونية في الاستيلاء على المياه العربية^(١٤).

ومن خلال ما سبق نجد أن هناك إدراكاً واضحاً للوضع الجيوبوليتيكية للدولة اليهودية، مما كان له انعكاس على الفكر السياسي الصهيوني المنادي بالسيطرة على المياه المحيطة بفلسطين، ووضع حدود الكيان الإسرائيلي، وربط ذلك بالحقائق الجيوبوليتيكية وأسطورات الفكر الصهيوني والوعود التوراتية(١٥).

وقد اتضح ذلك من خلال إدراك زعماء الصهيونية منذ منتصف القرن الماضي، أن تحقيق أهدافهم في تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين لن يتم إلا بالتوسع في السيطرة على أراضيها. وأن التوسع في استغلال الأراضي لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه لإروائها، وبالهيمنة الكاملة على مصادرها، وقد قامت الصهيونية بدور مهم في تحديد الحدود السياسية لفلسطين في عهد الانتداب وذلك لضمان الإبقاء على مصادر المياه داخل فلسطين، كما أنها أثرت على بعض الدول الكبرى التي أسهمت في وضع مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م، وذلك لضمان إدخال الكثير من مصادر المياه ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة في خارطة التقسيم، واستطاعت أن توجه ذلك لخدمة مصالحها مما يوضح إصرار الفكر الصهيوني على السيطرة على منابع المياه حول فلسطين(١٦).

إن الحلم الصهيوني بالسيطرة على مصادر المياه العربية في فلسطين والدول العربية المجاورة، الذي احتل مكاناً بارزاً في الاستراتيجية الصهيونية من موقع أهميته في خدمة مخططات التوسع، وزيادة مساحة الأراضي المروية، ومتطلبات الصناعة المتطورة، ومخططات الهجرة والاستيطان، حوله الكيان الإسرائيلي بعد قيامه عام ١٩٤٨م على أرض فلسطين إلى واقع حي وملمس، مستفيداً من حالة الضعف والعجز العربي، ومستنداً في ذلك إلى دعم غير محدود من الولايات المتحدة(١٧).

وهكذا نجد من خلال العرض التاريخي السابق اهتمام الصهيونية العالمية - فكرياً ودراسة وتطبيقاً - منذ نشأتها بالبحث عن الإمكانيات المائية في فلسطين، والسعي للسيطرة عليها كمؤشر لمدى الأهمية البالغة التي كانت توليها لهذا

الموضوع ، ومدى تخطيطها البعيد المدى ، ومساعدتها الدعوية لوضع تلك المصادر تحت تصرف مشاريعها الاستيطانية والاستعمارية.

المبحث الثاني

الصراع حول نهر النيل

الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل:

لنهر النيل تأثيره الرئيس في السياسة الخارجية المصرية منذ فجر التاريخ، حيث كان له دور أساس في صياغة ما يمكن تسميته بدبلوماسية المياه، وما تفرضه من ضرورات المرونة والمهادنة بشكل معين في عقل القرار المصري وتعاملاته مع الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية بمنطقة حوض النيل وما حولها. وكل خروج عن هذه الصياغة هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، فأى تحرك في الدول الواقعة جنوب مصر قد يغير من طبيعة مجرى النيل، أو حركة وحجم تدفق المياه فيه بسبب حالة من التوتر في مصر، لأنه يذكرها بنقطة الضعف في جغرافيتها السياسية، ويهدد حاجتها المتصاعدة للمياه لتلبية مشروعات التنمية الزراعية والصناعية فيها، لمواجهة مشكلة استيرادها لما يزيد على ٧٠٪ من حاجتها الغذائية، ومعاناتها من ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها^(١).

تطور الصراع الدولي حول نهر النيل:

حددت الاتفاقات أسس العلاقة بين الدول الكائنة حول حوض النيل ومنها، مصر والسودان وأثيوبيا، وقد أصبحت معظم هذه الاتفاقات مثيرة للجدل لأنها أبرمت مع السلطات الاستعمارية قبل حصول هذه الدول الأفريقية على استقلالها. ومن بين هذه الاتفاقات (٢) الاتفاقية الأنجلو - أثيوبية في ١٥ مايو ١٩٠٢م لتعيين الحدود بين أثيوبيا والسودان، التي تعهد فيها حاكم أثيوبيا بأن لا يقيم أو يسمح

بإقامة أية منشأة عبر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو السوبات يكون من شأنها أن تتوقف تدفق مياهها إلى نهر النيل إلا بالاتفاق مع حكومتي بريطانيا والسودان ، كما تم التأكيد على مبدأ عدم عرقلة الأنهار التي تتبع من أثيوبيا وأرتيريا في معاهدة عام ١٩٠٦ م الثلاثية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا .

وهناك أيضا اتفاقية عام ١٩٢٩ م بين مصر والسودان ، التي وضعتها اللجنة الثلاثية الدولية المكونة من ممثل من بريطانيا وأمريكا والهند في أعقاب نزاع الدولتين - مصر والسودان - حول نصيب كل منهما من مياه نهر النيل ، ثم استقرت الدولتان على اتفاقية عام ١٩٥٩ م التي أبرمت بمناسبة البدء في بناء السد العالي ورتبت حقوق الدولتين المائية فيها .

ولكن الحكومة الأثيوبية قدمت عام ١٩٥٧ م مذكرة إلى كل من مصر والسودان ، أشارت فيها إلى حقها الطبيعي في مياه نهر النيل النابعة من أراضيها ، وبالتالي معارضتها لاتفاق عام ١٩٠٢ م ، وأنها تتمسك بمبدأ ممارسة السيادة على منابع النيل الأزرق وعطبرة ، وتزامن مع رفض الحكومة الأثيوبية لهذه الاتفاقية الاعلان عن نتائج دراسة أمريكية لتنمية الأراضي الزراعية الأثيوبية ، أقترح فيها رداً على مشروع السد العالي في مصر ، إقامة ٣٦ سداً وخزاناً من شأنها أن تنقص ٤ر٥ مليار متر مكعب من تدفق مياه النيل الأزرق . ورغم أن هذه المشاريع لم تر النور إلا أن التقرير الاستراتيجي العربي المنشور عام ١٩٨٨ م يعدها تذكيراً أمريكياً لمصر بنقاط ضعفها الجيوبوليتيكي ، كما أنها تظل تهديداً لمصر كلما توترت العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا .

ومن ذلك يظهر أنه ما لم يتم تدعيم التعاون بين دول حوض نهر النيل ، من خلال وجود كيان قوي لتنمية المشاريع المائية الجماعية فيها ، فإن بذور الصراع ستظل كامنة ، ولن يهدأ لأعداء المنطقة بال حتى يستغلوها .

من جانب آخر نجد أن معالم الرؤية الإسرائيلية الجديدة للسلام في المنطقة تتضح من خلال طرحها نماذج للتكامل الإقليمي بين دول المنطقة في صيغ مشابهة

للسوق المشتركة، وأحد مجالات ذلك التكامل هو مجال الزراعة، وتصدير تكنولوجيا الري لمصر، واستخدام نظام فعال للمياه بهدف دعم التنمية الزراعية في مصر. وترتبط هذه الرؤية الإسرائيلية بالرؤية الأمريكية التي تربط بين ضرورة استغلال الثروات المائية في المنطقة وإعادة توزيعها، مع عمليات التسوية السياسية في المنطقة ومشاكل نقص المياه في الكيان الإسرائيلي، وبالتالي فإن قضية المياه ستدخل في إطار قضايا التسوية وإعادة صياغة بناء الوحدات المكونة للنظام الإقليمي في المنطقة، ولذلك تطرح الصفوة الإسرائيلية (التكنوقراط) في إطار تطبيع العلاقات مع مصر وتوزيع الموارد المائية في المنطقة نموذجين للتكامل المائي هما:

(أ) نموذج المهندس اليشع كلي «تأحال»: الذي يقوم على أساس أن مشاكل الكيان الإسرائيلي المائية يمكن حلها عن طريق استخدام ١٪ من مياه نهر النيل، وأن هذا المشروع يمكن أن يؤدي إلى حل بعض مشاكل المياه المصرية والعربية بري شمال سيناء وإمداد قطاع غزة والكيان الإسرائيلي والضفة الغربية بالمياه (انظر خريطة رقم ١٠).

(ب) نموذج «يؤر» أو النيل الأزرق - الأبيض: الذي نادى به شـاؤول ارلوزوروف نائب مدير هيئة مياه الكيان الإسرائيلي سابقاً، وذلك بحفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لدفع مياه نهر النيل إلى سيناء ثم إلى صحراء النقب (انظر خريطة رقم ١١).

وقد واجه هذان النموذجان تساؤلات داخل الكيان الإسرائيلي، حول عدم أخذهما بعين الحسبان إمكانية استخدام مصر لهما كأداة للمنع أو المنح في مفاوضاتها، رغم أن السادات - الرئيس المصري السابق - بعد زيارته للأراضي المحتلة وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد قد اقترح في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ م جر مياه نهر النيل، بحفر ترعة السلام تحت قناة السويس إلى سيناء ومنها إلى النقب - تجسيدا للنموذجين السابقين - إلا أن المعارضة الشديدة التي لاقاها المشروع داخل مصر وخارجها من الدول العربية والأفريقية أوقفت ذلك المشروع (٤).

من جانب آخر وخلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في لوزان - سويسرا - عام ١٩٨٩م ، تقدم أحد المشاركين في الندوة وهو البروفسور حاييم بن شاهاار - الرئيس السابق لجامعة تل أبيب - باقتراح حول مجالات التعاون بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية ، مفاده أن تقوم مصر بمنح هذا الكيان حصة من مياه نهر النيل قدرها ١٪ عبر أنابيب خاصة لاستخدامها في مشاريع التنمية الزراعية الإسرائيلية (٥) مما يؤكد استمرارية الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل .

إن من أهم المخاطر الاقتصادية والاستراتيجية التي يمثلها مشروع نقل مياه نهر النيل إلى الكيان الإسرائيلي ما يلي (٦):

١ - تأثر الأمن القومي المصري مائياً وغذائياً بسبب هذا المشروع الذي سيكون على حساب الاحتياجات الحقيقية للشعب المصري .

٢ - أن المشروع سيسهم في حل عدد من المشاكل الرئيسة التي يعاني منها الكيان الإسرائيلي كأزمة المياه ، وعدم القدرة على التوسع الزراعي ، ومحدودية القدرة على استيعاب المهاجرين ، وهذه عوامل من شأنها وببساطة أن تدعم القوة الإسرائيلية بوجه عام ، وتدعم بالتالي توجهاتها العدوانية والتوسعية .

٣ - أن نجاح هذا المشروع يعني نجاح الكيان الإسرائيلي في إرساء أمر واقع جديد في المنطقة ، يعد من أخطر أشكال فرض الأمر الواقع على الإطلاق ، لأنه سيأخذ نوعاً من المشروعية والبعث القانوني في ظل التسوية الإسرائيلية - المصرية .

من ناحية أخرى هناك تخوف من أن يعمد الكيان الإسرائيلي إلى ممارسة ضغوطه بشكل غير مباشر لتحقيق أهدافه ، وذلك بالإسهام في مشاريع أثيوبية لإنشاء سدود على نهر النيل الأزرق ، وعندئذ لا بد أن يؤدي الأمر إلى توتر في المنطقة بشكل يحقق توقع الدكتور بطرس غالي - وزير الدولة المصري السابق للشئون الخارجية - عندما قال: «إن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط سوف تكون

بسبب مياه النيل وليس بسبب الاختلافات السياسية»(٧) .

وقد أوضحت الأنباء في الصحف الغربية والإسرائيلية بعض أبعاد التعاون بين الكيان الإسرائيلي وأثيوبيا في مجالات المياه والمجالات العسكرية والأمنية والفنية، كما أظهرت الزيارات بين عدد من كبار المسؤولين في الدولتين، وجود إرادة ووعي سياسيين - خاصة لدى الكيان الإسرائيلي - لتطوير وبلورة تعاون مستقر ودائم بينهما، مما يشكل أساساً لقيام ارتباط استراتيجي بين كل من الدولتين المحيطتين بالنظام العربي، فأثيوبيا كانت آخر الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي تنفيذاً لقرارات الوحدة الأفريقية في أكتوبر ١٩٧٤م، كما أنها ظلت بعد ذلك محتفظة بعلاقات معه في مختلف المجالات، إلى أن عادت العلاقات بينهما في أكتوبر ١٩٨٩م، ومن أهم المؤشرات السلبية لهذا التعاون على الوطن العربي أنه يشكل في تطوره تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري عبر سيطرة أثيوبيا على ٨٥٪ من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر، وإن كانت قدرة أثيوبيا على التحكم في تدفق كميات المياه المنحدرة من الهضبة الأثيوبية شبه منعدمة، بسبب نقص التمويل والخبرة الفنية، ونظراً لطبيعة انحدار الهضبة نفسها، إلا أنها تظل مصدر التهديد الرئيس لحصة مصر من المياه، فإذا توفر طرف قادر وراغب في مساعدة أثيوبيا - كالكيان الإسرائيلي - على القيام ببعض المشروعات التي تؤثر على هذه الحصة، فإن ذلك سيشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي المصري في المستقبل، وزيادة في الضغط على مصر وإمكاناتها إقليمياً ودولياً من هاتين الدولتين(٨) .

إن إقامة أثيوبيا لأية مشروعات مائية لتوليد الطاقة واستصلاح الأراضي فيها، ستحد من كمية المياه التي تصل إلى السودان ومصر، كما أن إقامة أية دولة من دول حوض نهر النيل الأخرى لأية مشروعات مماثلة أو تغيير نظام الحكم فيها - بما لا يتفق مع السياستين السودانية والمصرية - سيخلق جوانب رئيسة لتهديد الموارد المائية للسودان ومصر على نهر النيل(٩) .

وقد كشف وزير الموارد المائية المصري عصام راضي في جلسة خاصة لمجلس

الشورى في نهاية عام ١٩٨٩م عن تفاصيل الأزمة بين مصر وأثيوبيا حول مياه نهر النيل، معلناً أن مصر تدخلت لإقناع مؤسسات التمويل الدولية بوقف تمويل مشاريع أثيوبية على نهر النيل الأبيض، بسبب عدم أخذ رأي مصر لدى إصدار أثيوبيا قرارها بتنفيذ المشاريع، مؤكداً أن مصر ترصد كل حركة وكل نقطة مياه في حوض نهر النيل، وأن لديها مهندسين موجودين في أوغندا - وهي إحدى دول منابع نهر النيل - لمراقبة ومراجعة حصتها من المياه، كما أعلن السودان من جهته على لسان يعقوب موسى وزير الري، أن قيام هذه المشاريع الأثيوبية سيؤثر على كمية المياه المتدفقة إلى السودان ومصر، وأكد الدعوة للتفاوض مع أثيوبيا لتقسيم مياه نهر النيل (١٠).

إن التحالف الإسرائيلي - الأثيوبي في مدخل البحر الأحمر و منابع نهر النيل، يرتكز في الجانب الأثيوبي منه إلى عوامل عدة في مقدمتها الأوضاع الاقتصادية المنهارة، والهزائم المتلاحقة التي مني بها الجيش الأثيوبي في إقليم التيغراي وفي أرتيريا، ووقوع أثيوبيا تحت ضغط احتياجاتها للأسلحة والكوادر الإسرائيلية لمواجهة هذه الهزائم، وملء فراغ انسحاب القوات السوفيتية من أثيوبيا، في مقابل أن يحقق الكيان الإسرائيلي أهدافه البعيدة المدى، ومحاولة ابتزاز مصر، والضغط عليها لإعاقه أي دور يمكن أن تؤديه على صعيد القضية الفلسطينية وتطوراتها، وكذلك إعاقه أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان والذي يعد من الأهداف الأثيوبية - الإسرائيلية المشتركة (١١).

من جانب آخر تذكر التقديرات أن استثمار مياه نهر النيل محدود لانخفاض مستوى النهر إلى أدنى معدل له خلال هذا القرن، مما سبب العديد من المشاكل لدول حوضه خاصة لمصر، كمشكلة انخفاض معدل السياحة المصرية، وانخفاض مخزون المياه في بحيرة ناصر، الذي هدد مولدات الطاقة الكهربائية فيها وذلك عام ١٩٨٩م (١٢). مما يشير بقوة إلى أن الحرب المقبلة في شمال شرق أفريقيا ستكون حول المياه وليس حول السياسة، لتأثيرات النقص فيها على الجوانب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول حوض نهر النيل.

المبحث الثالث

الصراع حول نهر الليطاني

بعد إعلان قيام الكيان الإسرائيلي مباشرة، أثار مندوبها في الأمم المتحدة قضية نهر الليطاني لدى لجنة التوفيق الدولي - التي كانت تعالج القضية الفلسطينية بتكليف من الأمم المتحدة - وقد أوصت اللجنة آنذاك بتأجير سبعة أثمان مياه نهر الليطاني للكيان الإسرائيلي (١).

وفي مؤتمر القدس الذي عقده الكيان الإسرائيلي عام ١٩٥٣م لدراسة احتياجاته المستقبلية من المياه، وضع في الحسبان حصوله على مياه نهر الليطاني لمواجهة التوسع المقبل لهذا الكيان خلال الستينات (٢). وزاد وضوح مطامع هذا الكيان في مياه نهر الليطاني في المشروع الذي قدمه عام ١٩٥٤م تحت مسمى مشروع كوتون، الذي يطالب فيه بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه النهر إليه، مستولياً بذلك على نحو ٥٥% من مياه نهر الليطاني ولا يترك لدولة لبنان صاحبة النهر إلا حوالي ٤٥% منها فقط (٣).

وبعد حرب عام ١٩٦٧م أكد بن جوريون - رئيس وزراء إسرائيل الأسبق - أمنيته بجعل نهر الليطاني حدوداً شمالية للكيان الإسرائيلي، كما صرح ليفي أشكول رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي لمندوب جريدة لوموند الفرنسية بقوله: «إن هناك نصف مليار متر مكعب من مياه نهر الليطاني تضيع سنوياً في البحر ويجب استغلالها لصالح شعوب المنطقة، ولا يسع إسرائيل الظامنة أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه نهر الليطاني تتدفق إلى البحر، إن القنوات باتت

جاهزة في إسرائيل لاستقبال مياه نهر الليطاني المحولة»(٤).

وعندما احتل الكيان الإسرائيلي جنوب لبنان في عام ١٩٧٨ م ووصل بقواته إلى نهر الليطاني، ارتفعت أصوات إسرائيلية تطالب بالبقاء في جنوب لبنان، حيث تقدمت مجموعة «أرض إسرائيل التوراتية» بطلب إلى الكنيست الإسرائيلي لإقرار هذا الاحتلال وعدم الانسحاب باعتبار ان نهر الليطاني يمثل الحدود الشمالية لهذا الكيان، وكذلك تقدم عضو الكنيست بيج عزوفر إلى لجنة الخارجية والأمن بطلب لإعادة ٣٣٠٠٠ دونم من أراضي مرجعيون اللبنانية إلى الكيان الإسرائيلي، مدعياً أن أصحاب هذه الأراضي من الإسرائيليين وقد سلبها اللبنانيون منهم في إطار اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ م(٥).

وعندما قام الكيان الإسرائيلي عام ١٩٨٢ م بغزو لبنان ثبتّ مواقعهُ حول نهر الليطاني باحتلاله الجنوب اللبناني، وبحكم أن كمية المياه الجارية في النهر عند موقع الاحتلال الإسرائيلي محدودة نظراً لوجود سد في أعلى مجراه، فإن ذلك لم يحل دون أن يسارع هذا الكيان إلى استغلال المتبقي من مياهه، فبعد أن منع مزارعي الجنوب اللبناني من ضخ مياه النهر لري المزروعات، قام بنقل المياه بالصهاريج إلى الكيان الإسرائيلي ومن ثم قام بشق نفق طوله ٣ - ٤ كيلو متر ليصل النهر بحدود الكيان الإسرائيلي الشمالية(٦).

ومن الآثار السلبية لهذه المشاريع المائية على لبنان ما يلي(٧):

- تكريس الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني خاصة في المناطق الحدودية.
- تمكين الكيان الإسرائيلي من ضرب المشاريع المائية في لبنان «كالسدود» والتسبب في مشاكل كبيرة لآلاف المزارعين اللبنانيين.
- حرمان جنوب لبنان من استغلال إمكاناته المائية لإنعاش الجنوب زراعياً.

وهكذا يتضح لنا أن دعوة الفكر الصهيوني للسيطرة على مياه نهر الليطاني قد تحققت على أرض الواقع عبر الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في عامي ١٩٧٨ م و١٩٨٢ م، واحتفاظ الكيان الإسرائيلي بالشريط الحدودي، مما ولد آثاراً

انعكست على الأوضاع السياسية والاسراتيجية في المنطقة، ومن جانب آخر فإن حصول الكيان الإسرائيلي على المزيد من المياه العربية من شأنه ترسيخ أقدام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة.

المبحث الرابع

الصراع حول نهر الأردن وبحيرة طبرية

لا تتعدى كمية المياه المناسبة للاستخدام في نهر الأردن نسبة ٢٪ من مياه نهر النيل أو ٧٪ من مياه نهر الفرات، لكن هذه الكمية التي لا تزيد على نصف مليون متر مكعب سنوياً، ذات أهمية حيوية لكل من الأردن والكيان الإسرائيلي حيث تقدم للأولى ثلاثة أرباع حاجتها المائية سنوياً، وتقدم للأخيرة أكثر من ربع حاجتها المائية سنوياً^(١)، وبحكم أن مصادر مياه نهر الأردن العلوية - نهري الحصباني وبانياس - تقع في الأراضي العربية باستثناء مصدر واحد منها - نهر الدان - وذلك بعد حرب عام ١٩٤٨م، فقد أصبحت المياه مصدراً للنزاع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية المجاورة له، إضافة إلى أن الأراضي التي تقع مباشرة على النهر كانت مناطق منزوعة السلاح ولا يستطيع الكيان الإسرائيلي الدخول إليها، في الوقت الذي زاد فيه عدد المهاجرين الإسرائيليين من ٦٥٠.٠٠٠ ألف عام ١٩٤٨م إلى ١.٦٠٠.٠٠٠ ألف عام ١٩٥٢م، مما أدى إلى زيادة الطلب على المياه وذلك لعدة أسباب أهمها:

- أن المهاجرين اليهود الغربيين قد تعودوا على مستوى مرتفع من الاستهلاك المائي يفوق غيرهم من سكان المنطقة العربية.
- محاولة الكيان الإسرائيلي القيام بمشاريع ري متقدمة مما تطلب المزيد من المياه^(٢).

أما بالنسبة للأردن فقد ازدادت تسبة استهلاكه للمياه، بسبب لجوء الفلسطينيين

إليه بعد حرب عام ١٩٤٨م ، وضم الضفة الغربية إلى أراضيه بعد حرب عام ١٩٦٧م ، مما أدى إلى ارتفاع تعداده السكاني إلى أكثر من مليوني نسمة ، مع كون معظم اللاجئين الفلسطينيين مزارعين مما يجعل المصدر المائي مهم لأعمالهم الزراعية(٣).

وقد عقد الكيان الإسرائيلي مؤتمر القدس عام ١٩٥٣م الذي أقر فيه مشروعاً لاستغلال مياه نهر الأردن بسحب مياه النهر شمال بحيرة طبرية في مجرى صناعي يمتد إلى المستعمرات اليهودية في النقب(٤).

وفي عام ١٩٥٣م(٥) وضع جوردن كلاب - رئيس هيئة وادي تينسي الأمريكية - مشروعاً لاستخدام مياه نهر الأردن بناء على تكليف من الحكومة الأمريكية ، قام بنقله إلى الدول العربية والكيان الإسرائيلي أريك جونسون كمبعوث خاص من قبل الرئيس الأمريكي أيزنهاور ، وكان يتعلق بتقسيم مياه النهر بين الدول الثلاث - سوريا ، الأردن ، الكيان الإسرائيلي - المطة على بحيرة طبرية ، وجعل البحيرة منطقة التخزين لمياه النهر . وبحكم أن البحيرة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية خاصة مخرج المياه منها ، والذي سيتم عن طريقه - وفق المشروع - توزيع المياه في المناطق العربية ، مما يجعل الأراضي الزراعية العربية خاضعة للسيطرة الإسرائيلية ، ويسهل القضاء عليها ، فقد رفض العرب المشروع ، بعكس الأسرائيليين الذين قاموا بتنفيذه من جانب واحد ، مع تعهدهم النظري بعدم سحب كميات مياه زيادة عما خصص لهم في المشروع ، ولكنهم من ناحية عملية حاولوا استغلاله إلى أقصى حد على حساب الحق العربي ، خاصة في المناطق المنزوعة السلاح حول بحيرتي الحولة وطبرية ، واتجهوا إلى إقامة مشروع تحويل مياه النهر إلى صحراء النقب .

ولم يكن هذا الموقف مرضياً للعرب الذين عملوا على إجراء الدراسات وطرح المشاريع حول الوضع المائي في المنطقة ، فاتجه الأردنيون لبناء نظام سدود على نهر اليرموك من أجل تحويل مياهه ، وجعل تخزين المياه في داخل الأراضي العربية بعيداً عن السيطرة الإسرائيلية ، وبدأ السوريون في تحويل منابع نهر

الأردن النابعة من أراضيهم بمجموعة من السدود والقنوات ، مما أدى إلى توترات حدودية مع الكيان الإسرائيلي ، عمد خلالها الجيش الإسرائيلي أكثر من مرة القيام بأعمال عسكرية للحيلولة دون بناء هذه المشاريع العربية ، مما دفع الدول العربية لعقد أول مؤتمر قمة عربي عام ١٩٦٤م ، وعدّ الإجراءات الإسرائيلية عدواناً عليهم واتخذوا قرارهم بدعم المشاريع العربية لتحويل مياه نهر الأردن واستثمارها(*) .

وقد صاحب تنفيذ هذا المشروع العديد من الصدمات السياسية في أروقة الأمم المتحدة ، ومنها:

- احتجاج الحكومة السورية لدى لجنة الهدنة ومجلس الأمن على إنتهاك الكيان الإسرائيلي لاتفاقية الهدنة ومحاولته تحويل مياه نهر الأردن ، فأصدر المجلس قراره بالإجماع في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٣م بضرورة وقف الكيان الإسرائيلي لكافة أعماله التي يقوم بها في المنطقة المحايدة(٦) .

- تقديم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مشروع قرار - أثناء مناقشة الاحتجاج السوري - إلى مجلس الأمن جاء فيه: «جواز تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن في المنطقة المجردة تحت إشراف رئيس لجنة الهدنة» ، ولكن المندوب السوفيتي استخدم حق النقض - الفيتو - للاعتراض على المشروع(٧) .

وقد استمر التوتر في المنطقة خلال تلك الفترة إلى أن قامت حرب عام ١٩٦٧م فتوقفت نهائياً المشاريع العربية لإستغلال روافد نهر الأردن ، وأكمل الكيان الإسرائيلي تنفيذ مشروعاته ، واستطاع بالتالي إستخدام كافة الموارد المائية لنهر الأردن ، وحال دون استخدام سوريا ولبنان لمياه نهري الحصباني وبانياس في

(*) للأستزادة حول المشروع ، وتفصيلاته ، والوضع خلال تلك الفترة ، يمكن الرجوع إلى:
أ- سلسلة دراسات دائرة شئون الوطن المحتل . الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية . (دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٧م) .

ب- محمود رياض . مذكرات محمود رياض . ج ٢ . (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧م) .
ج- عبد الرزاق محمود أسود . الموسوعة الفلسطينية . المجلد الأول . (الدار العربية للموسوعات ، ١٩٨٧م) ، ص ١٣٧-١٤٤ .

ري أراضيهم^(٨).

من جانب آخر نجد أن الإمكانيات المستقبلية لإستغلال مياه نهر الأردن أصبحت ضئيلة، حتى لو أتيح للمزارعين العرب فرصة إستغلال مياه النهر وذلك لرداءة نوعية المياه فيه للأسباب التالية^(٩):

١ - انخفاض منسوب مياه نهر الأردن بعد مشروع تحويل مياهه ونقلها إلى صحراء النقب، ولضعف الوارد إليه من نهر اليرموك الذي يذهب قسم كبير من مياهه عبر قناة الغور الشرقية، وما تبقى يقوم الكيان الإسرائيلي بضخه وسحبه إلى بحيرة طبرية.

٢ - قيام الكيان الإسرائيلي بتحويل ينابيع المياه المالحة مباشرة إلى نهر الأردن بواسطة قنوات خاصة لذلك، دون مرورها عبر بحيرة طبرية.

٣ - قيام المستوطنات الإسرائيلية على امتداد نهر الأردن بسحب ما يمكن سحبه من مياه النهر للاستعمالات في بعض المجالات الاقتصادية، ومن ثم إلقاء جميع الفضلات في النهر، ولقد وصف أحد الإسرائيليين المهتمين بالطبيعة نهر الأردن بأنه «ليس أكثر من مستنقع للمجاري».

وهكذا تحول مجرى نهر الأردن بفعل الكيان الإسرائيلي إلى مجرى مائي مالح وهزيل حرم سكان الضفة الغربية من الاستفادة منه^(١٠).

إن ملوحة نهر الأردن قبل وصوله إلى بحيرة طبرية لا تتعدى ٢٠ ملغرام لكل لتر، ترتفع بعد إختلاطه بمياه البحيرة إلى حوالي ٣٠٠ ملغرام لكل لتر كمعدل سنوي. ولكن في عام ١٩٦٥م ازدادت ملوحة النهر بعد أن أقام الكيان الإسرائيلي قناة على طول الشاطئ الغربي لبحيرة طبرية، وظيفتها الحد من وصول أكبر كمية ممكنة من الأملاح إلى البحيرة. حيث تنقل هذه القناة سنوياً نحو ٦٠٠٠٠ طن من الأملاح إلى الجنوب - أي إلى نهر الأردن -^(١١). كما بني سد على موقع خروج نهر الأردن من البحيرة لرفع منسوب المياه فيها، وسحبها بالتالي لري صحراء النقب بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب في المياه سنوياً^(١٢).

وبالتالي نجد المحصلة النهائية لهذه المشاريع أن الكيان الإسرائيلي يعمل للوصول إلى ما يلي:

١- رعاية بحيرة طبرية وجعلها خزان مائي إسرائيلي يسهل التحكم فيه لسيطرة هذا الكيان على المنطقة حوله.

٢- تحويل مياه نهر الأردن من مياه عذبة صالحة للشرب إلى مياه مالحة، مما يحقق ضغوطاً اقتصادية واستراتيجية لصالح الكيان الإسرائيلي، لتأثير هذا التحويل على الجانب العربي من النهر.

المبحث الخامس

الصراع حول المياه الجوفية

ينظر الكيان الإسرائيلي إلى منطقة الضفة الغربية بأهمية خاصة لتحقيق أمنه القومي، سواء في مجال العمق الاستراتيجي لهذا الكيان عسكرياً، أو كمساحة إضافية له من أجل مزيد من السكان والهجرة إليه، أو من خلال البعد الاقتصادي بتوفير المياه اللازمة «لدولة إسرائيل الكبرى»، وهو ما يوضح لنا أسباب تمسكه بالأراضي المحتلة، والبعد التام عن الانسحاب الكامل من هذه الأراضي في كافة خطط التسوية المقترحة^(١). فبالنسبة للكيان الإسرائيلي تبقى الموارد المائية أهم مكسب اقتصادي له من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧م، حيث كان أول المصادر المائية الرئيسية التي أخذها الإسرائيليون من هذه الأراضي المياه المتدفقة من حوض تجمع المياه الجوفية في الضفة الغربية، لأن معظم الأمطار التي تسقط على الضفة الغربية تنزل إلى الأحواض الجوفية الموجودة في الضفة الغربية والممتدة تحت أراضي الكيان الإسرائيلي ثم تتجه غرباً تجاه ساحل البحر الأبيض المتوسط، ويقدر حجم المياه المتدفقة سنوياً من الضفة الغربية إلى الخزانات الساحلية الجوفية بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب، بدأ الكيان الإسرائيلي في إستغلالها منذ أوائل الخمسينات^(٢).

كما أن استهلاك الكيان الإسرائيلي من المياه الأرضية بلغ ٩٥٠ مليون متر مكعب، مشكلاً الجانب الأعظم من مصادر مياهه التي يعود نحو ٦٠٪ منها

إلى الضفة الغربية(٣).

وبالتالي فإن سلطات الكيان الإسرائيلي من منطلق الحفاظ على الثروة المائية في الضفة الغربية واستغلالها، تفرض رقابة صارمة، وتضع عقبات متعددة، لمنع المواطنين العرب في الضفة الغربية من حفر آبار جديدة، مما يفسر إلحاح الكيان الإسرائيلي على أن تكون مصادر المياه في الضفة الغربية تحت رقابته حتى بعد تحقيق الحكم الذاتي(٤).

إن الكيان الإسرائيلي بإشرافه على استخدام المياه، يقوي من سيادته الفعلية على المناطق المحتلة، فلا يسمح للفلسطينيين بحفر آبار جديدة أو إصلاح آبار قديمة، كما أن الآبار الفلسطينية تصل إلى عمق ٧٠ متراً في المتوسط، في حين أن الآبار التي تحفرها المستوطنات الإسرائيلية تصل إلى عمق ٣٠٠ - ٤٠٠ متر في المتوسط، بالإضافة إلى قوانين أخرى تسمح لهذا الكيان باستخدام المياه كوسيلة لإحكام سيطرته على الضفة الغربية(٥).

واستناداً إلى دراسة أعدت عام ١٩٧٩ م لتقديمها للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فإن استخدام الكيان الإسرائيلي لمياه الضفة الغربية يشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب(٦).

من جانب آخر نجد أن الكيان الإسرائيلي يواجه في قطاع غزة مشكلة ندرة المياه، وضيق الأراضي الصالحة للزراعة، وضعف الحياة الاقتصادية بشكل عام، ولمجابهة ذلك لجأ الكيان الإسرائيلي إلى توفير المياه اللازمة لمستوطناته من خلال مد خط أنابيب للمياه خاص بذلك، واستخدام البيوت الزجاجية في الزراعة(٧)، كما قام بحفر الآبار الارتوازية، وأنشأ في مختلف المناطق مشاريع مائية متفاوتة الحجم لاستغلال المياه، حيث يوجد ٣٦ مشروعاً محلياً في الكيان الإسرائيلي تنتج نحو ٨٤٩ مليون متر مكعب من المياه، وتشكل ٥٨٪ من مجموع كميات المياه المستهلكة(٨) (انظر جدول رقم ٣).

(جدول رقم ٣)

جدول المشاريع المائية في الكيان الإسرائيلي وإنتاجيتها

المنطقة	عدد المشاريع	كمية المياه (مليون م ^٣)
الشمال	١٢	١٥٣
غور الأردن وسهل بيسان	٤	١٣٧
المركز والساحل	١٤	٣٨٢
النقب	٦	١٧٧
المجموع	٣٦	٨٤٩

مصدر الجدول:

عبدالرحمن أبو عرفة. مصدر سابق. ص ٨٥.

وفي المقابل فإنه لا توجد برامج عربية لاستغلال المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة لوقوعهما تحت ظروف الاحتلال وسياساته(٩).

من ناحية أخرى نجد أن الموقف السياسي لهذا الكيان تجاه مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفضه إقامة دولة فلسطينية فيهما، وإصراره على الاحتفاظ بهما، نابع من أهمية العامل المائي في تلك الأراضي الفلسطينية، حيث إن للموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة دوراً مهماً في تشكيل المفهوم الإسرائيلي لمنح الحكم الذاتي لتلك الأراضي، فمن الصعوبة على الكيان الإسرائيلي أن يقبل أية تسوية سياسية متعلقة بالمنطقتين تؤدي إلى تخليه عن السيطرة على الموارد المائية فيهما، وتتضح هذه السياسة في العديد من المقالات والتصريحات التي تطرقت لهذا الموضوع(١٠)، ومنها مقالة كتبها ابشالوم غينان بعنوان «وستجلب المياه إلى السامرة» قال فيها: «عندما ذهب موشي دايان إلى

الولايات المتحدة في مرحلة من مراحل مفاوضات معاهدة السلم قال في مطار اللد: إن إسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامرا التي تشكل الموارد المائية الرئيسية للسهل الساحلي، وأن العرب في يهودا والسامرا لن يحصلوا على كمية أكبر من الكمية التي يحصلون عليها اليوم، ووفقاً لهذه السياسة عين مفوض إسرائيلي للمياه للإشراف على مياه الضفة الغربية».

كما كتب يهودا ليتاني مراسل هآرتس مايلي: «في موضوع موارد المياه في الضفة الغربية انتهى أعضاء اللجنة - التي عينت لتقرير موقف إسرائيل تجاه موضوع الحكم الذاتي - إلى أن دولة إسرائيل يجب أن تواصل سيطرتها على الموارد المائية في الأراضي، وذلك للخطر المحدق باحتياطي المياه داخل الخط الأخضر، وأيضاً لأن من المستحيل إنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة في تلك الأراضي بدون السيطرة على الموارد المائية والإشراف عليها».

كما ذكر توماس ناف رئيس معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة بنسلفانيا في دراسة عن المياه، أنه قد يقول قائل إن المياه لم تكن السبب الرئيس وراء اعتداء السلطات الإسرائيلية عامي ١٩٦٧م و١٩٨٢م، ولكنها قد توضح لنا لماذا تريد هذه السلطات الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان^(١١).

كما نشرت صحف الكيان الإسرائيلي في أغسطس ١٩٩٠م إعلاناً صادراً عن وزارة الزراعة الإسرائيلية، يؤكد ضرورة احتفاظ الكيان الإسرائيلي بالسيطرة على مصادر المياه الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك استمرار السيطرة على البنية الأساسية التي تشمل إمدادات المياه وشبكات الطرق الضرورية لتشغيلها وصيانتها والوصول إليها، وأكد الإعلان أن المياه مورد شحيح في الكيان الإسرائيلي الذي سيحتاج إلى زيادة كميات المياه لديه، وأن السيطرة على موارد المياه هي من الأهمية والحوية بحيث لا يمكن تركها في أيدي الفلسطينيين^(١٢).

مما سبق نجد أن الكيان الإسرائيلي يعمل بقوة لأجل إستغلال كل قطرة ماء جوفية على أرض فلسطين المحتلة، مع تضيقه الخناق على الفلسطينيين في عملية إستهلاك المياه، وإعلانه الصريح تمسكه بمياه هذه الأراضي حتى بعد الوصول لتسوية سلمية، وكل هذه مؤشرات واضحة لأهمية المياه الجوفية داخل فلسطين المحتلة للكيان الإسرائيلي.

المبحث السادس

أزمة المياه ومشاريع تسوية القضية الفلسطينية من ١٩٤٨م - ١٩٩١م

لقد طرح لحل القضية الفلسطينية مشاريع عديدة، من قبل أطراف النزاع، ومن المجتمع الدولي، ومن المنظمات والهيئات الدولية، حيث بلغت هذه المشاريع في الفترة من ١٩٤٨م - ١٩٩١م ما يقارب المئة وعشرين مشروعاً (*).
وبدراسة للمشاريع السابقة نجد أنها تطرقت لوضع المياه في المنطقة من جانبين:
أولاً: التطرق المباشر :

حيث نصت بعض المشاريع بشكل مباشر على ربط تسوية القضية الفلسطينية بحل مشكلة المياه في المنطقة، واتضح ذلك في المشاريع التالية:

١- على أثر فشل مؤتمر باريس عام ١٩٥١م في التوفيق بين المطالب العربية والإسرائيلية تقدمت لجنة التوفيق - المشكلة بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤

(*) للأستزادة حول هذا الموضوع ، وللحصول على نصوص لهذه المشاريع يمكن الرجوع إلى:
أ- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. تسوية النزاع في الشرق الأوسط . (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس ، ١٩٨٨م).
ب- منير الهور، طارق موسى. مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧م - ١٩٨٥م . (دار الجليل للنشر، عمان ، ط ٢ ، ١٩٨٦م).
ج- أسعد عبدالرحمن ، نواف الزرو . الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الأنتفاضة .. بعد الأنتفاضة . (دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٠م).
د- كمال عبدالحميد . مرجع سابق .

وتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨م - بمشروع تضمن عدة نقاط، أشارت النقطة الرابعة منه إلى «إنشاء وكالة دولية للمياه تعالج استخدام مياه نهري الأردن واليرموك وروافدهما بالإضافة إلى مياه بحيرة طبرية».

٢ - أصدر دالاس - وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة الأمريكية - عام ١٩٥٣م بياناً تمهيدياً لمشروع جونسون جاء فيه ، إن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يتم عبر إسكانهم في المنطقة التي يحتلها الكيان الإسرائيلي حالياً، وإن كانت غالبيتهم تستطيع أن تدمج في حياة البلدان العربية المجاورة، بيد أن هذا يعتمد على مشاريع الري التي يمكن بواسطتها استثمار أراضي جديدة، ففي طول المنطقة وعرضها نجد الحاجة الكبرى هي الماء، ويحكم توافر أموال لدي الأمم المتحدة وغيرها لمساعدة اللاجئين فإنه يمكن إنفاق القسم الأكبر من هذه الأموال في سبيل استثمار الأنهر التي تمر في البلدان العربية والكيان الإسرائيلي استثماراً منسقاً.

٣ - مشروع جونسون عام ١٩٥٣م، وهو من أكثر المشاريع صراحة على وضع المياه في المنطقة، وكان يدعو فيه لتعاون الدول العربية والكيان الإسرائيلي لاستثمار مياه نهر الأردن استثماراً مشتركاً عبر مشروع أطلق عليه مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن.

٤ - مشروع دالاس عام ١٩٥٦م، الذي حدد فيه سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، ذاكراً أن إسهام الولايات المتحدة في تحقيق مشاريع الري في المنطقة من شأنه أن ييسر توطين اللاجئين بحيث يتمكنون من العمل والاستقرار.

٥ - مشروع موسى شاريت الإسرائيلي عام ١٩٥٦م، الذي جاء في أحد نقاطه «قبول إسرائيل بمشروع تطوير نهر الأردن الذي اقترحه جونسون بحيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من نهري الأردن واليرموك».

٦ - مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي عام ١٩٧٩م ، الذي كان من بنوده: «تكون إسرائيل مسئولة عن تخطيط قطاع المياه بالتشاور مع المجلس الإداري».

٧ - مبادرة شامير عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ م، حول الحكم الذاتي في المناطق المحتلة التي نص فيها على تشكيل جهاز حاكم خاص لإدارة شئون المياه وملكية الأراضي بين الكيانات الثلاثة - الأردن والفلسطينيين وإسرائيل.

٨ - تقرير معهد يافا في جامعة تل أبيب عام ١٩٨٩ م، المتعلق بالحكم الذاتي والذي جاء فيه إشارة للسيطرة المشتركة على مصادر المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٩ - مبادرة شامير عام ١٩٩١ م، جاء فيها استعداده للتوقيع على معاهدة لتصفية أسلحة الدمار الشامل مقابل اشتراكه في توزيع المياه في المنطقة.

ثانياً: التطرق غير المباشر:

نص في بعض المشاريع على وضع المياه في المنطقة دون ربطها بالتسوية مباشرة، بل عن طريق ربطها بالحدود أو الاستيطان أو إنشاء دولة فلسطينية واتضح ذلك في المشاريع التالية:

١ - مشروع ألون - وزير الخارجية السابق للكيان الإسرائيلي - عام ١٩٦٧ م، اقترح فيه:

(أ) ضم شريط من ١٠ - ١٥ كيلو متراً من الضفة الغربية موازياً لنهر الأردن.

(ب) أن يُصّر الكيان الإسرائيلي على أن حدوده الشرقية يجب أن تكون نهر الأردن وخطاً يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله، وأن تبقى حدود الانتداب على طول وادي عربه على ما كانت عليه قبل حرب الأيام الستة.

٢ - مشروع حزب مبام الإسرائيلي للسلام عام ١٩٦٩ م، الذي كان من بنوده أن يتم تجريد الضفة الغربية وإعادتها إلى الدول العربية المجاورة بعد إدخال تعديلات ضرورية لأمن الكيان الإسرائيلي على الحدود، وعلى أساس الموافقة على عدم دخول قوات عسكرية عربية إلى غربي النهر.

٣ - مشروع حزب مبام الإسرائيلي للسلام عام ١٩٧٦م، وجاء فيه أن أرض الكيان الإسرائيلي على جانبي نهر الأردن هي الوطن المشترك للشعب اليهودي العائد إلى بلده وللشعب العربي المقيم فيها.

٤ - مشروع رعان فايتس عام ١٩٧٦م، ذكر فيه أن كل مشروع تنمية مرتبط بصورة وثيقة بالمشكلات السياسية، وأن الحزام الاستيطاني على امتداد نهر الأردن ومشارف رفح هو شريط أمني لا يستطيع الكيان الإسرائيلي تجاوزه.

٥ - مشروع د. وليد الخالدي «دولة فلسطينية على النمط النمساوي» عام ١٩٧٨م، جاء فيه وضع قوات تابعة للأمم المتحدة عند الحدود وفي موانئ الدولة الجديدة البرية والجوية، كما يمكن للمراقبين الدوليين مراقبة نقطتي الحدود الوحيدتين على نهر الأردن مما سيؤدي إلى إغلاق منافذ الدولة الجديدة التي يخشى الإسرائيليون تسلل العناصر غير المرغوب فيها إليها.

٦ - مبادرة برجنييف عام ١٩٨٢م، التي جاء فيها إقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، أي الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة.

٧ - مشروع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٤م، الذي كان من مبادئه:

(أ) أن تعاد للعرب كافة الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م، وهي: مرتفعات الجولان وضفة نهر الأردن الغربية وقطاع غزة والأراضي اللبنانية.

(ب) إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية التي ستحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة.

٨ - مشروع جاد يعقوبي - وزير الاتصالات الإسرائيلي - عام ١٩٨٨م، الذي جاء في مشروع له لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية، بقاء الجيش الإسرائيلي منتشراً على طول نهر الأردن وعلى طول الخط الأخضر، ويتم إنشاء مؤسسات للإنذار المبكر على امتداد المناطق الاستراتيجية.

ومن العرض السابق لمشاريع تسوية القضية الفلسطينية في الفترة ما بين

١٩٤٨م - ١٩٩١م التي تطرقت لموضوع أزمة المياه بطريق مباشر أو غير مباشر نخرج بالملاحظات التالية:

- ١- أن نسبة ١٧ر١٤٪ من مشاريع التسوية تطرقت للمياه.
- ٢- أن أغلب المشاريع التي تطرقت للمياه من النسبة السابقة هي مشاريع إسرائيلية كمؤشر لاهتمامهم بها، بعكس المشاريع العربية التي لم تتطرق لها عدا مشروع د. الخالدي وبشكل غير مباشر.
- ٣- أن الطرح حول المياه اتفق في تواريخه مع تحولات جذرية في القضية الفلسطينية كالحروب أعوام ١٩٤٨م - ١٩٥٦م - ١٩٦٧م أو معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٨م، أي مع تصاعد الاهتمام العالمي بحل القضية الفلسطينية.
- ٤- أن هناك اهتماماً إسرائيلياً بجعل المياه أحد أركان عملية السلام في المنطقة بربطها بمشاريع التسوية، ورفع شعار المياه بدلاً من شعار الأرض مقابل السلام.
- ٥- أن مبادرة شامير عام ١٩٩١م لم تتحدث عن القضية الفلسطينية بالذات وربطها بالمياه - بعكس المبادرات السابقة - بل تجاوزتها وربطت أزمة المياه بالمنطقة بشكل عام للتدليل على أهمية وتشعب هذه الأزمة.
- ٦- أن المشاريع الإسرائيلية غير المباشرة عندما تتحدث عن المياه فهي تربطها بالحدود الآمنة للكيان الإسرائيلي وبالاستيطان.
- ٧- نجد أن الاهتمام المباشر بأزمة المياه برز في فترة الخمسينات أكثر من غيرها لارتباطه بمشروعات أمريكية لتطوير المنطقة تمهيداً لضمان الاستقرار فيها، كحلف بغداد ومشروع دعم تركيا واليونان.
- ٨- أن مشاريع تسوية للقضية الفلسطينية عندما تتحدث عن الحروب العربية-الإسرائيلية خاصة حرب عام ١٩٦٧م، فهي تتضمن إشارة ضمنية لأزمة المياه، ولكننا لم نضعها في هذا التحليل لعدم نصها المباشر أو غير المباشر لأزمة المياه.

من ناحية أخرى آخر نجد أن هناك ربط بين أزمة المياه في المنطقة بالتسوية السياسية فيها من خلال آراء وتصورات بعض ذوي الاطلاع على صنع القرار في طرفي النزاع كالتالي:

- أيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين وجود تنظيم إقليمي لاستخدام المياه في المنطقة، وذكر أن موضوع المياه سيكون موضوعاً أساسياً في مفاوضات السلام وجزءاً من اتفاقات السلام(١).

- ذكر وزير الزراعة في الكيان الإسرائيلي رفائيل إيتان أن الكيان الإسرائيلي قد يضطر قريباً إلى استيراد المياه من دول تطل على البحر المتوسط واقترح تعاوناً عربياً - إسرائيلياً لحل مشكلة نقص المياه في الشرق الأوسط وتفادي حرب محتملة، كما اقترح إقامة محطتين لتحلية المياه على طول الحدود الأردنية - الإسرائيلية لتزويد الجانبين بالمياه، وإقامة محطة ثالثة قرب قطاع غزة، لأن الفلسطينيين يواجهون أخطاراً صحية بسبب نقص المياه وبسبب المجاري المفتوحة في المخيمات(٢).

- كتب شاؤول راماتي - سفير الكيان الإسرائيلي السابق في اليابان - في صحيفة «الجيروسليم بوست» الإسرائيلية الصادرة بتاريخ ١٣/٨/١٩٨٥م، مقالاً لخص فيه علاقة موضوع المياه بالتسوية السياسية في الشرق الأوسط ذاكراً، أن المياه في الشرق الأوسط هي الحياة نفسها، ولهذا لا يمكن أن يكون هناك سلام بين الكيان الإسرائيلي وجيرانه حتى يؤمن لكل الأطراف الموارد المائية التي يعتمد عليها، كما أشار إلى أن أية مقترحات سلام يجب أن تأخذ بعين الحسبان أنه في ضوء محاولات الدول العربية تحويل المياه في الماضي فإنه لا يتوقع لأية حكومة للكيان الإسرائيلي أن تتخلى عن هذه السيطرة - على موارد المياه - في المستقبل، ونفس الشيء ينطبق على الضفة الغربية فمع أن الجانب الأمني هو الذي تتم مناقشته عادة عند بحث تخلي الكيان الإسرائيلي عن السيطرة على هذه المناطق، إلا أن التخلي عن السيطرة على موارد الضفة الغربية المائية أمر لا يقل حيوية عن ذلك فيما يتعلق بتواصل الوجود الإسرائيلي(٣).

- طرح شمعون بيريز في عام ١٩٨٦م مشروع - خيالي - أطلق عليه « مشروع مارشال الاقتصادي» لربط دول المنطقة ببعضها اقتصادياً، بحيث تكون هناك مصلحة مشتركة بين هذه الدول مما يمنع إحداها من الإضرار بالمشروع لأن الضرر سيعود عليها أيضاً، ويتضمن هذا المشروع بالنسبة للمياه إقامة معهد للطاقة الهيدرو- كهربائية المولدة من نهر الليطاني، وشق قناة تخترق سيناء وتسير بمياه نهر النيل شمالاً إلى لبنان، وإقامة مشروع أردني لاستغلال مياه نهر اليرموك، وإقامة شبكة سدود لرفع منسوب المياه وتحويلها إلى بحيرة طبرية، ومن ثم إلى الأردن وإلى الضفة الغربية، وقيام تعاون لاستغلال مياه نهر الأردن المنخفضة ومياه نهر الليطاني(٤).

- كما أننا لانغفل ماورد في البيان الختامي لقمة الدول الصناعية السبع التي عقدت في لندن والصادر بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩١م، والذي جاء في إحدى نقاطه المتعلقة بالشرق الأوسط مايلي:

إننا ندعم قيام علاقات أوثق بين المؤسسات المالية الدولية والممولين العرب الآخرين، وإننا نعتقد أن هذا سيشجع على قيام إصلاحات اقتصادية ضرورية، ويعزز الاستخدام الفعال للتدفقات المالية، ويقوي استثمارات القطاع الخاص، ويساعد على تحرير التجارة، ويسهل قيام المشاريع المشتركة - كإدارة المياه - التي ستستفيد من خبراتنا ومهارتنا التقنية(٥).

إن ورود هذه الإشارة الواضحة لأهمية المياه في المنطقة وضرورة التعاون بين دولها حول المياه، وعرض الدول الصناعية لدعم المشاريع المشتركة بين دول المنطقة خاصة المائية منها، لمؤشر واضح للأزمة المتوقع حدوثها في المنطقة، واهتمام وتخوف الدول الصناعية الكبرى من تحول هذه الأزمة إلى سبب لحروب قادمة في المنطقة.

ومن خلال العرض السابق نجد أن المياه جزء من الصراع العربي - الإسرائيلي، ويرجح أن تكون في المستقبل سبباً قوياً لقيام حرب بين طرفي النزاع، لذلك فهي ستحتل جزءاً مهماً في أية مفاوضات تُعقد لحل قضية الشرق الأوسط.

هوامش الفصل الثاني

هوامش البحث الأول:

- ١ - حسام شحاده . مرجع سابق . ص ٤١ .
- ٢ - حامد أبو حامد . مرجع سابق . الحلقة الأولى . ص ٤١ .
- ٣ - كمال عبد الحميد . الملف الإسرائيلي السري في جولة بيكر . الوطن العربي . (باريس ، العدد ٢١٤ ، ٢٦/٤/١٩٩١م) ، ص ٢٣ .
- ٤ - حسن عبد القادر صالح . مرجع سابق . ص ٦٢ .
- ٥ - كامل زهيري . النيل في خطر . (العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ب . ت) ، ص ١٢ ، ص ٨٤ .
- ٦ - حسن عبد القادر صالح . مرجع سابق . ص ٦٢ .
- ٧ - حامد أبو حامد . معركة المياه بين العرب والعدو الصهيوني . أخبار البترول والصناعة . (أبو ظبي ، العدد ١٩٨ ، الحلقة الثانية ، ١٩٨٧م) ، ص ٢٤ .
- ٨ - نبيل عبد الفتاح محمد . أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي . السياسة الدولية . (القاهرة ، العدد ٦٠ ، أبريل ١٩٨٠م) ، ص ١٤٥ .
- ٩ - حامد أبو حامد . مرجع سابق . الحلقة الأولى . ص ٤٢ .
- ١٠ - حسن عبد القادر . مرجع سابق . ص ٦٠ .
- ١١ - السيد زهرة . مرجع سابق . ص ١٦٠ .
- ١٢ - حامد أبو حامد . مرجع سابق . الحلقة الثانية . ص ٢٤ .
- ١٣ - حسن عبد القادر صالح . مرجع سابق . ص ٦٠ .
- ١٤ - نبيل عبد الفتاح محمد . مرجع سابق . ص ١٤٥ .
- ١٥ - نفس المرجع . ص ١٤٥ .
- ١٦ - حسن عبد القادر صالح . مرجع سابق . ص ٦٠ .
- ١٧ - حسام شحاده . مرجع سابق . ص ٤٢ .

هوامش البحث الثاني:

- ١ - حسن شعلان. إسرائيل تهدد النيل عبر أثيوبيا. اليوم السابع. (باريس، ١٤/٥/١٩٩٠م)، ص ١٤.
- ٢ - أيمن الصياد. إسرائيل تعكر مياه النيل. المجلة. (لندن، ٣٠/١/١٩٩٠م)، ص ١٩.
- ٣ - نبيل عبد الفتاح محمد. مرجع سابق. ص ١٤٨.
- ٤ - حسام شحاده. مرجع سابق. ص ٤٩.
- ٥ - طلال طعمة. مرجع سابق. ص ٣١.
- ٦ - السيد زهرة. مرجع سابق. ص ١٦١.
- ٧ - طلال طعمة. مرجع سابق. ص ٣٢.
- ٨ - عز الدين شكري. التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري. السياسة الدولية. (القاهرة، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠م)، ص ١٧٥.
- ٩ - محمد جمال مظلوم. مرجع سابق. ص ٢٦.
- ١٠ - أيمن الصياد. مرجع سابق. ص ١٨.
- ١١ - الدستور. أطماع إسرائيل في نهر النيل. الدستور. (لندن، العدد ٦٢١، ٢ يناير ١٩٩٠م)، ص ١١.
- ١٢ - محمد جمال مظلوم. مرجع سابق. ص ٢٤.

هوامش البحث الثالث:

- ١ - حسن عبد القادر صالح. مرجع سابق. ص ٦٢ - ٦٣.
- ٢ - السيد زهرة. مرجع سابق. ص ١٦٠.
- ٣ - صبحي كحالة. المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠م)، ص ٤٩.
- ٤ - إبراهيم أحمد إبراهيم. الأطماع الإسرائيلية في مياه جنوب لبنان. السياسة الدولية. (القاهرة، العدد ٧٠، أكتوبر ١٩٨٢م)، ص ١٦٧.

-
- ٥ - حامد أبو حامد. مرجع سابق. الحلقة الثانية. ص ٢٥.
- ٦ - على الجرباوي، رامي عبد الهادي. مياه دولة فلسطين من الاستلاب إلى الاسترداد. مجلة الدراسات الفلسطينية. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٤، خريف ١٩٩٠م)، ص ٩٨.
- ٧ - إبراهيم عواضة. سرقوا اللباني. التضامن. (العدد ٥٤، السبت ٢١/٤/١٩٨٤م)، ص ٨٩.

هوامش البحث الرابع:

- ١ - يوري ديفيس. الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية. الباحث العربي. (مركز الدراسات العربية، لندن، العدد ٢٢، يناير - مارس ١٩٩٠م)، ص ١٤.
- ٢ - أحمد ظاهر. مرجع سابق. ص ١٧٩.
- ٣ - نفس المرجع. ص ١٧٩.
- ٤ - محمود رياض. مرجع سابق. ص ٦٤.
- ٥ - محمد الصواف. مرجع سابق. ص ١٠٩٠.
- ٦ - محمود رياض. مرجع سابق. ص ٦٧.
- ٧ - عبد الرزاق محمد أسود. مرجع سابق. ص ٢٤٠.
- ٨ - محمود رياض. مرجع سابق. ص ٧٠.
- ٩ - عبد الرحمن أبو عرفة. مرجع سابق. ص ١٢٦.
- ١٠ - بشير شريف البرغوثي. مرجع سابق. ص ٩.
- ١١ - عبد الرحمن أبو عرفة. مرجع سابق. ص ١٢٥.
- ١٢ - هيئة الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق. ص ١٠٥.

هوامش البحث الخامس:

- ١ - محمد جمال مظلوم. مرجع سابق. ص ١٣.
- ٢ - توماس شتاوفر. إسرائيل ومصادر المياه العربية «غنائم الحرب». الباحث العربي. (مركز الدراسات العربية، لندن، العدد ٢٢، يناير - مارس ١٩٩٠م)، ص ٦٣.

-
- ٣ - محمد جمال مظلوم . مرجع سابق . ص ١٩ .
 - ٤ - عبد الرحمن أبو عرفة . مرجع سابق . ص ١٢٢ .
 - ٥ - محمد الصواف . مرجع سابق . ص ١٠٩٢ .
 - ٦ - الأمم المتحدة . سياسة إسرائيل بشأن موارد مياه الضفة الغربية . (الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٠م) ، ص ٦ .
 - ٧ - نظام بركات . مرجع سابق . ص ١٧٨ .
 - ٨ - عبد الرحمن أبو عرفة . مرجع سابق . ص ٨٥ .
 - ٩ - سلسلة دراسات دائرة شئون الوطن المحتل . مرجع سابق . ص ٣٦ .
 - ١٠ - الأمم المتحدة . مرجع سابق . ص ٤ ، ص ٦ .
 - ١١ - سلسلة دراسات دائرة شئون الوطن المحتل . مرجع سابق . ص ٣٣ .
 - ١٢ - على الجرباوي ، رامي عبد الهادي . مرجع سابق . ص ٨٧ - ٨٨ .

هوامش المبحث السادس :

- ١ - الحياة ، لندن ، العدد ١٠٣٧٨ ، السبت ٦ يوليو ١٩٩١م ، ص ٤ .
- ٢ - الحياة ، لندن ، العدد ١٠١٦٠ ، الإثنين ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠م ، ص ٣ .
- ٣ - بشير شريف البرغوثي . مرجع سابق . ص ٢٠١ - ٢٠٤ .
- ٤ - محمد الصواف . مرجع سابق . ص ١٠٩٠ .
- ٥ - الحياة ، لندن ، العدد ١٠٣٩٠ ، الخميس ١٨ يوليو ١٩٩١م ، ص ١١ .

الفصل الثالث

المياه

في الأمن القومي العربي - وإسرائيلي

المبحث الأول: تعريف المياه القومي .

المبحث الثاني: المياه في الأمن القومي العربي .

المبحث الثالث: المياه في الأمن القومي الإسرائيلي .

هوامش الفصل الثاني .

المبحث الأول

تعريف الأمن القومي

لا يوجد إتفاق على تعريف الأمن القومي لأنه مفهوم حديث نسبياً، وحقل جديد من حقول العلوم السياسية، ولكن يثار هذا المفهوم حول التهديدات التي تواجه القيم الجوهرية للدولة، بما فيها الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي والإمكانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(١).

فتعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه، قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية^(٢).

ويعرف بأنه، مفهوم شامل يتدرج من حق البقاء فحماية الذات وانتهاءً بفرض الإرادة، إذ من حق البقاء أن تفعل الدول كل ما هو لازم من وجهة نظرها لبقائها، وهو من الحقوق الأساسية للدول أو الحقوق المطلقة غير القابلة للتصرف ومثله في ذلك حق الاستقلال والسيادة^(٣).

كما يمكن تحديد المقصود بمفهوم الأمن القومي بأنه، تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية^(٤).

ويقصد به أيضاً، مجموعة الإجراءات التي يتعين على الدولة أن تتخذها في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية^(٥).

مما سبق يمكن أن نعرف الأمن القومي بأنه: مفهوم يقصد به الحفاظ على كيان الدولة والمجتمع أو عدد من الدول والمجتمعات ذات الرابطة القومية ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، والعمل على تحقيق أهدافها وغاياتها مما يدعم من كياناتها.

المبحث الثاني

المياه في الأمن القومي العربي

إن الاهتمام بالأمن القومي العربي من قبل المثقفين والمفكرين العرب هو اهتمام حديث برز بوضوح في بداية الثمانينات لزيادة الأخطار المحدقة بالعالم العربي، ولزيادة الاهتمام بموضوع الأمن القومي العربي بشكل عام، ولوجود الرغبة في التوصل إلى سبل لحماية الأمن القومي العربي بشكل خاص^(١).

وتتباين تعريفات الأمن القومي العربي، ومنها:

إنه يعبر عن مفهوم قومي يرتبط بالسمة الخاصة للنظام العربي وبطبيعة العلاقات القومية التي تربط بين الشعوب العربية، وأن الغموض الذي يحيط به أحياناً في هذه المرحلة ينبع من طبيعة الواقع العربي الذي يتسم بالتجزئة وتكريس السيادة القطرية، وهذا التناقض بين الطموح القومي والواقع القطري هو الذي يؤدي إلى غموض مفهوم الأمن العربي^(٢).

ويجتهد أحد المفكرين العرب في تعريف الأمن القومي العربي بأنه: «حاصل الأمن القطري لكل الأقطار العربية أو حصيلة مجموع الأمن الوطني لكل قطر عربي»^(٣).

كما يعرف بأنه تأمين المناعة الإقليمية، والاستقرار السياسي، والتكامل الاقتصادي، بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي، وما يتطلبه ذلك

من إعتقاد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات(٤).

ومن خلال هذا الفهم لمصطلح الأمن القومي العربي تجدر الإشارة في البداية إلى مصادر التهديد لهذا الأمن ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

١ - الكيان الإسرائيلي عبر ما تشكل إستراتيجيته من تحدٍ للأمن القومي العربي ، أو ما يشكله وجوده الحالي من إعاقة لاثبات الحقوق العربية في فلسطين ، وإقامة دولة فلسطينية ، فهو دخيل على الوطن العربي خلق حالة توتر ومن ثم عنف هدد به استقرار الأمة العربية ومصالحها وحضارتها ووجودها ، وهو بذلك يشكل التهديد الرئيس والأول للأمن القومي العربي .

٢ - عدم كفاءة بعض النظم السياسية العربية سياسياً واجتماعياً ، أي عدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات العصر خاصة ما يتعلق بطموحات المواطن العربي الأساسية نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية(٥).

٣ - التخلف والتجزئة والتبعية وبطء عملية التنمية الاقتصادية وعدم شموليتها في الدول العربية مما يخلق أخطاراً اقتصادية تؤثر على الأمن القومي العربي .

٤ - الأخطار الاجتماعية التي يواجهها الأمن القومي العربي برغم تجانس المجتمع العربي نظرياً ، ومن هذه الأخطار الانقسامات القبلية والطائفية والعنصرية مما يهدد بخلق صراعات داخل هذا المجتمع ، واستغلال الدول المعادية لذلك . ومنها أيضاً إنتشار الأمية التي تصل إلى حوالي ٨٠٪ ، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية والأوضاع الصحية والحرمان الاقتصادي ، وغير ذلك من مظاهر التخلف الاجتماعي التي يصعب حصرها ولكنها تكوّن بيئة خصبة لإنتشار التطرف وتهديد الأمن القومي العربي داخلياً.(٦).

٥ - الأطماع الخارجية للدول الكبرى في العالم العربي الذي يمتاز بموقعه الاستراتيجي وإمكاناته الاقتصادية .

وبربطنا قضية المياه بالمصدر الرئيس والأول لتهديد الأمن القومي العربي ،

فإننا نجد أن استراتيجية الكيان الإسرائيلي الأمنية، وبتعبير أدق التوسعية، متعارضة تماماً مع متطلبات الأمن القومي العربي، لأن هذه الاستراتيجية استخدمت وسيلة التعامل العضوي مع الجانب العربي وهو في حال تمزق، لإخضاعه لأهداف هذا الكيان الاستراتيجية التوسعية ذات البعد المائي، فاستولى على المياه العربية وفق ذلك.

وقد وعى الفلسطينيون أن احتلال الأرض مرتبط باحتلال المياه واستغلالها، لذلك كانت ردود فعلهم العسكرية الأولى ضد الاحتلال حول المشاريع المائية الإسرائيلية المقامة على أرضهم المحتلة، كعملية نسف خزان مياه إسرائيلي قرب الفالوجة في عام ١٩٥٥م، وعملية عيلبون ضد الإجراءات الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن^(٧).

ومن ناحية أخرى نلاحظ في دراسة قدمت لمجلس الشورى المصري - أعدتها لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بالمجلس - عدّ مشكلة نقص المياه إحدى العقبات والتحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وإنها ستكون محورياً للخلافات والمواجهات المقبلة^(٨). فالدول العربية لم تستثمر موارد المياه المتاحة لديها بشكل فعال، والدولة الوحيدة التي تفعل ذلك في المنطقة هي الكيان الإسرائيلي حيث استولى على مصادر المياه العربية في الضفة الغربية والجولان وحول مياه نهر الأردن ونهر الليطاني، وهو يتطلع باستمرار نحو مصادر مياه عربية جديدة^(٩).

لذلك فالإجراءات التي يجب أن تتخذ لحماية الأمن القومي العربي يجب أن تمثل تصرفاً جماعياً من جانب الدول العربية متضامنة، لرد أي تهديد لأمنها القومي بأية صورة من الصور، لا أن تركز كل دولة على أمنها الوطني كوحدة متميزة بين هذه الدول^(١٠)، فالأمن القومي العربي كل واحد لا يتجزأ برغم ماواجهه من عوامل التفكك.

لقد أثار الكيان الإسرائيلي ومازال هاجس الأمن المائي العربي - الذي هو جزء

لا يتجزأ من الأمن القومي العربي - ولكنه لم يتبع أسلوب المواجهة المباشرة مع العرب في هذا الشأن لعدة أسباب منها (١١):

(أ) أن هذا الكيان يشارك في بعض أحواض الأنهار العربية - بشكل مباشر أو غير مباشر - مع أطراف عربية لاتزال في حالة حرب معه.

(ب) أن القدرة العربية على الردع لاتزال فعالة في مجال الأمن المائي بحكم مرور مسافة طويلة من الأنهار بأراضيه، ولعلاقته القوية بدول الجوار، وبالتالي يصعب استخدام هذه الورقة لتهديد العرب بشكل مباشر في أية مواجهة قادمة.

(ج) أن دول الجوار الاستراتيجي - أثيوبيا، تركيا - وإن كانت أهدافها الاستراتيجية تختلف مع الدول العربية المشاركة في أحواض الأنهار. إلا أن مايربطها بهذه الدول أقوى مما يربطها بالكيان الإسرائيلي من علاقات جوار ومصالح حيوية وأمن متبادل.

لذلك ابتعد الكيان الإسرائيلي من سياسة المواجهة المباشرة إلى استخدام أسلوب الحرب الباردة طويلة الأمد ضد العرب، والتي لم تتضح خطورتها إلا في السنوات الأخيرة باستخدامه للدول الأخرى المشاركة في أحواض الأنهار العربية كخط هجوم متقدم ضد الدول العربية - حرب بالإنابة - حيث تقوم دولة الجوار الاستراتيجي باتباع استراتيجيات تتفق مع مايطالب به الكيان الإسرائيلي تحت ستار مصالحها القومية وخططها التنموية، ويتبع الكيان الإسرائيلي في سياسة الحرب المائية الباردة ضد العرب الأساليب التالية (١٢):

(أ) الإشعار الدائم والمستمر لدول الجوار بالاستخدام العربي المسرف للموارد المائية، مما يثير حفيظة هذه الدول ويدفعها لمحاولة إعاقة إندفاع المياه للدول العربية.

(ب) المحاولة المستمرة لاستخدام ورقة الهاجس المائي لدى دول الأحواض العربية، لإجبار دول عربية لاتزال في حالة حرب مع الكيان الإسرائيلي

للجلوس على مائدة المفاوضات المباشرة معه.

(ج) استخدام الكيان الإسرائيلي للمساعدات والخبرة الفنية في تقنية توفير المياه والمحافظة عليها، وتقديمها للدول المجاورة للعالم العربي لتقليل إنديفاع المياه للدول العربية المشتركة في نفس الحوض النهري، وفي ذلك يستخدم الكيان الإسرائيلي مساعداته المباشرة أو المساعدات الأمريكية لبعض هذه الدول. ولعل هذا يفسر سبب سيطرة الشركات الأمريكية والغربية على جملة مشاريع الري في هذه الدول، وسبب العناية الخاصة التي يوليها الكيان الإسرائيلي للأبحاث العلمية الخاصة بموارد المياه.

لكن برغم هذا الطرح إلا أننا بالنسبة لموضوع دراستنا نرى بعداً في الربط بين مصطلح الأمن القومي العربي من جهة والمياه في المنطقة من جهة أخرى، وعدم جعل الأمن المائي بالتالي أحد جوانب الأمن القومي العربي، ويعود عدم الربط هذا لغياب سياسة عربية مائية واضحة المعالم بسبب الخلافات العربية، وما ينشأ عنها من تفكك عربي ليس له القدرة على اتباع تلك السياسة في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، ولذلك لا بد من إبراز مصطلح الأمن المائي العربي في الفكر السياسي والاستراتيجي والقومي العربي، لأن أزمة نقص المياه تعدّ أحد أهم الأخطار التي تواجه الأمن القومي العربي، والتي نأمل ألا تتحول إلى مشكلة تبعية مائية.

المبحث الثالث

المياه في الأمن القومي الإسرائيلي

إن الأمن القومي قضية وجود، وبالنسبة للكيان الإسرائيلي هو مسألة وجود شامل يمس صميم الوجود المادي لكل فرد، فالأمن القومي كمفهوم عالمي هو قضية نسبية يتعلق بالمحافظة على السيادة القومية، أما بالنسبة لهذا الكيان فهو ليس عنصراً نسبياً بل مطلق لأن وجوده المادي متوقف عليه^(١).

ومن الصعوبة وصف التجمع الإسرائيلي بالقومية، وذلك لأن الإسرائيليين لا يشكلون قومية بالمعنى الذي تواتر استخدامه في الفكر والنظرية السياسية وفي العمل السياسي، فالقومية مصطلح يطلق على مجموعة من الشعوب التي اكتملت لديها عناصر الاندماج، ووحدة الهوية، ووضوح الهدف، فضلاً عن الاستقرار مدة طويلة في إقليم يشعرون نحوه بالولاء والانتماء، وهذه العناصر في جملتها تغيب عن المجتمع الإسرائيلي^(٢).

ولكننا في هذه الدراسة سنستخدم مصطلح «قومي» لوصف أمن هذا الكيان لأنه يدل على الجانب الأمني الداخلي والخارجي له، ولأن استخدامنا لمصطلح الأمن فقط يدل على الأمن الداخلي.

وقد عرف العقيد الإسرائيلي ايلون الأمن القومي بأنه: «محصلة الاتصالات المتبادلة لدولة مع بنيتها القريية والبعيدة التي تعكس قوتها، واستعدادها، ووسيلتها، وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية، وتحقيق غاياتها، وأهدافها القومية»^(٣). والذي يتضح منه النزعة المتطرفة لسياسة الأمن الإسرائيلي القائمة، التي تقوم على حشد الإمكانيات والطاقات في مختلف مجالات القوة،

والوسائل والقدرات بهدف تنفيذ الدفاع عن مصالح الكيان الإسرائيلي الحيوية وتحقيق غاياته وأهدافه القومية.

من جانب آخر نجد أن الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على عدد من العناصر ترتبط ببعضها ارتباطاً عضوياً لتشكل تحدياً خطراً على الأمن القومي العربي، ومن أهم هذه العناصر عنصر الأمن، لأن المفهوم الإسرائيلي للأمن هو مفهوم خاص بالكيان الإسرائيلي ذو الطبيعة الاستيطانية، والقائم على عقيدة التوسع بجانبها الأفقي والرأسي، فالتوسع الأفقي يحقق للكيان الإسرائيلي أكثر من هدف، فهو يوفر أولاً عمقاً جغرافياً للدفاع عنه أثناء معاركه مع العرب، ويوفر ثانياً المياه الضرورية لهذا الكيان الذي يعاني من أزمة حادة فيها، وثالثاً يمدّه بمصادر جديدة للثروة والمواد الغذائية خاصة في الضفة الغربية ولبنان. أما التوسع الرأسي فهو التوسع العسكري بما يحقق التفوق الكمي والنوعي للكيان الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة^(٤).

وبالتالي نجد أن قضايا المياه دخلت إلى مرحلة محورية في الأمن القومي للكيان الإسرائيلي، وتحولت عملية توفير الموارد المائية إلى مسألة قومية ترتبط بأهداف وجود وغايات هذا الكيان، وتحولت مشروعاته إلى مشروعات ذات صفة قومية، وأصبح الأمن القومي للكيان الإسرائيلي يرتبط بالسيطرة على المياه في المنطقة واستثمارها^(٥).

فبعد حرب عام ١٩٦٧م ظهر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي مفهوم الحدود الآمنة الذي يرتبط في أحد أبعاده بمفهوم الحدود الطبيعية، التي تركز على عمق إقليمي وعقبات طبيعية مثل المياه والجبال... إلخ، مما دلت على الارتباط بين قضايا المياه وقضايا الأمن القومي للكيان الإسرائيلي في أبعادها الاستراتيجية والاقتصادية.

إن الفجوة المائية في الأمن القومي للكيان الإسرائيلي فجوة مهمة، لأنها تتعلق بالعمود الفقري لنظرية الأمن الإسرائيلي «الهجرة»، فالهجرة تحتاج إلى

الأرض ، والأرض تحتاج إلى المياه ، والمياه تحول رجال الأعمال إلى فلاحين مرتبطين بالأرض وتعمق فيهم روح الانتماء^(٦). وبالتالي فالطموحات الإسرائيلية الهادفة لزيادة الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين لا يمكن أن تتم دون تخطيط مسبق ، يأخذ في الحسبان ضرورة توفير المصادر المائية اللازمة لتوفير الغذاء لمئات الألوف من المهاجرين القادمين ، فالحصول على مصادر مائية إضافية ليس ترفاً بالمفهوم الإسرائيلي بل هو ضرورة لازمة لاكتمال المشروع الصهيوني بالبقاء والسيطرة على فلسطين^(٧).

إن الكيان الإسرائيلي عندما يبحث عن حل لمشاكله المائية سوف تتجه أنظاره خارج حدوده ، مما يجعل البحث عن المياه سبباً لممارسات سياسية وعسكرية لهذا الكيان ربما تختلف من شكل لآخر ، ولكنها تظل محكومة بذات الدوافع الأولية التي أدت إلى إقامته «دوافع الاستيطان العنصري والتوسع الإقليمي»^(٨).

من ناحية أخرى ، فالأطماع الصهيونية التي قد تبدو ذات طابع اقتصادي والمتعلقة بالحصول على «ماتسميه حقوقها» من مياه أنهار الأردن والليطاني والنيل ، لا تستمد شرعيتها ومبرراتها لدى قادة الكيان الإسرائيلي من فائدتها الاقتصادية ، وإنما من الأغراض الاستيطانية التي تتطلب إعمار النقب والمناطق الصحراوية في فلسطين المحتلة ، فطبقاً لمعدلات النمو الطبيعية للسكان داخل الكيان الإسرائيلي لا توجد مشكلة مياه ملحة ، ولكن حين نضع في الحسبان الهدف الصهيوني باستيعاب وتوطين ثلاثة ملايين مهاجر حتى عام ٢٠٠٠م - طبقاً لقرارات الدورة التاسعة والعشرين للمنظمة الصهيونية العالمية - بحيث يتجاوز سكان الكيان الإسرائيلي ، ستة ملايين نسمة ذلك العام^(٩)، فإن مشكلة المياه بأبعادها الاستيطانية الاستعمارية أساساً ، الاقتصادية هامشياً ، تصبح أكثر وضوحاً وعلاقة بالأمن القومي للكيان الإسرائيلي . فالخط الأحمر الذي وضعه الكيان الإسرائيلي لمسألة المياه ، لا يقل خطورة عما يمكن أن يؤدي إليه تحريك قوات أو أسلحة إلى مناطق منزوعة السلاح ، حيث عد هذا الكيان المياه مورداً استراتيجياً من الدرجة

-
- الأولى، و وعد أي تهديد لمصادر المياه مؤدياً إلى استنفار الجيش (١٠).
- مما سبق نجد أن هناك علاقة طردية بين تحقيق الأمن القومي للكيان الإسرائيلي من جهة، وبين سيطرته ثم تحكمه في مصادر المياه في المنطقة من جهة أخرى، لأن ذلك يحقق له أهدافه الاستراتيجية والقومية التي من أهمها (١١):
- ١ - دعم هذا الكيان واقتصادياته وتوجهاته الاستعمارية والاستيطانية.
 - ٢ - زيادة معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبالتالي خلق دعم بشري مستمر للقوة العسكرية الصهيونية.
 - ٣ - خلق ظروف جغرافية وبشرية في المنطقة تهدف إلى تثبيت الوجود الصهيوني في فلسطين، صناعياً، وعسكرياً، وأمنياً، مما يسهل له مواصلة احتلاله للأراضي العربية.
 - ٤ - أن هذا التوجه العدواني بالسيطرة على مصادر المياه، يوضح نية هذا الكيان للتمسك بالأراضي التي يحتلها، وعدم سعيه لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.
 - ٥ - ترسيخ الثقة بالكيان الصهيوني في أذهان اليهود، وإظهار قدرته على تحقيق أهدافه وأفكاره ومشاريعه.
 - ٦ - إضعاف الدول العربية المجاورة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.
- وقد اتبع الكيان الإسرائيلي من أجل الوصول إلى هذه الأهداف بشكل عام، وتحقيق سيطرته على مصادر المياه بشكل خاص، كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة مثل (١٢):
- استمرار إقناع الرأي العام العالمي بأنه يواجه أزمة مياه مستمرة.
 - استغلال نفوذه لدى الدول الغربية والمنظمات الصهيونية وغير الصهيونية الموالية له لتحقيق هذا الحلم.
 - استمرار تنمية قدراته العسكرية من أجل ردع الدول الأخرى لتحقيق أهدافه.

- دعم فرقة الصف العربي وخلق جو من التفكك، ودعم حركات التمرد والانفصال في المنطقة.

- التوسع في إنشاء المستوطنات من أجل مزيد من الحقوق المائية في المنطقة.

- استغلال نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة من أجل عقد اتفاقات مشتركة مع دول المنطقة، لتحديد وتوجيه سياسة استخدام المياه في المنطقة.

- أن هذا الكيان يعمل بدعم أمريكي على تنفيذ شبكة مياه تربط الدول المحيطة به (سوريا، لبنان، الأردن)، وذلك لتطوير مصادر المياه في المنطقة.

من جانب آخر فقد انتهج هذا الكيان للحصول على المياه داخل الأراضي الفلسطينية سياسة مائية تمثلت في الأساليب التالية (١٣):

(أ) السيطرة على مصادر المياه الجارية كنهر الليطاني ونهر الأردن.

(ب) الاستفادة من المياه الجوفية داخل أراضي فلسطين المحتلة.

(ج) سحب المياه من البحيرات داخل فلسطين كبحيرة الحولة وبحيرة طبرية.

(د) تخطيط وتنفيذ وإقامة مشاريع لنقل المياه من مصادرها إلى الأماكن التي لا توجد بها مياه داخل فلسطين المحتلة (انظر خريطة رقم ١٢).

(هـ) إقامة مشاريع لجمع مياه الأمطار وخبزها كمشروع (شكما) ومشروع

(وادي نشمه)، والقيام بجمع مياه الوديان في منطقة معينة ثم ضخها إلى

مناطق أخرى، لتغلغل المياه داخل التربة ليعاد سحبها من جديد بواسطة

الآبار الارتوازية.

(و) إقامة مشاريع لتكرير مياه المجاري وإعادة استعمالها.

(ز) إقامة مشاريع لتحلية مياه البحر في (إيلات)، ومشاريع لتحلية المياه الجوفية.

(ح) زرع الغيوم وإنزال الأمطار منها بإسقاط مادة مبردة عليها من الطائرات،

وتحويل اتجاه الغيوم نحو بحيرة طبرية لزيادة كمية الأمطار فوق البحيرة.

(ط) استهلاك المياه المالحة في الأغراض الزراعية وتربية الأسماك والصناعة.

(ي) إقامة أجهزة وهيئات حكومية للإشراف على المياه، وتوزيعها، والحفاظ على مصادرها، ورسم السياسة المائية العامة للدولة.

(ك) التفكير والتخطيط والتنفيذ الجاد، وفرض الأمر الواقع.

مما سبق نجد أن هناك ربطاً واضحاً وقوياً بين مفهوم الأمن القومي للكيان الإسرائيلي من جهة وبين أهمية المياه له من جهة أخرى، واتضح ذلك في الفكر والتنظير ثم في التطبيق الإسرائيلي لاستراتيجيته المائية، والذي كان له انعكاساته الإيجابية في استغلال هذا الكيان لكل قطرة ماء لصالحه ولصالح مستوطنيه.

هوامش الفصل الثالث

هوامش المبحث الأول:

- ١ - عبدالمنعم المشاط . نحو تدريس الأمن القومي في الوطن العربي . شئون عربية . (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥٩، سبتمبر ١٩٨٩م)، ص ١٢ .
- ٢ - عبدالمنعم المشاط . الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي . ورد في كتاب الأبعاد الإقليمية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن . (دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٣م)، ص ١٤ .
- ٣ . محمد مصالحة . مسألة الأمن العربي بين المفاهيم الواقع والنصوص . شئون عربية . (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤م)، ص ٢٣ .
- ٤ - علي الدين هلال . الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر . المستقبل العربي . (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٩، سبتمبر ١٩٧٩م)، ص ص ٩٨-٩٩ .
- ٥ - عفاف محمد الباز . الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوربية . ورد في كتاب المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي . إشراف . حامد ربيع . (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٩م)، ص ٢٥ .

هوامش المبحث الثاني:

- ١ - عبدالمنعم المشاط . نظرية الأمن القومي العربي المعاصر . (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٧م)، ص ص ٢٤-٢٥ .
- ٢ - جميل مطر، علي الدين هلال . مرجع سابق . ص ٢٠٦ .
- ٣ - عبدالمنعم المشاط . نظرية الأمن القومي العربي المعاصر . ص ٣٣ .
- ٤ - محمد مصالحة . مرجع سابق . ص ٢٧ .
- ٥ - عبد المنعم المشاط . الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي . ص ١٠-١١ .
- ٦ - محمد مصالحة . مرجع سابق . ص ص ٢٨-٣٠ .
- ٧ - بشير شريف البرغوثي . مرجع سابق . ص ص ١٧٧-١٧٨ .

-
- ٨- الشرق الأوسط، لندن، العدد ٤٥٩٢، الثلاثاء ٢٥/٦/١٩٩١م، ص ٣.
- ٩- حسنين توفيق إبراهيم. مرجع سابق. ص ١٧٨.
- ١٠- عفاف محمد الباز. مرجع سابق. ص ٢٧.
- ١١- حسن بكر. المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي. السياسة الدولية. (القاهرة، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م)، ص ١٤٢.
- ١٢- حسن بكر. المرجع السابق. ص ١٤٣.

هوامش المبحث الثالث:

- ١- إسرائيل ظل. أمن إسرائيل في الثمانينات. ورد في كتاب أمن إسرائيل في الثمانينات. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م)، ص ٧٠.
- ٢- عبد المنعم المشاط. نظرية الأمن القومي العربي المعاصر. ص ٣٧.
- ٣- ياسين سويد. تطور نظرية الأمن الإسرائيلية عبر أربعين سنة. شئون عربية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٨م)، ص ١٨٣.
- ٤- عبد المنعم المشاط. الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي. ص ٢٥-٢٧.
- ٥- نبيل عبدالفتاح محمد. مرجع سابق. ص ١٤٦.
- ٦- أمين هويدي. فجوات في الأمن الإسرائيلي حتى العام ٢٠٠٠م. شئون عربية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٨م)، ص ١٧٩-١٨٠.
- ٧- عبدالرحمن أبو عرفة. مرجع سابق. ص ١٠٨.
- ٨- بشير شريف البرغوثي. مرجع سابق. ص ٧-٨.
- ٩- جمال الجواد. الخطر الصهيوني بين الاستيطان والاقتصاد. شئون عربية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ١٩، سبتمبر ١٩٨٢م)، ص ٧٢.
- ١٠- محمد الصواف. مرجع سابق. ص ١٠٩٠.
- ١١- حسان عبدالله. الأمن القومي الصهيوني العضلات ومحاولات الاختراق. الباحث. (دار الباحث للطباعة والنشر، لبنان، العدد ٢٤، يوليو ١٩٨٢م)، ص ١٣٦-١٣٧.
- ١٢- محمد جمال مظلوم. مرجع سابق. ص ٢٢.
- ١٣- عبدالرحمن أبو عرفة. مرجع سابق. ص ٨٥-١٠٥.

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة فإننا نعيد تأكيد العبارة المنتشرة بين رجال السياسة والإعلام وذوي الاختصاص ، والقائلة بأن الحرب أو السلم المقبلين في منطقة الشرق الأوسط هما حرب أو سلم مياه ، فالمنطقة تسير نحو أزمة مائية خطيرة نتيجة لظروف مناخية وجغرافية وبشرية ، بالإضافة إلى وجود تناقض وأختلاف بين سياسات دول هذه المنطقة ، ووجود الكيان الإسرائيلي الذي يحاول تحقيق أهدافه واستراتيجياته وأمنه من خلال محاولاته المستمرة للسيطرة على المياه العربية على حساب مصالح واحتياجات دول المنطقة ، في مقابل غياب سياسة عربية مواجهة له مع رفضها في نفس الوقت توجهات هذا الكيان وأهدافه .

كما أننا نخرج من دراستنا بالنقاط التالية:

- أن أزمة المياه تعدّ إحدى الأزمات الرئيسية التي بدأت في الظهور على السطح في المنطقة موضع الدراسة .

- أن هناك اهتمام من الأطراف المتناقضة في المنطقة بالمياه والسيطرة عليها ، وأن هذا الاهتمام يتزايد مع الوقت .

- أن المياه تعدّ مهمة بالنسبة للفكر والأمن والاستراتيجية الإسرائيلية ، لأن السيطرة على المياه كانت ولا زالت من أهم الأهداف التي يضعها هذا الكيان لتحويل الحلم الصهيوني بإقامة «دولته الكبرى» إلى واقع مادي في المنطقة العربية ، حيث ارتبطت المياه طردياً بتحقيق أهم المرتكزات الأساسية لهذا الكيان كالهجرة والاستيطان ، والتي تعدّ عوامل رئيسة في بنائه ، فكلما اتسعت السيطرة الإسرائيلية على المياه ، اتسعت مساحته الاستيطانية ، وزاد عدد مهاجريه ،

وتدعمت بالتالي أركانه.

- أن هذا الاهتمام الصهيوني مر بعدة مراحل، من ظهور فكرة السيطرة على المياه على يد مجموعة من الزعماء الصهاينة، إلى القيام بمحاولات لإيجاد دعم من القوى الاستعمارية آنذاك لتنفيذ ذلك كواقع على أرض فلسطين قبل إنشاء هذا الكيان، ثم ظهور توجهات عملية لتطبيق هذا الفكر وجعله واقعاً ملموساً بعد نشأته، وتدعيم ذلك بقوة من خلال حرب عام ١٩٦٧م.

- أن وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة خلق خللاً في توزيع المياه، لأنه كيان استعماري يبحث عن الماء لجذب ثم لإرواء عطش آلاف المستوطنين الذين يهاجرون إليه.

- أن الطرف العربي في هذه الدراسة، لا تزال ردود فعله في مواجهة الأهداف الإسرائيلية عند حدود المواجهة الإعلامية، لا الفكرية أو التنفيذية أو التنظيمية.

- أن أزمة المياه في المنطقة كانت مرتبطة إلى حد كبير بالعلاقات العربية مع الدول المجاورة، فالمياه في المنطقة تتمثل في ثلاث دوائر رئيسة هي:

أ- دول حوض نهر النيل وتضم بشكل رئيس كل من مصر والسودان وأثيوبيا.

ب- الأنهار التي تغذي كل من الأردن ولبنان وسوريا والكيان الإسرائيلي.

ج- دول حوض نهري دجلة والفرات وتضم كل من سوريا والعراق وتركيا.

وفي هذه الدوائر الثلاث هناك باستمرار دولة غير عربية، وبالتالي فإن طبيعة العلاقة مع هذه الدول ستؤثر بصورة مباشرة على الموقف من أزمة المياه في المنطقة.

- أن الاهتمام بهذه الأزمة لم يعد مقصوراً على دولها، فاتخذ طابعه الدولي باهتمام الدول الصناعية السبع، مما يؤكد أهمية هذه الأزمة وأبعادها الخطرة على المنطقة.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة لموضوع أزمة المياه في الصراع العربي الإسرائيلي تتضح مدى الحاجة لإيجاد حلول علمية وعملية لمجابهة هذه المشكلة ومنها:

١ - أهمية إيجاد سياسة عربية مائية موحدة للنظر في هذا الموضوع ودراسته، وذلك لأن مشكلة المياه مشكلة مشتركة بين معظم الدول العربية مما يجعل أية دولة عربية عاجزة عن إيجاد حل لها بمفردها.

٢ - إنشاء وكالة مستقلة لشئون المياه تابعة لجامعة الدول العربية، يكون من مهامها وضع هذه السياسة، والإشراف عليها، ومتابعة تنفيذها، ودراسة ثم دعم المشاريع المائية العربية.

٣ - وضع استراتيجية عربية لحماية الأمن القومي العربي، وذلك بوقف الهجرة، والاستيطان الإسرائيلي، ووضع حد للسيطرة الإسرائيلية على الثروات المائية العربية.

٤ - ضرورة تنبه المفاوض العربي للحسابات الإسرائيلية حول المياه، إذا ما بدأت مفاوضات تسوية في المنطقة.

٥ - أن هناك غياب لاستراتيجية عربية لاستثمار الروابط التاريخية والجغرافية بدول الجوار - تركيا وأثيوبيا - وغياب هذه الاستراتيجية العربية يوفر للكيان الإسرائيلي الفرصة لاستغلال ذلك، مما يدعونا للتأكيد على أهمية الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع هذه الدول ومواجهة التحركات الإسرائيلية في هذا الشأن.

٦ - ضمان استمرار تدفق مياه الأنهار في المنطقة بوضع ترتيبات بين الدول الأطراف في الدوائر المائية بشكل مستقل، أو ضمن ترتيبات جماعية مع دول الجوار كتركيا وأثيوبيا، وذلك بعقد المعاهدات والاتفاقات اللازمة معها.

٧ - أهمية دعم المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والباحثين للقيام بالدراسات

حول الوضع المائي العربي - موارد وإمكاناته واحتياجاته - ووضع الحلول لذلك .

٨ - تثقيف وتوعية شعوب هذه المنطقة، إعلامياً، وتعليمياً، بأهمية المياه، وخطورة الصراع حول مصادرها ، وأنها تمثل تهديداً للأجيال القادمة .

٩ - استغلال المياه المهدرة عند مصبات الأنهار ، مما يقلل التكاليف العالية لتأمين المياه بواسطة التحلية، أو الخضوع لضغوط الدول المتحكمة في منابع الأنهار .

١٠ - الدعوة لإنشاء كيان موحد - منظمة - لتنمية واستغلال المشاريع المائية في المنطقة لصالح دولها، وطرح الحلول الجماعية لمواجهة هذه الأزمة .

١١ - التأكيد على رفض تجزئة أو تهيمش قضيتنا الأولى القضية الفلسطينية، فهذه القضية كّل واحد لا يمكن القبول بتجزئتها أو تهيمشها، وأزمة المياه جزء من تلك التجزئة أو التهيمش .

لقد حاولنا في هذه الدراسة إلقاء الضوء على موضوع أزمة المياه في الصراع العربي - الإسرائيلي ، وتحليل أهميته للمنطقة العربية مما قد يساعد على توضيح الرؤية لمفكري وصانعي القرار في الوطن العربي ، لكن هذه الدراسة تبقى عاجزة عن الوفاء بمهمتها إذا لم ترتبط بالإرادة لتنفيذ ما ن فكر أو نخطط أو نتفق عليه .

وهكذا نجد أن أزمة المياه من أهم الأزمات أمام دول المنطقة موضع الدراسة، وأنها في الطريق إلى التفاعل والتفاقم في حال عدم وضع حد لها .

ونحن في الختام لا يسعنا إلا أن ننبه إلى خطورة هذه الأزمة ولفت الأنظار إلى أهمية دراستها بعمق وموضوعية للوصول إلى حلول بشأنها .

والحمد لله على توفيقه ، حمداً وشكراً يليق بجلاله وعظمته .

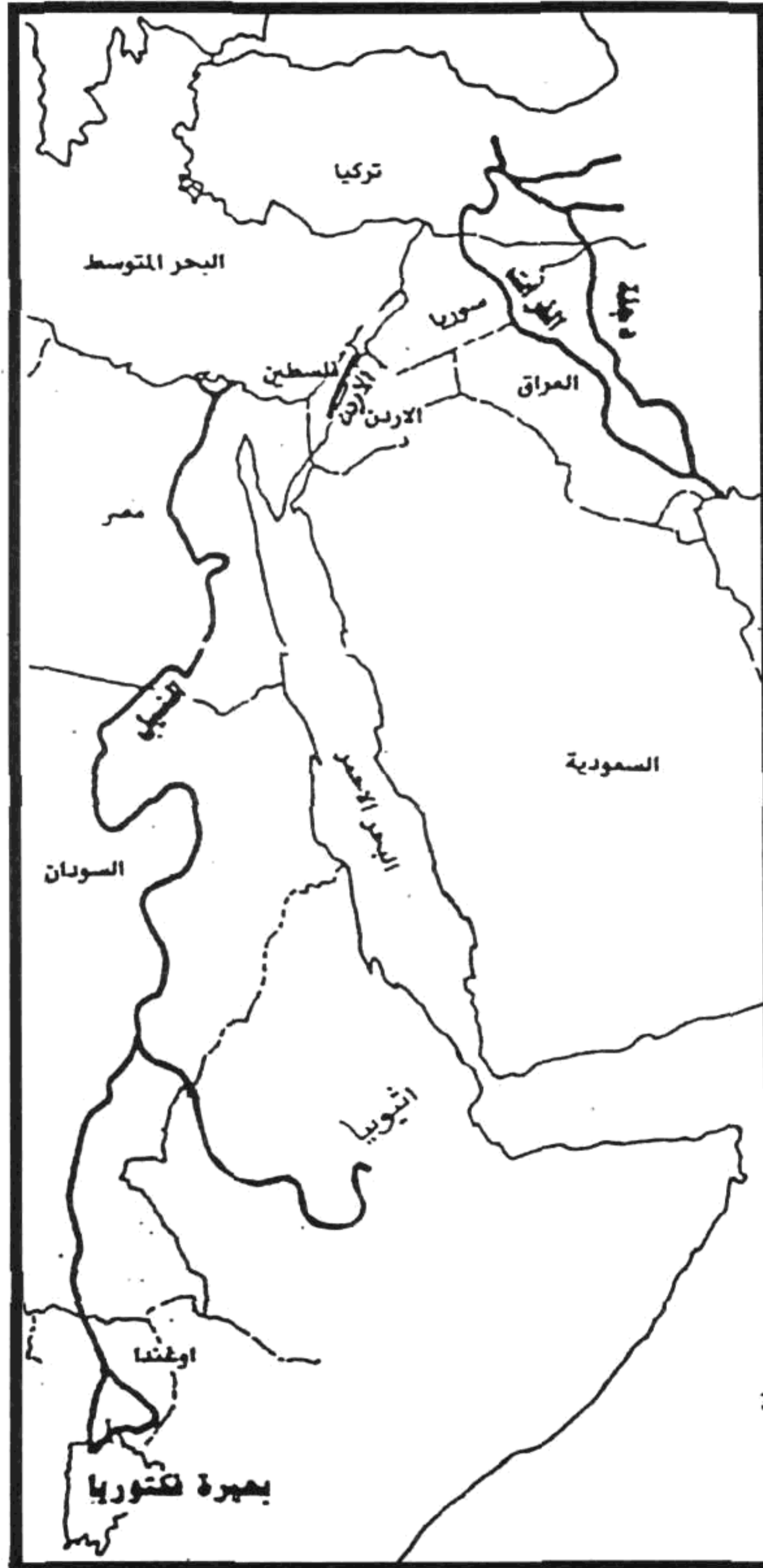
الملاحق

- ١ - خريطة المنطقة موضع الدراسة واحواض الأنهار الكبيرة فيها.
- ٢ - خريطة نهر النيل.
- ٣ - خريطة نهر الليطاني.
- ٤ - خريطة نهر الأردن.
- ٥ - خريطة نهري دجلة والفرات.
- ٦ - خريطة مشروع مياة السلام التركي.
- ٧ - خريطة بحيرة طبرية.
- ٨ - خريطة «دولة إسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل.
- ٩ - خريطة حدود الكيان الإسرائيلي حسب الخطة الصهيونية عام ١٩١٩ م.
- ١٠ - خريطة مشروع الإشع كلي (تاحال)
- ١١ - خريطة مشروع «يؤر» أو النيل الأزرق - الأبيض.
- ١٢ - خريطة المشاريع المائية الإسرائيلية.

ملاحق الفصل الأول

(خريطة رقم ١)

خريطة المنطقة موضع الدراسة وأحواض الأنهار الكبيرة فيها

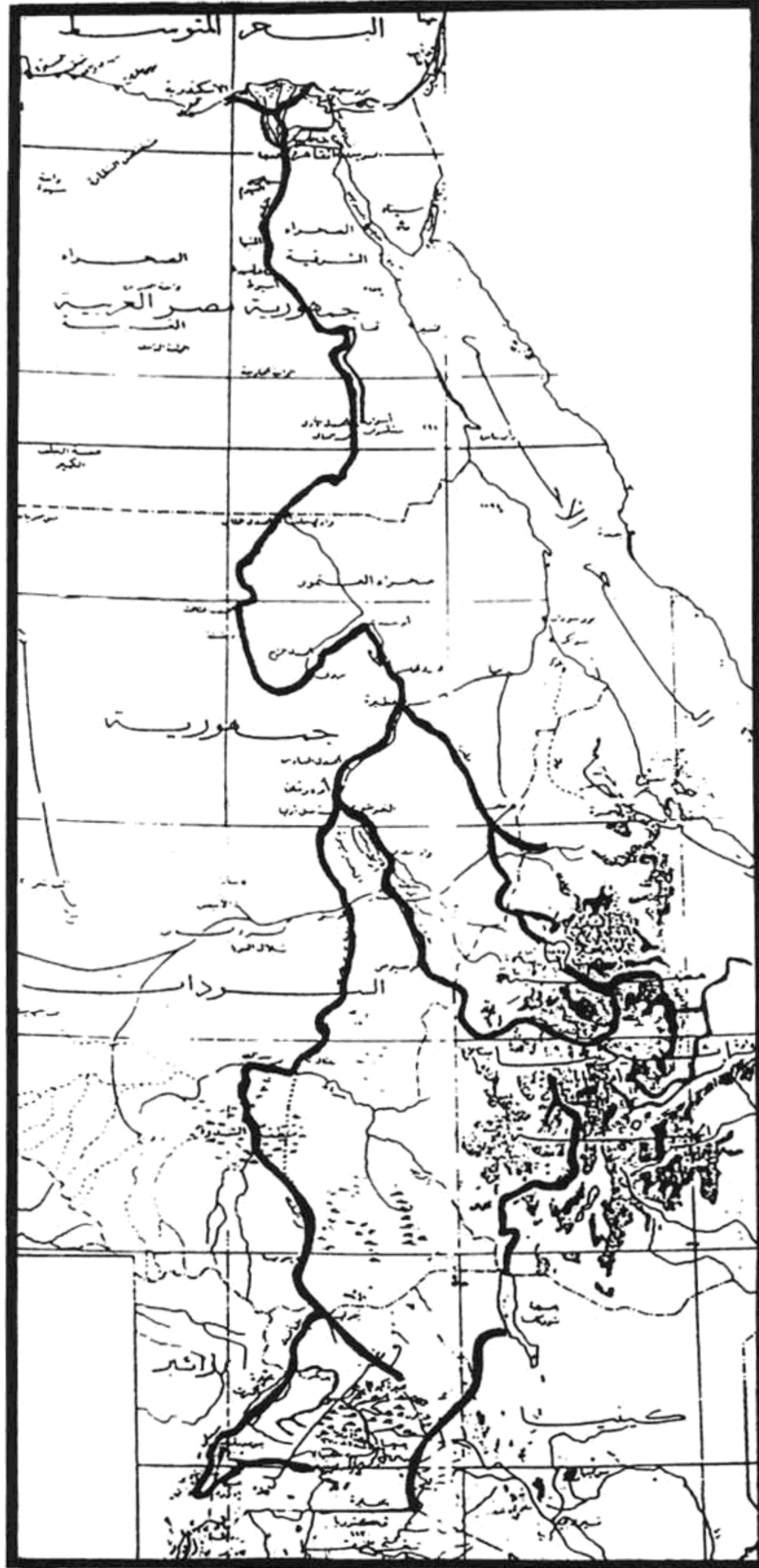


مصدر الخريطة:

القيس، الكويت، العدد ٦٣٤٢، الخميس ١٩٩٠/١/٤م، ص ٣٣.

(خريطة رقم ٢)

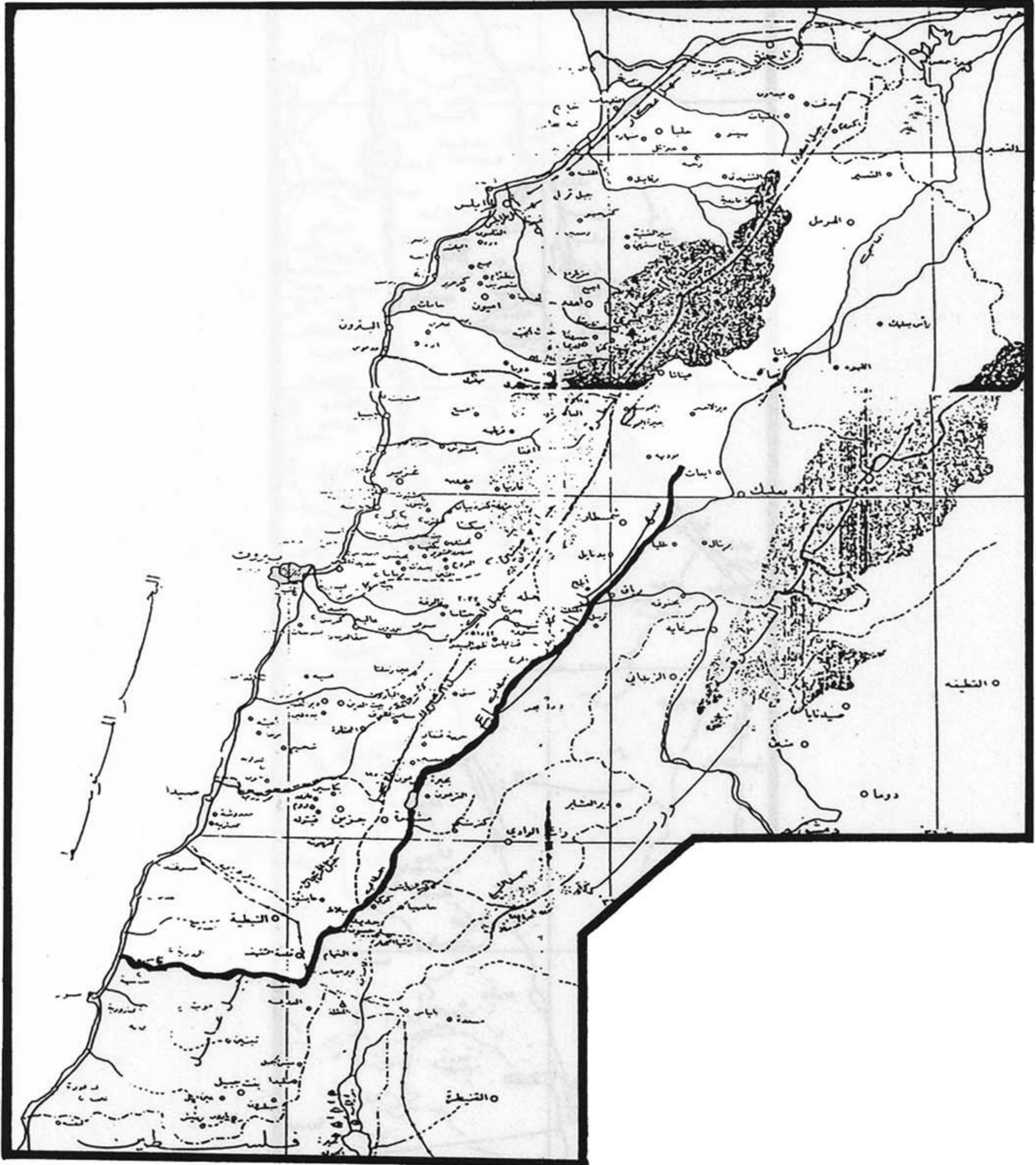
خريطة نهر النيل



مصدر الخريطة:

محمد سيد نصر وآخرون، أطلس العالم. (مكتبة لبنان، بيروت، ب.ت)، ص ٤٤.

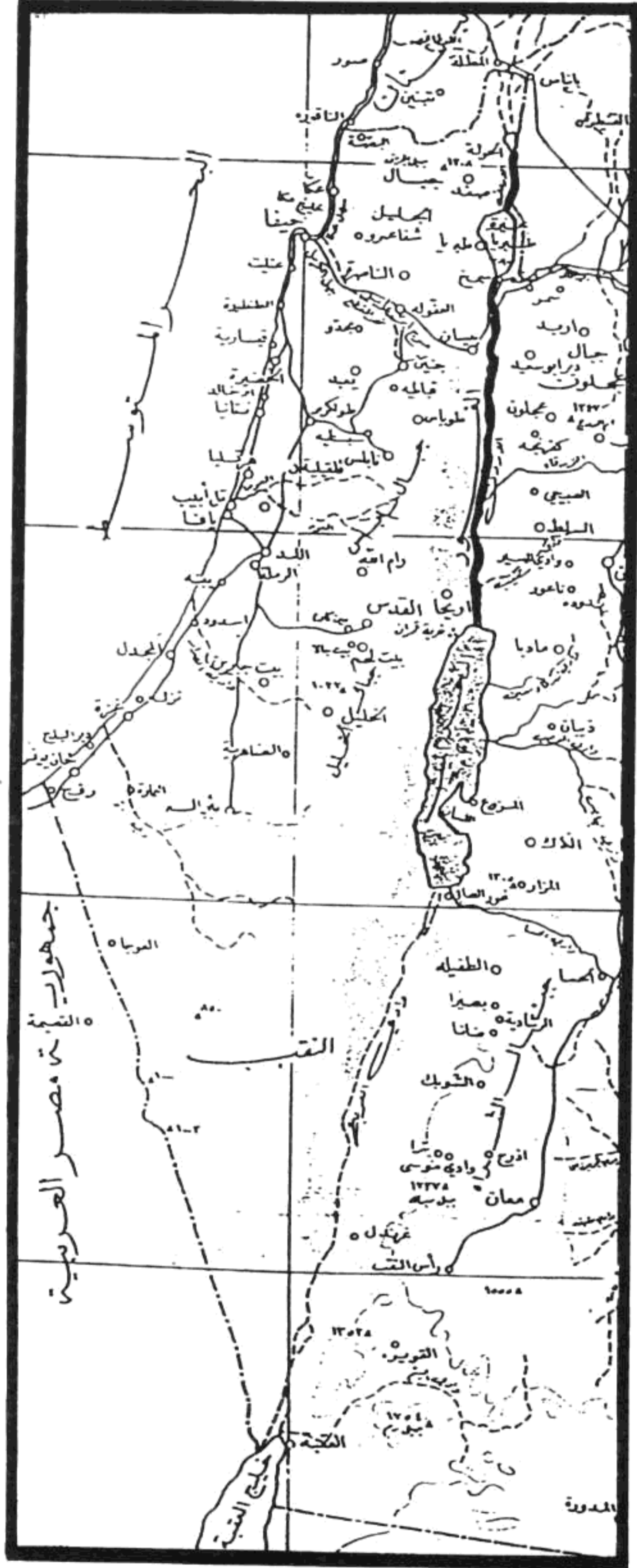
(خريطة رقم ٣)
خريطة نهر الليطاني



مصدر الخريطة:
محمد سيد نصر وآخرون، مرجع سابق، ص ٤١.

(خريطة رقم ٤)

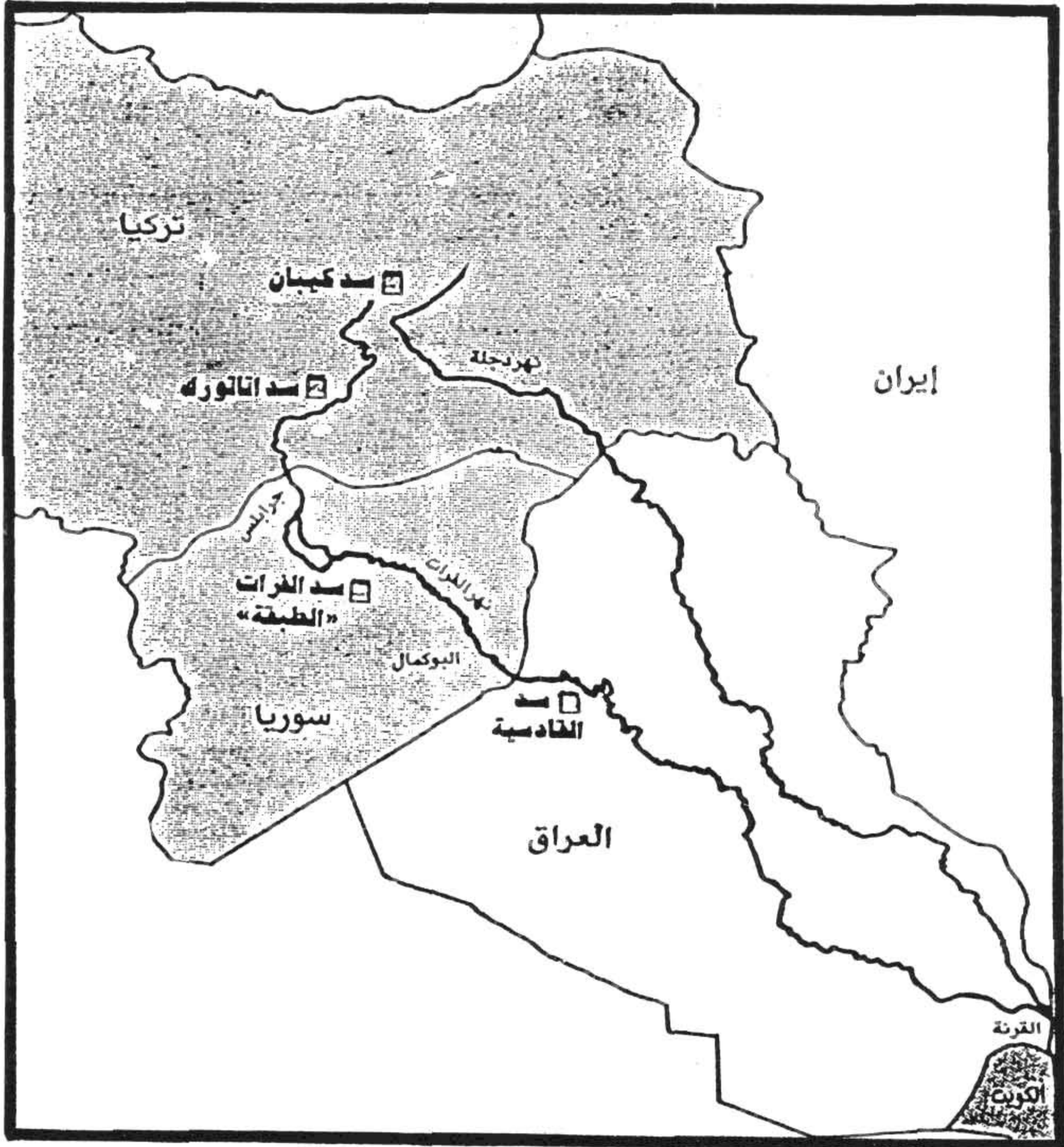
خريطة نهر الأردن



مصدر الخريطة:

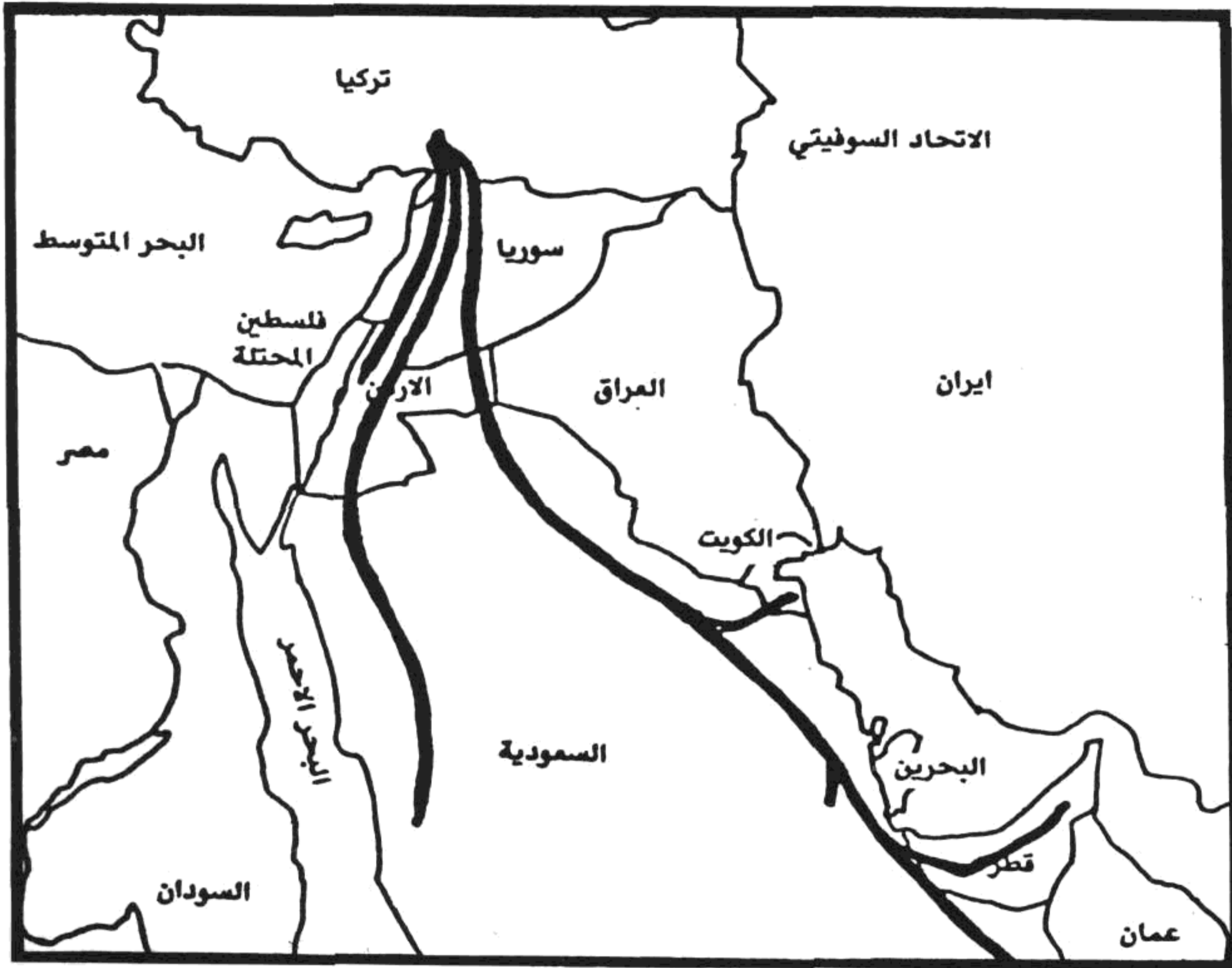
محمد سيد نصر وآخرون. مرجع سابق، ص ٤٣.

(خريطة رقم ٥)
خريطة نهري دجلة والفرات



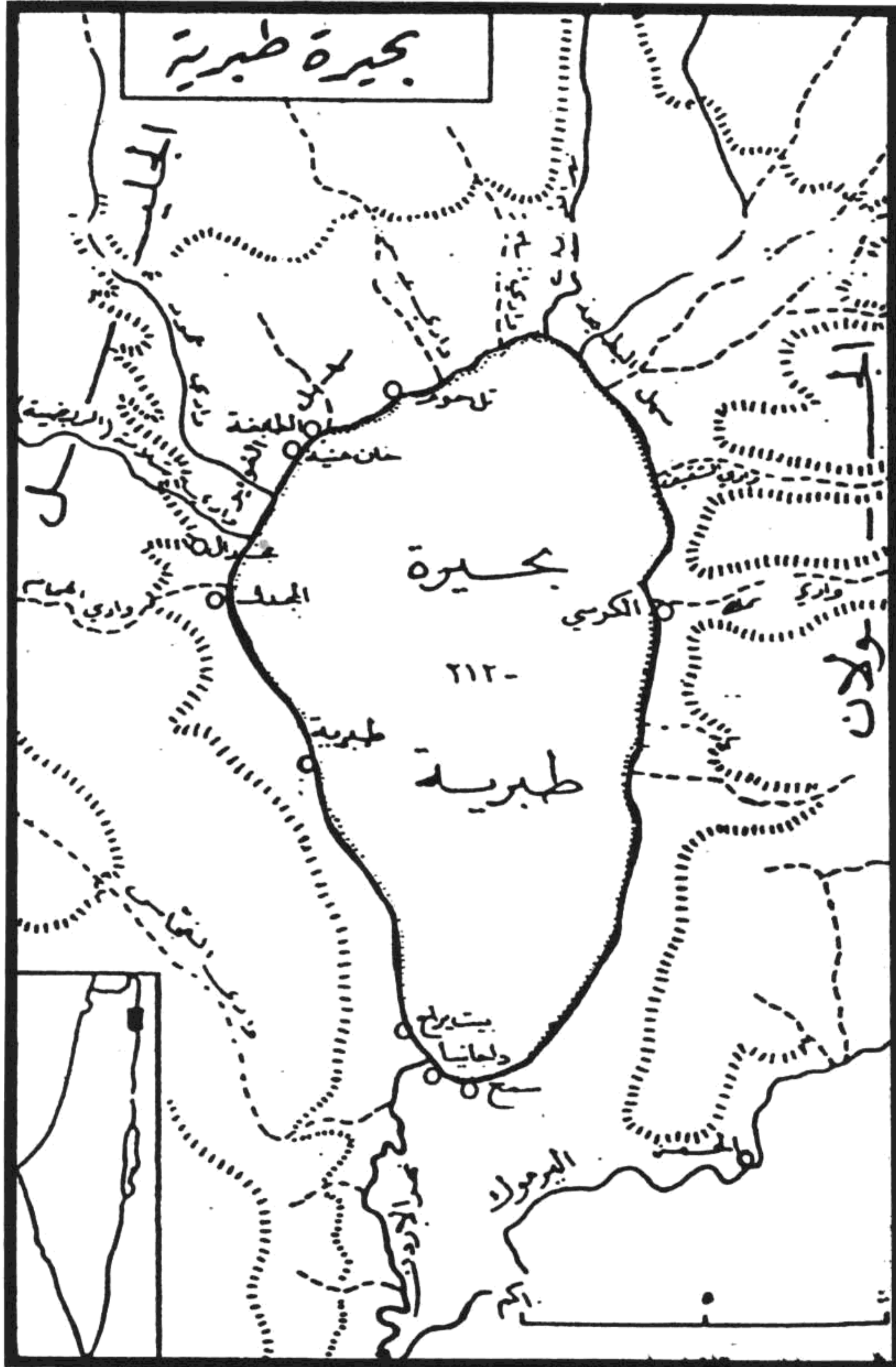
مصدر الخريطة:
القبس، الكويت، العدد ٦٣٦٧، الإثنين ٢٩/١٠/١٩٩٠م، ص ١٨.

(خريطة رقم ٦)
خريطة مشروع مياة السلام التركي



مصدر الخريطة:
القبس، الكويت، العدد ٦٣٤٢، الخميس ١٩٩٠/١/٤م، ص ٣٣.

(خريطة رقم ٧)
خريطة بحيرة طبرية



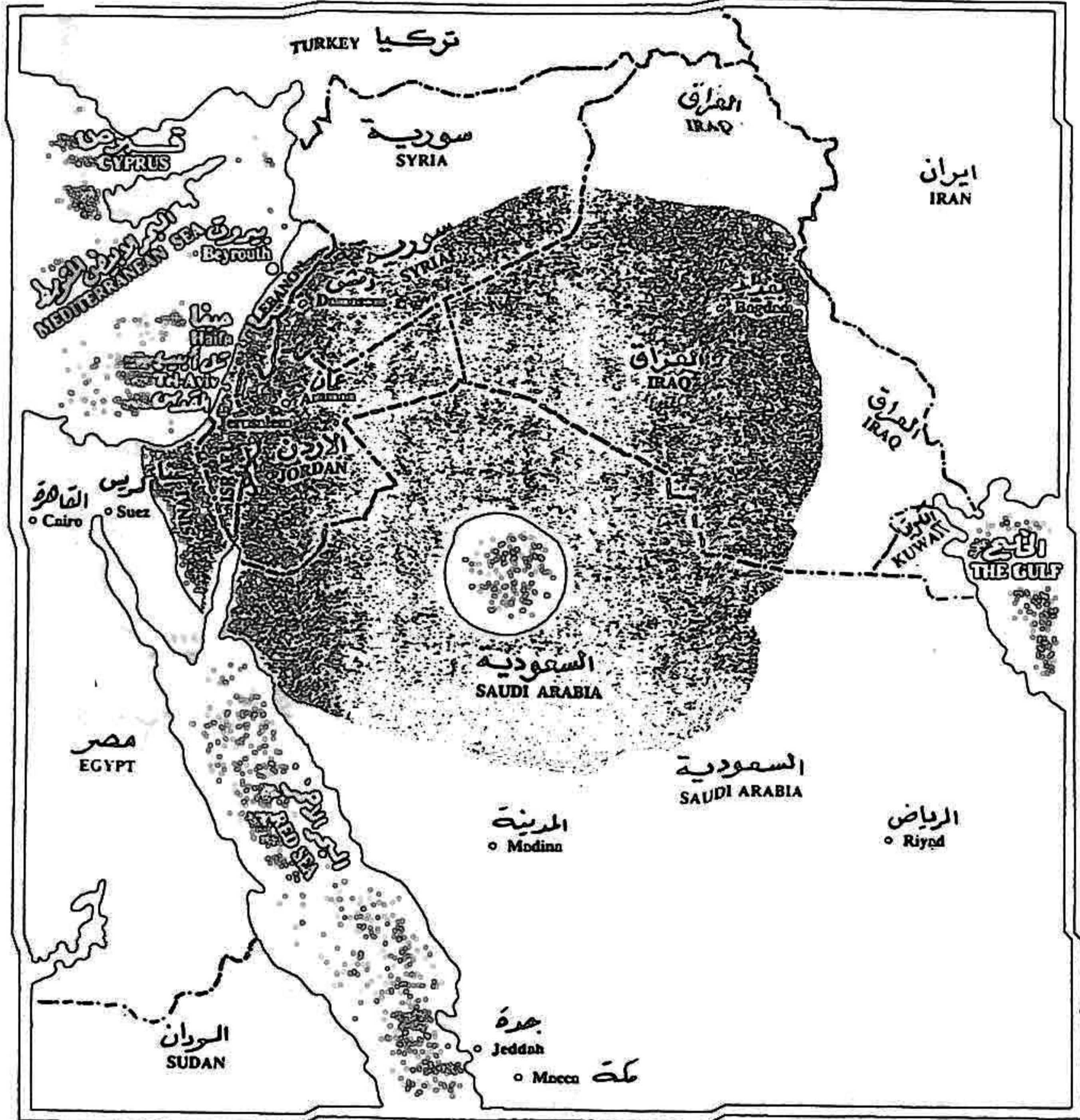
مصدر الخريطة:

هيئة الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق. ص ١٠٣.

ملاحق الفصل الثاني

(خريطة رقم ٨)

خريطة «ولة إسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل

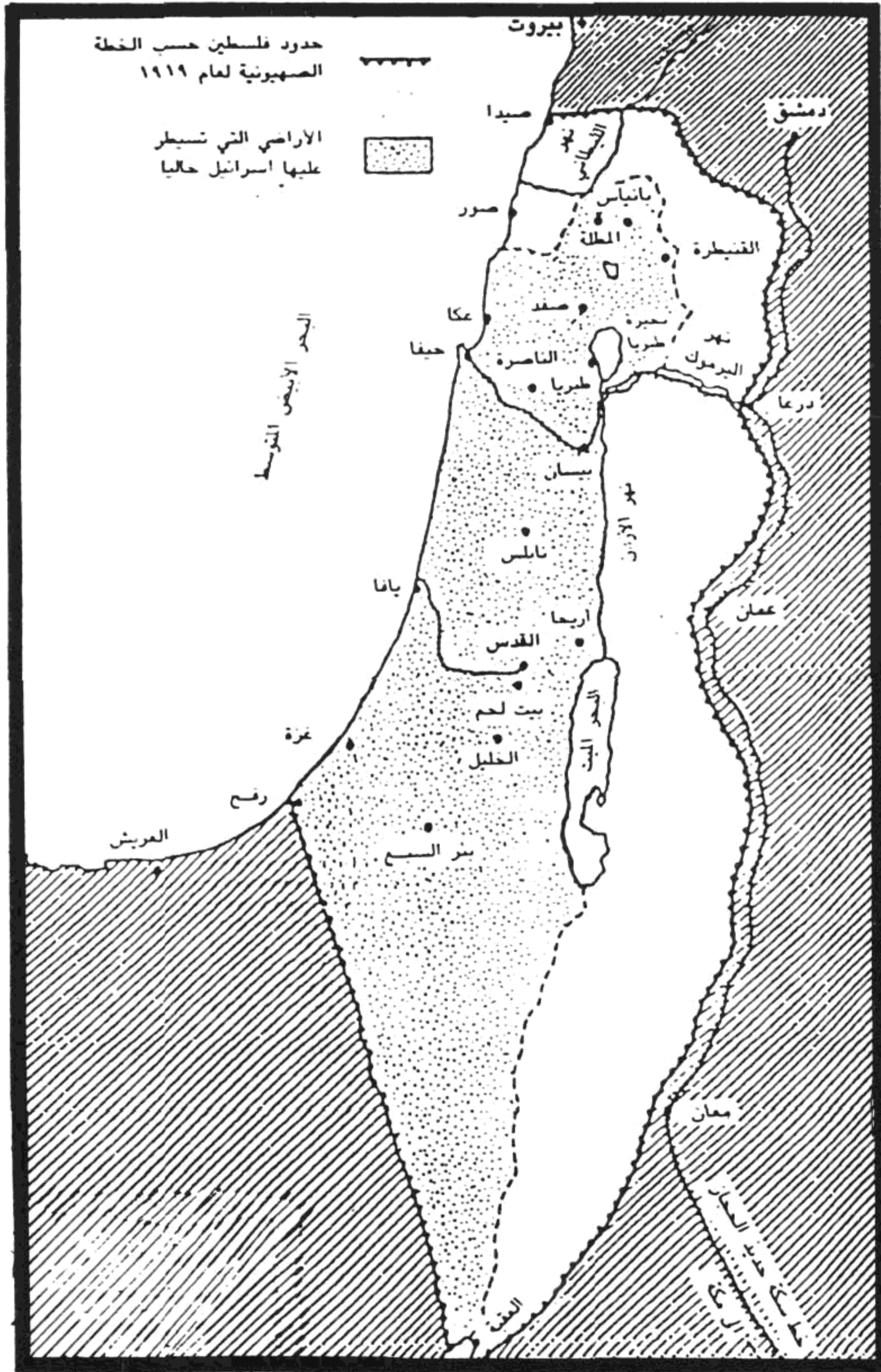


مصدر الخريطة:

الصخرة، الكويت، العدد ٢٩٨، ٢٨/٥/١٩٩١م.

(خريطة رقم ٩)

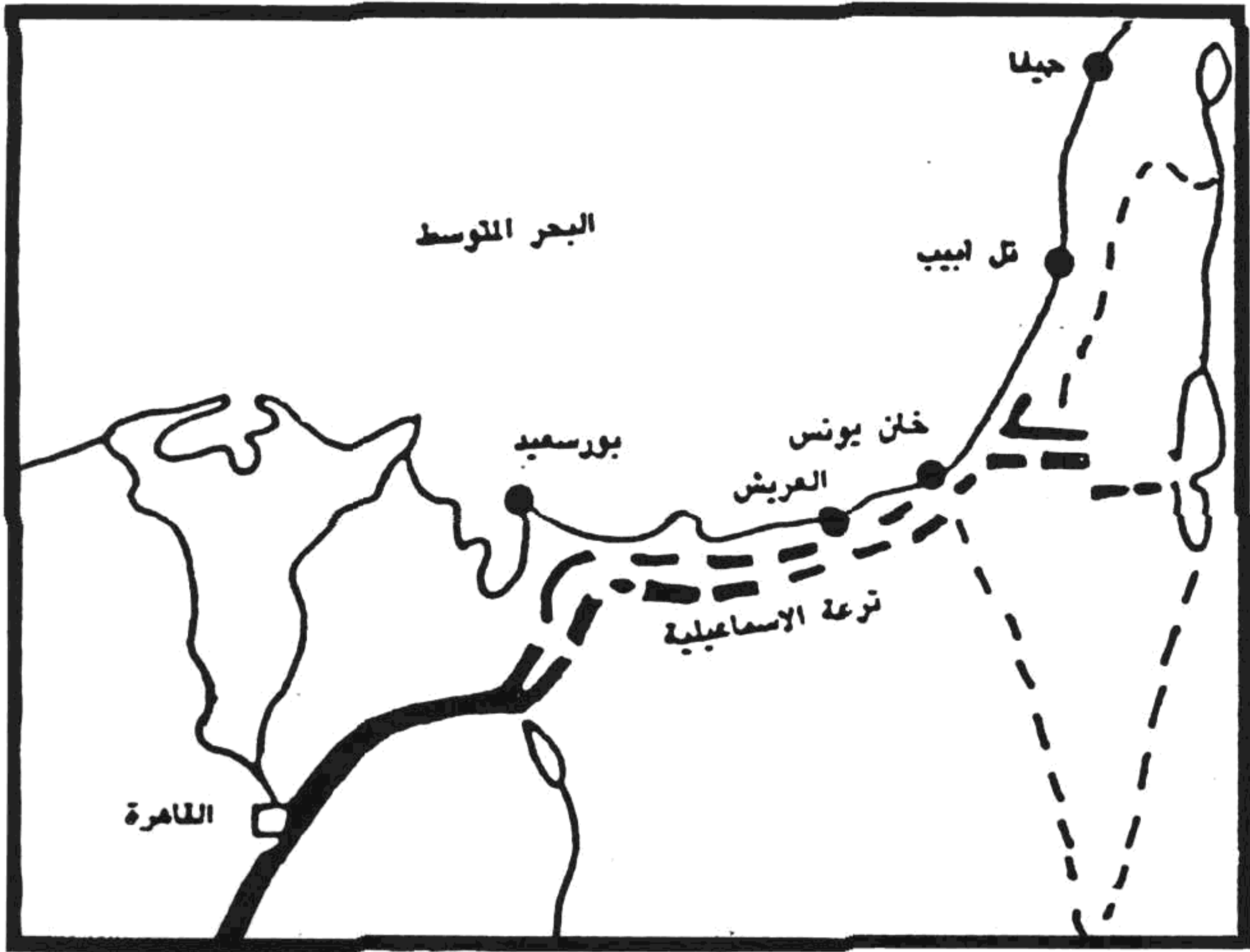
خريطة حدود الكيان الإسرائيلي حسب الخطة الصهيونية لعام ١٩١٩م.



مصدر الخريطة:

علي الجرباوي، رامي عبدالهادي. مرجع سابق. ص ١٠٢.

(خريطة رقم ١٠)
خريطة مشروع اليشع كلي «تأحال»

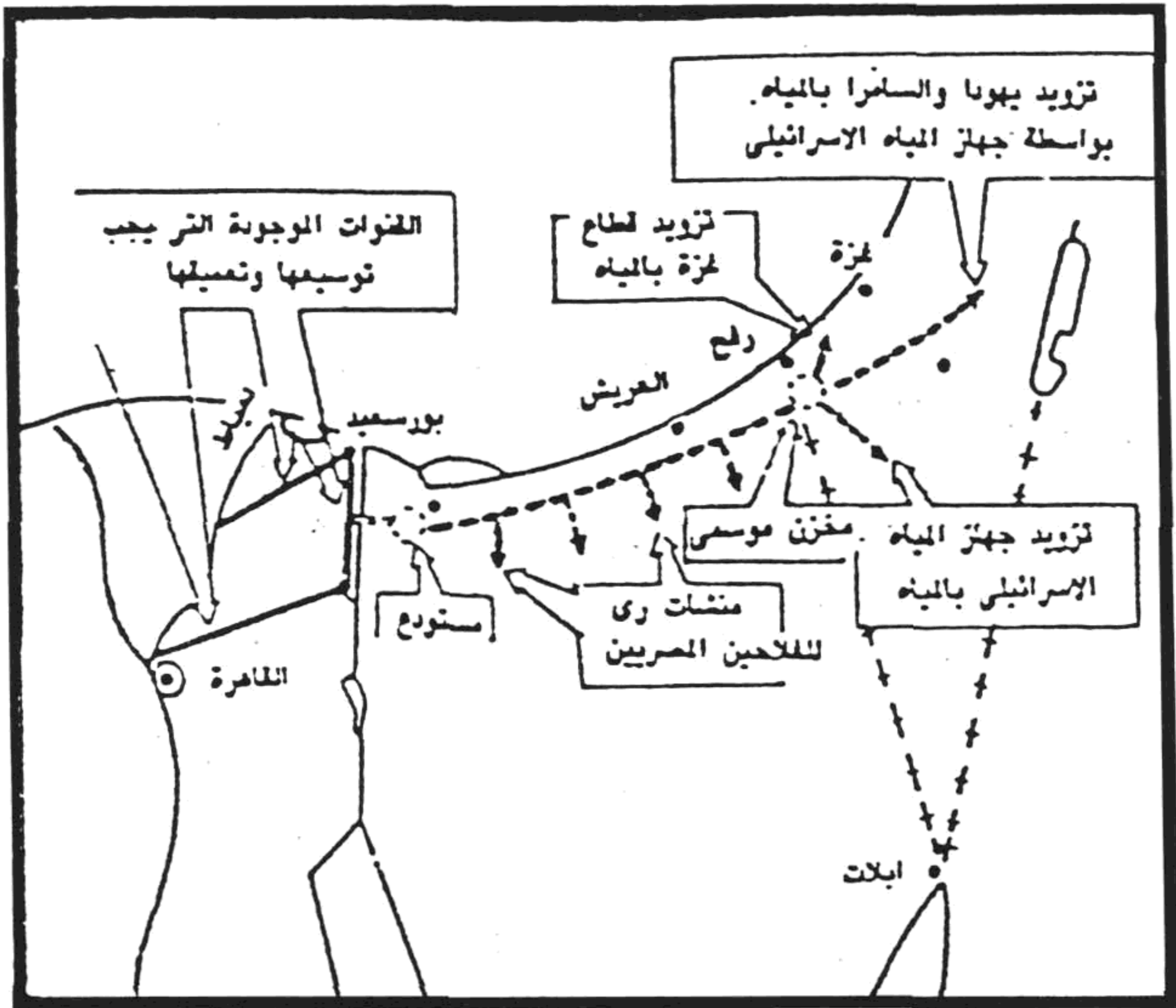


مصدر الخريطة:

نبيل عبدالفتاح محمد. مرجع سابق. ص ١٤٧.

(خريطة رقم ١١)

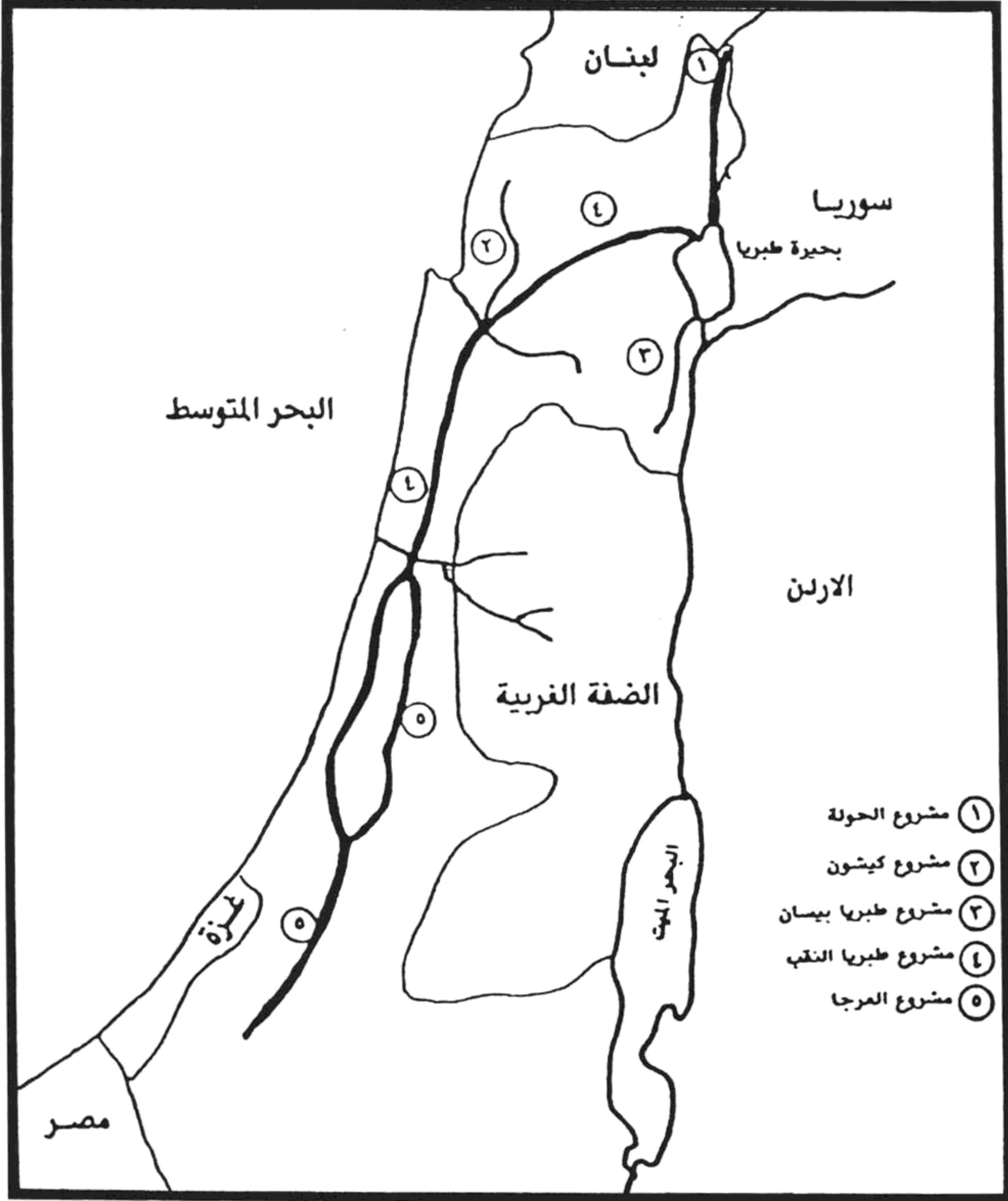
خريطة مشروع «يؤر» أو النيل الأزرق - الأبيض



مصدر الخريطة:

نبيل عبدالفتاح محمد. مرجع سابق. ص ١٤٧.

ملاحق الفصل الثالث
(خريطة رقم ١٢)
خريطة المشاريع المائية الاسرائيلية



مصدر الخريطة:

نبيل عبدالفتاح محمد. مرجع سابق. ص ١٤٧.

المراجع

أولاً: الكتب:

- ١- أسعد عبدالرحمن، نواف الزرو، الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠م.
- ٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تسوية النزاع في الشرق الأوسط، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٨م.
- ٣- الأمم المتحدة، سياسة إسرائيل بشأن موارد مياه الضفة الغربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٠م.
- ٤- أمن إسرائيل في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٥- بشير شريف البرغوثي، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦م.
- ٦- جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
- ٧- سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المحتل، الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م.
- ٨- عبدالرحمن أبو عرفة، الاستيطان العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨١م.
- ٩- عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٧م.

-
- ١٠- عبدالمنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ١١- عبدالمنعم المشاط، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي، ورد في كتاب الأبعاد الإقليمية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٣م.
- ١٢- عفاف محمد الباز، الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية، ورد في كتاب المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي، إشراف حامد ربيع، معهد البحوث للدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ١٣- صبحي كحاله، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠م.
- ١٤- كامل زهيري، النيل في خطر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ب.ت.
- ١٥- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.
- ١٦- محمد سيد نصر وآخرون، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ب.ت.
- ١٧- محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.
- ١٨- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، تقرير تركيا والشرق الأوسط في التسعينات، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، أغسطس ١٩٩٠م.
- ١٩- منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥م، دار الجليل للنشر، عمان، ط ٢، ١٩٨٦م.
- ٢٠- نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥م.

٢١ - هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد ٣، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤ م.

ثانياً: الدوريات:

أ. المقالات:

- ١ - إبراهيم أحمد إبراهيم، الأطماع الإسرائيلية في مياه جنوب لبنان، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٧٠، أكتوبر ١٩٨٢ م.
- ٢ - إبراهيم عواضة، سرقوا الليطاني، التضامن، العدد ٥٤، السبت ٢١/٤/١٩٨٤ م.
- ٣ - أحمد ظاهر، السياسة العربية المائية دراسة في التعاون العربي، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٤٥، مارس ١٩٨٦ م.
- ٤ - أمين هويدي، فجوات في الأمن الإسرائيلي حتى العام ٢٠٠٠ م، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٨ م.
- ٥ - أيمن الصياد، إسرائيل تعكر مياه النيل، المجلة، لندن، ٣٠/١/١٩٩٠ م.
- ٦ - توماس تشاوفر، إسرائيل ومصادر المياه العربية غنائم الحرب، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد ٢٢، يناير - مارس ١٩٩٠ م.
- ٧ - جريس خوري، المياه المحفوفة بالمخاطر، الإداري، بيروت، العدد ٨، أغسطس ١٩٩٠ م.
- ٨ - جلال معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٦٥، أبريل ١٩٩١ م.
- ٩ - جمال عبدالجواد، الخطر الصهيوني بين الاستيطان والاقتصاد، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ١٩، سبتمبر ١٩٨٢ م.

-
- ١٠ - حامد أبو حامد، معركة المياه بين العرب والعدو الصهيوني، أخبار البترول والصناعة، أبو ظبي، العدد ١٩٧، الحلقة الأولى، ١٩٨٧ م.
- ١١ - حامد أبو حامد، معركة المياه بين العرب والعدو الصهيوني، أخبار البترول والصناعة أبو ظبي، العدد ١٩٨، الحلقة الثانية، ١٩٨٧ م.
- ١٢ - حسام شحاده، المياه العربية في دائرة الخطر، الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد ٨، أغسطس ١٩٩٠ م.
- ١٣ - حسان عبدالله، الأمن القومي الصهيوني المعضلات ومحاولات الاختراق، الباحث، دار الباحث للطباعة والنشر، لبنان، العدد ٢٤، يوليو ١٩٨٢ م.
- ١٤ - حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١ م.
- ١٥ - حسن عبد القادر صالح، حرب المياه بين العرب وإسرائيل، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٨ م.
- ١٦ - حسنين توفيق إبراهيم، المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٠٠، يونيو ١٩٨٧ م.
- ١٧ - حسين شعلان، إسرائيل تهدد النيل عبر أثيوبيا، اليوم السابع، باريس، ١٩٩٠/٢/٥ م.
- ١٨ - السيد زهرة، ندوة إسرائيل والمياه العربية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٧٦، أبريل ١٩٨٤ م.
- ١٩ - طلال طعمة، العام ٢٠٠٠ الماء أهم من النفط، الوطن العربي، باريس، ١٩٩٠/٢/٢ م.
- ٢٠ - عبدالمنعم المشاط، نحو تدريس الأمن القومي في الوطن العربي، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥٩، سبتمبر ١٩٨٩ م.

- ٢١- عز الدين شكري ، التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري ،
السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠ م.
- ٢٢- علي الجرباوي ، رامي عبدالهادي ، مياه دولة فلسطين من الاستلاب إلى
الاسترداد، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
بيروت، العدد ٤، خريف ١٩٩٠ م.
- ٢٣- علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر
الأحمر، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد
٩، سبتمبر ١٩٧٩ م.
- ٢٤- فريق من الباحثين، الأمن المائي العربي، شئون عربية، الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥١، سبتمبر ١٩٨٧ م.
- ٢٥- كمال خير، نزار عكر، الأمن المائي العربي مشاكل وحلول، شئون عربية،
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٦٤، ديسمبر ١٩٩٠ م.
- ٢٦- كمال عبدالحميد، المياه لا الأرض مقابل السلام، الوطن العربي، باريس،
العدد ٢١٤، ٢٦/٤/١٩٩١ م.
- ٢٧- محمد جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الأوسط، الباحث العربي،
مركز الدراسات العربية، لندن، العدد ٢٢، يناير- مارس ١٩٩٠ م.
- ٢٨- محمد الصواف، مشكلة المياه في إسرائيل بين الادعاء والاعتداء، الملف،
العدد ٧٢، مارس ١٩٩٠ م.
- ٢٩- محمد مصالحة، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم الواقع والنصوص، شئون
عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٣٥، يناير
١٩٨٤ م.
- ٣٠- نبيل عبدالفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، السياسة

الدولية، القاهرة، العدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠ م.

٣١- ياسين سويد، تطور نظرية الأمن الإسرائيلية عبر أربعين سنة، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٨ م.

٣٢- يوري ديفيد، الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، العدد ٢٢، يناير-مارس ١٩٩٠ م.

ب - المصنف:

عدة أعداد متفرقة من :

- ١- القبس ، الكويت .
- ٢- الحياة، لندن .
- ٣- الشرق الأوسط، لندن .
- ٤- الدستور، لندن .
- ٥- الصخرة، الكويت .

**دور المملكة العربية السعودية
في
القضية اللبنانية**

إعداد الدارس:
حسان يوسف الراشد

إشراف الدكتور:
تاج السر حران

الفصل الأول

**الأزمة اللبنانية
نظرة تاريخية**

مقدمة

لبنان هذا البلد الذي مزقته الحرب الطائفية، هذه الحرب التي خطط الاستعمار لها منذ الانتداب الفرنسي لكي تكون عامل مهم في تشتيت الصفوف العربية، ولكي تصبح أيضاً عاملاً يشغل بال العرب عن قضيتهم الأساسية قضية القدس المحتلة لفلسطين، ولكن هبّ الله لهذه الأمة دولة تتبع سياستها من مصادر الدين الحنيف، هذه السياسة هدفها توحيد الصف العربي ونبذ بذور الشقاق بين الأخوة. ومن هذا المنطلق ومن هذا الأساس لعبت المملكة العربية السعودية دوراً بارزاً وريادياً في حل القضية اللبنانية بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، وبوصفها دولة عربية ذات ثقل عربي، وبوصفها دولة إسلامية حباها الله بالمقدسات الإسلامية، وبوصفها دولة لها ثقل دولي لكونها قوة اقتصادية كبرى.

سنقسم هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: ونتكلم فيه عن التركيبة السكانية في لبنان منذ العصور الوسطى مروراً بالحكم العثماني والانتداب الفرنسي ومن ثم العهود الرئاسية التي بدأت ببشارة الخوري ومن بعده كميل شمعون ثم فؤاد شهاب وشارل الحلو وأخيراً سليمان فرنجيه، ثم بداية الصراع والصدمات بين الطوائف اللبنانية والتدخل الصهيوني في لبنان عام ١٩٨٢ م. وهذا بمثابة الفصل الأول.

القسم الثاني: وسنتحدث فيه عن دور المملكة في حل قضية لبنان منذ بداية الأزمة من خلال القمم العربية والمؤتمرات الإسلامية، وأخيراً من خلال مؤتمر الطائف الذي سنتكلم فيه عن نقاطه وبنوده، وينقسم بدوره إلى فصلين «الثاني والثالث الذي يتعلق بالنقطة الأخيرة المذكورة أعلاه وهي اتفاق الطائف».

الأزمة اللبنانية نظرة تاريخية

لبنان في العصور الوسطى:

* لم يأخذ سكان لبنان شكلهم الحالي إلا منذ القرن السابع الميلادي وفي فترة ما خلال الحكم البيزنطي قدمت مجموعة محاربة غير معروفة الأصل سمو (ماردياتين) وسكنوا في الشمال بين السكان المحليين، ومن القرن السابع الميلادي فيما بعد دخلت مجموعة أخرى البلاد (المارونيين) وهي عبارة عن مجموعة مسيحية تعتنق المذهب الذي يؤمن بإله واحد، وقد أجبروا بسبب الاضطهاد على مغادرة ديارهم في شمال سوريا حيث استقروا في الجزء الشمالي من الجبل وهيمنوا على (الماردياتين) والفلاحين المحليين الوطنيين حيث شكلوا الكنيسة المارونية الحالية، وكانت لغتهم الأصلية هي اللغة السريانية وبمرور الوقت اعتمدوا اللغة العربية ولكنهم ظلوا يستخدمون لغتهم لأغراض الطقوس الدينية. وفي جنوب لبنان استوطن رجال القبائل العربية الذين قدموا بعد الفتح العربي الإسلامي لسوريا في القرن السابع الميلادي، وفي القرن الحادي عشر الميلادي اعتنق كثيراً منهم المذهب الدرزي، وهو مذهب غير معروف نشأ مباشرة من المذهب الشيعي الإسلامي، وقد أصبح جنوب لبنان مركزاً رئيساً للطائفة الدينية المستوطنة هناك، كما استوطنت مجموعات من الشيعة شمال وجنوب الجبل وفي سهل البقاع ولكن بقيت المدن الساحلية ذات أغلبية (سنية) وكانت المجموعات المسيحية المنتمة لمذاهب عدة تسيطر على المدن وقطاعات الريف، بمرور الوقت

(*) الموسوعة البريطانية، المجلد رقم ٢٢، إصدار عام ١٩٨٧م، ص ٩٠٥.

أصبحت اللغة العربية لغة جميع الطوائف بمختلف دياناتها ومذاهبها حيث إن اللغة العربية هي لغة الدول الإسلامية التي من ضمنها لبنان .

خضعت بيروت وجبل لبنان لحكم الأمويين ما بين (٦٦١ - ٧٨٠م) كجزء من مقاطعة دمشق وعلى الرغم من احتجاجات المارونيين المتقطعة فقد كان لبنان مركزاً للقوات البحرية التابعة للأمويين التي استخدمها الأمويين في حروبهم المستمرة والدائمة ضد البيزنطيين .

قام الأوزاعي مشرع بيروت في القرن الثامن الميلادي بتأسيس مدرسة لتعليم القانون الإسلامي حيث شملت هذه المدرسة سوريا ولبنان .

من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر الميلادي كان الساحل اللبناني تتعاقب علي السيطرة عليه الأسر التي تحكم مصر ، كما حاول إمبراطور بيزنطة أن يحتل أجزاء من الشمال وبنهاية القرن الحادي عشر الميلادي أصبح لبنان جزءاً من الدول الواقعة تحت الهيمنة المسيحية الصليبية ، وأصبح الشمال جزءاً من دولة طرابلس والجنوب ضم إلى مملكة القدس ، كما بدأت الكنيسة المارونية بالخضوع لنفوذ بابا الكاثوليك مع إبقائها على طقوسها الخاصة بها وعلى الأب الكنيسي الماروني (البطريك) .

وعلى الرغم من قوة قلاع وحصون الصليبيين فقد استطاع المسلمون أن يعيدوا فتح لبنان بقيادة مصر وكانت البداية سقوط بيروت ١١٨٧م كما تم دحر غارات المغول على وادي البقاع ، وقد أصبح لبنان جزءاً من الدولة المملوكية التي كانت تحكم سوريا ومصر وذلك عام ١٢٨٠م و ١٢٩٠م ، وتم تقسيم لبنان على عدد من المحافظات ، وقد منح المماليك حكماً ذاتياً محدوداً للزعماء المحليين ، كما شجعوا التجارة؛ كما ازدهرت في عهدهم المدن الساحلية خاصة طرابلس وكان أهل الداخل يتمتعون بحماية كبيرة في إدارة شئونهم الداخلية .

فترة الحكم العثماني :

بدأ التوسع العثماني في المنطقة بقيادة سليم الأول ١٥١٢ - ١٥٢٠م الذي هزم المماليك عام ١٥١٦ - ١٥١٧م وضم لبنان إلى إمبراطوريته .

ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين طور لبنان العثماني نظاماً اجتماعياً وسياسياً خاصاً به، وكانت حلب و طرابلس تشرف على حكم الشمال، ودمشق الوسط وصيدا الجنوب بعد (١٦٦٠م) بينما خضع الساحل ووادي البقاع إلى حكم مباشر من إسطنبول أكثر من أية منطقة أخرى، وقد خضع جبل لبنان إلى وضع شبه ذاتي، ومن ثم أخذ السكان وضعهم الحالي. عندما طرد الشيعة من الشمال وقاموا بتوطيد وجودهم في الجنوب، وتحرك العديد من الدروز من الجنوب نحو جبل الدروز في جنوب سوريا، وبالنسبة للمارونيين الذين كانوا يزدادون عدداً فقد توجهوا جنوباً إلى محافظات تسكنها أغلبية درزية، وقد أخذت المجالس الدينية المزيد من الأراضي والثروة، وقد نمت في كل أنحاء الجبال عائلات من النبلاء حيث سيطروا على الأراضي وأقاموا علاقة مع الفلاحين تقضي بمنح الأرض مقابل الخدمة، وكانت تلك العائلات بعضها من المسيحيين والبعض الآخر من الدروز حيث كانت هاتين الطائفتين مهيمنتين على النظام السياسي، ومن هذه العائلات انبثق نظام الإمارة الذي حكم جبل لبنان ووافق عليه المسيحيون والدروز، وقد حكم (فخر الدين الثاني) معظم لبنان عام ١٥٩٣ - ١٦٣٣م حيث شجع التجارة، ولقد انتخب النبلاء أحد أفراد عائلة الشهابيين لمنصب الإمارة حيث انتقلت الإمارة إلى الشهابيين منذ ١٦٩٧، وقد كانت هذه العائلة من الطائفة السنية ولكنهم من أتباع الدروز، وحكمت هذه العائلة حتى عام ١٨٤٢م، وقد تصاعد النفوذ الأوربي خلال تلك الفترة، حيث أنشأ الأوربيون مناطق نفوذ تجارية لهم في صيدا وفي غيرها من مدن الساحل، كانت تتعامل بشكل رئيس في تجارة الحرير الذي يعدّ المادة الرئيسية في الصادرات اللبنانية منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين الميلادي، ومن خلال ذلك النفوذ التجاري كان الأوربيون يتغلغلون من أجل إقامة نفوذ سياسي لهم، حيث أصبح النفوذ الفرنسي السياسي كبيراً خصوصاً بين المارونيين الذين اتحدوا رسمياً مع الكنيسة الرومية الكاثوليكية عام ١٧٣٦م.

وقد اتسم القرن التاسع عشر بالنمو الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية والقتل

السياسية، وكان المسيحيون الذين كانوا يزدادون عدداً قد تحركوا جنوباً ونحو المدن الصغيرة، وبنهاية ذلك القرن كان عدداً منهم قد هاجروا إلى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ومصر.

وقد أنشأت الأرساليات الغربية النصرانية مدارس كالمدرسة التابعة للإرسالية الفرنسية الكاثوليكية والمدرسة التابعة للإرسالية الأمريكية البروتستانتية، وفي عام ١٨٨١م أنشأت الإرسالية الأمريكية البروتستانتية، وفي عام ١٨٨١م أنشأت الإرسالية الأمريكية (الكلية البروتستانتية السورية) والتي أصبحت فيما بعد (الجامعة الأمريكية في بيروت)، وقد أسهمت تلك المدارس في التعليم خصوصاً بين المسيحيين والذين أصبحوا يخرجون كمهنيين منها.

وأصبحت بيروت ميناء دولياً كبيراً وأقامت طبقة التجار روابط مع مصر ودول البحر المتوسط وإنجلترا، وأدى إلى ازدياد المجموعات المسيحية في لبنان إلى الإخلاق بالتوازن التقليدي هناك، وقد زادت تبعية الأمراء الشهابيين إلى المارونيين أكثر فأكثر حتى أن بعض عائلة الشهابيين أصبحوا مارونيين بالفعل وكان أعظم عائلة الشهابيين (بشير الثاني) الذي حكم ما بين ١٧٨٨ - ١٨٤٠م، والذي ما أن وطد حكمه بمساعدة نبلاء الدروز حتى حاول أن يضعف من سلطانهم، وعندما احتلت القوات المصرية سوريا ولبنان عام ١٨٣١ بقيادة إبراهيم باشا عقد (بشير) حلفاً مع إبراهيم باشا لإضعاف سلطة العائلات الحاكمة ولتمكين نفوذه ولكن تم إنهاء الوجود المصري عندما تدخلت القوات العثمانية - البريطانية عام ١٨٤٠ وبمساعدة تمرد شعبي وبالتالي تم خلع (بشير). وبخلعه انتهى النظام الأميري واقعياً ومن ثم قام العثمانيون بخلع خلفه الضعيف عام ١٨٤٢م ومنذ ذلك الحين بدأت العلاقة بين الدروز والمارونيين تسوء أكثر فأكثر حيث عمد الدروز إلى الاحتفاظ بسيادتهم التقليدية، وقد ساند الفرنسيون المارونيين وساند الإنجليز فريقاً من الدروز بينما لجأت الحكومة العثمانية إلى العمل على انهيار النظام التقليدي في لبنان لتتمكن من فرض سيطرتها المباشرة، وأدى ذلك الصراع إلى المذبحة التي تعرض لها المارونيين علي أيدي الدروز عام ١٨٦٠م. وقد أدى

موقف السلطات العثمانية غير المرضي لبقية الأطراف إلى تدخل فرنسا بحجة حماية المارونيين حيث فرضت الأطراف ذات النفوذ والذي عدل عام ١٨٦٤م حيث تم بموجبه منح جبل لبنان منطقة الجبل المحورية حكماً ذاتياً يدار من قبل حاكم مسيحي يعين من قبل السلطان العثماني، ويعاونه مجلس يمثل الطوائف المتعددة، وقد أزدهر جبل لبنان في ظل ذلك النظام حتى الحرب العالمية الأولى حينما أخضعت الحكومة العثمانية للسيطرة الصارمة والتي كانت مطبقة على الساحل ووادي البقاع.

الانتداب الفرنسي :

مع نهاية الحرب العالمية الأولى احتلت قوات الحلفاء لبنان ووضع لبنان تحت الإدارة الفرنسية العسكرية، في عام ١٩٢٠م أضيفت بيروت والمدن الساحلية الأخرى والبقاع ومقاطعات أخرى إلى جبل لبنان المستمتع بالحكم الذاتي حسب اتفاق عام ١٨٦١م، حيث تم تشكيل ما سمي بلبنان الكبير والذي أصبح فيما بعد الجمهورية اللبنانية، في عام ١٩٢٣م منحت عصبة الأمم رسمياً الحق لفرنسا باحتلال سوريا ولبنان، تحت اسم الانتداب، وقد رحب المارونيين بهذا الإجراء «حيث إن المارونيين تقليدياً من أتباع فرنسا». وقد استفاد المارونيين كثيراً خلال العشرين عاماً التي استغرقها الاحتلال الفرنسي للبنان وقد أدى إضافة مناطق جديدة بعد الحرب العالمية الأولى لمنطقة جبل لبنان، إلى الإخلال بالتوازن السكاني وكان المارونيين أكبر طائفة ولكن أصبح التوازن السكاني فيما بعد قريباً إلى التساوي بين المسلمين والمسيحيين، وكانت أغلبية السكان ترفض الحكم الفرنسي وترفض أن يكون لبنان دولة مستقلة بل كانت ترغب أن يظل لبنان جزءاً من دولة سوريا أو جزءاً من دولة عربية واحدة، ولتخفيف حدة التوتر بين الطوائف قضى دستور ١٩٢٦م أن يتم تمثيل كل الطوائف في أجهزة الدولة، وتم وضع اتفاقية نصت على أن يكون رئيس الجمهورية ماروني ورئيس الوزراء مسلم سني ورئيس البرلمان مسلم شيعي.

وقد عملت الإدارة الفرنسية على تحسين الخدمات الحكومية والاتصالات وتم

توسيع التعليم ولكن بقي التعليم العالي تحت سلطة الزعامات الدينية. وقد ازدهرت بيروت كمركز تجاري بين الدول المحيطة، ولكن الزراعة تأثرت سلباً بإنحدار صناعة الحرير وتدهور الاقتصاد العالمي.

في الوقت الذي نمت فيه الطبقة الوسطى في بيروت كان الشعور الهش بالمصالحة الوطنية المشتركة مهيمناً على الشعب إلى جانب الولاءات الطائفية كما تمت الرغبة في الاستقلال.

وفي عام ١٩٣٦م تم توقيع معاهدة صداقة بين لبنان وفرنسا تنص على الاستقلال، ولكن الحكومة الفرنسية لم تصادق عليها. ووقع لبنان تحت حكم حكومة فيش الموالية لألمانيا بعد احتلال ألمانيا لفرنسا عام ١٩٤٠م، ولكن القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة احتلت البلاد عام ١٩٤١م، وأعلن ممثل فرنسا الحرة استقلال سوريا ولبنان بضمان من الحكومة البريطانية، نظراً لحساسية موقع كل من سوريا ولبنان، ولأغراض أخرى لم يكن الفرنسيون عازمون على إنهاء احتلالهم ومع ذلك جرت انتخابات عام ١٩٤٣م أسفرت عن فوز الوطنيين وانتخب زعيمهم بشارة الخوري رئيساً، وأصدرت الحكومة الجديدة تشريعاً يحتوي على تغييرات دستورية قلصت من السيطرة الفرنسية على مؤسسات البلاد مما تعارض مع أهداف فرنسا، وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣م قام الفرنسيون باعتقال الرئيس بشارة الخوري ومعظم أعضاء حكومته مما أدى إلى نشوب ثورة في البلاد أعقبها تدخل بريطاني دبلوماسي نتج عنه عودة الحكومة الوطنية مرة أخرى وعودة الصلاحيات إليها. وبعد أزمة أخرى عام ١٩٤٥م تم التوصل إلى اتفاق قضى بانسحاب متزامن للقوات البريطانية الفرنسية حيث اكتمل الانسحاب بنهاية عام ١٩٤٦م حيث أصبح لبنان مستقلاً بأكمله وكان لبنان قد أصبح عضواً في هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية.

لبنان بعد الاستقلال :

لسنوات عديدة طبق لبنان النظام البرلماني الديمقراطي على الرغم من التجارب القاسية، وكانت المشكلة الرئيسية هي تطبيق ميثاق عام ١٩٤٣م الوطني

غير مكتوب والذي يوزع تقاسم السلطة بين المسلمين والمسيحيين ، ولأنه لم تكن هناك في السنوات الأولى دعوات عاجلة للوحدة العربية تأتي من الخارج فقد بقي ذلك الميثاق من غير أن يواجه مشاكل خطيرة .

عهد الخوري من ١٩٤٣ - ١٩٥٢م :

تعاون الرئيس الماروني بشارة الخوري تعاوناً وثيقاً مع الزعيم السني رياض الصلح الذي كان رئيساً للوزراء معظم الوقت . وقد تم إدخال تعديل مؤقت على الدستور سمح للرئيس بأن يعاد انتخابه لست سنوات أخرى وكان ذلك عام ١٩٤٩م ، وقد زورت الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٤٧م بوضوح لكي يأتي المجلس الذي يقر التعديل ، وكان هذا الإجراء بالإضافة إلى محاباة الرئيس لأصدقائه وحاشيته والفساد الإجمالي الذي لم يحاسب عليه ، كل هذا جعل الرئيس غير مرغوب شعبياً بعد إعادة انتخابه عام ١٩٤٩م . وعندما وقع الانقلاب العسكري في سوريا والذي أطاح بالرئيس شكري القوتلي في آذار عام ١٩٤٩م شجع ذلك خصوم الرئيس الخوري في لبنان ، وفي تموز عام ١٩٤٩م قام الحزب السوري القومي الاشتراكي بمحاولة إسقاط النظام بالقوة ، ولكن فشل الانقلاب وتم اعتقال قاداته الذين أعدموا ، وبعد ذلك قام الحزب بالانتقام حيث تم اغتيال رئيس وزراء الرئيس بشارة الخوري عام ١٩٥١م ، وقد أدت المعارضة المتزايدة لنظام الخوري إلى حدوث إضراب عام في أيلول عام ١٩٥٢م حيث أجبر ذلك الرئيس بشارة على تقديم استقالته ، ومن ثم انتخب البرلمان (كميل شمعون) خلفاً له .

عهد كميل شمعون وأزمة ١٩٥٨م :

كانت فترة كميل شمعون متزامنة مع بروز جمال عبدالناصر في مصر ، وخلال حرب السويس (تشرين الأول - كانون الثاني) كسب شمعون عداة عبدالناصر عندما رفض أن يقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا اللتان اشتركتا مع العدو الصهيوني في الهجوم على مصر ، وقد اتهم كميل شمعون بالعمل على إلحاق لبنان بحلف بغداد الغربي ، وقد تطورت الأحداث بسرعة بعد

انتخابات عام ١٩٥٧م البرلمانية والتي تم التلاعب فيها لكي يتم انتخاب برلمان موالي للرئيس شمعون حتى تتم إعادة انتخابه مرة أخرى ، حيث دخلت سوريا في وحدة اندماجية مع مصر لتظهر إلى الوجود الجمهورية العربية المتحدة ، وفي شباط عام ١٩٥٨ نادى المسلمون المعارضون لشمعون في لبنان بالوحدة كانتصار للقومية العربية ، وكانت هناك مطالب واسعة بوجوب انضمام لبنان للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وفي آيار نودي إلى الإضراب العام وانتفض مسلمو طرابلس في ثورة مسلحة ، وقد اتسع نطاق الثورة وطلب من الجيش التدخل ضد الثوار ، ولكن رفض قائد الجيش فؤاد شهاب مهاجمة الثوار خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى انقسام الجيش الذي كان مكوناً أصلاً من المسلمين والمسيحيين ، وقد رفعت حكومة كميل شمعون القضية إلى الأمم المتحدة متهمة الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شئون لبنان وتم إرسال مراقبين من الأمم المتحدة إلى لبنان ، وعندما سقط النظام الموالي للغرب في العراق في تموز ١٩٥٨م عبر انقلاب عسكري ، طلب شمعون على الفور من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في لبنان حيث أنزل مشاه البحرية الأمريكية في اليوم التالي خارج بيروت ، وكان للوجود العسكري الأمريكي تأثير فوري بسيط على الموقف الداخلي ولكن الثورة انكشبت تدريجياً ، ومن ثم طلب البرلمان من قائد الجيش الفريق فؤاد شهاب أن يخلف كميل شمعون في مدة الرئاسة مع نهاية فترة شمعون الرئاسية وأصبح رشيد كرامي رئيس الوزراء الجديد .

حكم شهاب والحلو وفرنجية من ١٩٥٨ - ١٩٧٦م :

تم حل الأزمة عن طريق مصالحة الأطراف وكان الرئيس شهاب ناجحاً في عقد تلك المصالحة ، وفي دفع الوحدة اللبنانية إلى الإمام ، كما أن رفضه الهجوم على الثوار حينما كان قائداً للجيش جعله يحوز على ثقة المسلمين ، وبمجرد توليه السلطة عمل على إشراك المسلمين أكثر في مناصب الدولة وبالاهتمام بالمناطق المهملة والتي كانت مراكز رئيسة للمسلمين . كما تم تعزيز الأمن الداخلي بإقامة علاقات حسنة مع الجمهورية العربية المتحدة ، والتي ظلت ذات تأثير كبير على

المسلمين اللبنانيين حتى بعد انفصال سوريا عام ١٩٦١م ، وقد استمرت النهضة الاقتصادية في عهد فؤاد شهاب والتي بدأت في عهد شمعون وحينما انتقلت رؤوس الأموال من الوطن العربي غير المستقر إلى لبنان . في عام ١٩٦٤م انتخب (شارل الحلو) الصحفي السابق وأحد أعضاء كتلة الخوري الدستورية رئيساً للجمهورية خلفاً لفؤاد شهاب ، وكانت حكومته أضعف من حكومة سلفه فؤاد شهاب ، وقد جاءت بعدها حكومة العهد المتوتر لسليمان فرنجية عام ١٩٧٠م ، على الرغم من الهدوء الظاهر الذي ساد لبنان خلال الأعوام من ١٩٥٨ - ١٩٦٩م فإن الأحداث كانت تتحرك نحو الانفجار ، نحو واحدة من أسوأ الحروب الأهلية تدميراً في التاريخ المعاصر ، وكانت الأسباب كثيرة ومتشعبة ولكن سرعان ما اجتمعت تلك الأسباب لتشعل الكارثة . وأولها كانت التركيبة السياسية للبلاد كانت على أساس اتفاق عائم وهش بين قيادات الأقليات الدينية العرقية في البلاد . وكانت تطلعات الأشخاص والمجموعات المختلفة في المجتمع في عهد شمعون وشهاب مكبوتة ، وكانت مهمة المؤسسات الحيوية في البلاد خصوصاً الجيش والشرطة هي منع أي مسببات للقلق والاضطرابات . شهدت تلك الفترة العديد من التغيرات في المجتمع اللبناني وكان من أبرزها التحضر حيث استقطبت بيروت ٤٠٪ من سكان لبنان ، ولكن المدينة كالريف فشلت في جعل الناس مترابطين ، وأصبحت بيروت انعكاساً لكل لبنان ، حيث كانت كل مجموعة طائفية تسيطر على منطقة معينة ، وكانت كل قرية مغلقة على نفسها ، وقد عانى القادمون الجدد من التباين المتنامي والحاد اقتصادياً واجتماعياً مع جيرانهم الأثرياء ، كما أن الذين بقوا في الريف خسروا الكثير ، وبحلول عام ١٩٧٠م كانت الزراعة التي يعمل بها تقريباً نصف السكان تشكل ١١٪ من الناتج الإجمالي المحلي بينما كان نصيب التجارة في صعود ، وقد ازدادت الفجوة بين مختلف الطوائف وخصوصاً بالنسبة لسكان المدن المسيحيين ضد أهل الريف من المسلمين . العامل الآخر هو دور لبنان في العالم العربي الذي أصبح قضية معقدة ، حيث إن كثيراً من عرب سوريا يشعرون أن قرار فرنسا بفصل لبنان عن سوريا عام ١٩٢٠م قرار غير شرعي

بينما وافق العديد من اللبنانيين على ذلك . كما أن عدم مشاركة لبنان في الحروب العربية الإسرائيلية، عام ١٩٦٧م وعام ١٩٧٣م، وأنظمتها الأمنية القوية، وانتشار الإشاعات عن تفاهم سري، مع العدو الصهيوني كل ذلك جذب الانتباه حول قضية دور لبنان داخل الوطن العربي، عندما توجه الفلسطينيون إلى لبنان بعد الحملة المدمرة التي قام بها نظام الحكم في الأردن ضدهم في أيلول عام ١٩٧٠م، واستوطنوا في لبنان كأحر ملجأ لهم.

وبحلول سنة ١٩٧٣م كان من بين كل عشرة أشخاص في لبنان فلسطيني واحد تقريباً، وكانت أحوال الفلسطينيين بائسة حيث الفقر وضياع الأرض، وقد تم استغلالهم، بوصفهم مصدراً للعمالة الرخيصة، وبمرور الوقت أصبحوا متطرفين ووجدوا مع المسلمين اللبنانيين قواسم مشتركة، وعندما حصلوا على بنية قوية وأسلحة في الفترة التي أعقبت سقوط قاعدتهم في الأردن، قامت بعض المجموعات اللبنانية بالتحالف معهم، بعد أن وقعت مصر اتفاقية فك الاشتباك والهدنة مع الإسرائيليين بخصوص سيناء عام ١٩٧٥م توصل الفلسطينيون إلى أنهم هجروا من قبل الدول العربية وأنهم سوف يضربون في لبنان.

الحرب الأهلية ١٩٧٥ - ١٩٧٦م :

بداية الحرب :

مع نهاية عهد الرئيس شارل الحلو بدأت الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوة الأمن اللبنانية، وازداد الموقف تعقيداً بسبب عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على السيطرة على الفصائل المتشددة، وبموجب اتفاقية القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩م منحت الحكومة اللبنانية الفلسطينية الحرية في الإشراف على مخيمات اللاجئين، وفي المقابل وعدت منظمة التحرير الفلسطينية بعدم التدخل في السياسة اللبنانية، وكان ذلك مستحيلاً بالنسبة للفلسطينيين وغير مرغوب فيه بالنسبة لليسار اللبناني، وعندما فشل اللبنانيون في السيطرة على الفلسطينيين بدأ الإسرائيليون في شن الغارات على الجنوب وبقساوة متزايدة مما شجع اليمين اللبناني المسيحي وخصوصاً (حزب الكتائب) على مهاجمة الفلسطينيين بواسطة المليشيا المنظمة

التابعة لهم، وفي ظل تلك الأجواء تم انتخاب سليمان فرنجية لمنصب الرئاسة وبفارق صوت واحد في البرلمان في ١٧ آب ١٩٧٠م، وكان فرنجية معروفاً بشخصية ذات نزعة متشددة، ونظر إليه اليمينيون المسيحيون على أنه الرجل الذي سوف يقضي على اليساريين المسلمين اللبنانيين وحلفائهم الفلسطينيين.

بالنسبة للاقتصاد ما لبث أن فقدت السيطرة عليه ودخل لبنان في مرحلة من التضخم المروع الذي أدى إلى إثراء الطبقة الغنية بينما زادت من معاناة ومرارة الفقراء. وقد ظهرت الحكومة غير قادرة على مواجهة تلك المشكلة، وفي محاولتها لعمل مظهر إصلاحي قامت الحكومة بتدمير الأجهزة القوية لضبط الدولة والتي ورثت نتيجة الحرب الأهلية لعام ١٩٥٨م، وقد أدى فشل السلطة اللبنانية في منع الاعتداءات الإسرائيلية إلى غضب الفصائل الفدائية الراديكالية وبسبب تذبذب الحكومة حيال ما تعرض له الفلسطينيون من سلسلة من الهجمات والاعتداءات وبعد أن أفشلت خططهم قام الفدائيون العرب الفلسطينيون بالانتقام وذلك باختطاف عدد من الجنود اللبنانيين، وفي آيار ١٩٧٣م اندلع قتال عنيف بين الجيش اللبناني والفدائيين المسلمين، وعلى الرغم من عدة هذبات تسارعت الأحداث نحو الحرب الأهلية، ومع بداية عام ١٩٧٤م كان الفلسطينيون يشكلون القوة العسكرية للحركة الوطنية اللبنانية بزعامة كمال جنبلاط. وكانت هناك حركة المحرومين وهي الحركة الشيعية بزعامة الإمام موسى الصدر التي تأسست على أساس المطالبة بحقوق الشيعة السياسية والعدالة الاقتصادية والدفاع ضد الغارات الإسرائيلية على الجنوب الشيعي وكان هناك العديد من فلاحي وادي البقاع ممن انضموا إلى تلك الحركة كان من الندرة أن يمر يوم واحد دون حدوث معركة في مكان ما من لبنان بعد بداية الحرب في نيسان ١٩٧٥م، لقد مزقت البلاد إلى أجزاء ولم تعد الحكومة المركزية قادرة على بسط نفوذها وأصبح الجيش ركيزة الدولة عاجز عن الحركة بسبب طبيعة الصراع، وتلقى المقاتلون المعدات بسخاء من عدة جهات أجنبية، ومن ثم انقضوا على بعضهم البعض يتقاتلون بوحشية وبقوة نيران كبيرة غير متناسبة مع بلد صغير كلبنان.

المراحل النهائية من الحرب :

في المراحل الأولية من الحرب تلقى الجانب المسيحي دعماً من الرئيس المصري أنور السادات بينما دعم الرئيس الأسد الجانب الإسلامي اليساري والفلسطيني، وبالتدريج بدأ الجانب الإسلامي والفلسطيني في كسب الحرب، وبحلول ١٩٧٦م بدأ واضحاً أن الجانب المسيحي في طريقه لخسارة الحرب وكانت النتيجة سوف تكون أما إعادة تنظيم لبنان ليصبح دولة يسيطر عليها التيار اليساري المسلم والفلسطيني، أو التقسيم وكان حدوث أي من تلك النتيجتين في نظر سوريا من شأنه جر العدو الصهيوني للتدخل مما حدا بسوريا إلى تغيير موقفها بدءاً بمحاولة ضبط التيار اليساري وإنهاء بدعم المسيحيين، ومن ثم بدأت سوريا و(وما يسمى بإسرائيل)، اللتان طالما تناقضتا مع بعضهما البعض في القضايا الأخرى بالتعامل مع المسيحيين بإسلوب واحد وهو دعم الميليشيات المسيحية عسكرياً، فقد زودتهم سوريا بالأسلحة، ومنعت الفلسطينيين من احتلال المواقع الاستراتيجية في حين حاصرت (ما يسمى بإسرائيل) صيدا وصور لمنع وصول الأسلحة للمسلمين كما قامت بتدريب عملاء لبنانيين مسيحيين داخل الكيان الصهيوني وزودت المسيحيين بالدبابات والمعدات.

أدت تلك المواقف من سوريا والعدو الصهيوني إلى تطويرين جديدين.

التطور الأول : بروز التيار اليساري المضاد للموقف السوري من قبل ليبيا والعراق حيث قاما، باستئناف علاقات وطيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي سبق أن ندد هذان البلدان بها واصفيناها بالسلبية والرجعية، مما حدا بالرئيس السادات إلى السعي لإقامة علاقات وثيقة مع المنظمة وذلك لكسب تأييد الفلسطينيين لدعاويه بالزعامة العربية ولمنع مهاجمة اتفاقية فض الاشتباك التي وقعها مع إسرائيل في أيلول ١٩٧٥م.

التطور الثاني : بدأ المسيحيون وبمساندة قوية من الدبابات والجنود السوريين في كسب الحرب، وفي نهاية حزيران ١٩٧٦م شن المسيحيون هجمات على المخيمين الفلسطينيين (جسر الباشا) الذي سقط بعد أسبوع و (تل زعتر) الذي

أصبح رمزاً للمقاومة الفلسطينية حيث صمد أمام حصار دموي مأساوي حتى منتصف آب .

في شهر نيسان وقع الرئيس فرنجيه على تعديل دستوري يسمح بموجبه للبرلمان بانتخاب رئيس جديد، حيث تم انتخاب (إلياس سركيس) رئيساً في ٨ آيار بدعم من سوريا ولكن لم يتسلم المنصب إلا في ٢٣ أيلول، وفي نفس الوقت كان لبنان قد قسم فعلياً على امتداد الخط الأخضر الذي مر عبر منتصف بيروت ليقسمها إلى بيروت الشرقية وبيروت الغربية وعلى طول الخط الرئيس إلى دمشق، بالنسبة للشمال كانت هناك حكومة مسيحية وفي الجنوب حكومة إسلامية تمثل اليسار المسلم مع الفلسطينيين بزعامة كمال جنبلاط حتى اغتياله في آذار ١٩٧٧ م. وقد جرت عدة محاولات لوضع نهاية للقتال إلى أن تم عقد قمة رسمية في ٢٥ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦ م انبثقت بموجبها قوات حفظ سلام عربية تتكون من ٣٠٠٠٠ جندي معظمهم من السوريين، تحت القيادة العامة للرئيس سركيس، وبنهاية تشرين الثاني وعلى الرغم من الاشتباكات الصغيرة أشرفت الحرب على الانتهاء.

القتال الذي أعقب الحرب :

أدى القتال المستمر بين التنظيمات اللبنانية إلى إنهاء الشكل الذي كان يصبغ التركيبة السياسية السابقة في لبنان عدا حزب الكتائب الذي دأبت قيادته القوية المؤلفة من ائتلاف اليمين المسيحي إلى التحذير من الاحتلال السوري للبنان حيث عادت سوريا وأصبحت تدعم مرة أخرى اليسار المسلم والفلسطينيين عام ١٩٧٨ م. وقد أدى الدمار والاقتتال إلى إجبار مئات الآلاف إلى الهروب من منازلهم خصوصاً في الجنوب حيث التهديدات الإسرائيلية بالتدخل منعت سوريا من فرض السلام، وقد غزت (ما يسمى بإسرائيل) المنطقة بقوات بلغ عددها ٢٠٠٠٠ جندي في ١٤ آذار ١٩٧٨ م لغرض تدمير قواعد الفدائيين العرب الفلسطينيين وإجبار لبنان على لجم العمليات الفدائية التي شنتها المنظمة ضد العدو الصهيوني من جنوب لبنان، وقد حلت وحدات من الأمم المتحدة محل الإسرائيليين

في حزيران، ومع ذلك استمر العدو الصهيوني في دعم المسيحيين، في الجنوب بالجنود والسلاح والمال بينما عاد الفلسطينيون وخلال وقت وجيز إلى نفس المنطقة.

عواقب الحرب :

كانت الحرب الأهلية بمثابة كارثة علي اللبنانيين حيث خيم الدمار، على بلدهم، وبدأ عدم وجود أي اتفاق تصالحي يمكن أن يكون مقبولاً لدى المسلمين الذين بلغ عددهم أكثرية من سكان البلاد أو لدى المسيحيين الذين قرروا أن يظلوا محتفظين بالسيطرة على المؤسسات الحكومية المهمة في البلاد . كما استمر التدخل الأجنبي في البلاد، لدعم القوى المختلفة. وكان الدمار الذي لحق بالاقتصاد عائقاً، ولكن المشكلة السياسية الرئيسة التي كانت السبب في موت الآلاف من البشر هي الأحقاد التي أعقبت الحرب وأخذت تهدد بتدمير أي إمكانية للتعايش بين اللبنانيين في المستقبل في ظل حكومة واحدة . بالنسبة للفلسطينيين فقد كلفتهم الحرب ٢٠٠٠٠ قتيل وضعفاً هذا الرقم من الجرحى، غير أن السوريين ظهروا أقوى عن ذي قبل ولكن بدخلوهم لبنان وجدوا أمامهم مشكلة إخراج أنفسهم من تلك الورطة. فقط ما يسمى بإسرائيل كانت الوحيدة التي كسبت من الحرب حيث تحطمت وحدة أعدائها، وكانت سوريا قد عملت في أساس عدم استفزاز العدو الصهيوني وجعله يتدخل في لبنان ولكن في الوقت نفسه كان ذلك ضد رفاقها العرب، وظهر أن المسيحيين سيستعيدون الكثير من نفوذهم السابق بدعم من حليفهم (إسرائيل)، وكان أهم شيء هو أن الشعور بالكره الشديد والرعب الذي خلفته الحرب جعل العرب في كل مكان يتساءلون كما لم يحدث من قبل عن حلم الوحدة العربية والقومية العربية الكبير.

الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢م :

أدى التفكك السياسي في لبنان إلى تدخلات خارجية في الشؤون اللبنانية، وقد قام بشير الجميل زعيم حزب الكتائب والذي كانت قوة حزبه مستمدة من المساعدات الإسرائيلية الكبيرة قام بتوحيد القوى المارونية خاصة تحت زعامته

بالقوة وأنشأ دويلة في شرق بيروت وفي القطاع الشمالي الساحلي من لبنان ، بينما كان الجيش السوري يسيطر على أغلب باقي لبنان ، ولكن العديد من التنظيمات التي كانت تسودها الفوضى تصادموا مع السوريين وأشاعوا الاضطراب بسبب معاداتهم وصراعاتهم .

وفي ١٧ تموز ١٩٨١م قصفت القوات الإسرائيلية مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت الغربية وأودت بحياة ٣٠٠ شخص مدني مما دفع الولايات المتحدة إلى ترتيب وقف إطلاق النار بين المنظمة والعدو الصهيوني والذي كان يؤمل منه أن يؤدي إلى وقف الهجمات الفدائية على شمال فلسطين المحتلة ويوفر فرصة للرئيس اللبناني إلياس سركيس لكي يحاول مرة أخرى في إيجاد مصالحة وطنية ، ولكن لم تكن السلطات قادرة على ممارسة دورها وازدادت حدة الهجمات الفدائية على الكيان الصهيوني والهجمات ، الإسرائيلية المعتادة ، وكانت قمة اشتعال هذا الموقف في ٦ حزيران ١٩٨٢م عندما قامت قوات إسرائيلية تقدر بـ ٦٠٠٠٠ جندي بغزو لبنان ، وقد كان الهدف الإسرائيلي المعلن من هذا الغزو هو تطهير وتأمين شمال الكيان الصهيوني لإيقاف العمليات الفدائية بينما كان رئيس وزراء العدو مناحيم بيجين يهدف في الحقيقة إلى تدمير منظمة التحرير الفلسطينية وتنصيب حكومة في لبنان توقع معاهدة مع «إسرائيل» على غرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩م ، وقد نجح الغزو في النهاية فقد هزمت القوات السورية وانسحبت قوات منظمة التحرير إلى بيروت الغربية بعد قتال بطولي بينما لم تفعل مصر والبلاد العربية الأخرى أكثر من الاحتجاج ، ومن نهاية حزيران حتى آب لم تستطع القوات الإسرائيلية أن تقتحم بيروت الغربية التي تحصنت فيها قوات منظمة التحرير والمليشيات اللبنانية المسلحة بدلاً من ذلك كان الجيش الإسرائيلي يقوم بقصف المنطقة وفرض الحصار عليها لإجبار قوات المنظمة والحاميات السورية على مغادرتها ، وتحت إشراف من قوة دولية مؤلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا غادر زعماء المنظمة مع قواتهم بيروت الغربية نحو عدد من البلاد العربية في آخر آب ، ولأن سوريا ساندت قوات

المنظمة المتبقية في شمال لبنان وفي وادي البقاع فإن القوات الإسرائيلية لم تستطع إجبارها على المغادرة، ومن ثم عملت سوريا علي تبني القيادة المنشقة في منظمة التحرير ضد ياسر عرفات، وبعد قتال عنيف في طرابلس أجبر ياسر عرفات على مغادرة لبنان في كانون الأول ١٩٨٣م للمرة الثانية إلى المنفى ولكن هذه المرة بتحريض من سوريا التي ساندت القوات المنشقة في قتالها ضد القوات الموالية لعرفات. وكان الانتصار الإسرائيلي لصالح الكتائبيين حلفائهم حيث لم يجدوا صعوبة في انتخاب زعيمهم (بشير الجميل رئيساً للجمهورية ولكنه اغتيل قبل توليه المنصب وبعد ذلك نصب الكتائبيون أخاه (أمين الجميل) ليخلف الرئيس الضعيف والمرهق (إلياس سركيس) في منصب الرئاسة، وبعد احتلال الجيش الإسرائيلي لبيروت الغربية قامت ميلشيا حزب الكتائب بمذبحة ضد مخيمين فلسطينيين هما صبرا وشاتيلا راح على أثرها حوالي ١٠٠٠ فلسطيني.

في ١٧ أيار ١٩٨٣م أنهت الحكومة اللبنانية وما يسمى بإسرائيل عمل معاهدة هي أقرب ما تكون إلى معاهدة سلام، نصت على انسحاب القوات الإسرائيلية وإقامة علاقات ثنائية. وقد أصبح وضع قوات الاحتلال الإسرائيلي في لبنان سيئاً وازدادت الخسائر في صفوفها بسبب العمليات الفدائية ضدها التي كانت تقوم بها القوات الفلسطينية المتبقية والمليشيات الإسلامية.

في أيلول ١٩٨٣م بدأ العدو في سحب قواته من لبنان، بادئاً بوسط لبنان ثم من الجنوب، ومن ثم غادرت قوات حفظ السلام الدولية بيروت في شباط ١٩٨٤م بعد تكبدها خسائر فادحة.

وفي آذار من العام نفسه أجبرت سوريا وحلفاؤها اليساريين المسلمين اللبنانيين الرئيس أمين الجميل علي إلغاء المعاهدة مع «إسرائيل»، وبحلول حزيران ١٩٨٥م أكملت إسرائيل انسحاب معظم قواتها من لبنان تاركة أمين الجميل وحكومته تحت رحمة السوريين المسيطرين، وقد أدى هذا الانقلاب المفاجئ بين الدول الأجنبية ذات النفوذ في لبنان إلى ازدياد عدم الاستقرار السياسي سواء داخل لبنان، حيث انقسمت الفئات المتصارعة من الحركة اليمينية المسيحية إلى تحالف الشيعة

والدروز ومنظمة التحرير بين من قبل النفوذ السوري على لبنان وبين من رفضه.

ثم إعلان مجلس الوزراء في ٣٠ نيسان ١٩٨٤م ممثلاً فيه كل التنظيمات اللبنانية، ولكنه فشل في القيام بإصلاحات سياسية ذات قيمة أو بنزع دائم للأسلحة المليشيات الخاصة على الرغم من ضغوط سوريا المكثفة لأجل عمل ذلك.

ومع ذلك استمرت المصادمات بين الفئات اللبنانية المتناحرة في جلب عواقب وخيمة على أنفسهم، بينما خفت التدخلات الخارجية حيث شرعت سوريا في إيجاد حل للقضية الأساسية التي أدت لاندلاع شرارة الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م.

الفصل الثاني

الدور السعودي في القضية اللبنانية
أزمة عام ١٩٧٥م

الدور السعودي في القضية اللبنانية أزمة عام ١٩٧٥ م

لقد كان لانفجار الأزمة في نيسان/أبريل ١٩٧٥ م أثر كبير على منطقة الشرق الأوسط، والتأثير على السياسات التي يتخذها قادة الدول العربية، التي سعت جاهدة لوضع حد لهذه الأزمة المتفجرة للقضاء على الظروف التي أدت إلى التفجير، يظهر الدور السعودي جلياً، وواضحاً في الأزمة اللبنانية منذ تفجيرها، والمحاولات العديدة المبذولة في سبيل التوصل إلى حل سلمي. ويتميز الدور السعودي في لبنان على غيره من الأدوار العربية في سبيل معالجة الوضع اللبناني بعد أمور (٢):

- ١ - أنه رافق الأزمة اللبنانية منذ بدايتها في عام ١٩٧٥ م، ولم يتوقف حتى الآن.
- ٢ - أنه شمل كافة المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وحتى العسكرية.
- ٣ - أنه لم يخرج عن إطاره التوفيقى والإصلاحي سواء بين الأطراف اللبنانية المتصارعة، أو بين هذه الأطراف والمقاومة الفلسطينية، أو بين سوريا وهذه الأطراف اللبنانية، أو حتى بين الحكومتين السورية واللبنانية.
- ٤ - أنه كان القوة المؤثرة الأساسية على الولايات المتحدة من أجل ممارسة الضغط على إسرائيل، خاصة بعد أن فرضت إسرائيل نفسها عاملاً متدخللاً بصورة

(٢) محمد السماك. القرار العربي في الأزمة اللبنانية، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤م)، ص ١٩٣، ص ١٩٤

مباشرة في الأحداث اللبنانية الداخلية.

٥- أنه كان حجر الزاوية في السياسة السعودية العربية منذ عام ١٩٧٥م، فقد أمسك بخيوطها الملك فيصل ثم الملك خالد، تغمدهما الله برحمته، ويواصل الآن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بنفسه هذا الدور البناء.

٦- إنه الدور الخارجي الوحيد، والدور العربي الوحيد، الذي لقي تجاوباً من مختلف الأطراف اللبنانية، وكان كذلك الدور الوحيد الذي كانت تطلبه كل هذه الأطراف على ما بينها من اختلافات حادة، وتعلق عليها الآمال.

لقد كانت من أولى المساعي التي قامت بها الملكة لمعالجة الوضع المتأزم في لبنان، عقب التطورات الحاصلة، قيام الملك خالد بن عبدالعزيز، رحمه الله، بالزيارة الأولى إلى دمشق بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٥م. لقد تركزت المحادثات التي أجريت بين العاهل السعودي، والرئيس السوري في جلستها المغلقة على عدة مواضيع رئيسية، كان من بينها الأزمة اللبنانية والجهود المبذولة لإيجاد حل لها. ولقد نتج عن هذه المحادثات التي أجراها الملك خالد مع الرئيس السوري حافظ الأسد والسيد ياسر عرفات «رئيس منظمة التحرير الفلسطينية» «رئيس دولة فلسطين حالياً»، الاتفاق على ضرورة تسوية الأزمة اللبنانية في أسرع وقت. وبعدها اجتمع الملك خالد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية بالرئيس السوري حافظ الأسد «تحولاً حقيقياً للمأساة اللبنانية». . . وأن الخيوط العريضة لحل المأساة قد رسمت نهائياً(٣).

وفي تاريخ ١٦/١٠/١٩٧٦م عقدت قمة عربية سداسية في الرياض، وبمبادرة سعودية - كويتية اشترك فيها: الملك خالد بن عبدالعزيز والأمير صباح السالم الصباح، والرؤساء إلياس سركييس وحافظ الأسد وأنور السادات والسيد ياسر

(٣) د. شفيق الرئيس. التحدي اللبناني، (بيروت، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٧٨م) ص ١٧٩.

عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية(٤).

ولقد أصدرت القمة عدة قرارات وهي:

١- وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال في كافة الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف بصورة نهائية بدءاً من السادسة صباح يوم ٢١/١٠/١٩٧٦م والتزام الأطراف بذلك التزاماً تاماً.

٢- تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان، بإمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً، على أن تكون في حدود الثلاثين ألف جندي ويكون من مهامها الأساسية:

(أ) فرض الالتزام بوقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة وردع أي مخالف.

(ب) تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها.

(ج) حفظ الأمن الداخلي.

(د) الإشراف على سحب المسلحين إلى الأماكن التي كانوا فيها قبل تاريخ ١٣/٤/١٩٧٥م، وإزالة المظاهر المسلحة وفقاً للجدول المبين في الملحق المرفق.

(هـ) الإشراف على جميع الأسلحة الثقيلة من مدفعية وقواعد وصواريخ وآليات مدرعة... إلخ.

(و) مساعدة السلطة اللبنانية، عند الاقتضاء على استلام المرافق والمؤسسات العامة تمهيداً لإعادة تسييرها وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية.

٣- إعادة الحياة الطبيعية في لبنان إلى الحالة التي كانت عليها البلاد قبل بدء الأحداث (أي قبل تاريخ ١٣/٤/١٩٧٥م) كمرحلة أولى طبقاً للجدول الزمني

(٤) محمد السماك، مرجع سابق. ص ١٨٤

المتفق عليه.

٤ - تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها والالتزام بمضمونها، نصاً وروحاً، وذلك بضمانة الدول العربية المجتمعة، وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها، وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ إعلان وقف إطلاق النار.

٥ - تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان وسلامته وعدم تدخلها في شئونه الداخلية انطلاقاً من التزامها الكامل بأهداف القضية الفلسطينية القومية. وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية، وبالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية سلامة وجودها وعملها على الأراضي اللبنانية، ضمن إطار اتفاقية القاهرة وملاحقها.

٦ - تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدة شعبه وأرضه.

٧ - تؤكد الدول العربية المجتمعة، التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل لاسترداد حقوقه الوطنية^(٥).

وأثناء تشكيل قوات الردع العربية التي كان ثلثيها من القوات السورية، طرح اقتراح بتولي رئاستها من قبل مسئول سعودي وهو الفريق أول علي الشاعر (الذي كان ملحقاً عسكرياً في السفارة السعودية في بيروت) في ذلك الوقت، إلا

(٥) أ.د. سيد نوفل. «جامعة الدول العربية والأزمة اللبنانية» الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها. (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٨م). ص ٧١١-٧١٢.

أن هذا الاقتراح تم رفضه من الرئيس اللبناني إلياس سركيس . ولقد برر إصراره على أن تكون الرئاسة العسكرية لضابط من الجيش اللبناني ، كي تكون قوات الردع العربية تحت إمرته المباشرة سياسياً وعسكرياً ، وأنه لا يستطيع أن يوجه الأوامر إلى عسكري غير لبناني .

أما اقتراح إسناد الرئاسة إلى الفريق السعودي علي الشاعر فمبرراته:

- ١ - من الأفضل أن تكون قوات الردع تحت إمرة عسكري عربي .
- ٢ - أن الفريق الشاعر على صلة بكل الأطراف اللبنانية المتصارعة ، وهو على معرفة بدقائق وبتفاصيل الصراع القائم ، ثم إنه عسكري متفوق وموثوق به .
- ٣ - أن قيام المملكة العربية السعودية بهذا الدور يعزز من مصداقية قوات الردع العربية لدى كل الأطراف ، ويسهل بالتالي مهمتها الصعبة»^(٦) .

استجابة لطلب الرئيس اللبناني تم وضع القوات تحت رئاسة العميد سامي الخطيب ، وهذا لم يمنع من اشتراك المملكة في هذه القوات التي كانت مكونة من (المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان الديمقراطية ، الجمهورية السورية ، والجمهورية العربية الليبية)^(٧) . أيضاً قامت الحكومة السعودية بالمشاركة في تمويل الميزانية الخاصة بقوات الردع العربية .

يعدّ المشروع الذي تقدم به الأمير فهد بن عبدالعزيز في عام ١٩٨١ م ، (ملك الملكة العربية السعودية) حالياً ، خطوة ضرورية ومهمة لحل مشكلة الشرق الأوسط وذلك لما تؤمن به حكومة خادم الحرمين الشريفين من أنه لا سبيل لحل أية قضية عربية أخرى قبل أن تحل قضية الشعب الفلسطيني واستعادته لحقوقه ، ولقد كان للخلافات العربية أثرها الكبير على تأجيل قمة فاس ، وخاصة المعارضة السورية لمشروع الملك فهد للسلام وتحقيق التسوية في الشرق الأوسط .

(٦) محمد السماك . مرجع سابق . ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٧) أ.د. سيد نوفل . مرجع سابق . ص ٧١١ .

لقد تم تعليق اجتماعات القمة بصورة مفاجئة لتستأنف مرة أخرى في ٦ أيلول ١٩٨٢م، وذلك بعد أن اجتاحت القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية، وشمل اجتياحها احتلال أول عاصمة عربية^(٨). وقد تبنت القمة العربية في مدينة فاس مشروع الملك فهد «الأمير فهد» - وقت إصداره المشروع - بعد ترتيب جديد، وأقرت المبادئ التي تمثل أسس سلام عادل^(٩). لم تقف الجهود السعودية عند إعلان «مشروع الملك فهد للسلام»، بل تخطت ذلك لتكون طرفاً في «اللجنة السباعية» التي شكلتها قمة فاس برئاسة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب، والتي أوكلت مهمة شرح الخطة وجمع التأييد لمشروع فاس إلى اللجنة التي ضمت في عضويتها بجانب الملكة العربية السعودية والملكة المغربية عضوية ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن والجزائر وسوريا وتونس، وذلك للاتصال بالدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن^(١٠).

وفي أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان، تصاعدت حدة التوتر والتنديد بما قامت به إسرائيل، عربياً وعالمياً. وقد عدّ الملك خالد بن عبد العزيز هذا الاجتياح مرحلة حرب إبادة تقوم بها إسرائيل لإحتلال جزء من الأرض العربية، وذلك خلال ترأسه لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولقد تضمن البيان دعوة الملك خالد الدول الإسلامية توحيد صفوفها، وحشد طاقاتها لمواجهة إسرائيل^(١١).

وفي ١١ حزيران ١٩٨٢م، طالب الأمير فهد (الملك فهد حالياً) بوقفه عربية واحدة مع الأشقاء اللبنانيين في هذا الوقت بالذات لتجاوز المحنة التي يمرون بها^(١٢). فالحكومة السعودية تؤمن بأن الحل العربي لأية مشكلة أو قضية لا بد أن

(٨) محمد السماك. مرجع سابق. ص ١٨٩، ١٩٠.

(٩) أ. عبد الهادي أبو طالب. نظريات في القضية العربية. (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م) ص ٢٠٢، ص ٢٠٣.

(١٠) المرجع السابق. ص ٢٠٣.

(١١) مها معتوق. وقائع الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية في لبنان. (بيروت: مؤسسة مطابع معتوق، ١٩٨٣م)، ص ٦٠.

(١٢) نفس المرجع السابق. ص ١٠٣.

يكون بإجماع عربي يقف لتحقيق هدف واحد وفي اتجاه واحد لما فيه مصلحة الأمة العربية. وقد أجرت الحكومة السعودية اتصالات مع الحكومة الأمريكية والرئيس اللبناني إلياس سركيس والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تمخض عنها وقف إطلاق النار من قبل إسرائيل في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٨٢م، وجددت منظمة التحرير و«القوات المشتركة» موافقتها على وقف إطلاق النار على أساس تنفيذ مضمون قراري مجلس الأمن ٥٠٨، ٥٠٩، وقد أكد الأمير فهد «ولي العهد السعودي» تعهد المملكة باحتواء الغزو الإسرائيلي للبنان معلناً سعي المملكة لوضع نهاية لهذه المأساة التي أودت بحياة الألوف من أرواح الأبرياء^(١٣).

بعد وفاة الملك خالد بن عبدالعزيز في ١٣ حزيران ١٩٨٢م بويع الأمير فهد ملكاً على المملكة العربية السعودية ماضياً في مسيرته لمعالجة الوضع على الساحة اللبنانية لتلافي عواقبه الخطيرة من جراء الغزو الإسرائيلي للبنان، وفي ضوء التطورات والأحداث المتعاقبة على الساحة اللبنانية حذرت المملكة العربية السعودية في ١٦ حزيران ١٩٨٢م على لسان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، من أن عدم تدخل أمريكا لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، فإن ذلك سيضطرنا إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار إسرائيل على الانسحاب، وأن هذا سيؤثر على علاقات المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية^(١٤).

لقد مارست المملكة من هذا المنطلق ضغوطاً على الولايات المتحدة الأمريكية بحكم العلاقات الوثيقة التي تربط واشنطن بالرياض، لإجبار إسرائيل على تطبيق مقررات الأمم المتحدة والانسحاب من لبنان بدون شروط. وفي إطار الجهود السعودية لاحتواء الأزمة وفي ضوء التهديدات الإسرائيلية بأجتياح العاصمة اللبنانية بيروت حذرت المملكة العربية السعودية في بيان عن الديوان الملكي في

(١٣) نفس المرجع السابق. ص ١١٢، ١١٦.

(١٤) نفس المرجع السابق. ص ١٥٠.

الطائف نشرته «وكالة الأنباء السعودية» من مغبة القيام بذلك، وأن اجتياح عاصمة عربية من العدو الإسرائيلي سوف يقضي على كل الجهود السياسية والمساعي العربية، وأعربت أن ذلك سوف يضع الأمة العربية أمام مسئولياتها في الدفاع عن أراضيها ومقدساتها بكل إمكانياتها^(١٥).

لقد أثار استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض «الفيتو» في ٢٦ حزيران ١٩٨٢م على مشروع قرار فرنسي يدعو إلى فك الارتباط بين القوات في بيروت الغربية، وتحييد العاصمة اللبنانية ردود فعل عالمية وعربية، حيث أعربت المملكة العربية السعودية وفرنسا عن أسفهما لقيام واشنطن بمثل هذا التصرف ورداً على ذلك دعا الملك فهد بن عبدالعزيز إلى توحيد العرب إزاء تلك الأحداث والتطورات لمواجهة ما قد يطرأ عنها^(١٦).

وفي إطار أعمال اللجنة السداسية التي افتتحت أعمالها في الطائف بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٢م، لإيجاد مخرج للوضع القائم في لبنان، واصلت اللجنة دراستها لمشروع اتفاق لبناني - فلسطيني، حول الوجود العسكري والسياسي للمقاومة الفلسطينية في لبنان. حيث أدت الجهود المبذولة في سبيل احتواء الموقف المتفجر إلى وضع المشروع والحلول التي وضعت فيه موضع الدراسة، وفي إطار المساعي لإنجاز المشروع وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الدعوة إلى الشيخ بشير الجميل لزيارة الطائف لإجراء المشاورات مع المسئولين في المملكة حول الوضع القائم في لبنان. ويهدف المشروع السعودي الوصول إلى اتفاق لبناني فلسطيني يشكل أحد الأسس التي تنطلق منها الجهود العربية من أجل التوصل إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، وتحقيق تسوية مشرفة لوجود منظمة التحرير الفلسطينية عبر الإبقاء على عدد محدود من القوات المسلحة الفلسطينية تحت إشراف الجيش اللبناني^(١٧).

(١٥) نفس المرجع. السابق. ص ١٧٤، ١٧٥.

(١٦) نفس المرجع السابق. ص ٢٢٨.

(١٧) نفس المرجع السابق. ص ٢٥٩، ٢٦٠.

وفي إطار الجهود المبذولة لإيقاف المجازر التي ترتكبها إسرائيل على أرض لبنان، دعا في ١٣ يوليو ١٩٨٢م الدول الكبرى في العالم أن تأخذ موقف أكثر حزمًا، ضد التجاهل الصهيوني لكل الأعراف الدولية، محذراً أن إسرائيل تهدف فيما تسعى إليه إلى القضاء على القضية اللبنانية وتصفيتها، للقضاء على الصوت الفلسطيني، إن محاولة تصفية القضية الفلسطينية وتشريد شعبها لن تستطيع إسرائيل أن تحققه فقد أكد الملك فهد أن الشعب الفلسطيني صاحب قضية عادلة، والعالم أصبح يدرك عدالة قضيتهم، وأبعاد الجريمة المرتكبة في حقهم، مؤكداً على أن وحدة العرب ستكون هي الأساس في التعامل مع العدو الصهيوني لنصرة قضية فلسطين وإنقاذ لبنان من الدمار^(١٨).

وفي إطار المساعي العربية لتحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي أجرى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ونظيره السوري مباحثات مع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان. ولقد أكد الوزيران على ضرورة تطبيق القرارات ٥٠٨، ٥٠٩ اللذين يدعوان إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، ولقد أوضح عن رغبة الدول العربية في تحمل مسئوليتها في مساعدة لبنان في المحافظة على استقلاله وسلامة أراضيه، وفي نفس الوقت المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني^(١٩).

ولقد حملت حكومة المملكة العربية السعودية واشنطن مسئولية التدخل الإسرائيلي الغاشم في لبنان، وذلك يرجع لأن أمريكا هي المساند الأكبر والمعين لإسرائيل وأن الوجود السوري في لبنان كما أوضح في جزء سابق من البحث هو بناء على طلب السلطة الشرعية في لبنان، وبناءً على موافقة عربية للعمل على إيقاف إطلاق النار على أرض لبنان، وأكدت الحكومة السعودية على ضرورة انسحاب القوات الغازية الإسرائيلية من لبنان. «أن الانسحاب من لبنان لكافة القوى الغازية الإسرائيلية وكذلك القوات الأمريكية يجب أن يتم بأسرع وقت

(١٨) نفس المرجع السابق. ص ٣٣٧، ٣٣٨.

(١٩) نفس المرجع السابق. ص ٣٧٨، ٣٧٩.

ممكن . فإن القوات السورية سوف تنسحب من لبنان ، وبعد ذلك يستطيع أن يلم شمله في وحدة وطنية شاملة»(٢٠) . وأكدت «أن السعودية تبذل مع الشقيقة سورية الجهود من أجل تعزيز التضامن العربي وتنميته، انطلاقاً من مسئولياتها القومية والإسلامية التي تستهدف تضافر الجهود ورص الصفوف لمواجهة العدو الصهيوني واستعادة الحقوق الوطنية لشعبنا العربي الفلسطيني»(٢١) .

وفي إطار الترتيب لخروج منظمة التحرير من بيروت عقدت عدة مناقشات ، بين الوفد الفلسطيني والوفد اللبناني تحت إشراف اللجنة السداسية في جدة ، وذلك بعد جهود عديدة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين من قبل الملكة العربية السعودية ، ولقد تم التوصل في الاجتماعات التي عقدت بتاريخ ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٨٢ م ، إلى موافقة منظمة التحرير على الخروج من بيروت من خلال بيان يتضمن ست نقاط للخروج:

- ١ - عرضت اللجنة العمل الحثيث علي التقيد بوقف إطلاق النار .
- ٢ - تعلن منظمة التحرير الفلسطينية قرارها بأنتقال قواتها المسلحة من بيروت وتحديد ضمانات هذا الانتقال و ضمانات أمن المخيمات بالاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت .
- ٣ - العمل على رفع الحصار عن مدينة بيروت وضواحيها بانسحاب القوات الإسرائيلية .
- ٤ - تتخذ الحكومة اللبنانية كل الإجراءات الكفيلة بضمان أمن سكان بيروت وضواحيها بما فيها المخيمات الفلسطينية وسلامتهم .
- ٥ - مشاركة القوات الدولية في عملية ضمان الأمن والسلامة في بيروت وضواحيها .
- ٦ - تقوم الدول العربية بالعمل السياسي الضروري لمساعدة لبنان على تنفيذ

(٢٠) إبراهيم مسلم . مرجع أسبق . ص ١٠٦ .

(٢١) محمد عنان . السعودية وهموم العرب (١٩٢٣ - ١٩٧٨ م) ، بيروت: منشورات المكتب العالمي ، ١٩٨٧ م ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

قراري مجلس الأمن ٥٠٨، ٥٠٩ كاملاً (٢٢).

وفي الخامس والعشرين من أيلول ١٩٨٣م تم الإعلان عن وقف إطلاق النار من قصر بعبداً بناءً على مساعي سعودية من خلال مبعوثها الأمير بندر بن سلطان بعد اجتماع بين رئيس الجمهورية اللبنانية، ودولة رئيس الحكومة، تداول فيه الجانبان الوساطة السعودية، فقد استطاعت لجنة لوساطة برئاسة سمو الأمير بندر بن سلطان إلى الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار في جميع الأراضي اللبنانية تحت إشراف مراقبين محايدين لتسهيل عودة المهاجرين، وتشكيل لجنة مكونة من: الجيش والجبهة اللبنانية، وجبهة الخلاص الوطني، وحركة «أمل» لوضع ترتيبات وقف إطلاق النار وتثبيتته. وأن يدعو رئيس الجمهورية إلى اجتماع عاجل وشامل لبدء الحوار الوطني فوراً. ولقد رحب الرئيس بحضور موفد من كل من المملكة العربية السعودية وسوريا.

ولقد اتفق على أن يكون وقف إطلاق النار نافذاً من الساعة السادسة صباح يوم الاثنين ٢٦/٩/١٩٨٣م (٢٣)، ومن ذلك الوقت لم تقف جهود المملكة عن مساعدة لبنان لإيجاد الحل لقضيته، رغم تعثر الجهود عدة مرات، فمازالت الحكومة السعودية تسعى جاهدة لإعادة الالتئام والوحدة إلى لبنان، ولقد تكللت الجهود في اجتماع الطائف، الذي عقد في غرة ربيع الأول من ١٤١٠هـ، بين النواب اللبنانيين. وسوف يتم التعرض له في الجزء المقبل.

(٢٢) مها معتوق. مرجع أسبق، ص ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢٣) حرب لبنان (١٩٧٥-١٩٨٢م)، (حصار بيروت - حرب الجبل)، بيروت: المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، ص ٢٩٥-٣٤٩.

الفصل الثالث

اتفاق الطائف

«إن الصراع المرير الذي عصف ببلبنان واستمر طيلة هذه السنين هو في حقيقته وجوهره صراع سياسي ، ومن ثم فإن الحوار السياسي هو أفضل السبل لاحتواء الصراع وعودة الوفاق والتآخي والتواصل بين أبناء الوطن الواحد»(٢٤).

فهد بن عبدالعزيز

(٢٤) مسيرة الوفاق الوطني . الدبلوماسية ، الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية العدد ١٢ ، ١٤١٠هـ ، ص ٧ .

اتفاق الطائف

لقد نتج عن المساعي العربية لحل الصراع القائم على أرض لبنان بين الأطراف اللبنانية المتصارعة انعقاد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء من ٢٣-٢٦ مايو سنة ١٩٨٩م، والمتعلق ببحث القضية اللبنانية وآخر تطوراتها، ولقد أصدر المؤتمر قرار تشكيل اللجنة الثلاثية العربية العليا والمكونة من جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية، وحضره خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقد تقرر أن تكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة لحل الأزمة اللبنانية من خلال الاتصالات التي ستقوم بها مع الأطراف المعنية بغية إيجاد المناخ الملائم والمناسب لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع ومناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية وإجراء الانتخابات لرئاسة الجمهورية في سبيل إيجاد حكومة وفاق وطني تتلافى الأخطاء السابقة للقضاء على أسباب الخلاف خلال فترة تقدر بستة أشهر (٢٥).

أدان المؤتمر الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية في الجنوب واعتداءاته على لبنان وشعبه، وأكد المؤتمر دعمه لما يبذله لبنان من الجهود على المستوى الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من أرضه. ولقد طالب المؤتمر تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨م والقرار ٥٠٨، ٥٠٩ الصادران عام ١٩٨٢م القاضية بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية غير المشروطة (٢٦).

(٢٥) مسيرة الوفاق الوطني من الدار البيضاء إلى الطائف والقليعات حتى شتورا.

الدبلوماسية، العدد الثاني عشر، جمادى الأولى ١٤١٠هـ، ص ١٤.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٥.

أعلنت اللجنة الثلاثية بتاريخ الأول من المحرم ١٤١٠ هـ في الجزائر عن وصولها إلى طريق مسدود في سبيل حل الأزمة اللبنانية أمنياً وسياسياً، ولقد أحدث هذا الإعلان ردة فعل إيجابية من الأطراف المتصارعة على أرض لبنان، حيث أبدت ترقب لم يصحبه أي نوع من التصعيد كما هو الحال في كل مرة يصطدم فيها الوضع السياسي بطريق مسدود.

ولقد أبرزت اللجنة أن الرفض السوري لبحث أي جدول زمني لانسحابها من لبنان أدى إلى إفشال مهمتها الموكلة إليها لحل الأزمة. لكن هذا الإعلان لم يوقف الأطراف اللبنانية عن مطالبة اللجنة بمتابعة أعمالها مرة أخرى. فقد دعت الحكومتان اللبنانيتان والعديد من الشخصيات الإسلامية أو تلك المؤيدة لسوريا أن تستمر اللجنة الثلاثية العربية في متابعة عملها، وعلى نفس الصعيد دعت الحكومة العسكرية برئاسة العماد عون في رسالة وجهتها إلى الكونجرس الأمريكي، دعا فيها إلى تشكيل هيئة مشتركة دولية وعربية لتشجيع التفاهم بين اللبنانيين لتحقيق الإصلاحات الدستورية. ولقد دعت حكومة الحص اللجنة الثلاثية العربية أن تتابع مهامها لحل الأزمة واصفاً لبنان بأنه بات مهدداً وليس له سوى القرارات التي أعلنتها الدار البيضاء (٢٧).

وفي السابع عشر من المحرم عام ١٤١٠ هـ أعلنت اللجنة الثلاثية العربية عن استئنافها لمهامها. فقد أفادت وكالات الأنباء في بيروت أن اللجنة سوف تستأنف أعمالها عما قريب في محاولة أخرى لوضع حد للموقف الخطير على الساحة اللبنانية. ولقد قامت اللجنة بإجراء اتصالات بالأطراف اللبنانية المتصارعة في لبنان بتاريخ ١٦/١/١٤١٠ هـ في لبنان تمهيداً لعقد اجتماع في الأيام المقبلة بعد توقف دام أسبوعين عن أية اتصالات.

ويلاحظ أن قرارات قمة الدار البيضاء ومقترحات اللجنة الثلاثية، بشأن وقف إطلاق النار واجهت مصاعب كثيرة. فلقد رفضت الجبهة الوطنية اللبنانية المتحالفة مع دمشق، وطهران، وقف القصف المدفعي على مرافئ المنطقة

(٢٧) جريدة الأنباء الكويتية، العدد ٤٨٨٤، أغسطس ١٩٨٩م، ص ١، ٢٤.

الشرقية، قبل أن يتم تشكيل لجنة لبنانية لمراقبة حركة السفن والتثبت من عدم دخول مزيد من السلاح إلى مرافئ المنطقة الشرقية التابعة للعماد ميشيل عون، مستندة في ذلك إلى أحد بنود مقررات قمة الدار البيضاء. فيما رفض عون القبول بأي وقف مشروط لإطلاق النار. مؤكداً رفضه لصيغة لجان المراقبة. فيما ناشد الحسيني رئيس مجلس النواب اللجنة العربية الثلاثية العليا الإيعاز إلى وزراء خارجياتهم استئناف أعمالهم مرة أخرى (٢٨).

فيما بدأت اللجنة العربية الثلاثية أعمالها بوضع خطوة تدعو إلى الانسحاب لكافة لقوات الأجنبية من لبنان وإعادة سيادته على جميع أراضيه، واستعادة السلطة الدستورية وإجراء إصلاح سياسي واسع النطاق في إطار ميثاق للوفاق الوطني في لبنان. استمر خرق وقف إطلاق النار في بيروت، والمناطق الساحلية وحدثت معركة بالدبابات والمدفعية عبر خطوط المواجهة شمالي بيروت. كما قصفت المدفعية السورية السواحل اللبنانية في المنطقة الشرقية مع تأكيد سوري بعدم توقف القصف ووقف إطلاق النار ما لم تتوقف شحنات الأسلحة إلى عون.

أكدت حكومة المملكة العربية السعودية بأن الوضع على الساحة اللبنانية بلغ حدًا من التآزم. فرغم الجهود التي بذلت والمبادرات التي طرحت لم يتم التمكن من الوصول إلى النتائج المرجوة، وعلي صعيد احتواء الصراع القائم أكدت المملكة في مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في بلجراد بتاريخ الخامس من صفر عام ١٤١٠هـ، أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من لبنان، يعيق الجهود في التوصل إلى حل يكفل للبنان سيادته ووحدته واستقلاله في ظل حكومة قائمة على الوفاق الوطني. كما صرحت عن أملها أن تنهياً الظروف والأجواء الملائمة لتمارس اللجنة الثلاثية العربية مهامها وإعادة جهودها. ولقد أكدت مصادر عربية على ضرورة أن تكمل اللجنة الثلاثية العربية مساعيها. وذلك لكونها ممثلة للإرادة العربية، وأوضحت أن تأجيل خادم الحرمين الشريفين للزيادة المقرر أن يقوم بها إلى واشنطن في ١٤ سبتمبر من عام ١٩٨٩م بالاتفاق مع الرئيس

(٢٨) جريدة الأنباء، الكويت: العدد ٤٨٩٨، أغسطس ١٩٨٩م، ص ٢٤.

الأمريكي جورج بوش، رافقه تأكيد على ضرورة إحياء جهود اللجنة الثلاثية العربية العليا، فيما أكدت المصادر أن ما يتمتع به قادة اللجنة الثلاثية من رصيد على الصعيدين العربي والدولي ما يجعلها الأقرب والأقدر على معالجة الوضع المعقد في لبنان (٢٩).

يلاحظ هناك اختلافاً فيما يسعى إليه كل طرف على الساحة ففي الوقت الذي تطالب فيه حكومة العسكريين برئاسة عون في بيروت الشرقية، بضرورة أن تستأنف اللجنة الثلاثية العربية أعمالها من حيث توقفت. أي من نقطة الخلاف مع سوريا حول انسحاب قواتها من لبنان، وقبولها بالسيادة اللبنانية. نجد أن الدول العربية تطالب ببدء الحل من الصفر، أي من قرارات الدار البيضاء. حيث يقول «بري» أن ما تقبل به «الحركة الوطنية»، واضح تماماً فأما إلغاء الطائفية السياسية وأما فترة إنتقالية تطبق فيها المداورة في الرئاسة الثلاثية (الجمهورية، المجلس النيابي، الحكومة)، بين الطوائف (٣٠).

لقد لقي بدء اللجنة العربية الثلاثية لأعمالها ارتياحاً عالمياً لإمكانية التوصل إلى حل سلمي للوضع اللبناني، وسط تأكيد بضمان تسهيل أعمال اللجنة، ودعم وحدة وسيادة لبنان (٣١).

وفي ضوء المساعي التي تقوم بها اللجنة الثلاثية العربية تقرر عقد اجتماع وزراء خارجية اللجنة الثلاثية في جدة بتاريخ ١٣ صفر ١٤١٠هـ، ولقد ساد جو من التفاهل في الأوساط اللبنانية، بعد الإعلان على اتفاق مبدئي من كافة الأطراف في النزاع في ضوء هدنة تتزامن مع بدء اجتماع وزراء خارجية اللجنة الثلاثية.

ولقد تضمنت الهدنة: تثبيت وقف إطلاق النار، ورفع الحصار الجوي والبرية، فتح مطار بيروت كخطوة أولى في إطار التحرك الذي تقوم به اللجنة الثلاثية في جولتها الثانية لحل الأزمة اللبنانية. وفي ضوء الهدنة ستمكن اللجنة

(٢٩) جريدة الشرق الأوسط. العدد ٣٩٣٥، صفر ١٤١٠هـ، ص ١.

(٣٠) جريدة الأنباء. الكويت: العدد ٤٩٢٠، سبتمبر ١٩٨٩م، ص ١.

(٣١) جريدة الشرق الأوسط. العدد ٣٩٣٨، صفر ١٤١٠هـ، ص ١.

من فتح الملف السياسي والاتفاق على الإصلاحات تمهيداً لانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، ورئيس لمجلس النواب، وتشكيل حكومة وحده وطنية تتولى الاهتمام بالمشكلات المتبقية(٣٢).

وفي ضوء مساعي اللجنة الثلاثية أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن قادة اللجنة الثلاثية العربية العليا، لا يريدون فرض الحل على الشعب اللبناني، كما أن وزراء خارجية اللجنة الثلاثية سوف يزورون دمشق بعد اجتماع جدة لإجراء مباحثات تمهيدية تسبق اجتماع قادة اللجنة العربية الثلاثية لمعالجة الأزمة اللبنانية، ويلاحظ على هذا الصعيد ما تقدمه الحكومة السورية من تأكيدات على اشتراكها في تقديم كل ما من شأنه المساعدة على تنفيذ قرارات قمة الدار البيضاء(٣٣).

تم عقد اجتماع وزراء خارجية اللجنة الثلاثية في جدة بتاريخ ١٣ صفر ١٤١٠هـ، وسط أنباء عن دراسة خطة سلام يتم تنفيذها على أربع مراحل لتسوية الأزمة وتتضمن: تطبيق وقف إطلاق نار شامل على كل أرض لبنان ثم رفع جميع الحصار البرية والبحرية وإعادة فتح مطار بيروت الدولي، ثم دعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني إلى اجتماع خارج لبنان للموافقة على «ميثاق الإصلاح السياسي»، ثم الدعوة لعقد اجتماع آخر للنواب في بيروت في غضون أسابيع قليلة» وذلك لانتخاب رئيس الجمهورية.

حدثت مصادر سياسية أنه سيتم تشكيل لجنة عربية على مستوى رفيع، لمراقبة تطبيق وقف إطلاق النار، يساعدها مراقبون عسكريون لضمان عدم استمرار تدفق السلاح إلى المتحاربين. ولقد أوضحت مصادر سياسية أنه سيتم تشكيل لجنة لبنانية - لبنانية يكون تحت تصرفها مراقبون عرب، قد يكون بينهم ضابط سوري، وستكون مهمة هذه اللجنة مراقبة الشواطئ والمواقع البحرية والبرية التابعة للأطراف اللبنانية المتصارعة، وتواجه هذه اللجنة مشكلة في مراقبة

(٣٢) جريدة الأنباء، الكويت: العدد ٤٩٢١، سبتمبر ١٩٨٩م، ص ١.

(٣٣) جريدة الأنباء. الكويت: العدد ٤٩٢٢، سبتمبر ١٩٨٩م، ص ١.

المواني، حيث أن العماد ميشيل عون يرفض هذه المراقبة على اعتبار أنه هو صاحب السلطة التشريعية ويحق له استيراد السلاح. في الوقت الذي تصر فيه سوريا والمليشيات المناهضة لعون على وجوب مراقبة المواني المسيحية لمنع دخول السلاح، في سبيل الوقف التام لإطلاق النار^(٣٤).

وفي بيان جدة الذي صدر عن اللجنة الثلاثية بتاريخ ١٦/٢/١٤١٠هـ تقرر أولاً: وقف إطلاق النار بشكل فوري في كل أنحاء لبنان.

ثانياً: تأليف لجنة أمنية لبنانية برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي مندوب اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى لبنان وتتولى اللجنة الأمنية المذكورة الإشراف على وقف إطلاق النار ووضع موضع التنفيذ. ومراقبة السفن التي يرد إلى اللجنة الأمنية اللبنانية معلومات أنها تحمل أسلحة وذخائر إلى أي طرف كان.

ثالثاً: فك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي فور بدء اللجنة اللبنانية ممارسة مهامها.

رابعاً: يطلب من جميع الفرقاء في لبنان التوقف الفوري عن استقدام السلاح بكل أنواعه ومن أية جهة كانت. وكذلك وقف الحملات الإعلامية.

خامساً: دعوة جميع الدول المعنية وتلك التي أيدت اللجنة الثلاثية في مهمتها لحل الأزمة اللبنانية العمل بكافة إمكاناتها لوقف أي إمداد بالسلاح لأي كان في لبنان. . . وقد قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا بإجراء الاتصالات اللازمة ولقيت تجاوباً كاملاً لتحقيق ذلك.

سادساً: توجيه الدعوة لأعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ ١/٣/١٤١٠هـ الموافق ٣٠/٩/١٩٨٩م بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي وسيتم الإعلان عن مكان اجتماع البرلمانين بعد المشاورات التي سيجريها السيد الأخضر الإبراهيمي بهذا الشأن.

(٣٤) جريدة القبس. الكويت: العدد ٦٢٣١، سبتمبر ١٩٨٩م، ص ١.

سابعاً: تقرر أن يتوجه السيد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان يوم الأحد ١٧/٢/١٤١٠هـ، الموافق ١٧/٩/١٩٨٩م لوضع هذا القرار موضع التنفيذ^(٣٥).

ولقد كان هناك رد فعل إسرائيلي على جهود اللجنة الثلاثية التي تسعى لوقف إطلاق النار ويظهر ذلك فيما أعلنه إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي حيث قال: «إن أي خطة بشأن احلام السلام في لبنان يجب أن تأخذ في الحسبان أمن الحدود الشمالية لإسرائيل، وأضاف رابين أثناء زيارته لمنطقة «الحزام الأمني» التي أعلنتها إسرائيل في جنوب لبنان، ما يجب أن يعرفه الجميع هو أن أمن إسرائيل أمر حيوي في أي حل مقترح في لبنان»^(٣٦).

وعلى الصعيد المحلي في لبنان: طالبت جهات لبنانية ضمانات حول انسحاب القوات السورية من لبنان، ومدى توافر هذه الضمانات، فهي تشترط كي يتم إحلال السلام والوصول إلى اتفاق وطني أن تقوم القوات السورية بالانسحاب من لبنان. وذلك خلال الجولة التي قام بها مبعوث اللجنة الثلاثية السيد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان للاجتماع وإجراء مشاورات واسعة مع قيادات رسمية ودينية وحزبية في شرق بيروت في سبيل تنفيذ مضمون البيان^(٣٧).

وفي ٢٤ صفر ١٤١٠هـ أعلن مبعوث اللجنة الثلاثية إلى لبنان السيد الأخضر الإبراهيمي عن وقف إطلاق النار بعد الاجتماع للجنة الأمنية الذي ترأسه عند خطوط التماس مع ممثلين للألوية الموالية لرئيس حكومة العسكريين والألوية الموالية لحكومة الحص، والمليشيات حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية كما قام أيضاً باتصالات لعقد اجتماع البرلمانين اللبنانيين خارج لبنان^(٣٨).

وقد تم بعد هذا الاجتماع التجهيز للحوار اللبناني الذي تقرر عقده في مدينة

(٣٥) مسيرة الوفاق الوطني من الدار البيضاء إلى الطائف والقليعات في شتورا، مرجع سابق، ص ٦.

(٣٦) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٣٩٤٩، صفر ١٤١٠هـ، ص ١-٢.

(٣٧) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٣٩٤٨، صفر ١٤١٠هـ، ص ١.

(٣٨) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٣٩٥٣، صفر ١٤١٠هـ، ص ١-٢.

الطائف بالمملكة العربية السعودية، وفي صدد ذلك عقد السيد الأخضر الإبراهيمي اجتماعاً مع كتلة النواب الموارنة، وبحث معهم خطة اللجنة والاستعدادات الجارية للقاء النيابي، في محاولات لتقريب وجهات النظر بين النواب اللبنانيين للاجتماع المقبل (٣٩).

(٣٩) جريدة الشرق الوسط، العدد ٣٩٥٦، صفر ١٤١٠هـ، ص ١.

خصائص اجتماع الطائف

- اتسمت اجتماعات البرلمانين في الطائف بخصائص ميزتها عن غيرها من اللقاءات السابقة على النحو التالي:
- أول اجتماع للمجلس النيابي خارج الأراضي اللبنانية.
 - جاء وسط أجواء وظروف الوفاق الدولي.
 - ناقش أسباب الأزمة وجذورها باعتباره ليس مجرد هدنة كما سبق من اتفاقات.
 - جسد ورسخ الوحدة الوطنية وأظهر الإرادة الجماعية في التعايش بين مختلف الفئات.
 - أكد أن حل الأزمة بأيدي اللبنانيين أنفسهم يعدّها لبنانية لبنانية - بالدرجة الأولى.
 - لم يغفل الوجه الخارجي للأزمة من خلال الاتصالات مع العواصم الكبرى لأن العوامل الخارجية قد أسهمت في تفاقم الأزمة من خلال الثغرات الداخلية والخلافات بين اللبنانيين.
 - حقق إجماع نيابي بالاعتماد على المرجعية العربية والإطار العربي كمخرج طبيعي لحل الأزمة.
 - يمثل نقطة تحول في تعامل العرب مع قضاياهم الرئيسية بما يعزز مصداقيتهم أمام العالم.
 - شكل نقلة نوعية بارزة على الصعيد النيابي والدستوري ، وأثبت قدرة المجلس على التشريع والحسم ، وبما يؤدي إلى تأمين الاستحقاقات الدستورية المؤجلة.
 - أكد على ضرورة فصل أزمة لبنان أمنياً وعسكرياً عن أزمة الشرق الأوسط.
 - ابتعد عن الاستفراد والاتفاق مع فريق على حساب الآخر مما أكسبه القدرة على

-
- التوصل إلى قواسم مشتركة تفتح الطريق للحل الجذري .
- أسقط عقيدة الحرب كضمان لبقاء لبنان الموحد .
- تفادي الدخول في اللعبة السياسية والمناورات الحزبية وجر المتحاربين إلى الاقتراحات والاقتراحات المضادة والمناظرات الطائفية مما أفضل التوقعات المفرضة بأن يتحول اللقاء إلى معادلات طائفية تعمق شقة الخلاف وتناى عن مناقشة لب الأزمة .
- أظهر جماعية على إدخال تحسينات أساسية على النظام السياسي للحكم وتحديثه عن طريق التوصل إلى حلول وطنية ديمقراطية شاركت فيها أطراف الحرب جميعاً متجاوزة قواعد التسويات الطائفية .
- أنتج توافقاً قيماً على الإصلاحات وحدد ركائز التركيبة السياسية للجمهورية الثانية بشكل يتلائم وشمولية متطلبات كافة الفئات اللبنانية وطروحتها .
- تميز بطرح الحد الأقصى من المطالب والتعديلات وتسجيل المواقف والعموميات ثم انتقل دون إبطاء إلى طرح الحدود القابلة للتفاوض والاتفاق ودخول مرحلة تحديد المضامين بواقعية بلغت حد المطالبة بتبني ما ورد في الوثيقة في حالة ظهور مواقف متعارضة .
- توفر إجماع عربي مدعوم دولياً - للمرة الأولى في تاريخ الأزمة - لتوجيه الحل والعمل على تنفيذ مقررات الدار البيضاء .
- وفرت الأجواء القدرة لدى المجتمعين بنبذ الخوف ودرء الشكوك واتخاذ القرار الحاسم بارادة صلبة .
- أبرز تصميم المجتمعين على النجاح من خلال قناعتهم بأن العودة دون النجاح ستكون مغامرة مدمرة خاصة وأن الظروف الإقليمية والدولية لا تبشر بقيام دعم جديد ومبادرات إذا فشلت المبادرة العربية، وهو ما حدا بالنواب أنفسهم إلى رفع شعارات (الفشل ممنوع) - (إذا كان صعباً فإن الفشل مستحيل) وما شاكل ذلك .
- طفت على أسلوب العمل - وفقاً لما اقتضته المصلحة العامة - الاجتماعات

والمشاورات الجانبية والحلقات الضيقة عوضاً عن اللقاءات الواسعة مع تشكيل فريق عمل من (١٧) عضواً يمثل مختلف التيارات من بينهم ذوي الخبرة في الشؤون القانونية والدستورية لصياغة الاقتراحات والتعديلات المتداولة وإيجاد المخارج لما برز من عقبات مما سهل التوصل إلى اتفاق .

- أدت إطالة الوقت إلى طرح كافة الآراء المتباينة مما أتاح المجال للتوصل إلى قناعات يبنى عليها أي اتفاق .

- مثلت الفعاليات الغائبة بالاطلاع على آرائها فيما يطرح من خلال عودة النواب باتصالاتهم ومشاوراتهم معهم بصورة منتظمة لاستكمال المظلة الضرورية للحل بعد تطبيق ما ورد في الوثيقة يرتبط بالقوات الفاعلة ميدانياً كصاحبة دور أساسي في قرار شطري بيروت .

- أوضح أن ليس ثمة اختلاف حول جوهر السيادة بين كافة المجتمعين على الرغم من سيطرة بند السيادة على حيز واسع من وقت الاجتماعات لما له من خاصية متشعبة تستوجب توحيد التصور اللبناني حولها .

- استحوذت الجوانب الإجرائية والنصوص على جانب كبير من اهتمامات النواب لتوضيح المعاني وتحديد المضامين حتى لا تكون لاحقاً موضع تفسيرات متناقضة .

- أكد على توحيد الموقف وتجميع الصفوف ضد الاحتلال الإسرائيلي .

- متابعة وتقويم وزراء خارجية اللجنة الثلاثية لكل مرحلة من المراحل التي تقطعها الاجتماعات والمشاورات وسرعة تحرك الوزراء في كافة الاتجاهات أشعرت النواب برغبة عربية صريحة أن يسلكوا نهج الواقعية وعدم الابتعاد عما جاء في مشروع الوثيقة وأن تصدق وتبرمج ككل للوصول إلى حل شامل يؤكد ما تضمنته من مبادئ وآلية تنفيذية مع عدم التمسك بحرفية الكلمات .

هذا وما تجدر الإشارة إليه أنه قد توفر إجماع على أهمية اختيار رئيس للجمهورية على مستوى التحديات التاريخية وحكومة تعمد إلى حل الميليشيات وجمع الأسلحة وإعادة بناء الجيش ومنع التجمعات الطائفية التكوينية ، وكانت

النقطة الأكثر صعوبة هي مرحلة ما بعد السننتين التي يفترض أن تتم خلالها عملية الانسحاب السورية إلى البقاع حيث سعى نواب الشرقية إلى تحديد هذه المهلة مستقبلاً، وما يستتبعها فيما يتعلق بخط انتشار القوات السورية بين البقاع وجبل لبنان. غير أنه استبعد إمكانية تحديد المهلة دون إتمام الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، وعدّ نواب مسلمون أن وجود القوات السورية بمثابة ضمان لإنجاز الوفاق الوطني. كما أصر البعض على عدم إمكانية بحث الانسحاب إلا بعد إعادة توحيد لبنان وتشكيل حكومة جديدة وتنفيذ إصلاحات سياسية.

أبرز المواقف الإقليمية والدولية من اجتماع الطائف

اكتسبت الاجتماعات زخماً واسعاً من التأييد الذي قلما توفر لقضية أخرى على الصعيدين العربي والعالمي.. ويجدر التنويه بشيء من التبسيط لمواقف بعض الدول المؤثرة من هذه الاجتماعات:

١- سوريا:

أكد وزير خارجية سوريا السيد/ فاروق الشرع - خلال فترة انعقاد الاجتماعات - أن بلاده أيدت قرار قمة الدار البيضاء بشأن لبنان منذ صدوره وأسهمت، أسهاماً فعالاً في إصدار هذا القرار الشهير وأضاف في تصريح له بعد إقرار مشروع الوثيقة بأن الضمانات موجودة لانسحاب القوات السورية من لبنان في حال توصل اللبنانيين إلى صيغة الوفاق الوطني وأشار: بأن سوريا تعمل حسب قرارات الدار البيضاء وحسب خطة اللجنة الثلاثية.

كذلك صرح نائب رئيس الجمهورية السيد عبدالحليم خدام بعد إقرار الوثيقة بقوله: إن سوريا بتوجيه من الرئيس حافظ الأسد ستعمل كل ما تستطيع من أجل وضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ وقال عن الوثيقة: إنها تشكل القاعدة والإطار لإعادة بناء الدولة اللبنانية وإزالة العوائق التي حالت دون تحقيق هذا الهدف.

علماً بأن كبار المسؤولين السوريين كثفوا خلال فترة انعقاد الاجتماعات من إعلان موقف بلادهم وعزمها على الانسحاب من لبنان وعدم بقائها إلى الأبد هناك. وتتوقع الأوساط السياسية أن يسهم التجاوب السوري في فتح صفحة

جديدة بين دمشق ونواب المنطقة الشرقية.

٢ - منظمة الأمم المتحدة:

تابع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار - السابق - سير الاجتماعات وأظهر في أكثر من مناسبة تطلع المنظمة الدولية ودعمها للجهود المبذولة لإنقاذ لبنان من معاناته.

وقد أصدرت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إعلاناً استثنائياً عبرت فيه عن ارتياحها التام لاتفاق الطائف ودعوة اللبنانيين إلى توحيد جهودهم من أجل التطبيق الكامل وبأسرع ما يمكن من جانب مجلس النواب اللبناني للاتفاق الذي تم التوصل إليه برعاية اللجنة الثلاثية العربية التي أشاد الإعلان بجهودها، وأكدت الدول الخمس تصميمها على دعم لبنان حتى يتحقق له بسط السيادة على كامل أراضيه كنتيجة لعملية السلام التي بدأت.

ويمثل هذا الإعلان بدعم اتفاق الطائف أهمية خاصة للدعم الذي ناله كصيغة وجدول زمني وشكلية وتنفيذ و ضمانات لجميع الأطراف كهدف تلتزم به الجامعة العربية حيال لبنان.

٣ - الولايات المتحدة:

كررت الحكومة الأمريكية على لسان مسئولها خلال فترة انعقاد الاجتماعات بالطائف تأييدها الكامل للجهود الشرعية التي يقوم بها النواب اللبنانيون في الطائف برعاية اللجنة الثلاثية العليا من أجل درس مقترحات تتعلق بالمصلحة اللبنانية. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية مارغريت توابلر: إن إدارة الرئيس بوش تناشد جميع الأطراف دعم النواب الذين يشكلون إحدى المؤسسات القليلة التي حافظت على شرعيتها (من دون تحديات) وأن يكون هذا الدعم كاملاً كما ناشدت الأطراف مساعدة النواب للتوصل إلى الاتفاق الذي يعتقدون أنه في مصلحة لبنان والشعب اللبناني.

كما جاء على لسان مسئول دبلوماسي أمريكي في المنطقة: «أن الوضع في لبنان لا يمكن أن يعود إلى الوراء، ذلك لأن قطار الحل الذي انطلق من الطائف لا بد

أن يكمل مسيرته حتى يبلغ الأهداف المرسومة وفق الخطة العربية الدولية لإنهاء حرب لبنان».

هذا وقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية انتقادات شديدة للعماد ميشيل عون لموقفه المتعنت من سير الاجتماعات وحملته مسئولية العمل على عرقلة مسيرة السلام.

٤ - الاتحاد السوفيتي:

التقى موقفه مع موقف الولايات المتحدة حول ضرورة دعم اجتماعات الطائف لتحقيق الإصلاحات وإعادة إحياء المؤسسات الدستورية وتوحيدها.

٥ - فرنسا:

بحكم روابطها التاريخية والثقافية مع لبنان وعلى وجه الخصوص مع مسيحيي لبنان فقد حاولت خلال فترة الاجتماعات عبر الدبلوماسية الهادئة أن تلعب دوراً توفيقياً لثني الفئات المسيحية المتشددة عن موقفها المعارض للاتفاق، وبعد إعلان إقرار ميثاق المصالحة الوطنية أعلنت ترحيبها بالاتفاق وتطلعها إلى تعاون مختلف الأطراف لتحقيق مسيرة السلام.

٦ - الفاتيكان:

تابع الفاتيكان نتائج اللقاءات لحظة بلحظة من خلال اتصالاته مع النواب المجتمعين في الطائف، ونصح المسيحيين بضرورة الموافقة على المبادئ الإصلاحية العامة التي طرحت ونبهت الاتصالات إلى عدم المساس بجوهر الإصلاحات. كما وافق الفاتيكان على تسليم مبدأ الانسحابات إلى اللجنة العربية لأنها تستطيع حلها مع سوريا بارتياح أكبر. وقد ضاعف من اهتمام الفاتيكان بالاجتماعات وجود رئيس الطائفة المارونية البطريرك مار نصر الله بطرس صفير في حضرة الكتلثة. بروما طيلة فترة اللقاء ومتابعته للاتصالات حيث لعب دوراً توفيقياً مهماً بين موقف النواب الموارنة والقوات اللبنانية، كما أكد الإعلان تأييده لما تم التوصل إليه في الوثيقة وضرورة عدم إضاعة الفرصة أو دفع البلاد في الطريق المجهول. . . وقد تبدى هذا الاهتمام من قبل الصرح البابوي في روما الذي يعدّ

المسألة تؤثر على الوجود المسيحي في لبنان والشرق الأوسط .

٧ - إيران:

لم يكن من السهل على نظام طهران وقد أنفق الملايين الطائلة وبعث بالآلاف من أفراد الحرس الثوري ليجعل له موقع قدم ونفوذ في ظل الفوضى التي ضربت ربوع لبنان وأرجائه أن يقبل بسلطة مركزية في بيروت تغلق الباب في وجهه على الساحة اللبنانية التي عدتها طهران البيئة المثلى لتصدير الثورة يعدّها الحلقة الأضعف بين دول المنطقة . فإقرار الوثيقة وتنفيذ بنودها لن يكون بالنتيجة من مصلحتها .

وفي الوقت الذي أدركت فيه طهران أن أية محاولات من جانبها لتخريب الاتفاق ستصطدم بموقف سوري وموقف لبناني حاسم . فقد لجأت إلى التشكيك في الاتفاقية على لسان كبار مسؤوليها بحجة الغيرة على مصالح المسلمين .

وكان وزير خارجية إيران على أكبر ولايتي قد توجه إلى دمشق أثر إعلان الاتفاق واجتمع بالمسؤولين السوريين لبحث تطورات الأوضاع المستجدة على الساحة اللبنانية . . وقد أعلن ولايتي قبل مغادرته دمشق بأن مشاوراته ستستمر - بغية تقريب المواقف أكثر - على حد تعبيره مما يعبر عن الخلاف بين دمشق التي أيدت الاتفاق وطهران التي عارضته .

٨ - إسرائيل:

ترتبط لبنان كما هو معروف باتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ م مع إسرائيل - غير أن التربص الإسرائيلي بلبنان ومياهه تجسده خارطة إسرائيل الكبرى المرفوعة في الكنيسة . . وعلى الجانب الآخر كانت صيغة التعايش اللبناني مصدر إزعاج للأيديولوجية اليهودية التي تقوم عليها إسرائيل . وقد قال موسى دايان عام ١٩٦٩ م حينما بدأ الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان جملته الشهيرة (سنجعل الحياة المدنية في هذا البلد مستحيلة) . وكان أول غزو إسرائيلي بارز للبنان عام ١٩٧٨ م ثم اجتاحت القوات الإسرائيلية عام ١٩٨٢ م أراضي لبنان حتى دخلت بيروت فسقطت أول عاصمة عربية في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي . .

وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار رقم ٤٢٥ القاضي بالانسحاب للحدود الدولية دون قيد أو شرط غير أن إسرائيل عملت في مواجهة ذلك على تدعيم وتوسيع الجيش الذي شكلته في الجنوب ليحول دون وصول قوات الأمم المتحدة إلى الليطاني الذي كان عليها أن تجتازه للوصول إلى خط الحدود. وظلت القوات الإسرائيلية في مواقعها الجديدة تهدد سهل البقاع وبالتالي تهدد الأمن القومي السوري بتعريض العاصمة دمشق والمدن الرئيسية السورية لمخاطر كبيرة بما لا يترك للقوات السورية أي خيار للانسحاب من البقاع الغربي قبل انسحاب إسرائيل ووصول قوات الأمم المتحدة إلى الحدود الدولية. في حين ربطت إسرائيل من جهتها انسحابها من الأراضي اللبنانية في الجنوب بتشكيل حكومة قوية جرياً على مواقفها التي لا تحمل جدية النوايا. وقد عزز هذه الشكوك أوري لوبراني منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان خلال فترة الاجتماع اللبناني بالطائف في تصريح لإذاعة صوت الجنوب الناطقة باسم جيش لبنان الجنوبي بقوله (نتوقع إحلال السلام في لبنان في القرن الواحد والعشرين إذا توصل إجماع النواب اللبنانيين في الطائف إلى وفاق داخلي) وهذا التصريح ليس بحاجة إلى تعليق كما يتضح.

وإزاء هذه الأوضاع أوضحت اللجنة الثلاثية العربية بأنها تعمل على جعل عواصم القرار تتحرك انطلاقاً من تعهداتها بالحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه وذلك بالعودة إلى العمل باتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٩م برعاية الأمم المتحدة وتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥.

ولأهمية هذا الأمر ويعده مطلباً جوهرياً وأساسياً فقد كان من المستحيل تجاوزه في إطار العمل من أجل الحل الجذري للأزمة وانتزاع أية ذريعة من إسرائيل لاستمرار احتلالها للجنوب لذا فقد ركزت الوثيقة والنواب في اجتماعاتهم على بند بسط سيادة الدولة حيث رأى البعض أن أي انسحاب إسرائيلي من الجنوب خاصة من سهل البقاع الغربي سيسهل تحديد مواقع إعادة الانتشار السوري. وهو ما أكدت اللجنة الثلاثية تصميمها على تحقيقه وما بحثه عضو اللجنة الوزارية الدكتور

عبد اللطيف الفيلاي في نيويورك وما طلبه من الدول الكبرى والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لتصعيد الضغوط على إسرائيل لحملها على الانسحاب .
وتعد إسرائيل أكثر الأطراف تضرراً من عودة السلام والوثام إلى ربوع لبنان فهي تبذل جهودها للقفز فوق الاتفاق النيابي وإفشال مخطط اللجنة الثلاثية بإعادة تفجير الأوضاع الأمنية وهو ما يفسر تشكيكها في الاتفاق لدى إعلانه بزعم أن سوريا لن تسحب قواتها من لبنان وذلك بهدف الإيقاع بين اللبنانيين والسوريين ، ورغبة في تبرير استمرار احتلالها للجنوب .
ولعل من أكثر الأمور صحة في هذا المجال ما سبق وأن أعلنته فئة من النواب بالتأكيد على أن تحقيق السيادة الحقيقية لا يتم إلا بتحرير الجنوب والبقاع من الاحتلال الإسرائيلي ، وأن طريق التحرير الرئيس هو في المقاومة الشعبية المسلحة ودعم صمود أبناء الجنوب .

موقف حكومتي شطري بيروت من الاجتماع دولة الرئيس سليم الحص :

وقد صرح خلال فترة الاجتماع بأن لا بديل عن اتفاق النواب على صيغة وفاقية تنقذ لبنان وطناً ومجتمعاً ودولة فيما يحدق به من أخطار ، وجدد رهانه على نجاح النواب في الدور الإنقاذي التاريخي المطلوب في هذه المرحلة .
العماد ميشيل عون:

أطلق التصريحات والتهديدات المتواصلة طوال فترة الاجتماعات محاولاً عرقله أعمال المجتمعين ومدعياً عدم شرعية أي اتفاق للنواب الذين تجاوزوا هذه التهديدات وواصلوا أعمالهم بوحى من ضمائرهم ومسئوليتهم الوطنية .
إقرار الوثيقة:

توجت الجهود الشاقة التي قادها وزراء خارجية اللجنة الثلاثية لمساعدة أعضاء المجلس النيابي بانعقاد الجلسة الختامية العامة يوم ٢٣ ربيع الأول ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩ م بعد توقف لأكثر من أسبوعين أمضاها المجتمعون في اجتماعات مصغرة ومشاورات شملت مختلف الكتل النيابية وامتدت إلى خارج

الحدود السعودية مع الدول والمجموعات المعنية .

وفي مستهل الجلسة تلى رئيس المجلس حسين الحسيني مشروع الوثيقة بعد خضوعه لبعض التعديلات المقترحة وإعادة صياغته من قبل اللجنة الممثلة من مختلف الاتجاهات والمسماة بلجنة السبعة عشر . . ثم طرح رئيس المجلس الوثيقة للتصويت عليها بالاسم حيث وافق عليها بالأغلبية الساحقة من قبل الحضور على النحو التالي: ٥٨ مؤيد ، ١ ممتنع ، ١ متغيب ، ٢ معترض .

وهذا واتفق على أن يعقد المجلس إجتماعاً لاحقاً في لبنان بعد أسبوعين من إعلان المجلس لبيانه وذلك بغية المصادقة النهائية على الوثيقة وانتخاب رئيس المجلس النيابي وجهاز مكتبه وانتخاب رئيس الجمهورية .

الانتخابات:

رغبة من اللجنة الثلاثية في تمكين المجلس النيابي من الاجتماع في بيروت فقد اتفق على إقامة (بقعة أمنية) في محيط قصر منصور قطرهما كيلومتر واحداً يحرسها لواء مختلط من عناصر شرطة المجلس النيابي وقوى الأمن الداخلي لتولي مهام الأمن في هذه المنطقة بمعاونة عدد من الضباط الجزائريين تحت إشراف موفد اللجنة إلى لبنان الأخضر الإبراهيمي وعند الضرورة يمكنها الاستعانة بعدد من المراقبين العرب في إطار اللجنة الأمنية .

وكان دولة رئيس المجلس قد حدد يوم ٦ ربيع الثاني ١٤١٠ هـ الموافق ٤ نوفمبر ١٩٨٩ م لانعقاد المجلس غير أنه تسرب في الساعات الأخيرة أنه نظراً لاستحالة عقد الجلسة في مقر مجلس النواب المؤقت بقصر منصور فقد تقرر إجرائها في الشمال سواء في قاعدة القليعات الجوية التابعة للجيش اللبناني قرب الحدود السورية أو الديمان المقر الصيفي للطيريركية المارونية . وقبل دقائق من توجه النواب باتجاه قاعدة القليعات أعلن الجنرال ميشيل عون قراراً بحل المجلس النيابي . مضيفاً: «أن لا شرعية لأي رئيس سينتخبه مجلس أصدرت حكومته مرسوماً بحله» ودعا إلى إجراء انتخابات نيابية في السابع من يناير/كانون الثاني ١٩٩٠ م .

وسادت مشاعر بأن أطرافاً تسعى إلى تأزيم الموقف بحيث يدفع ذلك إلى عقد تحالفات جديدة بين أحزاب وفعاليات في المنطقة الشرقية من بيروت بما يهدد البلاط بخطر التقسيم خصوصاً في ضوء التعديلات على منازل عدد من النواب لمنعهم من المشاركة في جلسة المجلس النيابي .

ونتيجة لتعثر انعقاد الجلسة لعدم تمكن العديد من النواب من الحضور إلى القليعات فقد باشر رئيس المجلس تحركاً سريعاً إلى باريس للتفاهم مع نواب الشرقية الموجودون هناك خاصة أن هؤلاء النواب قد أصدروا بياناً من باريس وجهوه إلى العماد عون طالبوه فيه بالانضمام إلى مسيرة السلام واستعادة السيادة الوطنية قبل فوات الأوان . وأكد هؤلاء النواب على أن نظرية الاحتكام إلى الشعب لا تصلح في ظروف الإرهاب والاعتداءات بل في ظروف الحرية والأمن التي يتوق إليها اللبنانيون . . في نفس الوقت صرح دولة رئيس المجلس: «بأن مجلس النواب لا يزال قائماً وأن إجراء عون غير دستوري سيمكن التغلب عليه بين اللبنانيين أنفسهم حالماً يتم انتخاب الرئيس الجديد .

وقد توجت تلك الجهود بعودة الرئيس الحسيني بصحبة نواب باريس في اليوم التالي ٧/٤/١٤١٠ هـ الموافق ٥/١١/١٩٨٩ م . والتأم شمل المجلس في اجتماع تاريخي في قاعدة القليعات وطرحت أكثر الموضوعات عجالة في الملف اللبناني وسط أجواء استثنائية . وحضور (٥٨) نائباً صوتوا ثلاث مرات كالتالي:

١ - إعادة انتخاب حسين الحسيني رئيساً للمجلس لفترة جديدة بموافقة (٥٢) صوتاً وخمس ورقات بيضاء .

٢ - الموافقة علي وثيقة الإصلاحات بالإجماع .

٣ - انتخاب رئيس الجمهورية علي النحو التالي:

(أ) دورة الاقتراع الأولى: ونتيجتها ٣٥ صوتاً للناذب جورج سعاده ٥ أصوات للنائب إلياس الهراوي ، ورقتان بيضاء .

(ب) دورة الاقتراع الثانية: وتم خلالها انسحاب كل من سعاده والهراوي لصالح رينيه معوض ففاز بإجماع الأصوات السبعة والخمسين .

وفور أداء رينيه معوض اليمين الدستورية كرئيس للجمهورية ألقى كلمة تعهد فيها بالالتزام بتنفيذ وثيقة الطائف وركز في أولوياته علي استعادة توحيد لبنان ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي . كما وجه نداء إلى جميع اللبنانيين دون استثناء بالانضمام إلى مسيرة السلام . وطالب الجيش التزام الشرعية والدفاع عنها .

والرئيس معوض البالغ من العمر (٦٤) عاماً محام من مدينة زغرتا في شمال لبنان . سبق له أن شغل ثلاث مناصب وزارية في عهود مختلفة ، ويعدّ الأكثر قبولاً كرئيس وفاقى بما يؤهله لواحدة من أدق وأصعب المهام في الحياة السياسية اللبنانية المعاصرة بدء بتشكيل حكومة الوفاق الوطني لتتولى تعديل الدستور بما يتماشى مع ما اتفق عليه في الطائف لبناء مؤسسات الدولة على أسس عصرية جديدة .

وقطع التلفزيون السعودي برامجه على غير العادة ليعلن النبأ وأصدر خادم الحرمين الشريفين بياناً بالنيابة عن اللجنة الثلاثية العربية العليا أعرب فيه عن تهانئه للشعب اللبناني بمناسبة هذا الإنجاز التاريخي الذي يفتح صفحة السلام والوئام في لبنان . وأشاد بالدور المهم الذي قام به النواب بعد أن تحملوا مسئولياتهم التاريخية . كما . أعلن تأييده التام لفخامة الرئيس رينيه معوض ورئيس المجلس النيابي حسين الحسيني ، وأهاب بالشعب اللبناني بكافة أفرادهِ وفئاتهِ وقواتهِ المسلحة الالتفاف حول الرئيس والوقوف صفاً واحداً من أجل خير لبنان ووحدته ، كما أهاب بالمجتمع الدولي تقديم كل ما في وسعه لمساندة لبنان والوقوف إلي جانبه في هذا المنعطف المهم من تاريخه حتى يستعيد مكانته اللأئقة في الأسرة العربية ودوره كعضو فعال في المجتمع الدولي .

وليس بخافٍ أو مستغرب أن خادم الحرمين الشريفين يأتي في طليعة الزعماء العرب سعادة وابتهاجاً بهذا الحدث التاريخي وهو يرى ثمرات جهوده الجبارة المخلصة وقد بدأت تترجم إلى واقع ملموس على أرض الواقع لينعم الشعب اللبناني بنعمة الأمن والسلام . فرسالته ، حفظه الله ، قد أبلغها لمثلي الشعب اللبناني بصراحتة المعهودة ونبله المشهود يوم استقبلهم عقب إقرار الوثيقة في قصره بمدينة

جدة يوم ٢٥ ربيع الأول ١٤١٠ هـ فكانوا على مستوى أمانة المسئولية أهلاً للثقة وأكثر تأثراً وخبرة بإقدار الرجال مدركين بأن لبنان لم يكن يوماً وحيداً في محنته. وأطمأنوا على مستقبله مادام في العروبة قادة أفاض مخلصون يسهرون على سلامته واستقراره وعزه (٤٠).

هذا وقد تناقلت وكالات الأنباء برقيات التهاني وبيانات التأييد من مختلف الدول والفئات بما فيها الدول الكبرى، كما أصدر مجلس الأمن نداء وجهه إلى الشعب اللبناني بتأييد الرئيس المنتخب.

والشعب اللبناني مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتضامن مع نوابه وحكومة الوفاق والرئاسة التي ترمز إلى وحدته ودعم جهودهم جميعاً حتى تعود إلى لبنان وحدته واستقلاله وسيادته ليشارك في بناء مستقبل أبنائه وأمتة.

(٤٠) محمد يوسف طرابلسي، فاعلية الدور السعودي ترسم ملامح الوفاق الوطني اللبناني، دراسات سعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، العدد الرابع، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، ص ١٦٩ - ١٨١.

الخاتمة

ليس بالخافي الدور الذي لعبته حكومة خادم الحرمين الشريفين وما زالت تلعبه لإعادة الهدوء إلى أرض لبنان ليشعر الفرد بالأمن والاستقرار بعد حرب دامت أكثر من خمسة عشر عاماً، ويتضح من خلال مراجعة للبحث أن الدور السعودي لم يكن لفترة مرحلية بل كان مرافق للأزمة منذ اشتعالها، وما حرصت عليه الحكومة السعودية من بذل الجهد في سبيل إيضاح الرؤية لجميع الأطراف المتصارعة بالنتائج المترتبة علي استمرار الصراع وضرورة التوصل إلى اتفاق موحد من جميع الأطراف لوقف إطلاق النار، وبدء الحوار في سبيل تخطي المصاعب والعقبات التي كانت سبباً في استمرار القتال طوال هذه الفترة.

لم تنقطع المناشدات السعودية للفرقاء اللبنانيين بضرورة اللقاء وجهاً لوجه للتفاهم وإيجاد الحلول المرضية للجميع كي يكون الحل شاملاً وتاماً وليس مؤقتاً أو مرحلياً وأن لغة السلاح لا يمكن أن توجد السلام، فهناك أطراف خارجية يهملها أن يبقى لبنان مشتتاً يلفت أنظار الجميع إليه ويشغلهم مما يتيح الفرصة لهم أن يعيشوا في الأرض كما يشاء دون رقيب أو رادع، وهذا بالفعل ما تسعى إليه إسرائيل المستفيد الأول من إطالة الاقتتال وإضعاف جميع الأطراف المتنازعة وإغراق سوريا والعرب في مشاكل لبنان كي تنسى قضية الإسلام «القدس الشريف» وإعادة الحق المسلوب من الشعب الفلسطيني بإعادة أرضه المغتصبة.

إن السياسة السعودية لم تنس ذلك أبداً وسعت بين الأطراف اللبنانية بشكل فردي أو جماعي لإيضاح الصورة القاتمة لمستقبل لبنان إذا لم تتوج المساعي المبذولة باتفاق جماعي لإيجاد الحل والصيغة المقبولة لدى جميع الأطراف وذلك لإنقاذ لبنان من التدهور الحاصل به.

يعدّ اتفاق الطائف ثمرة الجهود المبذولة من اللجنة الثلاثية التي توجت مساعيها

من خلال مبعوثها الأخضر الإبراهيمي الذي كان حلقة وصل بين جميع الأطراف لتقريب وجهات النظر بين النواب المسيحيين في الطرف الشرقي من بيروت والنواب المسلمين في الطرف الغربي من بيروت قبل أن تتأزم الأوضاع في ظل تعنت العماد ميشيل عون الذي نصب نفسه حاكماً أعلى للبنان وعدم اعترافه بأية شرعية على أرض لبنان سواء.

لقد أدت المساعي الحثيثة من قبل اللجنة الثلاثية إلى جعل الظروف المحيطة أكثر إيجابية للالتقاء والتفاهم والذي تتوج بالمصالحة وإيجاد طبيعة جديدة للتعايش والاتفاق، ورغم بعض الصعوبات التي رافقت اجتماعات النواب اللبنانيين في الطائف أو مالحقها من عراقيل على ضوء اجتماع النواب اللبنانيين على أرض لبنان لانتخاب رئيس للدولة في ضوء تهديد العماد ميشيل عون وإصداره قرار بحل مجلس النواب وتهديده للنواب، المسيحيين في حالة حضورهم الاجتماعات المفروض عقدها على أرض لبنان، ورغم ذلك فقد تحقق الاجتماع وانتخب رينيه معوض رئيساً للبنان بدعم واسع من الجميع علي الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، إلا أن اغتياله بتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٩م الذي دبرته أيادي خفية يهتماها إلا يعود الاستقرار إلى أرض لبنان أحدث صدمة على المستوى المحلي والخارجي لما له من نتائج علي السلام اللبناني ولكن تحرك اللجنة الثلاثية ومجلس النواب حال دون إعطاء الفرصة للمتآمرين حيث تم انتخاب إلياس الهواري خلفاً له بعد ثمانية وأربعون ساعة من اغتيال الرئيس رينيه معوض. أيدت الحكومة السعودية هذا الإجراء وأكدت استمرار وقوفها إلي جانب لبنان وشعب لبنان في كل الظروف حتى يعود إليه الأمن والاستقرار.

ويلاحظ أن الدور السعودي لم يتوقف عند هذه النقطة بل ما يزال مستمراً من خلال تعهد خادم الحرمين الشريفين بالإسهام في إعادة التعمير من خلال صندوق إعادة تعمير لبنان وبناء ما دمرته الحرب الطويلة التي شهدتها لبنان، وهذا يظهر الاستمرارية للدور السعودي على الساحة اللبنانية.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

- (١) د. باسم الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠ - ١٩٧٥). (بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٨١م).
- (٢) د. حمدي طاهر. سياسة الحكم في لبنان. الطبعة الثانية. (القاهرة: المطبعة العالمية. ١٩٧٦م).
- (٣) ستيفن همسلي. سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. ترجمة: بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨م).
- (٤) أ.د. سيد نوفل. «جامعة الدول العربية والأزمة اللبنانية». الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة. ١٩٧٨م).
- (٥) د. شفيق الرئيس. التحدي اللبناني. (بيروت: دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٧٨م).
- (٦) أ. عبدالهادي أبو طالب. نظريات في القضية العربية. (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).
- (٧) محمد عثمان. السعودية وهموم العرب (١٩٢٣-١٩٧٨م)، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م.
- (٨) محمد السماك. القرار العربي في الأزمة اللبنانية. (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤م).
- (٩) مها معتوق. وقائع الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية في لبنان. (بيروت: مؤسسة مطابع معتوق، ١٩٨٣م).

ثانياً: الدوريات

- (١) محمد يوسف طرابلسي. فاعلية الدور السعودي ترسم ملامح الوفاق الوطني اللبناني. دراسات سعودية. العدد الرابع، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٤١٠ - ١٩٩٠ م.
- (٢) مجلة الدبلوماسية. «مسيرة الوفاق الوطني من الدار البيضاء إلى الطائف والقليعات حتى شتورا». العدد الثاني عشر، جمادى الأولى، ١٤١٠ هـ.
- (٣) مجلة السياسة الدولية. العدد ٤٣، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٦ م.

ثالثاً: الجرائد اليومية

- (١) جريدة الأنباء الكويتية. عدد ٤٨٨٤ في أغسطس ١٩٨٩ م.
- (٢) جريدة الأنباء الكويتية. عدد ٤٨٩٨ في أغسطس ١٩٨٩ م.
- (٣) جريدة الأنباء الكويتية. عدد ٤٩٢٠ في سبتمبر ١٩٨٩ م.
- (٤) جريدة الأنباء الكويتية. عدد ٤٩٢١ في سبتمبر ١٩٨٩ م.
- (٥) جريدة الأنباء الكويتية. عدد ٤٩٢٢ في سبتمبر ١٩٨٩ م.
- (٦) جريدة الشرق الأوسط. عدد ٣٩٢٧ في المحرم ١٤١٠ هـ.
- (٧) جريدة الشرق الأوسط. عدد ٣٩٣٨ في صفر ١٤١٠ هـ.
- (٨) جريدة الشرق الأوسط. عدد ٣٩٤٩ في صفر ١٤١٠ هـ.
- (٩) جريدة الشرق الأوسط. عدد ٣٩٤٨ في صفر ١٤١٠ هـ.
- (١٠) جريدة الشرق الأوسط. عدد ٣٩٥٣ في صفر ١٤١٠ هـ.
- (١١) جريدة الشرق الأوسط. عدد ٣٩٥٦ في صفر ١٤١٠ هـ.
- (١٢) جريدة الشرق الأوسط. عدد ٣٩٦١ في ربيع الأول ١٤١٠ هـ.
- (١٣) جريدة القبس الكويتية. عدد ٦٢٣١ في سبتمبر ١٩٨٩ م.

الآثار السياسية للانتفاضة الفلسطينية

على

الكيان الإسرائيلي

إعداد الدارس

خالد عبدالعزيز المسكر

إشراف الدكتور

نظام بركات

المقدمة

قبل اندلاع الانتفاضة في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، كانت هناك جملة من الظروف والمستجدات سواء على الساحة الفلسطينية، أو العربية، أو الدولية، هيأت الظروف لقيامها. فقد خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من آخر معقل عسكري لها في لبنان عام ١٩٨٢م، وكان الوضع العربي منشغلاً بالقضايا الإقليمية، واتجه الوضع الدولي نحو سياسة الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

كل هذه الظروف وغيرها بالإضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، دفعت بالفلسطينيين إلى القيام بالانتفاضة الفلسطينية.

انطلقت الانتفاضة الفلسطينية في شهر ديسمبر ١٩٨٧م ولم تكن وليدة الصدفة، بل كانت رصيماً متراماً من النضال الفلسطيني ضد سلطات الاحتلال، ومكملة للانتفاضات السابقة، ولكنها تتميز عنها بالعديد من السمات أهمها مايلي:

١ - الشمولية، فقد شملت الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م بكاملها، وشارك فيها المجتمع الفلسطيني من الطفل الصغير حتى الشيخ الهرم وامتدت لتشمل في بعض نواحيها عرب ١٩٤٨م.

٢ - الاستمرارية، حيث أصبحت نمط حياة يومي للشعب الفلسطيني.

٣ - التنظيم، مع أن الانتفاضة تتسم بأنها حركة جماهيرية، فلم تكن عفوية

ومؤشرها وجود اللجان الشعبية والقيادة الموحدة .

٤ - اتسامها بنوع من العنف ، لمجابهة سلطات الاحتلال وسلاحها الحجارة ، ولكنها لم تصل إلى مرحلة العمل العسكري .

فكما نعلم أن الانتفاضة قد احدثت عديداً من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والإعلامية على كافة المستويات سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية . ولكن هذا البحث سيقصر على دراسة الآثار السياسية للانتفاضة على الكيان الإسرائيلي .

يهدف هذا البحث الإجابة على سؤال أساسي :

هل يمكن أن تؤدي الانتفاضة إلى حل القضية الفلسطينية ؟

فمن الملاحظ أن الانتفاضة الفلسطينية حركت الوضع في الشرق الأوسط على صعيد القضية الفلسطينية، وطرحت عديداً من الأسئلة عن مصير السلام في المنطقة واحتمالات المستقبل . وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها فقد تركز هدف هذه الدراسة على :

معرفة الآثار السياسية على الكيان الإسرائيلي على المستوى الرسمي ممثلاً في الحكومة والكنيست وعلى المستوى الشعبي ممثلاً في القوى السياسية والرأي العام ، وقد قسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

١ - الفصل الأول : آثار الانتفاضة على الحكومة الإسرائيلية .

٢ - الفصل الثاني : آثار الانتفاضة على الكنيست والقوى السياسية الممثلة فيه .

٣ - الفصل الثالث : آثار الانتفاضة على الرأي العام الإسرائيلي .

وفي الختام يشكر الباحث إدارة معهد الدراسات الدبلوماسية ، وأخص بالشكر أستاذي الفاضل د . نظام بركات ، الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وقدم لي كل عون وإرشاد ، وأخيراً أشكر سفارة دولة فلسطين على ما قدمته لي من معلومات قيمة بخصوص البحث .

الفصل الأول

آثار الإنتفاضة
على الحكومة الإسرائيلية

تمهيد

تعدُّ الحكومة الجهاز التنفيذي على المستوى الرسمي للكيان الصهيوني ، وهي لذلك أكثر الأطراف احتكاكاً مع الانتفاضة وتأثراً بها، ولهذا فإن هذا الفصل سيبدأ بدراسة الآثار السياسية للانتفاضة على الحكومة الإسرائيلية لمعرفة مدى التغيرات التي أصابت الحكومة الإسرائيلية سواء كانت على مستوى التنظيم والتركيب أو على مستوى المواقف والسياسات .

وقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الحكومة الإسرائيلية والانتفاضة .

المبحث الثاني: التغيرات في المواقف الإسرائيلية من منظمة التحرير الفلسطينية (م . ت . ف) .

المبحث الثالث: التغيرات في المواقف الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية .

المبحث الرابع: التغيرات في المواقف الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م .

المبحث الخامس: التغيرات في المواقف الإسرائيلية من قضية السلام .

المبحث الأول

الحكومة الإسرائيلية والانتفاضة

واجهت الانتفاضة منذ اندلاعها ثلاث حكومات إسرائيلية اثنتين منهما كانت تجمع الحزبين الرئيسيين وهما العمل والليكود سنة ٨٧، ٨٨ وفي سنة ١٩٩٠م شكلت حكومة من الليكود مع الأحزاب اليمينية المتطرفة وخرج حزب العمل من الحكومة بعد سحب الثقة من الحكومة وهي أول مرة تحدث داخل الكيان الإسرائيلي ويعتبر تغير الحكومات الإسرائيلية بهذه السرعة مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي رغم أنها ظاهرة عادية في المجتمع الإسرائيلي. وسنحاول فيما يلي تتبع موقف الحكومات الإسرائيلية بشكل عام من الانتفاضة.

عملت الحكومات الإسرائيلية المتتالية على اتباع مجموعة من السياسات والاجراءات في مواجهة الانتفاضة، وانطلقت هذه السياسات من ثلاث محاور أساسية:

أ - سياسة القبضة الحديدية:

لقد حدد برنامج حكومة «الوحدة الوطنية» لعام ١٩٨٨م السياسة التي ستتبعها في مواجهة الانتفاضة وذلك من خلال البند الخامس الذي نص على: «ستحرص الحكومة على تعزيز قدرة الجيش الإسرائيلي، وقوته الردعية، وقدرته على الصمود في وجه كل تهديد عسكري، وستعمل بحزم ضد الإرهاب من أي مكان وسيواصل الجيش الإسرائيلي وقوى الأمن الأخرى العمل بحزم للجم الاضطرابات، ولمنع العنف، وإعادة النظام إلى نصابه وضمان سلامة جميع السكان»^(١).

وبعد ذلك عملت الحكومة على مناقشة الإجراءات العسكرية الجديدة، ضد الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة وسعت لتشيديها وتطويرها باستمرار، فعلى سبيل المثال ناقشت الحكومة الإسرائيلية في ٢٢/١/١٩٨٩م، موضوع استخدام الطلقات البلاستيكية في المناطق المنتفضة، حيث قال المستشار القضائي للحكومة، «يوسف حاريش» «إن أوامر إطلاق النار واستخدام الطلقات البلاستيكية في المناطق، لا تتعارض وقوانين الدولة»^(٢).

وعلى الرغم من استخدام رابين وزير الدفاع الإسرائيلي السابق مختلف الوسائل الإسرائيلية لقمع الانتفاضة، بما في ذلك «تكسير العظام» فقد فشل في قمعها مما عرض سياسة رابين للانتقاد داخل الحكومة. ففي جلسة للحكومة طالب شارون وزير الاستيطان الحكومة «أن تعلق سبب عدم تمكنها من قمع الانتفاضة والبدء بقمعها» وتساءل «كيف تقف الحكومة موقفا كهذا رغم أنها تشاهد أن الوضع في المنطقة آخذ بالتدهور؟»^(٣). واقترح شارون «إخلاء المنازل وتوسيع الطرق كوسيلة إضافية لمنع أعمال قذف الحجارة والزجاجات الحارقة. كما طالب فرض عقوبات اقتصادية طويلة الأجل على المكان الذي تنشب فيه أعمال شغب»^(٤). وكان هذا الاقتراح من مجلس الوزراء المصغر، يوم ٢٥/١/١٩٨٩م.

بعد سقوط حكومة «الوحدة الوطنية» وتمكن شامير من تشكيل حكومة يمينية ضيقة برئاسته، وضع من ضمن أولويات الأهداف السياسية للحكومة مايلي: «ستعمل الحكومة بحزم ضد الإرهاب، أيا كان مصدره وسيعمل الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الأخرى بنشاط ودأب، لتأمين سلامة كل السكان، لاستئصال ظاهرة العنف والإخلال بالنظام، ولخلق هدوء في شتى أرجاء البلاد»^(٥).

ويقصد بظاهرة العنف والإخلال بالنظام «الانتفاضة»، وبمقارنة نص حكومتي ١٩٨٨م، ١٩٩٠م، نجد أن حكومة «١٩٩٠م» اعترفت بعمق الانتفاضة واستمراريتها من خلال «أنها ستعمل على استئصال ظاهرة العنف والإخلال

بالنظام»، ولذلك باشرت بتنفيذ مخطتها الخاص بقمع «استئصال» الانتفاضة الفلسطينية من الجذور بالطرق العسكرية، وبصورة أشد قسوة وضرارة وذلك بعد غياب المعارضة داخل الحكومة نفسها وزيادة عدد المتشددين فيها.

ب - الإجراءات الاقتصادية :

عمدت السلطات الإسرائيلية إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لتضييق الخناق على الانتفاضة، وكان أهمها تشديد الإجراءات والعقوبات ضد العمال من سكان المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧م وإجبارهم على الحصول على الهويات الممغنطة للعمل داخل الكيان الإسرائيلي.

ومن أبرز الإجراءات التي طبقتها إسرائيل^(٦):

١ - إغلاق المناطق والمدن التي يوجد فيها العمال الفلسطينيون كوسيلة ضغط لقبول الحلول الإسرائيلية المطروحة ومحاولة لإحباط الانتفاضة.

٢ - الاستعانة بالعمالة الأجنبية بدلاً من العمالة الفلسطينية.

٣ - الضغط على أصحاب العمل لتشغيل العمال الإسرائيليين العاطلين عن العمل.

٤ - تشجيع استخدام التكنولوجيا لتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة الفلسطينية.

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب الأعمال الإسرائيليين لا يستطيعون في مطلق الأحوال الاعتماد على الأيدي العاملة المستوردة أو الإسرائيلية بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج.

كذلك استخدمت السلطات الإسرائيلية مجموعة من الإجراءات الأخرى الخاصة برفع الرسوم والضرائب ومنع التحويلات الخارجية من الفلسطينيين العاملين في الخارج إلى ذويهم، وكذلك تدمير المنشآت الفلسطينية الصناعية وتخريب المزروعات، وبالرغم من هذه الإجراءات الاقتصادية فقد نجحت الانتفاضة في تحقيق هدفين في هذا المجال^(٧):

الهدف الأول : هو تحويل اهتمام العالم إلى الوضع الاقتصادي السيئ لسكان المناطق المحتلة.

الهدف الثاني : فك النسيج الذي تم منذ عام ١٩٦٧ م بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد المناطق المحتلة سنة ٦٧ ، وإثبات أنه يوجد للدولة الفلسطينية كيان قائم بذاته.

ج - المبادرات السياسية

شرع القادة الإسرائيليون إلى طرح عديد من الأفكار والمقترحات للخروج من مأزق الانتفاضة بعد فشل سياسة «القبضة الحديدية»، وعلى الرغم من التضارب في مواقف الوزراء فقد تواصلت الدعوات لإيجاد «حلول سياسية» مثلما عبر عن ذلك الوزير الصهيوني عيذر وايزمان «نحن موجودون اليوم في الشهر الثاني لتدهور الوضع في المناطق المحتلة، وفي هذه المرة فإن الخلفية هي أكثر جوهرية وتقتضي حلاً سياسياً»^(٨). كما طرح إسحاق رابين مبادرته، وباستمرار الانتفاضة علق بيريس بقوله: «إنها ناقوس الخطر الذي يذكرنا بضرورة التوصل سريعاً إلى حل عبر المفاوضات»^(٩). كما أيد بيريس إجراء انتخابات حرة وديمقراطية لانتخاب زعامة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اشترطوا وقف الانتفاضة قبل البدء في تنفيذ أفكارهم. أما إسحاق شامير فقد اقترح الأخذ بأسلوب كامب ديفيد لتسوية المشكلة من خلال الحكم الإداري الوارد في اتفاقات كامب ديفيد التي اعترض عليها في حينه وقال: «هي أفضل طريق، وإنها الحل الواقعي جداً»^(١٠).

أما على المستوى الحكومي الرسمي فإن برنامج الحكومة لسنة ١٩٨٨ م قد تضمن في البند التاسع منه نصاً: «ستعمل الحكومة على استمرار مسيرة السلام في الشرق الأوسط، الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد لاستئناف المفاوضات وإنشاء الإدارة الذاتية الكاملة للسكان العرب في «يهودا والسامرة» الضفة الغربية وقطاع غزة»^(١١).

أما حكومة عام ١٩٩٠م فقد تقدمت بمبادرة جديدة في الرابع عشر من أيار ١٩٨٩م، والتي عرفت بمبادرة شامير التي وافقت عليها الحكومة وتنص الفقرة «د» في البند الرابع من الخطة المذكورة على «من أجل التقدم في عملية المفاوضات السياسية التي تقود إلى السلام تقترح إسرائيل انتخابات ديمقراطية حرة من أوساط العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة، في أجواء خالية من العنف والتهديد والإرهاب»^(١٢)، «ويقصد هنا الانتفاضة»، وهنا يثور تساؤل أساسي لماذا طرحت هذه المبادرات في هذا الوقت بالذات؟.

لقد كان للمبادرة الفلسطينية التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية دور في تزايد الضغوط على إسرائيل، وخاصة من جانب الولايات المتحدة، ولذلك لجأت إسرائيل إلى طرح مبادراتها السياسية، والتي تهدف إلى محاصرة الانتفاضة، ومنع المزيد من تدهور موقع إسرائيل الدولي، ودفع أمريكا إلى المزيد من الضغط على الحلفاء العرب وبالتالي الظهور بمظهر القوة المؤيدة لأجواء الانفراج الدولي والعمل على حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية^(١٣). إن الانتفاضة الباسلة كشفت زيف الادعاءات الإسرائيلية برغبتها في السلام، وان طرحها العديد من الأفكار والمبادرات كان هدفها الأساسي، وقف الانتفاضة، كما أن تلك المبادرات لا ترتقي إلى طموحات الشعب الفلسطيني، وأقصى ما تقدمه حكماً ذاتياً للسكان دون الأرض، متناسية أن الاحتلال للأراضي الفلسطينية كان أحد أهم الأسباب الرئيسية لإشعال الانتفاضة واستمراريتها.

المبحث الثاني

المواقف الإسرائيلية من منظمة التحرير الفلسطينية

عبرت الحكومة الإسرائيلية «حكومة ١٩٨٨» عن موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية من خلال النص التالي «لن نتفاوض مع م.ت.ف.»^(١٤). ودأبت إسرائيل إلى البحث عن ممثلين لسكان الأراضي المحتلة لبدء مسيرة السلام، من خلال طرحه عدداً من المبادرات، وما مقترحات رابين لإجراء انتخابات لاختيار ممثلين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة شريطة وقف الانتفاضة في الأراضي المحتلة إلا محاولة لشطب منظمة التحرير الفلسطينية وإيجاد بديل لها.

وعلى الرغم من ذلك كان هناك بعض الوزراء يطالبون بإجراء مفاوضات مع م.ت.ف. خاصة بعد مبادراتها السلمية، مثل الوزير عيزر وايزمان والذي تسببت اتصالاته مع م.ت.ف. في أزمة الحكومة الإسرائيلية القصيرة، عرفت فيما بعد باسم «أزمة إقالة وايزمان» وتم إبعاده من الطاقم الوزاري المصغر^(١٥).

وفي ضوء محاولات الحكومة الإسرائيلية استغلال اللقاءات التي تتم بين سياسيين إسرائيليين وشخصيات فلسطينية لخلق وهم بـ «قيادة بديلة لمنظمة التحرير» طالب البيان رقم (٣٧) الصادر عن قيادة الانتفاضة الفلسطينية يوم ١٩٨٩/٣/٢٧ م لسكان الفلسطينيين بوقف اللقاءات التي تجرى مع سلطات الإدارة المدنية، وأكد البيان أن أي لقاء سواء كان رسمياً أو غير رسمي يجب أن يتم على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية^(١٦).

هذا وقد أجبرت الانتفاضة القيادة الإسرائيلية على الإدلاء بتصريحات متناقضة

تعتبر عما يجول بخاطرهما، فقد صرح بيريس في مدينة إيلات «نعم لمنظمة التحرير ولا لياسر عرفات»^(١٧). وقد أدت الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه إلى التنصل من هذا التصريح.

ولم يقتصر هذا إلى حد التصريحات بل إلى الالتقاء بشخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة محسوبة على م.ت.ف. مثل لقاء شامير مع المحامي الطريفي، وقد وصفها البعض بأنها مفاوضات غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية^(١٨). ففي أعقاب الضجة حول هذا اللقاء، حاول رئيس الحكومة الإسرائيلية شامير تبرير ما فعل ووصفها بأنها اتصالات وليس مفاوضات، لذلك نجد أن من ضمن الخطوط الأساسية لسياسة حكومة شامير الجديدة ١٩٩٠م «أن إسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر»^(١٩).

من العرض السابق يتضح أن الانتفاضة أجهزت المحاولات الإسرائيلية لإيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أثبتت الانتفاضة ترابط فلسطينيي الداخل مع فلسطينيي الخارج.

المبحث الثالث

المواقف الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية

منذ إعلان ميلاد الدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨ م، كان موقف الحكومة الإسرائيلية الرفض، وجاء في البيان الذي يصدر عن مكتب رئيس الحكومة: «أن قرارات م.ت.ف. وإعلان الدولة هما مناورة إعلامية مضللة...» (٢٠).

وصرح شامير (٢١): «نحن نعارض دولة فلسطينية في أرض إسرائيل» وأضاف معلقاً على إعلان الدولة الفلسطينية، «سنقنع دول العالم بعدم الأخذ على محمل الجد هذا الإعلان، الذي من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على دولة إسرائيل». لذلك دأبت وزارة الخارجية الإسرائيلية على حث دول العالم على عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وبعد قيام حكومة عام ١٩٨٨ م أعلنت أنها ستعارض إقامة دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل ونهر الأردن، وأكدت حكومة شامير الجديدة عام ١٩٩٠ م معارضتها للدولة الفلسطينية.

قبل الإعلان عن مبادرة الحكومة الإسرائيلية أصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية يوم ١١/٤/١٩٨٩ م بيانها رقم «٣٨» أكدت فيه رفضها الشديد لخطة شامير التي تشمل إجراء انتخابات في ظل الاحتلال وأضافت قائلة «لا خيار سوى الخيار الفلسطيني ولا بديل لمنظمة التحرير، ولا حل إلا في إطار مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة، تضمن لشعبنا حقوقه المشروعة في العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير

من العرض السابق يتضح أن إسرائيل ترفض إعلان قيام دولة فلسطينية بالإضافة إلى أنها أخفقت في مساعيها الدبلوماسية بحمل دول العالم على عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فبلغ عدد الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية قرابة المئة دولة، ويرجع ذلك إلى المكاسب السياسية الكبيرة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية بعد مبادراتها السلمية بفضل استمرار الانتفاضة.

المبحث الرابع

المواقف الإسرائيلية من المناطق المحتلة

بعد حرب ١٩٦٧م دأبت إسرائيل إلى إحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية لتجسيد الأهداف الصهيونية عن طريق الاستيلاء على الأراضي العربية، وترحيل السكان الأصليين، وربط اقتصاد الأراضي المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي وتعزيز الاستيطان الإسرائيلي فيها، وفي المقابل أثار مصير الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م جدلاً داخلياً في الحكومة الإسرائيلية وطرح عدداً من المشاريع والتصورات الإسرائيلية لمصير المناطق المحتلة مثل مشروع الون وديان وإسرائيل غاليلي وبيغن. وقد اشتد هذا الجدل بعد الانتفاضة، وأصبحت الحكومة الإسرائيلية أمام خيارين متناقضين أما الانسحاب وهذا يعني التخلي عما يعرف في الفكر الصهيوني بـ «أرض إسرائيل» أي فلسطين، مما ينتج عنه ضياع الهدف الصهيوني، وهو ما استقر التعبير عنه في الأدبيات الصهيونية بـ «إسرائيل الكبرى» أو الضم وما يترتب عنه من آثار اجتماعية - سياسية بسبب الثقل الديمغرافي العربي، وبالتالي إعطاء سكان المناطق المحتلة حقوقاً سياسية، فضلاً عن أن إسرائيل سوف تصبح دولة ثنائية القومية (٢٣).

وسنحاول فيما يلي إبراز التحولات التي تمت على مواقف الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧م من مصير المناطق المحتلة. فقد عملت إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٧م على تبرير احتفاظها بالمناطق المحتلة على الحسابات الأمنية، والذي تبلور على يد قيادات حزب العمل التي ربطت بين مصير المناطق

المحتلة ونظرية الحدود الآمنة(٢٤).

ومنذ سنة ١٩٧٧م برز اتجاه جديد يدعو للاحتفاظ بالمناطق المحتلة استناداً إلى أسس دينية وتاريخية، ويبرز ذلك في فكر مناحم بيغن ومجموعة من القيادات اليمينية والدينية، ومنذ وصول مناحم بيغن للسلطة عام ١٩٧٧م حدد سياسة حكومته تجاه الأراضي المحتلة فيما يلي(٢٥):

١- أن الضفة الغربية «يهودا والسامرة» أراضي محررة وهي جزء لا يتجزأ من «أرض إسرائيل» وبالتالي يجب أن تكون خاضعة للسيادة الإسرائيلية ولا مجال للانسحاب منها، ويجب تطبيق القانون الإسرائيلي عليها.

٢- للشعب اليهودي حق تاريخي في «أرض إسرائيل» أرض الأجداد وإنها ستعمل على تخطيط الاستيطان المدني والريفي على أرض الوطن وفقاً لأهداف الدولة الصهيونية ومتطلباتها الأمنية.

وعندما شكلت حكومة «الوحدة الوطنية» عام ١٩٨٤م كان جل اهتمامها معالجة التضخم، والتورط في لبنان، بينما حظي مستقبل الأراضي المحتلة باهتمام أقل.

ولكن بعد انطلاق الانتفاضة، حدث خلاف في حكومة الائتلاف فيما يتعلق بمصير الأراضي المحتلة، فحزب الليكود عمل جاهداً على عدم تسوية وضع الأراضي المحتلة تمهيداً لضمها نهائياً إلى إسرائيل، كما لم يدخر وسعاً للتصدي لكل مقولات حزب العمل التي استهدفت التخلي عن جزء من الأراضي مقابل السلام، وقد تم الاتفاق بين الحزبين في حكومة الائتلاف سنة ١٩٨٨م على أن أي قرار فيما يتعلق بالوضع النهائية للأراضي المحتلة لن يتم اتخاذه دون موافقة مسبقة من الحزبين الكبيرين. أما بخصوص الأستيطان فقد تم الاتفاق على إقامة ثمانية مستوطنات(٢٦).

وفي ظل حكومة الائتلاف عام ١٩٨٨م أصبح مشروع شامير هو المشروع الرسمي للحكومة الإسرائيلية في ١٤/٥/١٩٨٩م، والذي بني أساساً على اتفاقية

كامب ديفيد، وتصوره لمستقبل الوضع السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة بإبقائه مفتوحاً للمفاوضات، دون إشارة توحى بالإصرار على التمسك بالأراضي المحتلة (٢٧).

أما حكومة شامير الضيقة التي أعلنت سنة ١٩٩٠م فقد جاء ضمن الخطوط الأساسية لهذه الحكومة ضرورة الاستيطان الإسرائيلي في كل فلسطين وقد نص برنامج الحكومة على «أن الاستيطان في شتى أرجاء أرض إسرائيل هو حق لشعبنا وجزء لا ينفصل عن الأمن القومي، وستعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره» (٢٨).

وسعت الحكومة الإسرائيلية لعام ١٩٩٠م إلى توجيه المهاجرين اليهود السوفيت تدريجياً إلى الأراضي المحتلة ثم تحقيق مطالب الأحزاب الدينية واليمينية الخاصة بطرد العرب من الأراضي المحتلة لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى، ويقول إسحاق شامير: «إن لليهود السوفيت الحق في العيش داخل إسرائيل وفي ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧م، أو في المستوطنات اليهودية في «يهودا والسامرة» (٢٩).

مما سبق نستنتج أن الحكومة الإسرائيلية كرست جهودها لتكثيف الاستيطان لتدعيم وجودها في الأراضي المحتلة تمهيداً لضمها، بحجة الحدود الآمنة، ومحاولة فرض الأمر الواقع إلى أن جاءت الانتفاضة الفلسطينية وأثبتت فشل نظرية الحدود الآمنة لأن الخطر الذي يهدد الكيان الإسرائيلي هو من الداخل، كما أسقطت وهم سياسة الأمر الواقع التي حاول الإسرائيليون فرضها على مدى عشرين عاماً من الاحتلال حتى انطلاق الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧م.

المبحث الخامس

المواقف الإسرائيلية من قضية السلام

كانت الحكومات الإسرائيلية السابقة قبل انطلاق الانتفاضة تعدّ الجانب العربي هو الرافض للسلام، وبالمقابل طرحت إسرائيل عدداً من المبادرات قبل عام ١٩٨٧م، ومنها اتفاقات كامب ديفيد، والتي تعطي حكماً ذاتياً للسكان وليس للأرض، ولكن بعد اندلاع الانتفاضة التي شجعت منظمة التحرير الفلسطينية على طرح مبادرتها، أو ما عرف باسم «هجوم السلام الفلسطيني» الذي يطالب بتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي وضعت الكيان الإسرائيلي في حالة من الإرباك والقلق، وباستمرار الانتفاضة وتصعيدها لوحث إسرائيل بنوع من «الرشاوي السياسية» التي قد تمنح حكماً ذاتياً معدلاً للفلسطينيين فوراً. بفتح الباب بعد ثلاث سنوات وليس خمس سنوات كما كان مقرراً من اتفاقات كامب ديفيد لنوع من تقرير المصير (٣٠).

إذا كان الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية «لا للدولة الفلسطينية، لا للمفاوضات مع م.ت.ف. لا للمؤتمر الدولي» فما هو الغرض من طرح تلك المبادرات؟، كما أشرنا سابقاً أن الغرض من ذلك هو الخروج من مأزق الانتفاضة بالإضافة إلى أنها تدور حول شيء واحد سبق، ووصفه وزير الخارجية الأمريكي السابق جورج شولتز بأنه «فقط من أجل تعزيز الانطباع بأن المسيرة مستمرة» (٣١)، وليس الهدف من هذه المبادرات إيجاد حلول قابلة للتنفيذ.

ينطبق ذلك على «خطة إسحاق شامير» التي عرفت فيما بعد باسم «خط

الحكومة الإسرائيلية» بعد أن صادقت عليها الحكومة بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩ م، والغريب أن حزب العمل وافق على الخطة، ويبدو أنها صيغت بشكل مبهم تتيح لحزب العمل الموافقة على المشروع ليصبح مشروعاً رسمياً باسم الحكومة الإسرائيلية كما يتيح لإسرائيل التكيف مع الضغوط الدولية التي ترى ضرورة مبادلة الأرض بالسلام (٣٢).

كما أن دخول حزب العمل لحكومة الائتلاف لعام ١٩٨٨ م والموافقة على خطوطها الأساسية من موضوع السلام هو على النقيض لمواقف الحزب السياسية السابقة (٣٣). فمن الملاحظ هنا أن حكومة الائتلاف لعام ١٩٨٨ م قد تم تشكيلها بصورة تكون فيها عاجزة عن اتخاذ أي قرار على صعيد دفع مسيرة السلام، لذلك وصفت بأنها حكومة «الشلل» يقول شامير مبرراً تشكيل الحكومة الموحدة في هذه الظروف بقوله: «فبعد استعداد الولايات المتحدة لإجراء حوار مع م. ت. ف. أصبح هناك ضرورة لإقامة حكومة موسعة لأن مثل هذه الحكومة فقط لديها فرصة لإيقاف التدهور» وأضاف «وإن الخطر يتمثل في الدولة الفلسطينية» (٣٤).

يتضح من خلال هذا التصريح رغبة القادة الإسرائيليين في عرقلة مسيرة السلام. ولذلك سقطت حكومة شامير وهي أول مرة في تاريخ إسرائيل يتم فيها إسقاط حكومة عن طريق حجب الثقة (٣٥). ويكون السبب الرئيس بشكل محض الموضوع السياسي ويعلق أحد الصحفيين على ذلك بقوله: «إن سقوط الحكومة قد وضع نهاية للكذب - أو للوهم - بشأن مبادرة السلام الإسرائيلية الخاص بالليكود» (٣٦).

وفي نهاية هذا الفصل يتبين أن الانتفاضة الفلسطينية أحدثت بعض الآثار السياسية على الحكومة نوجزها في النقاط التالية:

- ١ - أثبتت فشل الحكومة الإسرائيلية في القضاء على الانتفاضة عسكرياً مما زاد من الانتقادات الموجهة للحكومة وتناقص شعبيتها داخلياً وخارجياً.
- ٢ - جنوح الحكومات نحو اليمين المتطرف، حيث كانت حكومة الرأسين عام

١٩٨٤م بالتناوب بين الحزبين الكبيرين إلى أن جاءت حكومة الائتلاف عام ١٩٨٨م، فقد اشترط شامير لانضمام بيريس للحكومة التخلي عن حقيبة وزارة الخارجية، فتلك الحكومة في الواقع هي حكومة ليكود، ثم أخيراً جاءت الحكومة اليمينية الضيقة برئاسة شامير عام ١٩٩٠م والتي ازداد موقفها تشدداً في نظرتها إلى القضية الفلسطينية وطرحت سلسلة من «سياسة اللاءات»، لا للانسحاب من الأراضي المحتلة، لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية، لا لتقسيم القدس، لا للمؤتمر الدولي، نعم لـ «إسرائيل الكبرى» وتعزيز الاستيطان وتوطين المهاجرين اليهود السوفيت في الأراضي المحتلة.

٣ - كشفت الانتفاضة التناقض داخل الكيان الإسرائيلي وتبادل لعب الأدوار، مثل انضمام حزب العمل لحكومة عام ١٩٨٨م والموافقة على خطوطها الأساسية المتعارضة مع البرنامج العام للحزب، والموافقة على خطة «الحكومة الإسرائيلية» بعد أن صادقت عليها بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩م.

هوامش الفصل الأول

- (١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية «نيقوسيا»، عدد ١٢، كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٨ م، ص ٩٣٣.
- (٢) مصطفى الحسيني، الانتفاضة - بداية نقطة الانكسار الإسرائيلية، الملف «نيقوسيا»، العدد ٥٩/١١، شباط «فبراير» ١٩٨٨ م، ص ٩٨٤.
- (٣) الأرض «دمشق»، عدد ٦، حزيران ١٩٨٩ م، ص ٦٢.
- (٤) مصطفى الحسيني، مرجع سابق، ص ٩٨٥.
- (٥) الملف. عدد «٧٥/٣»، حزيران «يونيو» ١٩٩٠ م، ص ٢٦٢.
- (٦) الشرق الأوسط، عدد ٤١٢٤، ١٤/٣/١٩٩٠ م.
- (٧) شئون فلسطينية، تصدر من مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، «نيقوسيا» عدد ١٩٥، حزيران «يونيو» ١٩٨٩ م، ص ١٣٩.
- (٨) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، الاتحاد العام للكتاب، والصحفيين الفلسطينيين، دار النديم للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨ م، ص ١٩.
- (٩) جواد البشيتي وآخرون، فلسطين الثورة، أحداث ٢، الانتفاضة الدم غلب السيف، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٨ م ص ٢٣.
- (١٠) محمد الصواف. عام الانتفاضة، الملف، عدد ٥٩/١١، شباط «فبراير» ١٩٨٨ م، ص ٨٠٤.
- (١١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٢، مرجع سابق، ص ٩٣٣.
- (١٢) شئون فلسطينية، عدد ١٩٥، مرجع سابق، ص ١٦٠.
- (١٣) القبس، الكويت، عدد ٦٠٣٠، ٢٣/١٢/١٩٨٩ م.
- (١٤) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٢، مرجع سابق، ص ٩٣٣.
- (١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة، أنظر: شئون فلسطينية، عدد ٢٠٣، شباط «فبراير» ١٩٩٠ م، ص ١٣٦.
- (١٦) د. أسعد عبدالرحمن ونواف الزروق، الفكر السياسي الإسرائيلي - قبل الانتفاضة.. بعد

-
- الانتفاضة، عمان: الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م، ص ٧٣.
- (١٧) القبس، عدد ٥٩٦٩، ١٢/٢٣/١٩٨٨م.
- (١٨) صلاح عبدالله، الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية، شئون فلسطينية، عدد ١٩٩، تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٨٩م، ص ٨٠-٨٨.
- (١٩) جريدة المدينة، العدد ٨٤٣٢، ١١/٢٣/١٤١٠هـ.
- (٢٠) مصطفى الحسيني، الاستقلال الفلسطيني - تقييمات إسرائيلية، الملف، عدد ٥٧/٩، كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٨م، ص ٧٩٠.
- (٢١) رضا سلمان ورنده وشراره، إسرائيل في مأزق المبادرة الفلسطينية، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٢، كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٨م، ص ٨٨٤.
- (٢٢) د. أسعد عبدالرحمن ونواف الزروق، المرجع السابق، ص ٨٧.
- (٢٣) للمزيد من المعلومات حول هذه المشاريع، انظر: سليم الجندي، المستقبل السياسي للأراضي المحتلة في المنظور الإسرائيلي، مجلة شئون عربية، تونس، عدد ٦٠، كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٩م، ص ٥٣-٥٦.
- (٢٤) د. نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨٥م، ص ٩١-٩٤.
- (٢٥) المرجع السابق، ص ٩٩.
- (٢٦) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» شئون الأرض المحتلة، عدد ٤٨، كانون الأول، ص ٣٠٩.
- (٢٧) سليم الجندي، مرجع سابق، ص ٥٨.
- (٢٨) الملف، عدد ٧٥/٣، مرجع سابق، ص ٢٦٣.
- (٢٩) التضامن، لندن، ١٢/٢/١٩٩٠م.
- (٣٠) لطفي الخولي، الانتفاضة والدولة الفلسطينية، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨م، ص ٣٤-٣٥.
- (٣١) الأرض، عدد ٤، نيسان ١٩٨٩م، ص ٧٥.
- (٣٢) سليم الجندي، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣٣) هاني العبد الله، حكومة شامير تفوز بثقة الكنيست، شؤون فلسطينية، عدد ١٩١، شباط «فبراير» ١٩٨٩م، ص ١٤١.

(٣٤) هاني العبد الله، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣٥) تقرير دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ٢٤/٣/١٩٩٠م، ص ١٢.

(٣٦) مصطفى الحسيني، بعد سقوط حكومة شامير - هل تتحرك مسيرة السلام؟، الملف، عدد ٧٣/١، نيسان «أبريل» ١٩٩٠م، ص ١١.

الفصل الثاني

آثار الانتفاضة على الكنيست

تمهيد

يعدّ الكنيست «البرلمان» الإسرائيلي الجهاز التشريعي داخل الكيان الإسرائيلي والذي تتمثل بداخله معظم القوى السياسية المهمة في المجتمع الإسرائيلي ، ويعبر إلى حد ما عن الاتجاهات الرئيسية السائدة في هذا المجتمع مما يجعل دراسة آثار الانتفاضة عليه ذات أهمية قصوى في ظل تغير الحكومات الإسرائيلية خلال هذه الفترة .

وقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الانتفاضة ونتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر .

المبحث الثاني: عرب ١٩٤٨ م وانتخابات الكنيست الثاني عشر .

المبحث الثالث: موقف الكنيست من الانتفاضة والقضية الفلسطينية .

المبحث الرابع: موقف معسكر اليمين من الانتفاضة والقضية الفلسطينية .

المبحث الخامس: موقف معسكر اليسار من الانتفاضة والقضية الفلسطينية .

المبحث الأول

الانتفاضة ونتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨ م.

جرت الانتخابات التشريعية الإسرائيلية في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٨ م، وهي تمثل حدثاً مهماً في الحياة السياسية الإسرائيلية. وتعدّ انتخابات الكنيست الثاني عشر من أهم الانتخابات التي شهدتها إسرائيل، وذلك للعديد من الأسباب، أهمها (١):

١- أن موضوع الانتخابات الرئيسية هو القضية الفلسطينية وأن الانتخابات تتم بعد مضي سنة على انطلاق الانتفاضة وتصاعدها.

٢- الخلاف الداخلي بين الليكود والمعراخ، حول فكرة المؤتمر الدولي للسلام.

٣- الانقسام الحاد في الرأي داخل المجتمع الإسرائيلي، وظهور العديد من حركات الاحتجاج.

٤- جاءت الانتخابات قبل أقل من أسبوعين من بدء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، دورة إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، دورة الانتفاضة - الدولة.

نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر:

أظهرت نتائج انتخابات الكنيست «انقلاباً دينياً» وتصاعداً لسلطة التوراة والشريعة، في إسرائيل، ومخيبة للأمال «معسكر اليسار» بزعامة المعراخ، معززة لمواقف معسكر اليمين القومي والديني.

فقبل انطلاق الانتفاضة، كانت كل الدلائل تشير من خلال استطلاعات الرأي العام، إلى تزايد احتمال وصول حزب العمل إلى السلطة، ولكن بعد اندلاع الانتفاضة وجنوح المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف، وجد حزب العمل نفسه في مأزق فبرنامج الحزبي «أرض مقابل السلام» لم يعد يلقي رواجاً كبيراً وسط أجواء التطرف، فأختار حزب العمل القمع بشدة ضد الانتفاضة، وأظهر المرونة في برنامجه السياسي وبازدواجية مواقفه وتناقض سلوكه العملي مع برنامجه السياسي، جعله يخسر جمهور الناخبين ولم يستطع المحافظة على وزنه التمثيلي في الكنيست(٢).

وفيما يلي جدول يمثل نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر مقارنة بالكنيست الحادي عشر:

جدول رقم (١)

نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر والحادي عشر (بحسب المقاعد)

معسكر اليسار (اليسار الصهيوني)		معسكر اليمين (اليمين القومي)		
١٩٨٤م	١٩٨٨م	١٩٨٤م	١٩٨٨م	
٤٤	٣٩	٤١	٤٠	الليكود
٣	٥	٥ (+ تسومت)	٣	هتحييا
-	٣	-	٢	تسومت
٣	٢	-	٢	موليديت
٣	-	١	-	كاخ
		١	-	اومتس
		١	-	تامي
٥٣	٤٩	٤٩	٤٧	المجموع
(القوائم العربية)		(اليمين الديني)		
٤	٤	٤	٦	شاس
٢	١	٤	٥	المفدال
-	١	٢	٥	آغوادت يسرائيل
		-	٢	لواء التوراة
		٢	-	موراتسا
٦	٦	١٢	١٨	المجموع
(٥٩)	(٥٥)	٦١	(٦٥)	المجموع الكلي

المصدر: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر،

١٩٨٩م، ص ٨٠٤.

يبين الجدول السابق أن تركيبة الكنيست من أربع معسكرات، وسنحاول التعرف على التغييرات التي حدثت في كل معسكر، ووزنها البرلماني (٣).

أ - معسكر اليمين القومي :

يتكون هذا المعسكر من أربع كتل حسب الكنيست الحالي، وهي: كتلة الليكود وكتلة هتحياء وتسومت وموليدت، ويلاحظ انخفاض الكتل عن الكنيست السابق من ستة كتل إلى أربع كتل فقط، وظهرت كتلة جديدة وهي موليدت.

أما بالنسبة لوزن هذا المعسكر البرلماني، فقد انخفضت عدد المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات الأخيرة من ٤٩ إلى ٤٧.

ب - معسكر اليسار الصهيوني :

بقي هذا المعسكر مشكلاً من أربع كتل برلمانية كما كان الوضع عليه في الكنيست السابق.

ويلاحظ أن حزب مبام ظهر ككتلة برلمانية مستقلة، وفي المقابل غابت عن الخارطة السياسية كتلة «ياحد» بعد اندماجها في حزب العمل.

وبخصوص الوزن البرلماني لمعسكر اليسار الصهيوني انخفضت قوته من ٥٣ مقعداً في انتخابات ١٩٨٤م إلى ٤٩ مقعداً في الكنيست الحالي.

ج - معسكر اليمين الديني:

زادت مقاعد معسكر اليمين الديني من ١٢ مقعداً إلى ١٨ مقعداً، وبالنسبة لميزان القوى البرلمانية، فإن الزيادة كانت من نصيب الأحزاب المتزمتة دينياً «شاس + اغودات يسرائيل + لواء التوراة» التي ازدادت قوتها من ٦ إلى ١٣ مقعداً.

د - معسكر القوائم العربية:

حافظت القوائم العربية على وضعها السابق في الكنيست الحادي عشر، وحصلت على ٦ مقاعد. أما من حيث التركيب ازدادت عدد الكتل في الكنيست الحالي إلى ثلاثة كتل، في أعقاب تشكيل الحزب الديمقراطي العربي، برئاسة

عبدالوهاب دراوشه، الذي انسحب من حزب العمل .
وبشكل عام يمكن القول بأن الأحزاب الدينية كانت الراجح الأساسي في هذه
الانتخابات، كما أن خسارة معسكر اليسار الإسرائيلي ممثلاً في حزب العمل كانت
ضعف خسارة معسكر اليمين القومي، أما الجانب العربي فمع محافظته على نفس
النسبة فإنه ازداد تشتتاً من خلال زيادة عدد الكتل .

المبحث الثاني

عرب ١٩٤٨م وانتخابات الكنيست الثاني عشر

تأتي أهمية انتخابات الكنيست أنها جاءت بعد عام من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، كما أن الاقتراع في هذه الانتخابات أثار اهتمام عديد من المراقبين، خلافاً لما كان عليه في انتخابات الكنيست السابق، وذلك للأسباب التالية(٤):

١ - الثقل الانتخابي المستجد للصوت العربي: فقد بلغ عدد العرب أصحاب حق الاقتراع في الانتخابات الأخيرة ٣٤٧ ألفاً، مما يجعل بإمكانهم انتخاب ١٤ مندوباً إلى الكنيست، قياساً بـ ٢٨٠ ألفاً صاحب حق اقتراع و ١٢ مندوباً في انتخابات سنة ١٩٨٤م، ويعود السبب إلى الخصائص الديموغرافية التي تميز عرب ١٩٤٨م، حيث ارتفع عدد الناخبين العرب عما كان عليه في انتخابات الكنيست الحادي عشر بنسبة ٢٠٪ مقابل ٨٪ لليهود. كما زادت نسبة الشبان العرب (١٨ - ٣٤ عاماً) إلى ٥٨٪ من مجموع الناخبين العرب، مقابل ٣٩٪ لليهود. وتستطيع الأصوات العربية إذا كانت مجتمعة أن تصل إلى الكنيست، وأن تلعب نفس الدور الذي تلعبه الأحزاب الدينية. ومن هنا تستمد ثقلها السياسي خاصة وأن كل من الليكود والمعراخ ليس في قدرته تشكيل حكومة بمفرده.

٢ - الانتفاضة والشعور بالهوية الفلسطينية: وكان من نتائجها ازدياد «التشدد» في أوساط العرب، خصوصاً الشبان بل إن هذه النتائج طالت بعض المنتمين تقليدياً إلى حركة العمل الصهيونية، متجسدة في استقالة عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشه ومحمد وتد، من حزبي العمل ومبام على التوالي.

توزيع الأصوات العربية على قوائم الكنيست
الثاني عشر بالمقارنة مع توزيعها في الكنيست السابق

القائمة	عدد الأصوات	النسبة المئوية الحالية	النسبة المئوية السابقة	نسبة التغير
حداش	٨١١٩٠	٣٣ر٨%	٣٤ر٤%	-٠ر٦%
المعراخ	٤١٧٢٨	١٧ر٤%	٢٢%	-٤ر٦%
التقدميه	٣٢٧٥٢	١٣ر٦%	١٨ر٦%	-٥ر-
الدرواشه	٢٦٣٣٦	١١%	-	-
الليكود	١٥٩٣١	٦ر٧%	٤ر٧%	+٢%
راتس	١٠٦٣٦	٤ر٤%	٠ر٨%	+٣ر٦%
مبام	٨٧٠١	٣ر٦%	-	-
المفدال	٦٩٥١	٢ر٩%	٤ر٤%	-١ر٥%
شينوى	٥٩٥٩	٢ر٥%	٤ر٩%	-٢ر٤%
شاس	٩٦٨	٠ر٤%	(؟)	(؟)
ترانسفير	٣٠٧	١ر%	-	-
كتل مختلفة	٨٧٩٤	٣ر٦%	-	-

المصدر: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. السنة الخامسة عشر، عدد ١١،
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨م، ص ٨٥٦.

ومن توزيع الأصوات على قوائم الكنيست يتضح انخفاض نسبة الأصوات للقوائم الصهيونية، من ٤٩%، إلى ٤٢% تقريباً عن الانتخابات السابقة، وفي المقابل زادت حصة القوائم غير الصهيونية من ٥١% إلى ٥٨% كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، وهذا مؤشر لانعكاس الشعور الوطني والقومي لدى عرب ١٩٤٨م على نسب التصويت.

المبحث الثالث

موقف الكنيست من الانتفاضة والقضية الفلسطينية

تعكس نتائج انتخابات الكنيست الحالية اتجاهاً نحو بروز معسكر اليمين القومي والديني والاتجاه نحو التشدد والتطرف داخل الكنيست الإسرائيلي وبالمقابل تعاظمت قوة الأحزاب اليسارية المتطرفة مما عمق الفجوة في داخل الكنيست، وأدى بالتالي إلى ظهور محاولات عديدة لحجب الثقة عن الحكومة الإسرائيلية، وتعاظم الانتقادات الموجهة إلى رابين، بسبب سياسة القبضة الحديدية، التي نتج عنها تزايد عدد القتلى في الضفة الغربية وقطاع غزة، فعلى سبيل المثال عقد الكنيست جلسة، يوم ١٨/١/١٩٨٩م، لمناقشة الوضع في الأرض المحتلة حيث قدمت كتل اليسار: ميام، راتس، حداش، شنوى، والحزب الديمقراطي العربي، خمسة اقتراحات لحجب الثقة، التي لم تستطع اختراق جدار الحكومة، واضطر وزير الدفاع، إسحاق رابين، إلى مغادرة المنصة غاضباً، بعد أن قاطعه، أكثر من مرة، نواب اليسار^(٥).

يتضح مما سبق سيطرة الأغلبية اليمينية على الكنيست، ولذلك لم تسقط الحكومة على أثر اقتراحات حجب الثقة، ويعني ذلك أن هناك سياسة أشد ضد الانتفاضة مؤيدة من قبل الكنيست، ومؤشر ذلك، أن الأحزاب الدينية اليهودية رفضت الموافقة على «القانون الأساسي لحقوق الإنسان» يوم ١٥/١١/١٩٨٩م بأغلبية «٢٣» صوتاً مقابل «١٩» صوتاً وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت^(٦). وكان «رحبعام زئيف» زعيم حركة «موليدت» العنصرية قد أباح الدم العربي

الفلسطيني في تصريح أدلى به أمام الكنيست، قال فيه: «أن كل يهودي يساوي ألف عربي»^(٧). وجاء هذا التصريح على خلفية أحداث الانتفاضة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م.

موقف الكنيست من القضية الفلسطينية:

لقد ساد المجتمع الإسرائيلي نوع من التردد والحيرة في أعقاب إعلان ميلاد الدولة الفلسطينية في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ م عن اجتماع المجلس الوطني في دورته الطارئة التاسعة عشر - دور الانتفاضة - في الجزائر، وما أعقبها، في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ م، عندما ألقى ياسر عرفات، خطاباً أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، بشأن القضية الفلسطينية في جنيف، وأعلن مبادرة فلسطينية للسلام، بعد أن مهدت الانتفاضة الطريق إلى طرحها. فلقد خلقت مبادرة السلام الفلسطينية حالة من الإرباك داخل الكيان الإسرائيلي وماهو الموقف الذي يجب أن تتخذه إسرائيل في هذه الحالة.

وفي المقابل كان رد الكنيست، أن أقر بأغلبية كبيرة رفض قيام دولة عربية إضافية بين إسرائيل ونهر الأردن، ويدعو عرب المناطق (المحتلة) إلى الاشتراك في تقرير مصيرهم، وفقاً لمبادئ كامب ديفيد، ويعرب عن الاستعداد للتحادث مع أشخاص وممثلين فلسطينيين، يعترفون بإسرائيل وينبذون الإرهاب، ويقبلون بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.

كما أكد البيان الصادر عن الكنيست أن إسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. وبذلك يكون الاقتراح المشترك لراتس ومبام وشنيوى، ببدء مفاوضات مع م.ت.ف. علي أساس حق تقرير المصير الفلسطينيين قد رفض^(٨).

مما سبق نستنتج أن معسكر اليمين القومي والديني استطاع أن يفرض رؤيته علي الأمور السياسية وازدادت قوته بعد اندلاع الانتفاضة، مما سيكون له بالغ الأثر في نظرة إسرائيل إلى الأراضي المحتلة، تمهيداً لضمها، فعلى سبيل المثال،

صادق الكنيست على وثيقة تقدم بها عضو الكنيست شلوموهيلل ، وذلك بغالبية ٤٥ صوتاً مقابل ٤ أصوات من حداث و عبدالوهاب دراوشه . تنص الوثيقة على عدّ مدينة القدس موحدة و عاصمة لإسرائيل وأنه لا يجوز إجراء مفاوضات حول وحدة المدينة وسيادة إسرائيل عليها(٩).

إن اليمين المتشدد داخل الكنيست الموالي لشامير أصبح أكثر قوة بعد حصوله على الأغلبية داخل الكنيست ، ونجاح شامير في تشكيل الحكومة ، وهو ما أخفق فيه بيريس ، وهذا يتيح لشامير وأنصاره داخل الكنيست سنداً أكبر لاتباع سياسة أشد لقمع الانتفاضة ، ورفضاً لكل مبادرات السلام ، فعلى سبيل المثال عندما سأل شامير بشأن المباحثات الإسرائيلية - الفلسطينية (مبادرة جيمس بيكر) أجاب بكل غرور و صلف «لا أعرف بالضبط ماهي خطة بيكر . . هناك خطة شامير»(١٠) ، كما أتاح لمعسكر اليمين المتطرف التمسك بالأراضي المحتلة ، وتكثيف الاستيطان لتحقيق أطماعه التوسعية لإقامة إسرائيل الكبرى .

المبحث الرابع

موقف معسكر اليمين من الانتفاضة والقضية الفلسطينية

يتضمن هذا المبحث موقف الليكود، والحركات المتطرفة، والأحزاب الدينية من الانتفاضة بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام.

أولاً: موقف معسكر اليمين من الانتفاضة الفلسطينية:

أ- موقف الليكود:

يصف شامير الانتفاضة الفلسطينية في حديث مع مجلة «باري ماتش» الفرنسية «أن المظاهرات والاضطرابات الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي مرحلة جديدة من «الكفاح» العربي الفلسطيني ضد إسرائيل، وأن ما يجري في هذه الأراضي هو حرب ويجب على الجيش الإسرائيلي استعمال القوة لقمع المظاهرات»^(١).

إن وصف إسحاق شامير للانتفاضة بالحرب جاء ليعطي لنفسه مبرراً للقضاء عليها، واستخدام مختلف أنواع الأسلحة كما لو كانت إحدى الحروب العربية-الإسرائيلية.

وبعد فشل المحاولات الإسرائيلية في القضاء على الانتفاضة، حدث تراجع في موقف شامير حول الوسيلة الأفضل لمواجهة الانتفاضة، فقال: «إن من غير الممكن القضاء على الانتفاضة عن طريق إصدار أمر إلى الجيش». ولمح إلى أنه سيتم اتخاذ إجراءات إضافية للقضاء عليها، وأن الجيش الإسرائيلي سيواظب على

القيام بنشاط مبادأة في القرى ، من أجل إعادة النظام إلى نصابه. وقال: «إن هذه معركة سياسة وأن مبادرته هي سلاح هذه المعركة» (١٢). أما بالنسبة لشارون فدعا لتشديد القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة، واتخاذ مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية (١٣).

ويلاحظ من العرض السابق، الاتفاق على القضاء على الانتفاضة وان اختلفت الوسائل من طرف لأخر.

ب - موقف اليمين المتطرف والأحزاب الدينية:

سنعرض بعض أهم الاقتراحات لمواجهة الانتفاضة من قبل بعض الحركات والأحزاب كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣)

أهم الاقتراحات لمواجهة الانتفاضة من قبل بعض الحركات المتطرفة والأحزاب الدينية

اسم الحركة أو الحزب	اقتراحها ضد الانتفاضة
هتحيـا	تأسيس ميليشيا من بين المستوطنين لتقوم بأعمال الشرطة داخل المناطق المحتلة
تسـموت	الطرد، العقوبات الاقتصادية، غلق مؤسسات التعليم العالي.
موليـدت	ترحيل من تعتبرهم مسؤولين عن اندلاع «أحداث العنف والارهاب» (الانتفاضة) إلى خارج الأرض المحتلة.
شـاس	يؤيد سياسة رابين، يطالب بتوسيع استخدام الطلقات البلاستيكية ضد قاذفي الحجارة، والقضاء على الانتفاضة.
المفـدال	يطالب بمكافحة الانتفاضة.

قام الباحث باعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية:

- مجلة شئون فلسطينية. عدد ١٨٠، آذار/مارس ١٩٨٨، ص ٨٢، وعدد ١٩٣، نيسان/أبريل ١٩٨٩م، ص ١٠٢.

- الملف. عدد ٥٩/١١، شباط/فبراير ١٩٨٩م، ص ٩٨٤.

يتضح أن تلك الحركات والأحزاب الدينية اليمينية تتفق على قمع الانتفاضة، وإن اختلفت أساليبها من الترحيل والطرده الجماعي إلى استخدام الطلقات البلاستيكية. كما أن بعض الحركات وضعت برنامج خاص لضرب الانتفاضة، مثل حركة هتحياء، تحت شعار «لنحطم الانتفاضة الآن».

ثانياً: موقف المعسكر اليميني من منظمة التحرير الفلسطينية:

أ- موقف الليكود:

يقول شامير بأنه لن يغير موقفه من م.ت.ف. «حتى وإن اعترفت بدولة إسرائيل ووافقت على قرار ٢٤٢»^(١٤). وتجدر الإشارة أن هذا التصريح قبل اندلاع الانتفاضة، وبعد إعلان م.ت.ف. للمبادرة الفلسطينية للسلام في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨م، رد إسحاق شامير زعيم تكتل «الليكود» قائلاً: «إن م.ت.ف. تسعى إلى خلق انطباع بأنها معتدلة.. وأضاف ان إسرائيل لن تجرى البتة مفاوضات مع هذه المنظمة... حتى لو اعترف عرفات بوضوح بإسرائيل...»^(١٥).

يتضح أن موقف زعيم الليكود مازال ثابتاً من م.ت.ف. ورغم الرفض المعلن للتفاوض معها، ولكن في نفس الوقت ظهر اتجاه جديد، يسير ببطء نحو الاعتراف المتبادل، مؤشراً ذلك أفكار أحد الزعماء الشبان في حركة حيروت، موشيه عميراف الذي أصبح يتولى الآن منصب منسق عمليات مجلس السلام والأمن بعد أن تظاهرت حركته بإبعاده نتيجة آرائه المعتدلة، التي تمثل اتجاهات جديدة على الليكود برمته، وإن لم تكن هذه الآراء قاصرة عليه وحده^(١٦).

ب - موقف اليمين المتطرف والأحزاب الدينية:

بالنسبة لموقف الأحزاب الفاشية العلمانية اليمينية المتطرفة (هتحياء، وتسومت، وموليدت) من «مبادرة عرفات» فقد رد على سبيل المثال، رئيس حركة «هتحياء» الفاشية النائب يوفال نثمان بقوله: «إن مناورة عرفات في جنيف ونجاحها، مثلها مثل الانتفاضة، هما حصر لهاث شمعون بيريس وراء المؤتمر الدولي. والرد الوحيد على خطاب عرفات يجب أن يكون القمع السريع للانتفاضة وتجديد انطلاقة الاستيطان في يهودا والسامرة» «الضفة الغربية وقطاع غزة» (١٧).

أما الأحزاب الدينية فهي ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أفتى الحاخام يوسف زعيم حركة شاس بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين بقوله: «إن المفاوضات مع الفلسطينيين لا لزوم لها. حتى أن المعتدلين منهم يريدون تدميرنا» (١٨). وتزداد مظاهر التطرف بعد الهجوم الفلسطيني للسلام الذي مهدت له الانتفاضة الفلسطينية، فكان رد زعيم حزب المفدال على خطاب عرفات في جنيف أن اقترح «إقامة جبهة قومية توحد إسرائيل في مواجهة الهجمة الإعلامية التي تشنها منظمة أيدي أفرادها ملطخة بالدم اليهودي» (١٩).

يتضح أن الحركات اليمينية المتطرفة والأحزاب الدينية ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وازداد تطرفها بعد المبادرة الفلسطينية للسلام، وردت الحركات الفاشية على ذلك بأنه يجب قمع الانتفاضة وتعزيز الاستيطان في الأراضي المحتلة.

ثالثاً: موقف المعسكر اليميني من الدولة الفلسطينية:

أ - موقف الليكود:

يعارض إسحق شامير إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل تتضح مظاهر التشدد في موقفه إزاء الدولة الفلسطينية بعد استمرار الانتفاضة قرابة تسعة أشهر فيقول: «كنت أود أن ينتهي عدم الهدوء في المناطق (المحتلة) في

غضون تسعة أيام ، ولكن حتى لو استمرت لمدة سنوات فلن نقبل بدولة فلسطينية»(٢٠).

أما شارون فيرى ثمة حل واحد فقط ، وهو دولة فلسطينية في الأردن . ويتضح أن موقف الليكود من الدولة الفلسطينية هو الرفض ، زادت هذه المعارضة مع استمرار الانتفاضة الفلسطينية .

ب - موقف الحركات اليمينية والأحزاب الدينية:

تتفق في رفضها إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م كما هو موضح بالجدول رقم (٤) ، ولكن شدة هذا الرفض تختلف من حركة إلى أخرى فبينما ترفض حركة تسموت الإدارة الذاتية «فحسب تعبيرها - هي دولة فلسطينية» إلى حد تشبيهها «كالسرطان لدولة إسرائيل» من قبل حزب شاس الديني .

والجدول التالي يوضح أهم المواقف من الدولة الفلسطينية لبعض الحركات اليمينية المتطرفة والأحزاب الدينية .

جدول رقم (٤)
أهم المواقف لبعض الحركات اليمينية المتطرفة والاحزاب الدينية حيال
الدولة الفلسطينية

اسم الحركة و الحزب	موقفها من الدولة الفلسطينية
هتحياء	ترى ان شامير ب «خطة الحكومة الإسرائيلية يضع الأساس لاقامة الدولة الفلسطينية، وانها مؤمراة ضد أرض إسرائيل».
تسموت	ترى أن الإدارة الذاتية، هي «الدولة الفلسطينية»
موليدت	ترى في تاريخ ١٤/٥/١٩٨٩م، بعد المصادقة على خطة الحكومة الإسرائيلية يوم أسست فيه الدولة الفلسطينية، وان العرب سيناضلون من أجل أرض إسرائيل الكاملة.
شاس	معارضتها لإقامة دولة فلسطينية لأنها ستكون كالسرطان لدولة إسرائيل.
المدال	ان اعلان الجزائر يفتقر إلى أية أهمية قانونية أو فعلية كما وان وزنه السياسي قليل جداً ويناقض بصورة جلية اتفاقات كامب ديفيد التي لا تذكر انشاء دولة فلسطينية في يهودا والسامرة وغزة.

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً علي المصادر التالية:
- الأرض . دمشق، عدد ٦، حزيران ١٩٨٩م، ص ٦١.
- شئون فلسطينية، عدد ١٨٠، اذار/مارس ١٩٨٨م، ص ٨٢.
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨م، ص ٨٨٧.

رابعاً : موقف معسكر اليمين من الأراضي المحتلة ١٩٦٧م:

أ - موقف الليكود:

كان برنامج تكتل الليكود الانتخابي قبل اندلاع الانتفاضة يتضمن مبدأ أساسياً يمثل الإجماع داخل التكتل ، يقول: لن يتم تسليم الضفة الغربية لسلطة أجنبية بعد الآن . وأن الضفة جزء من إسرائيل وأن حق الشعب اليهودي في الاستيطان في جميع أراضي إسرائيل هو حق غير قابل للتصرف (٢١).

لكن بعد انطلاق الانتفاضة، رفع الليكود شعار «ولاشبر» ورغم ذلك ، يتسم موقف الليكود بوجود مواقف متميزة بين زعمائه ، ولذا لم يطرح أي مشروع متكامل سوى مشروع الإدارة الذاتية، ويتجنب الليكود طرح أي مشروع ينطوي على الانسحاب من أي جزء من المناطق المحتلة لأن ذلك يعارض نهجه وأيديولوجيته ، ويتجنب اقتراح الضم «لأنه سيدخل مليوناً وربع المليون مواطن عربي إلى دولة إسرائيل، ومن ناحية المبدأ سيدخل ممثلهم إلى الكنيست والحكومة ومرة أخرى سيكون ذلك ضد نهجه، والليكود لا يستطيع أن يقدم أي اقتراح للحل وبالتالي فإنه يسير في خط واحد لا صنوله - المحافظة على الوضع القائم . .» (٢٢).

وإما بالنسبة للمواقف المغايرة لمواقف الليكود فطرح كل من موشيه عميراف وشلومو لاهط بعض المقترحات، فعلى سبيل المثال، اقترح شلومو لاهط الانسحاب من جميع المناطق المحتلة، باستثناء القدس ، وتسليمها إلى الأردن ، وقد أصبح خارج الحزب (٢٣).

إما قادة الحزب فما زالوا يتمسكون بالإدارة الذاتية وتصفية المخيمات في إطار كامب ديفيد، أما شارون فيتحدث عن حل واحد هو إقامة دولة فلسطينية في الأردن ، كما شدد على أهمية الاستيطان بوصفه عنصراً أساسياً في تحديد حدود دولة إسرائيل (٢٤).

وفي مجال الاستيطان، قبل انطلاق الانتفاضة، عبر إسحاق شامير أن مناقشة مسألة الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية في كامب ديفيد لا يعني تنازل إسرائيل عن حقها في الاستيطان في تلك المنطقة، وتطویرها بقوله: «إننا سنقوم ببناء المستوطنات في يهودا والسامرة وسنواصل بناء كل أرض إسرائيل» (٢٥). ومع تصاعد الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة، أكد زعيم الليكود إسحاق شامير، التزامه بالاستمرار في بناء المستعمرات، بقوله: «لا يوجد ولن يكون هناك جمود في بناء مستعمرات يهودية جديدة في جميع أنحاء أرض إسرائيل، بما في ذلك يهودا والسامرة وقطاع غزة والجولان» (٢٦).

بمقارنة موقف الليكود قبل الانتفاضة الذي كان يمثل الإجماع نجد أنه حدثت تحولات في مواقف بعض قياداته بعد الانتفاضة الفلسطينية، مثل موقف شلومو لاهط، الذي يدعو إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولكن هذه أقلية لأن الغلبة لكل من شامير وشارون.

ب - موقف الحركات اليمينية المتطرفة والأحزاب الدينية من الأراضي المحتلة
١٩٦٧م:

سنعرض أهم المواقف ووجهات النظر لبعضها، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٥)

أهم المواقف لبعض الحركات اليمينية المتطرفة
والأحزاب الدينية حيال الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م

اسم الحركة أو الحزب	بالنسبة للسكان	بالنسبة للأرض	بالنسبة للأستيطان
هتحيًا	في مقدروهم مواصلة الاحتفاظ بالجنسية الأردنية	تطبيق السيادة الإسرائيلية على جميع المناطق المحتلة. الضفة الغربية وقطاع غزة.	تكتيف الاستيطان في
تسموت	هم مواطنون أردنيون ولهم الاختيار، أما يقطنون في إسرائيل، وإذا اختاروا ذلك عليهم قبول سلطة الحكم الإسرائيلي والاسيرحلون إلى الأردن	أن أرض إسرائيل كلها هي ملك للشعب اليهودي، ولن يكون هناك مساومة على أي شبر من الأرض	تطالب بتكتيف الاستيطان.
موليدت	يتوجب طرد السكان العرب في المناطق إلى الدول العربية «الترحيل الجماعي»	تتمسك بمقولة «أرض - إسرائيل الكاملة» وتؤيد الضم، وعدم الانسحاب من أي جزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م.	حرية الاستيطان.
شاس	يعارض المفاوضات مع الفلسطينيين.	«أرض إسرائيل الكاملة»	يطالب بتوسيع الاستيطان.
المفدال	معارضة مشروع الحكم الذاتي	«أرض إسرائيل الكاملة»	توسيع الاستيطان في المناطق المحتلة

قام الباحث باعداد الجدول اعتماداً على المصادر التالية:

- شئون فلسطينية. عدد ١٨٠، آذار مارس ١٩٨٨، ص ٨٢.

- شئون فلسطينية. عدد ١٩٦، تموز/يوليو ١٩٨٩م، ص ١١.

- تقرير شهري عن الأراضي المحتلة وقائع وأحداث، حركة التحرير الوطني الفلسطيني. فتح. شئون الأرض المحتلة، عدد ٤٦، تشرين أول، ١٩٨٨م، ص ٢٨٧.

تتفق هذه الحركات والأحزاب على التمسك بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وتطبيق السيادة الإسرائيلية على «أرض - إسرائيل الكاملة» وتزداد مظاهر التشدد في تكثيف الاستيطان ورفض الحكم الذاتي للسكان.

على الرغم أن هذا الموقف الرسمي لهذه الحركات، إلا أن هناك بعض التصريحات الداعية للانسحاب من الأراضي المحتلة تظهر من وقت لآخر، مثل تصريح الحاخام يوسف الزعيم الروحي لحركة شاس الدينية، على أثر تصاعد الانتفاضة واستمرارها حيث قال: «يجب الانسحاب من المناطق المحتلة من أجل منع سفك الدماء» وأثار هذا التصريح مناقشات واسعة داخل الكيان الإسرائيلي، خاصة لدى الأوساط المتطرفة، ولكن الحاخام يوسف تراجع وقال: «إن المناقشات حول إعادة المناطق المحتلة ليست واقعية.. لأنه لا يوجد في الواقع من يمكن التحدث معه اليوم» (٢٧).

كما إن تصاعد الانتفاضة تعطي المبرر للحركات اليمينية المتطرفة لإثبات صحة وجهة نظرها حيال الترحيل الجماعي للفلسطينيين التي نادى بها قبل اندلاع الانتفاضة، وتجعل لها سنداً كبيراً للمطالبة بتطبيقها بشكل واسع وبإسرع وقت ممكن.

المبحث الخامس

موقف معسكر اليسار من الانتفاضة والقضية الفلسطينية

سوف نعرض ضمن هذا المبحث موقف المعراخ وبعض الحركات اليسارية الصهيونية «راتس، مبام، شينوي» وبعض القوائم العربية من الانتفاضة والقضية الفلسطينية.

أولاً: موقف معسكر اليسار من الانتفاضة الفلسطينية

أ. موقف المعراخ:

لم يتخذ حزب العمل موقفاً موحداً من الانتفاضة، وظهرت الخلافات بين «الصفور والحمام» داخل الحزب فقدموا اقتراحات متباينة، فعلى سبيل المثال أكد شمعون بيريس أنه: «من المستحيل السيطرة على مليوني عربي حتى إذا ضربناهم عاماً كاملاً» (٢٨). وأكثر الأشخاص الذين أثرت الانتفاضة في موقفهم هو إسحاق رابين فقد دعا في الأيام الأولى من الانتفاضة إلى استعمال القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة، وقال في ٢١/١/١٩٨٨م: «يجب الإجهاز عليهم حتى النهاية، إن التعليمات القاطعة حالياً تقضي بالقضاء على المظاهرات بالقوة الشديدة والهروات» (٢٩). وبعد مرور عام على الانتفاضة اعترف رابين بفشل قواته بقمع الانتفاضة، وأعلن في مقابلة تلفزيونية: «يمكنني أن أقول لكم إنها إحدى أعنف المجابهات التي عرفتھا طوال خبرتي الطويلة في مجال الأمن» (٣٠). بل أضاف أنه لا يجب أن تقارن الانتفاضة بالإرهاب (٣١).

لم يقتصر اعتراف رابين بفشل استخدام القوة في قمع الانتفاضة بل أيده
شمعون في ذلك معترفاً باستحالة القضاء على الانتفاضة عسكرياً (٣٢).

على الرغم من سياسة الحزب المعلنة في المطالبة بالقضاء على الانتفاضة إلا أن
هناك شبه اتفاق على استحالة القضاء عليها عسكرياً، وأن المخرج الوحيد من
مأزق الانتفاضة هو المفاوضات السياسية.

ب - موقف بقية معسكر اليسار من الانتفاضة الفلسطينية:

سنعرض أهم المواقف لبعض الحركات والأحزاب اليسارية كما هو موضح
بالجدول التالي:

جدول رقم «٦»

أهم المواقف لبعض الحركات والأحزاب اليسارية
من الانتفاضة الفلسطينية

اسم الحركة أو الحزب	موقفها من الانتفاضة الفلسطينية
حركة رانس	تعارض سياسة الحكومة تجاه المناطق المحتلة كتدمير المنازل والطرد دون محاكمة.
حزب مبام	يتحدث أحد أعضائها بان الانتفاضة لن تتوقف إلا بظهور السلام. ويضيف عضو آخر لا يوجد أي اختراع لوضع نهاية للانتفاضة.
حركة شينوى	انتقدت سياسة رابين ضد الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وقدمت اقتراح حجب الثقة عن الحكومة بسبب تزايد اعداد القتلى في الأراضي المحتلة.
حركة حداث	انتقدت سياسة الحكومة حيال الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وقدمت اقتراح لحجب الثقة عن الحكومة.

قام الباحث باعداد الجدول اعتماداً على المصادر التالية:

- **شئون فلسطينية**. عدد ١٨٠، آذار / مارس ١٩٨٨م، ص ٧٩ - ٨٠.

- **الملف** - عدد ٥٩/١١، شباط / فبراير ١٩٨٩م، ص ٩٨٥.

يتضح مما سبق أن كتل اليسار «راتس، مبام، شينوي، حداش» تعارض سياسة رابين في قمع الانتفاضة الفلسطينية، كما طالب النائبان يوسي وساريد «راتس» ويائير تسبان «مبام» إسحاق رابين بالاستقالة (٣٣). وقدمت تلك الكتل اقتراحات بحجب الثقة عن الحكومة، ولكنها لم تستطع اختراق جدار الحكومة.

ثانياً: موقف معسكر اليسار من منظمة التحرير الفلسطينية

أ - موقف المعراخ:

تتباين مواقف قيادة حزب العمل م.ت.ف. فموقف بيريس الشخصي ضد التفاوض أما رابين فأكد أنه لا مفاوضات مطلقاً مع م.ت.ف. (٣٤). وبعد إعلان المبادرة الفلسطينية للسلام رد على سبيل المثال رابين: «إن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لا تعني أي شيء بالنسبة لإسرائيل وإنها لن تجرى مفاوضات مع م.ت.ف.» (٣٥). يتضح أن بيريس ورايين مازالا على مواقفهما الراضية والمتعنته حيال م.ت.ف.

عمقت مبادرة السلام لم.ت.ف. التمايز في مواقف قادة حزب العمل وازدادت حدة الاستقطاب بين جناحي الصقور والحمائم. وتتبلور الصور لدى جناح الحمائم، الذي يطلق على نفسه اسم «طاقم تقريب السلام» باتجاه الدعوة إلى تسوية مع م.ت.ف. فأعلن سكرتير حزب «العمل» النائب عوزي برعام أنه علي الحزب أن يتدارس مسألة تغيير موقفه إزاء م.ت.ف. في ظل التطورات الأخيرة (٣٦).

كما ظهرت اتجاهات أخرى في حزب العمل مثل الجماعة الكونفدرالية التي تؤيد الاتصال مع م.ت.ف. (٣٧). وبرز في الوسط موشيه شاحل، فدعى إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. (٣٨).

يتبين أن الانتفاضة الفلسطينية مهدت الطريق لطرح المبادرة الفلسطينية من خلال ما أحدثته من مواقف متباينة حيال م.ت.ف. ومطالبة بعض أعضاء حزب العمل بالدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف.

ب. موقف بقية معسكر اليسار:

سنعرض أهم المواقف لبعض الحركات والأحزاب اليسارية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم «٧»

أهم المواقف لبعض الحركات والأحزاب اليسارية
تجاه منظمة التحرير الفلسطينية

اسم الحركة أو الحزب	موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية
حركة راتس	تعترف ب م.ت.ف. وتقترح على حكومة إسرائيل بدء مفاوضات معها.
حزب مبام	دعت الحكومة الإسرائيلية إلى بدء المفاوضات مع م.ت.ف. لأنه ليس هناك خيار غير ذلك.
حركة شينوى	دعت الحكومة الإسرائيلية إلى الرد على خطاب عرفات بمبادرة سلام رسرائيلية باتجاه م.ت.ف. تركز على دعوتها إلى المفاوضات على أساس الاعتراف المتبادل
حركة حداش	تطالب بإجراء مباحثات مباشرة مع م.ت.ف.

قام الباحث باعداد الجدول اعتماداً علي المصادر التالية:

- شئون فلسطينية . عدد ١٨٠ ، آذار/مارس ١٩٨٨ م ، ص ٧٩ - ٨٠ .

- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية . نيقوسيا ، عدد ١ ، كانون الثاني/يناير

١٩٨٨ م ، ص ٢٥ .

- الملف . نيقوسيا ، عدد ١٠/٥٨ ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ م ، ص ٨٨٧ .

- القبس . عدد ٦٣١٤ ، ٦/١٢/١٩٨٩ م .

أحدثت الانتفاضة تأثيراً كبيراً واضحاً على اتجاهات أحزاب اليسار «غير حزب العمل» ففي شهر فبراير ١٩٨٨ م نشأ حزب جديد باسم حزب الوسط الجديد الناتج عن اندماج ثلاثة أحزاب ، وهي قائمة حقوق المواطنين شينوي والليبراليين المستقلين والوسط الليبرالي ، وجاء في برنامجه أنه يؤيد أي شكل من أشكال المفاوضات السلمية ، ومستعد للجلوس مع أي منظمة على مائدة المفاوضات (٣٩) . كما أن الأثر يتضح أكثر على حركة راتس التي أعلنت بزعامة شالوميت الوني اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية .

ثالثاً: موقف معسكر اليسار من الدولة الفلسطينية:

أ - موقف المعراخ:

إن الموقف السياسي لحزب العمل هو لا للدولة الفلسطينية ، وبعد انطلاق الانتفاضة شجعت مبادرة م . ت . ف . السلمية في إحداث نوع من تباين المواقف حيال الدولة الفلسطينية داخل الحزب .

فشمعون بيريس وإسحاق رابين مصرين على موقفهما وهو لا للدولة الفلسطينية ، بالإضافة إلى مواقف الراسين «بيريس ورايين» ، برزت مواقف أخرى لبعض قادة الحزب مثل ارييه هيس ، رئيس «جماعة الكونفدرالية» التي تؤيد الاتصال مع منظمة التحرير لإقامة كيان فلسطيني مستقل (٤٠) .

اما الوزيران جاد يعقوبي وموشيه شاحل ، فييريان ان إقامة كونفدرالية اردنية - فلسطينية تقيم سلام مع إسرائيل يعدّ الوضع الأمثل الذي ننشده ، كما أن موشيه شاحل أعلن «أن قيام دولة فلسطينية يكون لها مقعد في الأمم المتحدة لن يزعجه في حالة توفر شرطين ، هما: حل شامل مع الأردن ، وضمان أمن إسرائيل»(٤١) .

مما سبق نستنتج أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة في نوفمبر ١٩٨٨ م ، وما تضمنت من إعلان ميلاد الدولة الفلسطينية ، ومبادرة السلام الفلسطينية التي جاءت ، في المقام الأول ، على خلفية الانتفاضة ، أحدث بعض التأثير في قيادة حزب العمل خلافاً للموقف السياسي لحزب العمل .

ب - موقف بقية معسكر اليسار:

سنعرض أهم المواقف تجاه الدولة الفلسطينية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم «٨»

أهم المواقف لبعض الحركات والأحزاب اليسارية
من الدولة الفلسطينية

اسم الحركة أو الحزب	موقفها من دولة الفلسطينية
حركة راتس	جاء في برنامجها الانتخابي ان الشعب العربي الفلسطيني هو الذي سيقدر شكل تقرير المصير ، واذا قرر إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، فسوف تحترم إسرائيل قراره .
حزب مبام	ان قيام دولة فلسطينية لم يعد امراً محرماً .
حركة شينوى	دعت الحكومة الإسرائيلية إلى وقف سياسة الاءات «لا للدولة الفلسطينية . . .»
حركة حداث	تعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع تكون عاصمتها القدس .

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على المصادر التالية:

- **شئون فلسطينية**. عدد ١٨٠، آذار/مارس ١٩٨٨م، ص ٧٩-٨١.

- **الملف**. عدد ٥٨/١٠، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩م، ص ٨٨٤-٨٨٧.

- **القبس**. عدد ٦٣١٤، ٦/١٢/١٩٨٩م.

رأت القوى السياسية الصهيونية، مثل حزب «مبام» وحركة «راتس» وبدرجات متفاوتة أن المخرج من مأزق الانتفاضة، هو إقامة الدولة الفلسطينية، ويتضح أن أكثر الحركات تأييداً لإقامة الدولة الفلسطينية هي حركة راتس. أما حركة حداث فهي أكثر الحركات تحديداً في موقفها، فهي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة في الأراضي المحتلة وتكون عاصمتها القدس.

رابعاً: موقف معسكر اليسار من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م:

أ- موقف المعراخ:

مع أن الموقف الرسمي لحزب العمل لا للانسحاب الكامل من المناطق المحتلة لعام ١٩٦٧م، فإن قادة حزب العمل لم يتخذوا قراراً واضحاً حول مستقبل الأراضي المحتلة.

فقد دُعي شمعون بيريس إلى عقد مؤتمر دولي تكون له صلاحيات اقتراح وليس إملاء، ودافع عن الخيار الأردني الذي يتبناه حزب العمل في مواجهة الانتفاضة لكنه أسقط الخيار الأردني بعد إعلان الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية، ومع استمرار الانتفاضة وتصاعدها طرح رابين مبادرته، وهو ضد الانسحاب الكامل وضد الضم، ضد خطوة من جانب واحد ويؤيد مشروع الون (٤٢).

أما الجماعة الكنفدرالية فتؤيد الاتصال مع م.ت.ف. لإقامة كيان فلسطيني

سياسي ينخرط في كنفدرالية إسرائيلية - أردنية - فلسطينية.

وقد عبر رئيس الكنيست السابق، شلومو هيلل، عن «التيار المركزي» في حزب العمل، بقوله: «إن نهج الحزب هو السعي إلى السلام بدون تلكؤ، وبكل وسيلة، انطلاقاً من واقعية سياسية والمحافظة على وجود دولة يهودية غير ثنائية القومية من خلال الاستعداد لحل وسط إقليمي» (٤٣).

وفي الوسط ظهر موشي شاحال، الذي طالب الحزب بالعودة إلى نهجه التاريخي - الفعالية الأمنية والبرجماتية السياسية، واقترح تعديل عبارة «حل وسط إقليمي» بمصطلح جديد حل ديمغرافي لـ ١,٥ مليون عربي، وضمان حدود آمنة، والقدس موحدة ضمن السيادة الإسرائيلية (٤٤).

أما الجناح الحمائي في حزب العمل الذي يتزعمه حاييم رامون ويوسي بايلين، فيطالب «بإخلاء معظم المناطق المحتلة، لكن ليس وفق حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧م، وتجريد الضفة من السلاح وعدم اجتياز جيش عربي غرب نهر الأردن، وتمركز الجيش الإسرائيلي على نهر الأردن، القدس موحدة بسيطرة إسرائيلية، مع تعبير عن حضور عربي في الأماكن الإسلامية المقدسة وفي الأحياء العربية» (٤٥).

يتضح مما سبق أن الانتفاضة الفلسطينية، قد زادت من الجدل داخل حزب العمل وفرضت على قادته التفكير من جديد في مستقبل الأراضي المحتلة للتخلص من مأزق الانتفاضة من جهة، والمحافظة على طابع الدولة اليهودية من جهة أخرى.

ب - موقف بقية معسكر اليسار:

يمكن رصد أهم المواقف نحو مستقبل الأراضي المحتلة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

أهم المواقف لبعض الحركات اليمينية المتطرفة
والأحزاب اليسارية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م

اسم الحركة أو الحزب	بالنسبة للسكان	بالنسبة للأرض	بالنسبة للأستيطان
حركة راتس	الحق في تقرير المصير وتعيين القيادة المعترف بها والمعتمدة من قبله	الانسحاب من المناطق المحتلة ويشترط نزع السلاح منها، وترفض تقسيم القدس.	ترى في المستوطنات الإسرائيلية أنها عقبة في وجه السلام
حزب مبام	حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني	تعارض استمرار الاحتلال والوضع الراهن في المناطق، وتعتبرها ودیعة في أيدي إسرائيل.	
حركة شينوئى	يتوجب على إسرائيل ان تعترف بحق الشعب الفلسطيني وحرية في تقرير مصيره	اقتراح «زيدان عطشة» انسحاب كلياً من قطاع غزة مع ترتيبات أمن مع أي سلطة تتولى شؤون المنطقة بعد ذلك، أما الضفة الغربية انسحاب جزئي والتخفيف من تواجد الجنود في معظم المناطق.	
حركة حداش	تعترف بحق الشعب	«إقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع وتكون عاصمتها القدس.	

-
- قام الباحث باعداد الجدول اعتماداً علي المصادر التالية:
- شئون فلسطينية. عدد ١٨٠، اذار/مارس ١٩٨٨، ص ٧٩ - ٨٠.
 - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨م، ص ٢٥.
 - ملف. عدد ٥٨/١٠، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨م، ص ٨٨٧.
 - القبس. عدد ٦٣١٤، ٦/١٢/١٩٨٩م.
- من الجدول السابق يلاحظ بأن مواقف تلك الحركات تراوح ما بين الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة مع وجود ترتيبات أمنية وبين إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، كما هو ممثل في موقف حركة حداث.
- وبشكل عام يمكن القول إن معظم هذه الحركات يعارض استمرار الاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة.

هوامش الفصل الأول

- (١) مصطفى الحسيني، انتخابات الكنيست الثاني عشر، الملف «نيقوسيا»، عدد ٥٦/٨، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٩م، ص ٦٩٨.
- (٢) عمر سعدة، الانتفاضة والقوى السياسية في إسرائيل، شؤون فلسطينية، عدد ٢٠٣، شباط «فبراير» ١٩٩٠م، ص ٢٧-٢٨.
- (٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:
- هاني العبد الله، الكنيست الثاني عشر ١٥ كتلة برلمانية، شؤون فلسطينية، عدد ١٨٨، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٨م، ص ١٢٥-١٢٩.
- (٤) خالد عايد، الصوت العربي في انتخابات الكنيست، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١١، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٨م، ص ٨٥٣.
- (٥) مصطفى الحسيني، الانتفاضة - بداية نقطة الانكسار الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٩٨٥.
- (٦) القبس، عدد ٦٣٤١، ١/٣/١٩٩٠م.
- (٧) المرجع السابق.
- (٨) الملف. عدد ٥٨/١٠، كانون الثاني «يناير» ١٩٨٩م، ص ٩٥٠.
- (٩) النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، عدد ١٣، ١٣/٢/١٩٩٠م، ص ٢٩٧.
- (١٠) اليوم، عدد ٦٢٠٩، ١١/٢٢/١٤١٠هـ.
- (١١) تقرير شهري عن الأرض وقائع وأحداث، حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» شؤون الأرض المحتلة، عدد ٣٨، شباط ١٩٨٨م، ص ١٥٠.
- (١٢) مصطفى الحسيني، الانتفاضة حالة حرب لا تستطيع إسرائيل حسمها، الملف، عدد ٥٦/٥، آب «أغسطس» ١٩٨٩م، ص ٤٠٣.
- (١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: الفصل الأول، المبحث الأول، ص ٤.
- (١٤) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، عدد ٢٠، آب، ١٩٨٦م.

- (١٥) انطون شلحت، «الزلازل» الإسرائيلية بعد خطاب عرفات وبدء الحوار الأمريكي - الفلسطيني، الملف، عدد ١٠/٥٨، كانون الثاني «يناير» ١٩٨٩م، ص ٢٨٢.
- (١٦) الملف، عدد ٧/٥٥، تشرين الأول، أكتوبر ١٩٨٨م، ص ٥٩٦.
- (١٧) المرجع السابق، ص ٨٨٦.
- (١٨) سمير جبور، الحكومة الإسرائيلية أمام البدائل، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١١، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٨م، ص ٨١٣.
- (١٩) انطوان شلحت، مرجع سابق، ص ٨٨٦.
- (٢٠) الملف، عدد ٧/٥٥، تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٨٨م، ص ٥٩٥.
- (٢١) د. نظام بركات، مرجع سابق، ص ٩٨.
- (٢٢) يونس السيد، الانتفاضة وتأثيرها في الوضعين السياسي والاجتماعي في إسرائيل، مجلة شئون فلسطينية، عدد ١٩٦، تموز «يوليو» ١٩٨٦م، ص ١٠.
- (٢٣) سمير جبور، الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١، كانون الثاني «يناير» ١٩٨٩م، ص ٢٦.
- (٢٤) صلاح عبدالله و خليل السعدي، الإسرائيليون . . هذه الانتفاضة مرحلة جديدة، شئون فلسطينية، عدد ١٨٠، آذار «مارس» ١٩٨٨م، ص ٨١-٨٢.
- (٢٥) د. نظام بركات، مرجع سابق، ص ١٠٠.
- (٢٦) سمير جبور، الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة والتفاعلات داخل إسرائيل، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢، شباط «فبراير» ١٩٨٨م، ص ١٠٩.
- (٢٧) الأرض، العددان ٨، ٩، آب وأيلول ١٩٨٩م، ص ٩٥-٩٦.
- (٢٨) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، عدد ٢٧، كانون الثاني ١٩٨٨م، ص ١٣٧.
- (٢٩) القبس، عدد ٦٣١٤، ٦/١٢/١٩٨٩م.
- (٣٠) القبس، عدد ٥٩٥٦، ١٠/١٢/١٩٨٨م.
- (٣١) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، عدد ٦٣، آذار ١٩٩٠م، ص ٢٧٦.
- (٣٢) القبس، عدد ٦٠٠٤، ٢٨/١/١٩٨٩م.

-
- (٣٣) مصطفى الحسيني، الانتفاضة - بداية نقطة الانكسار الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٩٨٥
- (٣٤) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، عدد ٣٧، مرجع سابق، ص ٣٢٠ - ٣٢١.
- (٣٥) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث عدد ٤٧، تشرين الثاني، ص ٢٦١.
- (٣٦) انطوان شلحت، مرجع سابق، ص ٨٨٧.
- (٣٧) سمير جبور، الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (٣٨) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، عدد ٥٤، حزيران ١٩٨٩م ص ٣٠٤.
- (٣٩) علاء سالم، الانتفاضة واتجاهات الرأي العام في إسرائيل، السياسة الدولية، عدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨م، ص ١٩٦.
- (٤٠) سمير جبور، الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (٤١) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، عدد ٥٧، أيلول ١٩٨٩م، ص ٢٨٢.
- (٤٢) سمير جبور، الانتفاضة وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٢-٢١.
- (٤٣) يونس السيد، مرجع سابق، ص ٩
- (٤٤) صلاح عبدالله و خليل السعدي، مرجع سابق، ص ٧٧.
- (٤٥) سمير جبور، الانتفاضة الفلسطينية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٣.

الفصل الثالث

موقف الرأي العام الإسرائيلي
تجاه الانتفاضة

مقدمة

فيما سبق تناولنا بالبحث آثار الانتفاضة السياسية على المؤسسات الرسمية الإسرائيلية ممثلة في كل من الحكومة الإسرائيلية والكنيست بعدها ممثلاً للقوى السياسية المنظمة داخل الكيان الإسرائيلي وفي هذا الفصل سنحاول تحليل الآثار السياسية للانتفاضة على الصعيد الشعبي من خلال استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي في محاولة لإكمال الصورة عن آثار الانتفاضة على الكيان الإسرائيلي ككل.

وقد قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الانتفاضة والرأي العام الإسرائيلي «اليهود».
- المبحث الثاني: الانتفاضة والرأي العام لعرب ١٩٤٨ م.
- المبحث الثالث: موقف حركات الاحتجاج من الانتفاضة.
- المبحث الرابع: الانتفاضة والمهاجرين السوفيت.

المبحث الأول

الانتفاضة والرأي العام الإسرائيلي «اليهود»

كان الرأي العام الإسرائيلي يعيش في دوامة مواقف متناقضة قبل اندلاع الانتفاضة حيث كان يقف أمام عدة تساؤلات يصعب عليه إعطاء إجابات حاسمة عليها، وهو ما يعبر عنه الكاتب الإسرائيلي بنزيمان بقوله: (١) «إن أحداث المناطق المحتلة أيقظت من سباتها مسائل أساسية تتعلق بيهودية الدولة، وحدودها، وتعريف سكانها وقدرتها على البقاء» وأضاف «أن هناك حاجة ملحة لمناقشة الشرك الذي وقعت فيه الدولة ومناقشة أسئلة حقيقية مثل: ما هو تعريف الشعب الذي يعيش في هذه الدولة؟، وما هو مستقبل العلاقات بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي؟، لمن تدين الأقلية العربية الإسرائيلية بالولاء؟، ما هو واجب هذا الجمهور إزاء دولة إسرائيل وما هو ارتباطه بعرب المناطق؟ وهل هو مجرد تعاطف أو مصير مشترك؟، وحتى وإن قامت دولة فلسطينية في الضفة والقطاع - كيف سيعرف الجمهور العربي الإسرائيلي نفسه؟، ما هي فرص دولة إسرائيل للبقاء كوطن قومي للشعب اليهودي؟، ما هي الغاية من الاحتفاظ بالمناطق؟، ما هي دلالة نسب القوى العددية بين اليهود والعرب في إسرائيل والمناطق؟، وفي حالة نشوب حرب، ماذا ستكون ردة فعل الجمهور العربي في المناطق وفي إسرائيل؟، ماذا تفعل الاضطرابات في المناطق بجنودنا؟، هل من المستساغ التفكير في رسم حدود جديدة تفصل بين العرب واليهود؟، هل يصح تعزيز عملية اختلاط السكان اليهود والعرب بعضهم مع بعض؟»، ويضيف بنزيمان بأن «هذه الأسئلة قائمة

في أعماق الوعي العام ، وهي لا تطرح لأنها مستعصية على الحل...»
ولكن منذ اندلاع الانتفاضة بدأت عدة قضايا تظهر إلى السطح على مستوى
الرأي العام الإسرائيلي ، تشير فيما يلي إلى أهم هذه القضايا استناداً إلى
استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي .

أولاً: موقف الإسرائيليين من سياسة الحكومة تجاه الأراضي المحتلة:

في استطلاع للرأي العام أجراه معهد «غالوب» لحساب مجلة نيوزويك
الأمريكية حول موقف الرأي العام الإسرائيلي «من الاضطرابات» في الأراضي
المحتلة تبين من الاستطلاع مايلي(٢):

٤٦٪ يؤيدون سياسة القبضة الحديدية تجاه سكان المناطق المحتلة ، بينما ٤٠٪
يعتقدون بأن سياسة الحكومة الإسرائيلية متساهلة في هذا الموضوع .

وفيما يختص بسياسة الترحيل إذا استمرت الاضطرابات فقد عارضها ٦٣٪
بينما أعرب ١٣٪ أنهم لا يؤيدون سياسة الأبعاد حتى لو وجدت إثباتات حول قيام
المبعدين بالتحريض ، وقال ٧٪ سياسة الحكومة بشأن الاضطرابات متشددة أكثر
مما يجب .

يُضح من استطلاع الرأي السابق أن أغلبية من الإسرائيليين تؤيد الإجراءات
القمعية التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، بل
إن الغالبية تؤيد التستر الإعلامي عن صور التنكيل بالفلسطينيين من قبل الجنود
الإسرائيليين ، ومؤشر ذلك من استطلاع آخر للرأي العام حيث وجد أن(٣):

٦٣٪ من الإسرائيليين يويدون منع نشر المقالات والصور ، و ٥٠٪ من
الإسرائيليين يعتقدون أن على المخابرات الإسرائيلية أن تنتهج أسلوب تحقيق ضد
السكان الفلسطينيين يختلف عن المتبع ضد اليهود ، وبينما يوضح الاستطلاع أن
٤٩٪ من الإسرائيليين يويدون هدم منازل المتهمين بأعمال أمنية خطيرة حتى قبل
تقديمهم للمحاكمة ، وأن ٣٤٪ يوافقون علي نشر المقالات والصور .

يُضح من استطلاعات الرأي العام زيادة التطرف والعنصرية لدى الشعب

الإسرائيلي ، كذلك تبطل نتائج الاستطلاعات مقولة أن إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط سواء من خلال تأييد الرأي العام الإسرائيلي لتلك الممارسات أو موافقته على التستر الاعلامي حيالها .

ثانياً: موقف الرأي العام الإسرائيلي نحو العرب

من استطلاع للرأي العام بهذا الشأن وجد أن (٤):

٤٠٪ من الشبيبة اليهود في إسرائيل يكتون الكراهية للعرب فيما يشعر ٦٠٪ بالرغبة في الانتقام ، وظهرت هذه النتائج في استطلاع شمل ٥ آلاف طالب .
وقد قال ٤٢٪ عام ١٩٧٤م انهم يكرهون جميع العرب أو غالبيتهم ، وأجاب ٣٩٪ نفس الإجابة عام ١٩٨٨م .

وفي حين قال ٣٩٪ عام ١٩٧٤م إنهم لا يكرهون العرب أو يكرهون القلائل منهم ، أجاب بذلك ٢٧٪ عام ١٩٨٨م ، وأشار الاستطلاع أن هذه الكراهية تبرز بوضوح من قبل الشبيبة من أصل شرقي وفي أواسط طلاب المدارس المهنية .

وتزداد مشاعر الكراهية لدى اليهود بعد تصعيد الانتفاضة فمن خلال استطلاع للرأي وجد أن ٣٣٪ ممن جرى استطلاع رأيهم في إسرائيل أن الحكومة أضاعت الفرصة الحقيقية لتصفية الانتفاضة عن طريق استخدام يد حديدية (٥) .

يتضح مما سبق ازدياد مشاعر الكراهية لدى اليهود تجاه العرب ، وهذا يعني أن الانتفاضة كشفت زيف الادعاء بإمكانية التعايش السلمي بين العرب واليهود .

ثالثاً: موقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه موقف اسرائيل وزعمائها:

لقد انفعّل الرأي العام الإسرائيلي بالانتفاضة كما لم ينفعّل بأي حدث داخلي ، أو خارجي منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣م ، ويتمثل ذلك في اهتزاز الثقة بمستقبل إسرائيل ، بالإضافة إلى قيادته (٦) .

وفي هذا السياق يخشى كثيرون من إمكانية وقوع حرب أهلية إذ أن «الواقع

القائم يجعل أعداداً متزايدة تعتقد بأن أرض إسرائيل الكاملة هي أرض حرب أهلية» (٧).

ويشير استطلاع للرأي أجرته صحيفة ידיعوت إحرونوت أن ٥٨٪ يخشون الحرب الأهلية على أرضية الخلاف حول الانتفاضة (٨).

أما فيما يتعلق بمصداقية الزعماء الإسرائيليين، فالصورة لدى الرأي العام الإسرائيلي هي أن زعمائهم يعيشون على الكذب والنفاق، يقول زئيف شيف الصحفي الإسرائيلي الشهير والمعلق العسكري لصحيفة (هارتس) «إن القيادة الإسرائيلية كانت وما زالت تعيش على أوهاام وكذب» (٩).

مما سبق نستنتج أن باستمرار الانتفاضة وتصاعدها قللت ثقة الإسرائيليين في مستقبل إسرائيل وتزايدت الخلافات الداخلية إلى درجة خشية وقوع حرب أهلية على أرضها بسبب الانتفاضة، كما قللت الثقة بزعماء إسرائيل بالرغم من طمأننة القادة الإسرائيليين لهم بالعودة في سرعة قمع الانتفاضة.

رابعاً: موقف الرأي العام الإسرائيلي من منظمة التحرير الفلسطينية.

أما بشأن مكانة م.ت.ف. في حالة إجراء الفلسطينيين مفاوضات تبين أن أغلبية الإسرائيليين كانت قبل الانتفاضة ترفض مشاركة المنظمة حيث كانت نتائج استطلاع الرأي كما يلي (١٠).

- ٤٩٪ قالوا يجب أن تبقى م.ت.ف. خارج المفاوضات في كل الحالات.

- ٢٥٪ قالوا يجب ضم م.ت.ف. إلى المؤتمر إذا اعترفت بإسرائيل وتوقفت عن العمل المسلح.

- ١٢٪ قالوا يمكن أن نسمح بمشاركة المعتدلين منهم عن طريق انضمامهم إلى وفد إحدى الدول العربية مثل الأردن.

- ٤٪ قالوا بأنه يمكن إسهامهم بوصفهم مراقبين.

وتجدر الإشارة أن هذا الاستطلاع قبل الانتفاضة، وملاحظة أثر الانتفاضة على موقف اليهود من م.ت.ف. سوف نعرض عدد من الاستطلاعات للرأي العام في إسرائيل في الفترة التي تلت الانتفاضة.

يشير الاستطلاع الذي أجراه معهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لجامعة تل أبيب بأن ثلث المشاركين في الاستطلاع أعربوا عن تأييدهم للتفاوض مع م.ت.ف. شريطة أن تقوم بتغييرات أساسية تضمن الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن العمليات المسلحة(١١).

وفي استطلاع آخر سئل الإسرائيليون عما إذا كانوا يؤيدون مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا اعترفت بإسرائيل ونبذت العنف، تبين من الاستطلاع أن(١٢):

٥٥% أجاب بـ «نعم»، وهذه النسبة لم تتجاوز عتبة الـ ٤٥% قبل الانتفاضة. ثم بدأت ترتفع فور اندلاعها حتى بلغت ٥١% في أبريل/نيسان ١٩٨٨م، وذروتها ٥٨% بعد مرور عام، ولدى سؤالهم: «هل تعتقد أن إسرائيل ستفاوض مع المنظمة خلال الأعوام الخمسة المقبلة؟» قال ٥٣% «نعم».

يتضح مما سبق ازدياد عدد المؤيدين للتفاوض مع م.ت.ف. خاصة بعد المبادرة السلمية الفلسطينية.

خامساً: موقف الإسرائيليين من الأراضي المحتلة:

أثارت الانتفاضة الخلاف بين الرأي العام في إسرائيل حول مستقبل الأراضي المحتلة، فقد أوجدت أوضاعاً سياسية جديدة. يقول بيرى أحد الكتاب في صحيفة دافار: «إن أحداث كانون/ديسمبر ١٩٨٧م قوضت للمرة الأولى منذ ٢٠ سنة، الأساس الشرعي للاحتلال...»، ويضيف بيرى أن الرأي العام في إسرائيل لم يع حتى الآن عدم شرعية الاحتلال: «الجمهور الإسرائيلي ينقسم بين الذين يؤيدون ضم المناطق وبين الذين يفضلون استخدامها كورقة مساومة في

مفاوضات السلام ، ولكن هؤلاء وأولئك لا يزالون يعدّون المكوث في المناطق في هذه الأثناء، حتى المفاوضات، عملاً محقاً وأخلاقياً، و فقط نسب مئوية محدودة، ربما أقل من ٥٪ من السكان الإسرائيليين، تزعم أن مكوثنا اليوم في المناطق غير محق في الأساس . . .» (١٣).

يواجه الرأي العام في إسرائيل العديد من الخيارات لحل مسألة الأراضي المحتلة تتراوح ما بين الضم الكلي والانسحاب الكلي. وتشير استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى تفاوت النسب بين المؤيدين للخيارات المختلفة سواء علي صعيد المجتمع ككل أو على صعيد القوى المحسوبة على اليسار، ويوضح الجدول التالي رقم «١٠» مدى التأييد لكل من الخيارات المطروحة لمصير المناطق المحتلة.

الجدول رقم (١٠)

أهم الإقتراحات بالنسبة لمصير الأراضي المحتلة ١٩٦٧ م

الموافقون من المحسوبين علي اليسار	الموافقون اليهود بصورة عامة	الحل المقترح
٣١%	٥١%	- ضم المناطق وترحيل الفلسطينيين مع أعطائهم تويضات.
٤٣%	٤٨%	- ضم المناطق مع إعطاء حكم ذاتي إداري للعرب.
٢٨%	٢٤%	- ضم المناطق مع إعطاء حقوق متساوية للعرب.
٦٥%	٣٩%	- الانسحاب من معظم المناطق مع فدرالية مع الأردن.
		- الانسحاب وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وبدون جيش.
٤٤%	٢٤%	- الانسحاب ومنح إمكانية لإقامة دولة فلسطينية
٢٧%	١٤%	مثل باقي الدول.

المصدر: شئون فلسطينية. عدد ٢٠٣، شباط/فبراير ١٩٩٠ م، ص ٢٤.

يلاحظ أن خيار ضم المناطق مع ترحيل الفلسطينيين يحظى بتأييد واسع، وللاستدلال على ذلك هناك استطلاع للرأي العام في إسرائيل يظهر تشجيعاً لترحيل العرب نشرته «هارتس ١٢/٦/١٩٩٠ م»، وتبين من الاستطلاع أن ٨٠% منهم لا يرفضون ترحيل معظم العرب من أرض إسرائيل^(١٤). وقد كانت النسبة التي تؤيد ترحيل العرب ٥١% في عام ١٩٨٩ م^(١٥).

أما بالنسبة لإمكانية قيام دولة فلسطينية فلم تحظ إلا بأقل تأييد ١٤% كما لم تتجاوز نسبة التأييد ٢٧% من المحسوبين على اليسار.

إذا كان خيار طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة له أولوية في الخيارات المطروحة، فما هو موقف الرأي العام من قضية الاستيطان.

سادساً: موقف الرأي العام الإسرائيلي من الاستيطان في الأراضي المحتلة:

لقد بدأ الاهتمام الإسرائيلي بالاستيطان عقب حرب ١٩٧٣ م، وبداية الحديث عن قرب التوصل إلى حل سلمي لأزمة المنطقة. أما الرأي العام الإسرائيلي فقد وقف مؤيداً بناء المستوطنات الإسرائيلية بشكل عام رغبة منه في التمسك بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م (١٦).

وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان وتفاقم الأزمة الاقتصادية في إسرائيل بدأ موقف الرأي العام من قضية الاستيطان بالتراجع حيث زاد عدد المعارضين للاستيطان من ٢٩٪ إلى ٣٧٪ في نهاية عام ١٩٨٢ م، وارتفعت نسبة المعارضين نسبة المعارضين بعد تشكيل حكومة الوحدة عام ١٩٨٤ م، فوصلت إلى حوالي ٥٢٪ سنة ١٩٨٥ م بينما المؤيدون لها لا يتعدون ٣٦٪، وهي أعلى نسبة يصل إليها موقف الجمهور الإسرائيلي منذ بداية الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م (١٧).

وبعد اندلاع الانتفاضة وتصاعدها ازداد عدد المؤيدين للاستيطان في الأراضي المحتلة، وتوطين المهاجرين اليهود السوفيت فيها، ومؤشر ذلك استطلاع للرأي العام في إسرائيل يبين أن (١٨):

٦٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون توطين المهاجرين اليهود السوفيت حتى وإن كان ثمن ذلك وقف المساعدات الأمريكية لإسرائيل.

نستنتج مما سبق أن هناك ازدياداً في عدد المؤيدين للاستيطان في الأراضي المحتلة بعد انطلاق الانتفاضة مقارنة بالسابق نظراً لتزايد المخاوف الإسرائيلية الداخلية حول أمن إسرائيل ومستقبلها.

ومع أن بناء المستوطنات سيكون على حساب الرفاه الاقتصادي للفرد الإسرائيلي، إلا أن الوضع يختلف في ظل الانتفاضة عنه عند غزو لبنان ١٩٨٢ م، لأن المسألة تتعلق بالبقاء الإسرائيلي في الأراضي المحتلة من جهة، ومحاصرة الانتفاضة عن طريق زرع المستوطنات من جهة أخرى.

المبحث الثاني

الانتفاضة والرأي العام لدى عرب ١٩٤٨م

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وبعد مضي عشرين عاماً على الاحتلال كان هناك عرب عاشوا قرابة الأربعين عاماً تحت الاحتلال الإسرائيلي مع احتفاظهم بشخصيتهم المميزة، والتي يصعب معها عدّهم جزءاً من المجتمع الإسرائيلي، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على موقف هؤلاء العرب من الانتفاضة، وهل أحدثت الانتفاضة أثراً على حقوقهم المدنية والسياسية؟

موقف عرب ١٩٤٨م من الانتفاضة:

في السنوات الأخيرة برزت أشكال من التضامن مع الضفة الغربية وقطاع غزة في نضالهما ضد الاحتلال، وتدرج هذا التأييد من مستوى التضامن إلى مستوى المشاركة الفعلية لأول مرة بغض النظر عن حدود هذه المشاركة وأبعادها، لأن هذه المشاركة تمثل نقلة كيفية في الحركة السياسية لعرب الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م (١٩).

يمكن أن نوجز بعض مظاهر التضامن ودعم الانتفاضة في النقاط التالية:

١ - تشكيل لجان لدعم الانتفاضة:

تقدم هذه اللجان المواد الغذائية والطبية اللازمة لسكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وقد أنشأت العديد من اللجان لذلك. وعلى سبيل المثال عقدت لجنة

لإغاثة أم الفحم ، واتخذت عدة قرارات لتقديم المساعدة لسكان المناطق المحتلة ومن أهم هذه القرارات (٢٠):

- البدء بحملة لجمع الأموال والمواد التموينية .

- جمع أموال الزكاة للجنة الشعبية ، وذلك بعد صدور فتوى شرعية تجيز زكاة الأموال إلى المناطق المحتلة .

٢ - النضال السياسي: ويتخذ عدة صور منها (٢١):

(أ) توزيع المنشورات التي تدعو إلى التمرد العسكري ضد الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة وهي مفتوحة للطائفة الدرزية فقط .

(ب) المظاهرات والمسيرات التضامنية مع الانتفاضة الفلسطينية ، فقد أعلنت كافة الفئات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ م الإضرابات في «يوم السلام» في ١٩/١٢/١٩٨٧ م من أجل إظهار التضامن مع الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وباستمرار الانتفاضة تتزايد ظواهر امتداد لهيبتها إلى المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ م . وما إشعال الحرائق في الغابات والحقول إلا دليلاً على ذلك ، وازداد النشاط السياسي والنشاط العنيف بين عرب ١٩٤٨ م وهو مؤشر على عمق تعاطفهم العميق مع الانتفاضة ، ويقول ايهود اولموت ، وزير بلا وزارة لشئون الأقليات في نقاش جرى في الكنيست حول نظرة الحكومة للقطاع العربي في إسرائيل: «إن ارتفاعاً كبيراً قد سجل - منذ اندلاع الانتفاضة - على عدد الاعتداءات «التخريبية» في تخوم الخط الأخضر ، في سنة ١٩٨٨ م ، كان في تخوم الخط الأخضر ٥٨٠ مظهراً من مظاهر التآمر السياسي ، مثل التلويح بأعلام فلسطين ، وإلقاء حجارة ، رسم شعارات ، مقابل ١٢٥ من هذه المظاهر في سنة ١٩٨٧ م ، و ٢٠٨ من حوادث النشاط «التخريبية» مقارنة بـ ٦٩ حادثاً في سنة ١٩٨٧ م ، ٢٠ شحنة ناسفة ، و ١٢ حادثة طعن بالسكين ، وإلقاء ثلاث قنابل يدوية . كما تم اكتشاف ١٥ تنظيماً «تخريبياً» بين عرب إسرائيل مقارنة بتنظيمين في السنة

السابقة»(٢٢).

ويضيف اولموت: «إن تأييد العرب في إسرائيل للانتفاضة، يعدّ بداية مواجهة داخلية»(٢٣).

لقد أثارت أحداث «يوم السلام» شكوك حول ولاء عرب إسرائيل لدولة إسرائيل، كما أعرب د. ايلي ريخس، خبير الشؤون العربية في مركز دايان، فيشير إلى «مسار الفلسطنة لدى عرب إسرائيل أيضاً»(٢٤)، وهو بذلك يشير إلى تزايد الشعور بالهوية الفلسطينية لدى عرب ١٩٤٨ م.

مواقف عرب ١٩٤٨م من القضايا المطروحة:

فيما يلي سنحاول عرض مواقف هذه المجموعة تجاه القضايا المطروحة على مستوى القضية الفلسطينية في ظل الانتفاضة الحالية:

موقف العرب في حدود ١٩٤٨م من القضية الفلسطينية:

يكاد يجمع المحللون السياسيون من أن عرب ١٩٤٨م يجمعون على الحل القائم بوجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية وفي استطلاع للرأي، أجراه البروفيسور سامي سموحه تبين أنه في فترة الانتفاضة.. لم يطرأ تغيير على موقف العرب تجاه الدولة وتجاه اليهود، فقد قال أكثر من ٩٠٪ من العرب الذين وجهت إليهم الأسئلة: إنهم لن ينتقلوا إلى دولة فلسطينية إذا ما قامت، وظلت نسبة الرافضين لوجود دولة إسرائيل ١٠٪ ثابتة من ١٩٧٦م(٢٥).

وفي سؤال لأميل حبيبي، هل أنت مع وجود دولتين عربية فلسطينية وأخرى يهودية، أجاب «أنا مع دولتين ولكن الأهم والأساس الدولة الفلسطينية وهذا ما تطالب به انتفاضة الأراضي المحتلة، وما طالبنا به نحن منذ أن كانت النكبة عام ١٩٤٨م»(٢٦).

بعد صدور قرارات المجلس الوطني في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨م في دورة الانتفاضة - في الجزائر - بشأن إعلان إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فقد باركها الشارع العربي، يقول عضو الكنيست توفيق زياد: «لقد كان من الممكن قراءة

الفرحة المرتسمة على وجه كل واحد من العرب في إسرائيل بإعلان الاستقلال، وأن واحداً لم يدع عرب إسرائيل للخروج إلى الشارع للرقص، والتعبير عن الفرحة... ولكن هذه الدعوة سيحين أوانها» (٢٧).

وفي استطلاع آخر للرأي أجراه الدكتور مازن أبو عيطة اتضح «أن ٨٨,٦٧٪ من الطلاب العرب... يويدون إقامة دولة فلسطينية بقيادة م.ت.ف. إلى جانب دولة إسرائيل، وأن ٩٧,٨٪ منهم أعلنوا تصميمهم على مواصلة العيش في دولة إسرائيل، بعد إقامة الدولة الفلسطينية أيضاً» (٢٨).

ولذلك فإن اتجاه عرب ١٩٤٨ م، ومدى التزامهم بالعنصر الفلسطيني أو الإسرائيلي، كما يقول ماجد الحاج: «يرتبطان بموضوعين رئيسيين: الحقوق المدنية، وحل المشكلة الفلسطينية، ودفع هذين الموضوعين إلى الأمام من شأنه تعزيز العنصر الإسرائيلي لدى العرب، ولكن انعدام المساواة المدنية، فضلاً عن الجمود السياسي، سيؤديان إلى محو الخط الأخضر، وبالأخص محو الفواصل التي كانت تفصل حتى الآن بين الفلسطينيين عبر جانبي الخط الأخضر مما يعزز العنصر الفلسطيني لديهم، ومن الواضح أنه كلما نجح الفلسطينيون في المناطق في ترجمة الانتفاضة إلى إنجازات سياسية، كلما فاقم العرب في إسرائيل من نضالهم في المسألة المدنية، وتطلعوا إلى إنجازات فورية لحل المشاكل، وعلى المدى البعيد المساواة في الحقوق» (٢٩).

لقد استطاعت الانتفاضة أن تنقل عرب ١٩٤٨ م من التضامن مع شعب الانتفاضة إلى مستوى التأييد والمشاركة، بل إنها عملت على تعزيز وتعميق إحساس عرب الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ م بهويتهم مما جعلهم ينقلون بعض مظاهر الانتفاضة إلى حدود ١٩٤٨ م.

المبحث الثالث

موقف حركات الاحتجاج داخل إسرائيل

أثارت الانتفاضة الفلسطينية خلافاً بين الرأي العام الإسرائيلي حول الموقف الذي يجب أن يتخذ حيالها. وقد عبر عن ذلك أحد الصحفيين الإسرائيليين بقوله (٣٠): «الاضطرابات يقصد (الانتفاضة) .. مست بالطبع العصب الأكثر حساسية للوعي الجماعي لدينا».

تزايدت موجات الاحتجاج ضد سياسة الحكومة تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية، فبلغ عدد الحركات الداعية للسلام من ٢٢ إلى ٥١ حركة، وأهمها «حركة السلام الآن» و «حركة العام ٢١» (٣١).

وقد قادت «حركة السلام الآن» المظاهرات والاحتجاجات منذ قيام الانتفاضة، وقال الناطق باسم الحركة تسالي رشيف: «كنا نريد إيصال رسالة سلام إلى الفلسطينيين الذين عاشوا شهوراً صعبة، ولكن رابين لا يريد أن تسمع هذه الرسالة» (٣٢).

وهناك حركات أخرى مثل «كفى احتلال و (تسامح) و (شهود احتلال) وهي تعارض باستمرار الاحتلال الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية في قمع الانتفاضة. وتزايدت عمليات الاحتجاج مع تزايد الانتفاضة واستمراريتها مثال ذلك بعثت مجموعة من الأدباء والكتاب الإسرائيليين برسالة إلى صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية طالبوا فيها إسرائيل التنازل عن المناطق المحتلة ..» (٣٣).

من العرض السابق يتضح أن الرأي العام في إسرائيل منقسم بين مؤيد لسياسة الحكومة تجاه الانتفاضة والأراضي المحتلة وآخر معارض لها، وقد أعرب أحد الكتاب الإسرائيليين (حانوخ بارطوف) عن رأيه بأن الانتفاضة قد كشفت الانقسام، ليس فقط بين الشعبين العربي واليهودي، بل بين الصهاينة الإسرائيليين أنفسهم «وهذا شرخ داخلي لم نعرف له مثيلاً من قبل، فإسرائيل الصهيونية العالمية الليبرالية العلمانية تفتتت تفتيتاً... وفي هذا الواقع، ليس كل شيء منقسماً فحسب، بل إنه لا يزال يتآكل من الداخل، أيضاً.» (٣٤).

إن الانتفاضة عمقت الهوة وازدادت حدة الاستقطاب بين اليمين واليسار مع ملاحظة أنه لا يجب الإفراط بالتفاؤل بالأثر الذي أحدثته في اليسار لأن اليمين يزداد تشدداً وهو الأغلبية في المجتمع الإسرائيلي.

المبحث الرابع

الانتفاضة وهجرة اليهود السوفيت

أدركت إسرائيل خطر أبعاد الجانب الديمغرافي الذي يسير لصالح العرب منذ قيامها، ولتلافي ذلك عملت إسرائيل جاهدة على جلب المزيد من المهاجرين اليهود لتوطينهم في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ م.

تعدّ هجرة اليهود السوفيت من أخطر موجات الهجرة لأسباب عديدة - لا مجال لذكرها - ولكن يمكن تلخيص أهمها فيما يتعلق بالبحث:

١ - تحتوي هذه الهجرة على أكبر عدد من المهاجرين بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المهاجرين العلمي والتقني.

٢ - أنها تهجير وليست هجرة، حيث يحمل المهاجر وثيقة سفر، وليس جواز سفر وينطوي على ذلك أن المهاجر لا يستطيع أن يتوجه إلى أي بلد غير إسرائيل.

٣ - أنها وسيلة لاستمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما عبر عنه إسحاق شامير «إن الهجرة الكبيرة تتطلب إسرائيل كبيرة، ونحن بحاجة إلى الأرض لإيواء شعبنا» (٣٥).

وهذا يعني مدى خطورة التغيير الديمغرافي الناجم عن توطين اليهود السوفيت في الضفة الغربية وقطاع غزة، إن تغيير الميزان الديمغرافي الحالي في إسرائيل، سيساعد القوى اليمينية الأكثر تطرفاً، لانتهاج سياسة أكثر تشدداً في موضوع التسوية.

موقف المهاجرين الجدد من الأراضي المحتلة:

تشير الدلائل أن اليهود السوفيت لا يفضلون الاستيطان في المناطق المحتلة، فقد صرح وزير الاستيعاب يتسحاق بيرتس: «منذ بداية عام ١٩٩٠م وحتى مطلع شهر حزيران وصل ٤٦٣٠٥ مهاجر منهم ٢٩٩٢١ مهاجراً من الاتحاد السوفيتي».

واضاف: «إنه لم يستوطن من اليهود السوفيت في الضفة الغربية، وقطاع غزة سوى ١٩٢ مهاجراً، ويشكل هذا الرقم أقل من ٥% من إجمالي المهاجرين السوفيت» (٣٦).

وفي استطلاع للرأي لمعرفة الاتجاهات العامة للأماكن المفضلة لاستقرار المهاجرين «الجدد» السوفيت يتضح ما يلي (٣٧):

٦٤,٢% أنهم يفضلون العيش في مستوطنة صغيرة، و ٦٣,٧% يريدون مدينة كبيرة، ويفضل ٧٤% الخروج من مجال الجالية الروسية والاندماج بالسكان، وأن ٨٩% ينفون بصورة شبه مطلقة إمكانية إقامتهم في شرقي القدس. أما بالنسبة لمدى رغبة اليهود السوفيت الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن ٩٦-٦% عارضوا بشكل مطلق الإقامة فيها.

ويتضح أن رغبة اليهود السوفيت في مكان الاستقرار مناقضة للسياسة الاستيطانية التي تسعى الحكومة الإسرائيلية لتطبيقها في الأراضي المحتلة، ويرجع ذلك أن لديهم معلومات موثقة جداً عن ما يدور في الأراضي المحتلة بفعل الانتفاضة.

أما مصير الأراضي المحتلة، فهل يؤيد المهاجر اليهودي السوفيتي التنازل عنها أم الاحتفاظ بها، فقد أجرى استطلاع للرأي أعرب فيه ٢٢٤ مهاجراً من أصل ٥١٩ عن استعدادهم لإعادة الأراضي المتنازع عليها لأصحابها الأصليين (٣٨).

وفي الختام فإن الاتجاهات الانتخابية لليهود السوفيت حسب استطلاع للرأي اعده طاقم من تخطيط السياسة العامة في جامعة تل أبيب تبين أن ٤٨% أعلنوا

تضامنهم مع اليمين مقابل ٥١ ٪ مع اليسار (٣٩).

من العرض السابق يتضح أن المهاجرين اليهود السوفيت لا يفضلون الأحزاب الدينية، وهذا انعكس على نظرتهم إلى مصير الأراضي المحتلة، حيث يبدو الاستعداد للتنازل عن الأراضي المحتلة وردها إلى أصحابها.

هوامش الفصل الثالث

- (١) سمير جبور ، الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
- (٢) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث ، عدد ٣٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .
- (٣) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث ، عدد ٦٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .
- (٤) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث ، عدد ٦٠ ، كانون الأول ١٩٨٩ ، ص ٣١٥ .
- (٥) الأرض ، عدد ٢ شباط ١٩٩٠ ، ص ٧٣ .
- (٦) عمر سعادة ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
- (٧) سمير جبور ، الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
- (٨) ملف . عدد ٦٣/٣ ، حزيران «يونيو» ١٩٨٩ ، ص ٢١٦ .
- (٩) الشرق الأوسط ، عدد ٤٠٣٠ ، ١٩٨٩/١٢/١ .
- (١٠) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث ، عدد ٣١ ، تموز ١٩٨٧ ، ص ١٧٧ .
- (١١) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث ، عدد ٤١ ، أيار ١٩٨٨ ، ص ٣٢٤ .
- (١٢) الشرق الأوسط ، عدد ٤٠٢٨ ، ١٩٨٩/١٢/٨ .
- (١٣) سمير جبور ، الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
- (١٤) النشرة الاسبوعية عن الصحافة الاسرائيلية . مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، عدد ٢٤؛ ١٨/٦/١٩٩٠ ، ص ٥٢٥ .
- (١٥) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث ، عدد ٥٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .
- (١٦) د. نظام بركات ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .
- (١٧) المرجع السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
- (١٨) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث ، عدد ٦٣ ، مرجع سابق . ص ٢٧٩ .
- (١٩) القبس . عدد ٦٣١٤ ، ١٩٨٩/١٢/٦ .
- (٢٠) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث ، عدد ٤١ ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .
- (٢١) القبس ، عدد ٥٩٧٩ ، ١٩٨٩/١/٣ .
- (٢٢) الملف ، عدد ٦١/١ ، نيسان «أبريل» ١٩٨٩ ، ص ٧٤ .
- (٢٣) الأرض ، دمشق ، عدد ١٢ ، كانون الأول ١٩٨٩ ، ص ٤ .
- (٢٤) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، عدد ١ ، مرجع سابق ، ص ١١ .
- (٢٥) أحمد شاهين ، الفلسطينيون في إسرائيل: الإمكانيات والممكن ، الملف ، العدد ٧٥/٣ ،

-
- حزيران «يونيو» ١٩٩٠، ص ١٩٩.
- (٢٦) جريدة اليوم، عدد ٦٢٠٢، ١٥/١٠/١٤١٠هـ.
- (٢٧) مصطفى الحسيني، الاستقلال الفلسطيني - تقييمات إسرائيلية، مرجع سابق، ص ٨٠١.
- (٢٨) أحمد شاهين، مرجع سابق، ص ١٩٩.
- (٢٩) ماجد الحاج، ماذا فعلت بنا الانتفاضة؟، الملف، العدد ٥٧/٩، كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٨، ص ٨٣٥.
- (٣٠) سمير جبور، الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٥.
- (٣١) القبس، عدد ٦٣١٤، ٦/١٢/١٩٨٩.
- (٣٢) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، عدد ٤١، مرجع سابق، ص ١٧٦.
- (٣٣) المرجع السابق، ص ١٧٦.
- (٣٤) محمد الصواف، مرجع سابق، ص ٨٠٥.
- (٣٥) القبس، عدد ٦٤٠٩، ١٢/٣/١٩٩٠.
- (٣٦) النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، عدد ٢٣، ١١/٦/١٩٩٠، ص ٥١٢.
- (٢٧) النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، عدد ٢٢، ٤/٦/١٩٩٠، ص ٤٨٩.
- (٣٨) الشرق الأوسط، عدد ٤٢٢١، ١٩/٦/١٩٩٠.
- (٣٩) النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، عدد ٢٢، مرجع سابق، ص ٤٨٩.

الغاتمة

من خلال دراستنا للفصول السابقة يتضح لنا أن الانتفاضة أحدثت عدداً من الآثار السياسية على الكيان الإسرائيلي سواء على المستوى الرسمي ممثلاً في الحكومة والكنسيت، أو على المستوى الشعبي ممثلاً في القوى السياسية والرأي العام. فقد عمقت الانتفاضة الفلسطينية الهوة بين اليمين واليسار في الكيان الإسرائيلي، وأسهمت الانتفاضة في المزيد من حركة الاستقطاب بين القوى السياسية داخل الكنيسيت، وما نتاج انتخابات الكنيسيت واستطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلا دليل واضح على تصاعد قوى اليمين المتطرف على حساب اليسار، مع ملاحظة أن قوى اليسار المتطرف وأنصار السلام في المجتمع الإسرائيلي قد تزايدت، بالرغم من بقائهم قوة هامشية في الكيان الإسرائيلي ويمكن استخدام تشكيل الحكومة اليمينية الضيقة ١٩٩٠ كمؤشر على تصاعد قوة معسكر اليمين المتطرف.

كما أبطلت الانتفاضة عدداً من المقولات والمفاهيم الإسرائيلية ومن أهمها:

- ١- أبطلت الانتفاضة الفلسطينية مقوله إنه لا يوجد شعب فلسطيني.
 - ٢- كشفت الانتفاضة زيف الادعاءات الإسرائيلية عن إمكانية التعايش السلمي بين العرب واليهود، كما أوضحت استطلاعات الرأي العام داخل الكيان الإسرائيلي.
 - ٣- أبطلت نتائج استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي مقولة إن إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط سواء من خلال تأييد الشعب الإسرائيلي لتلك الممارسات ضد الانتفاضة أو موافقته على التستر الإعلامي حيالها.
 - ٤- نظرية الحدود الآمنة. حيث بينت الانتفاضة فشل تلك النظرية، لأن الخطر الذي يهدد الكيان الإسرائيلي من الداخل.
- ويمكن القول بأن الانتفاضة قد أحدثت تغييرات جذرية داخل المجتمع الإسرائيلي على كافة الأصعدة، ويظهر ذلك جلياً من خلال الدعوات المستمرة بضرورة إيجاد مخرج لمازق الانتفاضة بدلاً من السياسة السابقة التي كانت تسعى

للمحافظة على الوضع القائم . وفي نفس الوقت وجد أنصار السلام في الانتفاضة مبرراً كافياً لدعم مقولاتهم باستحالة استمرارية الاحتلال واغتصاب حقوق الغير . ولكن بالرغم من ذلك فإن تأثيرات الانتفاضة تبقى محدودة في قدرتها على إجبار الكيان الاسرائيلي على الانسحاب من الأراضي المحتلة مع تزايد الاقتناع الدولي بضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة . ولذلك يمكن القول بأن تأثيرات الانتفاضة ربما تكون أكثر إيجابية على الصعيد الفلسطيني والعربي ، وكذلك مواقف المجتمع الدولي منها على الصعيد الإسرائيلي والذي اتسم بتزايد الاتجاهات المتطرفة لديه مما يجعل قبول الكيان الإسرائيلي بالحلول السياسية أمراً صعباً إذا لم تجبر اسرائيل على ذلك .

وأخيراً يمكن استناداً لهذا البحث بأن هناك جنوح في الكيان الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف ، على مستوى الحكومة والكنسيت والرأي العام مما سيؤدي إلى مزيد من القمع ضد الانتفاضة . أما على صعيد القضية الفلسطينية فيعني فكرة الترحيل الجماعي ، وتكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م ، تمهيداً لضمها «إسرائيل الكاملة» وتكملة مشروع إسرائيل الكبرى . وبالنسبة لمسيرة السلام فهو رفض المؤتمر الدولي ، وتعطيل المساعي السلمية لحل القضية الفلسطينية . ومحاولة المراوغة والتأجيل لكسب الوقت وإتاحة الفرصة للتخلص من الانتفاضة وآثارها .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- (١) د. أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، الفكر السياسي الإسرائيلي - قبل الانتفاضة .. وبعد الانتفاضة، عمان: الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م.
- (٢) جواد البشيتي وآخرون، فلسطين الثورة - أحداث ٢ - الانتفاضة الدم غلب السيف، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٨م.
- (٣) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دار النديم للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨م.
- (٤) لطفي الخولي، الانتفاضة والدولة الفلسطينية، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨.
- (٥) د. نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، الرياض: جامعة الملك سعود، مركز الأبحاث، ١٩٨٥م.

ثانياً المقالات:

- (١) أحمد شاهين، الفلسطينيون في إسرائيل: الإمكانيات والممكن، الملف، نيقوسيا، عدد ٧٥/٣، حزيران «يونيو» ١٩٩٠م.
- (٢) أنطون شلحت، «الزلازل» الإسرائيلية بعد خطاب عرفات وبدء الحوار الأمريكي - الفلسطيني الملف، عدد ٥٨/١٠، كانون ثاني «يناير» ١٩٨٩م.
- (٣) خالد عايد، الصوت العربي في انتخابات الكنيست، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، الملف، عدد ١١، تشرين ثاني «نوفمبر» ١٩٨٨.
- (٤) رضي سليمان ورنده شراره، إسرائيل في مآزق المبادرة الفلسطينية، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٢، كانون أول «ديسمبر»، ١٩٨٨م.
- (٥) سليم الجندي، المستقبل السياسي للأراضي المحتلة من المنظور الإسرائيلي، مجلة شتون عربية، تونس، عدد ٦٠، كانون أول «ديسمبر» ١٩٨٩.
- (٦) سمير جبور، الحكومة الإسرائيلية أمام البدائل، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١١، تشرين ثاني «نوفمبر» ١٩٨٨م.
- (٧) سمير جبور، الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١، كانون ثاني «نوفمبر» ١٩٨٨.
- (٨) سمير جبور، الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة والتفاعلات داخل إسرائيل، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢، شباط «فبراير» ١٩٨٨م.

- (٩) صلاح عبد الله، الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية- الفلسطينية، شؤون فلسطينية، تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ١٩٩، تشرين أول «أكتوبر» ١٩٨٩.
- (١٠) صلاح العبد الله و خليل السعدي، الإسرائيليون . . . هذه الانتفاضة مرحلة جديدة، شؤون فلسطينية، عدد ١٨٠، آذار «مارس» ١٩٨٨ م.
- (١١) علاء سالم، الانتفاضة واتجاهات الرأي العام في إسرائيل، القاهرة: السياسة الدولية، عدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨ م.
- (١٢) عمر سعادة، الانتفاضة والقوي السياسية في إسرائيل، شؤون فلسطينية عدد، ٢٠٣، شباط «فبراير» ١٩٩٠ م.
- (١٣) ماجد الحاج، ماذا فعلت بنا الانتفاضة؟ الملف. عدد ٥٧/٩، كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٨ م.
- (١٤) محمد الصواف، عام على الانتفاضة، الملف، عدد ٥٩/١١، شباط «فبراير» ١٩٨٨ م.
- (١٥) مصطفى الحسيني، الانتفاضة- بداية نقطة الانكسار الإسرائيلية، الملف، عدد ٥٩/١١، شباط «فبراير» ١٩٨٨ م.
- (١٦) مصطفى الحسيني، الاستقلال الفلسطيني- تقييمات إسرائيلية، الملف، عدد ٥٧/٩، كانون الأول «ديسمبر» ١٩٨٨ م.
- (١٧) مصطفى الحسيني، بعد سقوط حكومة شامير- هل تتحرك مسيرة السلام؟، الملف، عدد ٧٣/١، نيسان «أبريل» ١٩٩٠ م.
- (١٨) مصطفى الحسيني، انتخابات الكنيست الثاني عشر، الملف، عدد ٥٦/٨، تشرين ثاني «نوفمبر» ١٩٨٨ م.
- (١٩) مصطفى الحسيني، الانتفاضة حالة حرب لاتستطيع إسرائيل حسمها، الملف عدد ٦٥/٥، آب «أغسطس» ١٩٨٩ م.
- (٢٠) هاني العبد الله، حكومة شامير تفوز بثقة الكنيست، شؤون فلسطينية، عدد ١٩١، شباط «فبراير» ١٩٨٩ م.
- (٢١) هاني العبد الله، الكنيست الثاني عشر، ١٥ كتلة برلمانية، شؤون فلسطينية. عدد ١٨٨، تشرين ثاني «نوفمبر» ١٩٨٨ م.
- (٢٢) يونس السيد، الانتفاضة وتأثيرها في الوضعين السياسي والاجتماعي في إسرائيل، شؤون فلسطينية، عدد ١٩٦، تموز «يوليو» ١٩٨٩ م.
- ثالثا: النشرات والتقارير: إعداد متفرقة من:
- (١) الأرض، نشرة تصدر عن المؤسسة الفلسطينية، دمشق.
- (٢) تقارير دار الجليل، نشرة عن دار الجليل، عمان.
- (٣) تقرير شهري عن الأرض المحتلة وقائع وأحداث، حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» شؤون الأرض المحتلة.
- (٤) النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ص

- (٥) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا.
(٦) شئون فلسطينية، تصدر عن مركز الأبحاث الفلسطينية.
(٧) الملف، نشرة تعني بالشئون الإسرائيلية تصدر عن مركز الأبحاث الفلسطينية.

رابعاً: الجرائد: عدة إعداد متفرقة من:

(١) جريدة الشرق الأوسط، لندن.

(٢) جريدة القبس، الكويت.

(٣) جريدة المدينة، جدة.

(٤) جريدة اليوم، الدمام.

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Ministry of Foreign Affairs



Diplomatic Studies

SELECTED RESEARCH STUDIES OF GRADUATE STUDENTS

- The Role of Foreign Information in Achieving the Objectives of Foreign Policy : The Kingdom of Saudi Arabia as a Case Study.
- Water Crisis in the Arab-Israeli Conflict.
- The Role of the Kingdom of Saudi Arabia in the Lebanese Question.
- Political Impacts of the Palestinian Uprising on the Israel.

8

1412 A.H. 1992 A.D.

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Foreign Affairs



Diplomatic Studies

SELECTED RESEARCH STUDIES OF GRADUATE STUDENTS



8

1412 A.H. 1992 A.D.

Mailing Address: The Institute of Diplomatic Studies.
P.O.Box 51988 Riyadh 11553. Tel. : 405-9000



*In the Name of Allah,
the Merciful, the Compassionate*



The views expressed in this Journal are those of the individual authors and do not reflect the views of either the Institute of Diplomatic Studies or the Foreign Ministry.

All Rights Reserved, direct or indirect quotations from the material in this Publication is permitted provided due reference is made to the author and Institute.

Any reproduction of the material in whole or in part by any means and in any form is prohibited without the written permission of the **Institute**.

Contents

The Role of Foreign Information in Achieving the Objectives of Foreign Policy : The Kingdom of Saudi Arabia as a Case Study.	
Malik Ahmad Al-Khayel	7 - 154
Water Crisis in the Arab - Israeli Conflict.	
Abdulrahman Sulayman Al-Ahmad	155 - 258
The Role of the Kingdom of Saudi Arabia in the Lebanese Question.	
Hassan Yousef Al-Rashid	259 - 322
Political Impacts of the Palestinian Uprising on the Israel.	
Khalid Abdulaziz Al-Askar	323 - 413